

روزا لوكسمبورغ

«الحرية هي دوما حرية أصحاب الفكر المختلف»

عن الثورة والحزب وأفول الرأسمالية

نصوص مختارة

2016





عن الألمانية
أحمد فاروق

مراجعة
محمد أبو زيد

المحرر
يورن شوترومبف

هذا الكتاب مدعوم من مؤسسة روزا لوكسمبورغ المكتب الإقليمي– فلسطين، بتمويل مقدّم من الوزارة الفدرالية الألمانية للتعاون الاقتصادي والتنمية وأيضا مؤسسة روزا لوكسمبورغ – برلين.

قائمة المحتويات



مقدمة المترجم

قبل أن أشرع في ترجمة هذه المختارات من نصوص روزا لوكسمبورغ، كان اسمها مرتبطا في ذاكرتي بمشهد اغتيالها الوحشي هي وكارل ليبكنيشت على يد ضباط من الجيش الألماني عام 1919. فبعد التحقيق معها في أحد الفنادق لم يقتادوها إلى السجن، بل ضُربت على رأسها بكعب بندقية حتى فقدت الوعي، ثم أُطلق عليها الرصاص، وأُلقي بها في قناة لاندفير. هذا المشهد ربما كان منذرا بما ستؤول إليه الأوضاع في ألمانيا في عام 1933. لكن المثير في الأمر أيضا هو مدى التأثير الجماهيري الذي كانت تتمتع به هذه السيدة للدرجة التي تدفع بخصومها إلى التخلص منها بهذه الطريقة البشعة. ربما يكمن الأمر في جرأتها الشديدة وأن نقدها اللاذع لم يسلم منه حتى أقرب حلفائها. ولهذا قضت معظم سنوات الحرب في السجون. لقد خذلها حزبها الاشتراكي الديمقراطي الذي كانت تفخر به كأقوى حركة عمالية في أوروبا بموافقته على قروض الحرب في الرابع من أغسطس عام 1914، ومن ثم تطوعه في خدمة النظام الملكي العسكري وأطماعه الاستعمارية وتضحيته بالحركة العمالية، ولهذا أسست روزا مع معارضي الحرب رابطة سبارتكوس عام 1916 ثم الحزب الاشتراكي الديمقراطي المستقل عام 1917من أجل تحقيق حراك جماهيري حقيقي نابع من الجذور، وهو ما سعت إليه بعد انتهاء الحرب من خلال المجالس العمالية ومن خلال آليات كالإضراب الجماهيري. لكن جمهورية فايمار استعانت بالعسكر لقمع هذا الحراك.

ما أدهشني خلال عملي على ترجمة هذه النصوص المختارة لروزا لوكسمبورغ هو راهنية ما كانت تكتبه ورؤيتها الواضحة للأمور في عالم مليء بالتشابكات والصراعات، ففي خضم الحرب العالمية الأولى وأثناء تواجدها في السجن استطاعت أن ترسم في مؤلفها «أزمة الاشتراكية الديمقراطية» (1916) خريطة المطامع الاستعمارية بوضوح شديد وأن تسلط الضوء على صراعات الدول الاستعمارية حول منطقة الشرق الأوسط بالذات، في الوقت الذي كانت تُحاك فيها تفاهمات سرية مثل سايكس بيكو. والآن ومع مرور مئة عام على الحرب العالمية الأولى قد تساعد هذه النصوص في قراءة المشهد السياسي الحالي، خصوصا وأن الصراعات في المنطقة تنذر بخطط تقسيم جديدة. وفي الفصول المختارة من كتاب «تراكم رأس المال» (1913) سيتعرف القارئ على كيفية قضاء رأس المال على البنى الاقتصادية القديمة وإخضاعها لسطوته عبر تدمير علاقات الإنتاج القائمة وفتح الأسواق لبضائعه، ثم الديون وأخيرا الاستعمار، وذلك بتفصيل دقيق وبأمثلة نموذجية من الهند والجزائر والصين وجنوب أفريقيا ومصر والدولة العثمانية. وربما لن تكون المقارنة مع سياسات صندوق النقد الدولي حاليا للقضاء على القطاع

العام في الدول النامية ببعيدة كثيرا، خصوصا مع توالي الأزمات المالية الدولية في السنوات الأخيرة. أما مقالها الشهير «حول الثورة الروسية» (1918) فيبرز فيه بوضوح موقفها الرافض لقمع الحريات العامة وإلغاء الأحزاب وحل البرلمان، وهي لم تتورع هنا عن نقد سياسات زعيمي الثورة لينين وتروتسكي، إذ كانت مع ثورة تقودها وتقرر مصيرها الجماهير، لا مجموعة من القيادات الحزبية. والآن ومع اقتراب حلول مئوية الثورة الروسية، إحدى ثورات العالم الكبرى، ربما يكون مفيدا الإطلاع على مفهوم روزا لوكسمبورغ للحراك الجماهيري ومفهوم الحزب بعد الإخفاقات التي شهدتها «ثورات» الربيع العربي.

في الختام أود ان أتوجه بجزيل الشكر للدكتور محمد أبو زيد الذي تكرم بمراجعة دقيقة للترجمة على الأصل الألماني وأتاح لي رؤية النص بعيون أخرى، ونقح الكثير من الأخطاء، كما أشكر أيضا الناشر والباحث المتعمق في أعمال روزا لوكسمبورغ د. يورن شوترومبف، الذي أشرف على مشروع الترجمة، كما وفر لي الكثير من الشروح والإيضاحات المفيدة لإنجاز الترجمة. وأخيرا أتمنى أن أكون قد وُفقت في نقل هذه المختارات القيمة من أعمال روزا لوكسمبورغ إلى المكتبة العربية.

أحمد فاروق

برلين في فبراير/شباط 2016





مقدمة المحرر

روزا لوكسمبورغ عام 1893.

مقدمة المحرر

شهدت روزا لوكسمبورغ الإرهاصات الأولى للصهيونية، لكنها كانت عدوة لدود لكل أشكالها. فبالنسبة لها كانت الصهيونية هي المحاولة السخيفة لإلهاء المقموعين والمستغَلّين عن نضالهم ضد قامعيهم ومستغِلِيهم.

كانت لوكسمبورغ تتصرف دائما كأممية. وكانت تحارب دوما بقوة جميع أشكال القوموية ألمانية كانت أو فرنسية أو بولندية أو حتى صهيونية، ولم تكن لتخشى خوض أي نزاع بهذا الشأن مع أي شخص، كائنا ما كان.

قضت روزا لوكسمبورغ معظم حياتها في البلدان الناطقة بالألمانية: فمن عام 1890 وحتى اغتيالها في عام 1919 عاشت في البداية في سويسرا ثم في العاصمة الألمانية برلين. واليوم تعتبر ألمانية مع أنها كانت بولندية.

وقد وُلدت عام 1871 في شرق بولندا لعائلة يهودية. لكنها شخصيا رفضت دوما الدين سواء كان اليهودية أو المسيحية (فلم تكن لها صلة بالأديان الأخرى).

كانت ثائرة مرهوبة الجانب، وقد حاولت الحكومة الألمانية القيصرية لسنوات تدمير صحة هذه المرأة الاشتراكية المعارضة للحرب عبر سجنها دون حكم قضائي.

لم ترتكب لوكسمبورغ جرما. كانت «جريمتها» الوحيدة هي أنها دافعت عن قناعاتها واحتجت على الحرب.

كانت معارضة للحرب بصورة لا هوادة فيها، وكان هذا سببا كافيا لدخول السجن في ألمانيا خلال الحرب العالمية الأولى.

من وجهة نظر لوكمسبورغ كانت الحرب مفيدة لأصحاب الأملاك، فالحرب تعني لهم الفرصة في أن يصبحوا أكثر نفوذا وثراء وقوة. أما المعدمين والعمال فتعني لهم الحرب في المقابل الكارثة، وهم يدفعون ثمن جنون الحرب بدمائهم وصحة عائلاتهم، بحياتهم...

ورغم موتها المبكر خلفت لوكسمبورغ وراءها مؤلفات ضخمة، سنستعرض هنا في هذا الكتاب ثلاثة من أهم جوانبها:

1. نظرية روزا لوكسمبورغ عن الاستعمار، التي شرحت أسسها في مؤلفها «تراكم رأس المال» (1913)
2. عرض روزا لوكسمبورغ لصعود وانهيار حركة اجتماعية وسياسية بناء على مآل الاشتراكية الديمقراطية الألمانية في كُتيب يونيوس (1915-1916) و
3. وتأييد روزا لوكسمبورغ المستمر لاندلاع ثورة في أوروبا، وأخيرا وليس آخرا في روسيا، وكذلك انتقادها المستمر للبلاشفة منذ عام 1903.

«تراكم رأس المال»

كانت روزا لوكسمبورغ تعتبر نفسها تلميذة وناقدة لكارل ماركس. في مقالها عن الذكرى العشرين لوفاة ماركس المكتوب عام 1903، استخدمت للمرة الأولى مصطلح «الواقعية السياسية الثورية» الذي لم يشمل فقط وبدقة مفهوم ماركس للسياسة ولكن مفهومها الخاص أيضا.

في القضايا الاقتصادية وخصوصا فيما يتعلق بمشكلة التراكم- أي إعادة إنتاج رأس المال البسيط والموسع- تجاوزت روزا لوكسمبورغ ماركس.

وقد شرحت في مؤلفها «تراكم رأس المال» لماذا تضطر البلدان الرأسمالية في أوروبا وكذلك الولايات المتحدة واليابان إلى غزو مناطق أخرى من العالم وإخضاع مجتمعاتها: ففي الاقتصاد الرأسمالي يكون الإنتاج دائما أكبر مما يمكن استهلاكه.

ولو اقتصر اقتصاد دولة رأسمالية على السوق المحلي فقط، فسرعان ما سينهار، لأن هذا سيؤدي إلى إغراق السوق، ما سيجعل الاقتصاد يختنق ببضائعه التي لم يمكن تصريفها.

وكانت روزا لوكسمبورغ هي أول من استخلص النتائج من هذا السياق. لقد عرضت لكيفية محاولة الشركات الكبرى من كل دولة رأسمالية على حدة دخول بلدان لا يوجد بها بعد اقتصاد رأسمالي، لتسويق بضائعها هناك- في المنطقة العربية وفي آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية...

وفي كل مرة تباع البضائع بالدين، مع توقع احتمال عدم إمكانية سداد هذه الديون- ففي نهاية المطاف من أين لاقتصادات هذه البلدان أيضا أن تتمكن من سداد القروض؟ وبعد ذلك تحصل الشركات الأجنبية على أراضٍ ك»تعويض» عن القروض التي لم يتم سدادها. وفي الخطوة التالية يكون للشركات نفوذ على التشريع وما إلى ذلك، وتواصل خطوة تلو الأخرى تدمير البنى

التقليدية إلى أن تصبح تلك المناطق تابعة تماما لهذه الشركات.

وخلال عملية التوسع هذه تقوم الشركات دوما وبدعم من حكوماتها – على المستوى الدبلوماسي وفي كثير من الأحيان أيضا بالسلاح، وبل وليس من النادر أن تلجأ الحكومات إلى القوة العسكرية. وفي نهاية المطاف تتحول المناطق التي كانت مستقلة إلى مستعمرات. فليس لديها أي فرصة في أن تتحرر بنفسها مجددا من هذه التبعية.

ولقد اخترنا جزءين من هذا الكتاب لعرض الموضوع. 1. اخترنا، كجزء نظري، رد روزا لوكسمبورغ على منتقديها، فيما يسمى بالنقد المضاد. 2. والجزء الثاني هو الفصول التاريخية التي تعرض فيها روزا كيفية إخضاع البلدان الواحدة تلو الآخرى.

«أزمة الاشتراكية الديمقراطية»

كتبت روزا لوكسمبورغ هذا الكُتيب خلال الحرب العالمية الأولى أثناء تواجدها في السجن. ونظرا لأنه لم يكن مسموحا بصدور هذا النص في ألمانيا، نشرته لوكسمبورغ في سويسرا المحايدة التي لم تتورط في الحرب.

ومن خلال الاسم المستعار «يونيوس» أي الأصغر كانت تلمح إلى نقدها للحزب الاشتراكي الديمقراطي الذي شاخ وأصبح جبانا.

وكان هذا المنشور هو رد فعل لوكسمبورغ على موافقة كتلة الاشتراكيين الديمقراطيين الألمان على قروض الحرب عام 1914. لقد اتحدت الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية والنقابات في أوروبا والولايات المتحدة عام 1889 في «الأممية الاشتراكية». وكان من المفترض أن تضطلع هذه المنظمة الدولية بتنسيق التحركات الاقتصادية والسياسية بين أعضاءها.

وكانت الأحزاب والنقابات تصيغ قرارتها في المؤتمرات الأممية. وكان من بين هذه القرارات أنه يجب في حالة اندلاع حرب، بذل كل الجهود من أجل إنهائها بأسرع ما يمكن.

ومع بداية الحرب العالمية الأولى نسى قادة كل الأحزاب تعهدهم بالتمسك بالسلام منذ عقود وتحولوا إلى «مدافعين عن الوطن»، ولم يحولوا دون اندفاع كل عمال العالم إلى ميادين القتال- إلى «المسلخ البشري»، ما أدى إلى موت الملايين.

لقد أظهرت روزا لوكسمبورغ كيف أن الحركة التي كانت في السابق تقدمية، قد أضاعت أهدافها من خلال تكيفها مع الأوضاع أكثر فأكثر وفي النهاية خانت نفسها، وهو مسار يمكن ملاحظته في كل أنحاء العالم...

«حول الثورة الروسية»

منذ عام 1903 انخرط لينين مرارا في خلافات مع روزا لوكسمبورغ، وفي ألمانيا حدث ذلك للمرة الأولى بشكل علني في الحديث عن قضية التنظيم الحزبي. ونحن ننشر هنا أهم نصين لروزا لوكسمبورغ يتناولان هذا الموضوع، وهذه هي المرة الأولى التي يُنشر فيها النصان معا.

كان كل من لينين ولوكسمبورغ يمثلان خطين مختلفين للسياسة الثورية. فبينما سعى لينين إلى اشتراكية الحزب الواحد، كانت روزا لوكسمبورغ تنشد اشتراكية الطبقة.

لم يكن فهم لينين للثورة سلطوي التوجه فحسب، بل وآلي أيضا: فوفقا له يُفترض في موقف ثوري أن يحدث التحول بالاستعانة بحزب مناضل في نقطة من المجتمع هي الأسهل في تغييرها. هذه النقطة هي سلطة الدولة التي يتوجب الاستحواذ عليها وعدم التخلي عنها ثانية أبدا.

بعد ذلك ينبغي إعادة هيكلة المجتمع، بدءا بعلاقات الإنتاج، بالاستعانة بسلطة الدولة أي من أعلى. وما كان محاطا في النظرية بمظهر رائع ولطيف لم يسفر في الواقع العملي إلا عن القليل من هذه الروعة: إنها الاشتراكية الموجودة فعليا على أرض اواقع. لقد مرت بثلاث مراحل: المرحلة الثورية حتى عام 1928/27، المرحلة الشمولية حتى عام 1953 وديكتاتورية بيروقراطية آخذة في التحلل ببطء إلى غاية 1991/89.

وفي النهاية انهارت مثل شجرة جوفاء والحطام الاجتماعي الذي خلفته، وخصوصا في موطنها الأم روسيا، لا يزال ليومنا في حالة يُرثى لها- ناهيك تماما عن الملايين الذين قُتلوا غدرا في الفترة الستالينية الشمولية.

وكما تبين النصوص المنشورة هنا- كانت روزا لوكسمبورغ تخشى تطورا في هذا الاتجاه ولهذا رفضت من البداية مفهوم لينين عن حزب مركزي القيادة.

كانت لوكسمبورغ تشعر بهيبة قدسية إزاء كل شكل من أشكال الحياة. ولهذا كان أي شيء آلي غريب على عالمة النباتات المحبة للحيوانات. كانت طريقة تفكيرها عضوية- ولا يظهر هذا

فحسب في رسالتها «أسرار فناء أحد السجون» التي نُشرت لحد الآن مرة واحدة ونعيد نشرها هنا.

وإذا كان لينين قد خطط ونظم الثورة الكبرى، فإن روزا لوكسمبورغ قد تقفت أثر التغيرات ذات الأثر الدائم التي لم يكن من السهل إلغاؤها ثانية بعد فقدان السلطة السياسية، كما هي الحال في أوروبا بين عامي 1989-1991.

لم ترغب روزا لوكسمبورغ في تولي مجموعة صغيرة للسلطة، ولا في هيمنة أقلية على الأغلبية. كانت ترغب في أن ترى الطبقة العاملة تنضج وتتحرر حتى تصل بنفسها إلى السلطة.

لهذا أيضا كانت ترى للحزب مهمة أخرى، غير تلك التي تراها له الاشتراكية الديمقراطية الألمانية الهرمة من ناحية والبلاشفة الروس من ناحية أخرى. فإذا كان الحزب قد تحول أكثر فأكثر لدى الاشتراكية الديمقراطية الألمانية إلى التنظيم الانتخابي الذي ينبغي عليه أن يستحوذ بقدر الإمكان على أكبر عدد من مقاعد البرلمان، وكان على استعداد أكثر فأكثر لتقديم التنازلات للشوفينية والنزعة العسكرية في ألمانيا، كان الحزب بالنسبة للبلاشفة ماكينة ينبغي بواسطتها في خضم ثورة ما الاستحواذ على السلطة والقضاء على كل شرور التاريخ السابق عليها.

وفي نهاية المطاف كانت علاقة الاشتراكية الديمقراطية الألمانية وكذلك علاقة البلاشفة الروس بالطبقة التي ينشطون من أجلها أكثر استغلالا ووصاية، كلما حققوا نجاحات أكبر.

وبالنسبة لروزا لوكسمبورغ كانت الصيغتان مريعتين. فهي ترى أن على الحزب أن يقدم مقترحات للعمال ويترك لهم القرار- أيضا مع احتمال رفض هذه المقترحات وهو ما يجب القبول به، حتى، بل وبالذات، بعد ثورة ناجحة.

كانت الاشتراكية بالنسبة لروزا لوكسمبورغ نتيجة لصراع طبقي- صراع للطبقات على الطريق الذي سيتخذه المجتمع- وليست نتيجة لصراع بين الأحزاب.

في عام 1922نشر باول ليفي رئيس الحزب الشيوعي الألماني في الفترة من 1919 إلى 1921 نص «الثورة الروسية» في صيغته غير النهائية والذي كتبته روزا لوكسمبورغ في السجن. ويعرض هذا النص نقد روزا لوكسمبورغ الأساسي لسياسة لينين وتروتسكي. لقد اتهمتهما بإفقاد فكرة الاشتراكية مصداقيتها عبر اللجوء إلى الإرهاب والديكتاتورية- وهو إرث ثقيل لا يزال اليسار يعاني منه في كل أنحاء العالم.

ومن البداية سعى هؤلاء الشيوعيون الذين لم يمارسوا السياسة لصالح بلدانهم وإنما لصالح الاتحاد السوفيتي إلى الحيلولة دون نشر هذا النص. ولم ينشر في روسيا إلا بعد عام 1990، أما في الدول الأوروبية الأخرى التي كانت تابعة للكتلة السوفيتية، فكان النص ممنوعا حتى عام 1989. وكان الاستثناء الوحيد في جمهورية ألمانيا الديموقراطية حيث سُمح بنشر النص عام 1974 في الجزء الرابع من الأعمال الكاملة لروزا لوكسمبورغ، وذلك بفضل المحررين غونتر رادشون Günter Radczun وأنيليس لاشيتسا Annelies Laschitza اللذين نجحا في نشر النص بكثير من الدبلوماسية وبعض الجدل والكثير من المثابرة.

***

قُتلت روزا لوكسمبورغ غدرا على يد ضباط ألمان في 15 يناير/كانون الثاني 1919 في برلين - وذلك قبل أسابيع قليلة من عيد ميلادها الثامن والأربعين. أفكار ورؤى روزا لوكسمبورغ ما زالت مجهولة تقريبا حتى اليوم. ولهذا السبب ننشر هذا الكتاب.

يورن شوترومبف

برلين، فبراير/شباط 2016



كارل ماركس

في معهد تدريب كوادر الحزب الاشتراكي الديمقراطي، روزا لوكسمبورغ في الوسط، حوالي عام 1910.

كارل ماركس

(مارس 1903)
نُشر هذا المقال في صحيفة *Vorwärts* (إلى الأمام)، العدد 62 الصادر في 14 آذار/ مارس 1903.
377-Rosa Luxemburg, Gesammelte Werke, Bd. 1, 2. Hlbd., S.369

لم يكن هذا المقال مصحوبا بتوقيع المؤلف، ولكن تبين من خلال رسالة كتبتها روزا لوكسمبورغ إلى كلارا تستكين Zetkin أنها هي مؤلفته.

« لم يقم الفلاسفة بشيء سوى تفسير العالم بأشكال مختلفة،
إلا أن بيت القصيد يبقى هو تغييره»[i]

قبل عشرين عاما رقد رأس ماركس العظيم ليرتاح في مثواه الأخير. ورغم أننا لم نشهد ما يسمى بلغة الأساتذة الجامعيين الألمان «أزمة الماركسية» إلا قبل سنوات قلائل فقط، فإنه يكفينا النظر إلى الجماهير التي تؤيد اليوم الاشتراكية في ألمانيا وحدها، وإلى أهمية الاشتراكية في الحياة العامة فيما يسمى بالدول المتحضرة كافة، كي نلمس ذلك الحجم الهائل من التأثير للأفكار الماركسية.

ولو أردنا فحسب أن نتحدث باختصار عما فعله ماركس للحركة العمالية الراهنة، ربما أمكننا حينئذ القول إن ماركس، على نحو ما، قد اكتشف الطبقة العاملة الحديثة كفئة تاريخية، أي كطبقة تتمتع بشروط وجود تاريخية محددة وذات قوانين حركة تاريخية. فقد تواجد قبل ماركس في البلدان الرأسمالية جمهور من الأجيرين تولد التضامن بين أفراده عبر تشابه أوضاعهم الاجتماعية في إطار المجتمع البرجوازي، وتلمسوا طريقاً للخروج من وضعهم، وبحثوا أيضا إلى حد ما عن جسر للعبور إلى أرض الاشتراكية الموعودة. ولقد كان ماركس أول من رفع هذه الجماهير إلى منزلة الطبقة من خلال قيامه بربطها بالمهمة التاريخية الخاصة: مهمة الاستيلاء على السلطة السياسية من أجل تحقيق التحول الاشتراكي.

لقد كان الصراع الطبقي من أجل الاستيلاء على السلطة هو الجسر الذي شيده ماركس بين الحركة البروليتارية، التي نمت بشكل ابتدائي من تربة المجتمع الحالي، والاشتراكية.

أظهرت البرجوازية منذ ذاك الحين غريزة واثقة، خاصة عندما لاحقت بالكراهية والخوف المطامح السياسية للبروليتاريا. ففي عام 1831 عندما تحدث كازيمير بيريه في تشرين الثاني/ نوفمبر في مجلس النواب الفرنسي عن أول حركة للطبقة العمالية في القارة الأوروبية، أي عن تمرد نساجي الحرير في ليون[ii]، قائلاً: «أيها السادة، بوسعنا أن نكون مطمئنين، فلم يكن ثمة شيء له علاقة بالسياسة في حركة العمال في ليون». إذ أن كل تحرك سياسي للبروليتاريا، كان يعد، بالنسبة للطبقات الحاكمة تحديدا، نذيرا بالتحرر الوشيك للعمال من الوصاية السياسية للبرجوازية عليهم.

إلا أن ماركس وحده هو الذي نجح في وضع سياسة الطبقة العاملة على أرض الصراع الطبقي الواعي وجعلها بذلك سلاحا مميتا في وجه النظام الاجتماعي القائم. يكمن أساس السياسة العمالية الاشتراكية الديمقراطية الحالية بالتحديد في الفهم المادي للتاريخ عموماً، وفي النظرية الماركسية للتطور الرأسمالي على وجه الخصوص. وحده من يجهل جوهر كل من السياسة الاشتراكية الديمقراطية والماركسية على حد سواء، يمكنه أن يتصور الاشتراكية الديمقراطية، وعموما أي سياسة عمالية ذات وعي طبقي، خارج نطاق النظرية الماركسية.

ففي مقاله «فويرباخ Feuerbach» صاغ فريدريش إنغلز F. Engels جوهر الفلسفة كونها السؤال الأبدي حول العلاقة بين الكينونة والفكر، وحول الوعي الإنساني في العالم المادي الموضوعي. وإذا ما نقلنا مفاهيم الكينونة والفكر من العالم الطبيعي المجرد والتخمين الفردي، الذي يتخبط فيه ممتهنو الفلسفة، إلى مجال الحياة الاجتماعية، حينئذ يمكن بقدر ما قول الشيء نفسه عن الاشتراكية؛ فقد كانت على الدوام أداة التحسس والبحث عن وسائل وطرق من أجل التوفيق بين الكينونة والفكر، أي بين أشكال الوجود التاريخية والوعي الاجتماعي.

لقد انفرد ماركس وصديقه إنغلز بحل المسألة التي استعصت على الحل لقرون. فمن خلال هذا الكشف عن أن تاريخ كل المجتمعات هو في نهاية المطاف تاريخ علاقات الإنتاج والمقايضة، وأن تطور هذه العلاقات في ظل هيمنة الملكية الخاصة في المؤسسات السياسية والاجتماعية قد فرض نفسه بوصفه صراعا طبقياً، يكون ماركس قد أماط اللثام عن المحرك الأساسي الأكثر أهمية للتاريخ. وبهذا نكون قد حصلنا بداية على تفسير للخلل الحتمي في العلاقة بين الوعي والوجود، وبين الرغبة الإنسانية والفعل الاجتماعي، وبين النوايا والنتائج في الأشكال الاجتماعية الحالية.

وهكذا إذاً تمكنت البشرية بداية ومن خلال الأفكار الماركسية من فك لغز عملية تطورها الاجتماعي الذاتي. كما ظهرت أيضا عبر الكشف عن قوانين التطور الرأسمالي معالم الطريق الذي يسلكه المجتمع للخروج من طوره البدائي غير الواعي، حيث صنع تاريخه، مثلما يصنع النحل خلاياه الشمعية، إلى طور التاريخ البشري الحقيقي الواعي والمقصود ، ذلك الذي تتناغم فيه وللمرة الأولى إرادة المجتمع وفعله، هناك حيث سيقوم الإنسان الاجتماعي للمرة الأولى منذ آلاف السنين بفعل ما يريد.

إن هذه «القفزة» الحاسمة، كما يقول إنغلز، «من عالم الحيوان إلى الحرية الإنسانية»[iii] والتي من أجلها سيتحقق بداية التحول الاشتراكي للمجتمع ككل، تتم أصلاً في إطار النظام الحالي- في السياسة الاشتراكية الديمقراطية. ممسكا بالتعاليم الماركسية كخيط آريانه[iv]، يعد حزب العمال اليوم هو الوحيد الذي يعرف، من الناحية التاريخية، ما يفعل، ولذلك يفعل ما يريد. وهنا يكمن سر القوة الاشتراكية الديمقراطية.

يقف العالم البرجوازي منذ فترة طويلة مشدوها إزاء المتانة المدهشة والتقدم الدائم للاشتراكية الديمقراطية. ومن حين لآخر يوجد بعض الأشخاص السخفاء الخرفين الذين ينبهرون من نجاحات أخلاقية محددة تحققها سياستنا، وينصحون البرجوازية بأن تأخذنا «مثالا» وأن تنهل من حكمة الاشتراكية الديمقراطية الغامضة ومثاليتها،. لكنهم لم يدركوا أن ما هو نبع حياة وينبوع شباب متجدد للطبقة العمالية الطامحة، هو ذاته السم القاتل للأحزاب البرجوازية.

إذاً ما هو في الواقع ذلك الشيء الذي يعطينا بشكل خاص القوة الأخلاقية الداخلية لتحمل أكبر قدر من القمع بهذه الشجاعة الساخرة، كالأعوام الاثني عشر التي طُبق فيها قانون ملاحقة الاشتراكيين، وتحررُنا من هذا القمع؟ هل هو عناد من حرموا من حقوقهم الطبيعية في السعى الحثيث من أجل تحسن مادي بسيط في وضعهم ؟ إن البروليتاريا الحديثة ليست شخصاً محافظاً ماديّ النزعة، وليست هي البرجوازي الصغير، لكي تبحث عن البطولة من أجل الراحة اليومية. أما كم هي ضئيلة فرصة ذلك التطلع المحض نحو مزايا مادية محدودة في إحداث سمو أخلاقي في الحركة العمالية، فهذا ما يُظهره ضيق الصدر الواضح والصريح الذي يسود عالم نقابات العمال الإنجليزي.

هل يتعلق الأمر، كما كانت الحال لدى المسيحيين الأوائل، بالرواقية الزاهدة لطائفة ما، رواقية يزداد وهجها بشكل مضطرد كلما ازداد الاضطهاد؟ إن البروليتاري الحديث بصفته وريثا وربيبا للمجتمع البرجوازي لهو إنسان شديد المادية منذ مولده، إنسان مادي سليم التفكير، بحيث

لا يمكنه أن يتماشى مع أخلاق العبودية، فيستمد القوة والحب لأفكاره من التعذيب والمعاناة وحدهما.

هل «عدالة» القضية التي نتحرك من أجلها هي في نهاية المطاف ما يجعل قهرنا مستحيلا؟ مع أن قضايا الميثاقيين الإنجليز وأتباع فايتلينغ[٧] والمدارس الاشتراكية الطوباوية لم تكن أقل «عدالة»، إلا أنها ما لبثت أن انهارت جميعها أمام مقاومة المجتمع القائم.

إذا ما خرجت الحركة العمالية الحالية منتصرة في تحدٍ لكل عمليات العنف الاستبدادية من قبل العالم المعادي، فإن هذا يرجع بشكل خاص إلى التبصر الهادئ في قانونية التطور التاريخي الموضوعي، وفي إدراك أن «الإنتاج الرأسمالي... من خلال حتمية عملية طبيعية هو من يبطل ذاته بذاته- أي: مصادرة الملكية من مصادريها والتحول الاجتماعي. هذا التبصر عينه، هو الذي ترى فيه الحركة العمالية ضماناً راسخاً للنصر القادم في نهاية الأمر، ومنه لا تستمد الزخم وحسب، بل أيضاً الصبر والعزيمة وشجاعة التحمل.

يكمن الشرط الأول لسياسة نضال ناجحة في فهم تحركات الخصم. لكن ما الذي يعطينا المفتاح لفهم السياسة البرجوازية حتى في أدق تفريعاتها وحتى في تلافيف السياسة اليومية، فهما يقينا على نحو مشابه من المفاجآت والأوهام؟ لا شيء سوى إدراك أن على المرء تفسير كل أشكال الوعي الاجتماعي، أي السياسة البرجوازية أيضاً، في تمزقها الداخلي بسبب مصالح الطبقات والجماعات، من تناقضات الحياة المادية وفي المحصلة النهائية «من الصراع القائم بين قوى الإنتاج الاجتماعية وعلاقات الإنتاج».

وما الذي يعطينا أيضاً القدرة على مواءمة سياستنا مع ظواهر جديدة في الحياة السياسية، كالسياسة الدولية مثلاً، وتقييمها، بالأساس، دون موهبة خاصة وتفكير عميق أيضاً، بفضل اجتهاد يصيب جوهر الظاهرة في الوقت الذي لا يُلامس فيه أكثر النقاد البرجوازيين موهبة سوى القشرة. ومع كل نظرة في العمق، يتورطون في تناقضات لا مخرج منها؟ مرة أخرى إنها ليست سوى النظرة الشاملة إلى مسار التطور التاريخي وفقا للقانون القائل بأن « طريقة إنتاج الحياة المادية» هي «التي تحدد السيرورة الحياتية بنواحيها الاجتماعية والسياسية والفكرية».

لكن ما الذي يمنحنا بالأساس معياراً لاختيار وسائل وطرق مختلفة في خضم النضال لتفادي التجريب غير الممنهج والشطحات الطوباوية المبددة للطاقة؟ هذا التوجه الذي أدركناه للعملية السياسية والاقتصادية في المجتمع الحالي هو ما سنقيس على أساسه، ليس فقط خطة حملتنا في خطوطها العريضة، بل وكل تفصيلة من تفاصيل طموحنا السياسي. وبفضل هذه المقدمة

تمكنت الطبقة العاملة للمرة الأولى من تحويل الفكرة الكبيرة للهدف النهائي للاشتراكية إلى العملة الرمزية المتداولة في الحياة السياسية اليومية والسمو بالعمل السياسي اليومي المحدود إلى أداة تنفيذية للفكرة الكبيرة. قبل ماركس كان ثمة سياسة برجوازية يقودها العمال واشتراكية ثورية. ولكن فقط منذ ماركس وبمبادرته توجد سياسة عمالية اشتراكية، سياسة، كما تنم عن ذلك كلتا الكلمتين، ثورية وواقعية.

وإذا ما عرّفنا سياسة ما على أنها واقعية، سياسة تأخذ على عاتقها تحقيق أهداف قابلة للتحقيق فقط وتسعى إلى ذلك باستخدام أكثر الوسائل فاعلية وعبر أقصر الطرق، حينئذ يكمن اختلاف السياسة الطبقية البروليتارية عن السياسة البرجوازية، بالمعنى الماركسي، في كون السياسة البرجوازية واقعية من منظور النجاحات المادية اليومية، في حين تقاس واقعية السياسة الاشتراكية من منظور التطور التاريخي. وهذا هو بالضبط الفارق ذاته بين نظرية- قيمة اقتصادية- سوقية، تعتبر القيمة ظاهرة عينية من منظور السوق، والنظرية الماركسية التي تدرك القيمة كظرف اجتماعي لحقبة تاريخية معينة.

إلا إن الواقعية السياسية البروليتارية هي أيضا سياسة ثورية، كونها تتخطى من خلال جميع طموحاتها الجزئية ككل إطار النظام الاجتماعي القائم الذي تعمل في ظله، وذلك من خلال إدراكها لنفسها فقط كمرحلة تمهيدية للفعل، الذي سيحولها إلى سياسة البروليتاريا الحاكمة.

وهكذا تجري كل الأمور: قوة المبادئ الأخلاقية التي نتغلب بواسطتها على المخاطر، وتكتيكنا في المعارك حتى أدق تفاصيله، والنقد الذي نمارسه على الخصم، وتحريضنا اليومي الذي يُكسبنا الجماهير، وعملنا جميعه تتخلله وتنيره التعاليم التي وضعها ماركس. وإذا أصابنا الوهم أحياناً أن سياستنا الحالية، بكل ما تتضمنه من قوة داخلية، ربما لم تكن تربطها علاقة بالنظرية الماركسية، فهذا يُظهر فقط أننا في ممارساتنا [اليومية] لا زلنا بعد نتحدث بلسان ماركس، مثل البرجوازي في مسرحية موليير، حتى لو لم نكن مدركين لذلك[1].

يكفي أن نعرض إنجاز ماركس كي نفهم أن التحول الجذري الذي أحدثه في الاشتراكية وكذلك في السياسة العمالية قد دفع به إلى جعل المجتمع البرجوازي عدوا لدودا له، وأصبح واضحا للطبقات الحاكمة أن إخضاع الطبقة العاملة الحديثة يعني التغلب على ماركس. ومن هنا،

[1] إشارة إلى بطل مسرحية «البرجوازي النبيل» لموليير حيث يقول: «بشرفي لقد مر أربعون عاما وأنا أتحدث نثرا دون أن أعرف». المترجم

فقد شكلت العشرون سنة التي أعقبت وفاة ماركس سلسلة متواصلة من المحاولات الرامية إلى القضاء، نظرياً وعملياً، على الروح الماركسية لدى الحركة العمالية.

ومنذ البداية والحركة العمالية تصارع على شق طريقها بجهد بين الطوباوية الثورية- الاشتراكية، والواقعية السياسية البرجوازية. أما الأرضية التاريخية للأولى، أي الطوباوية الثورية- الاشتراكية، فقد شكلها المجتمع ما قبل البرجوازي المستبد أو شبه المستبد. وبشكل عام، يكتمل الفصل الثوري الطوباوي للاشتراكية في غرب أوروبا- رغم بعض الانتكاسات التي نلحظها حتى يومنا هذا- بتنامي الهيمنة الطبقية البرجوازية. في حين أن الخطر الآخر- أي الغرق في العمل الترقيعي للواقعية السياسية البرجوازية- يظهر فقط عند اشتداد ساعد الحركة العمالية على أرضية السياسة البرلمانية.

وقد كان من المفترض أن تُتخذ من السياسة البرلمانية البرجوازية أيضاً أسلحة للتغلب عمليا على السياسة الثورية للبروليتارية، وأن يحل التكتل الديمقراطي للطبقات والسِلم الاجتماعي للإصلاح محل صراع الطبقات.

وما الذي تحقق من ذلك؟ ربما استمر الوهم هنا وهناك بعض الوقت، وثبت على الفور فشل وسائل الواقعية السياسية البرجوازية حيال الطبقة العاملة. وانكشف الاخفاق التام لسياسة التشبث بالوزارة في فرنسا[vi]، والخيانة التي مارستها الليبرالية في بلجيكا[vii] وانهيار السياسة البرلمانية في ألمانيا[viii] - شيئاً فشيئاً تناثر حلم «التطور الهادئ» إلى قطع صغيرة. لقد نجح القانون الماركسي للتصعيد التوجهي للتناقضات الطبقية كأساس للصراع الطبقي في مسعاه، إذ يحفل كل يوم بدلائل ومعجزات جديدة. لقد أحدث إضراب اليوم الكامل لعمال السكك الحديدية في هولندا شرخا واسعا في المجتمع، كالذي يحدثه الزلزال بين ليلة وضحاها. ومنه اشتعل الصراع الطبقي، لتقف هولندا وسط ألسنة اللهب[ix].

وهكذا، وبفعل «الخروج الحاشد لكتائب العمال»، تنهار في بلد تلو الآخر أرضية الديمقراطية البرجوازية والشرعية البرجوازية مثل طبقة رقيقة من الجليد، من أجل أن تعود الطبقة العاملة مجددا إلى وعيها، كي تدرك أن طموحاتها النهائية لا يمكن تحقيقها على هذه الأرضية. ويعد هذا نتيجة للمحاولات الكثيرة للتغلب «عمليا» على ماركس.

لقد جعل المئات من المدافعين الطموحين عن أخطاء البرجوازية من التغلب النظري على الماركسية مهمة العمر، ومنطلقا لمسيرتهم المهنية. وإلام توصلوا؟ لقد تمكنوا من بث القناعة ب «تحيز» ماركس و «مبالغاته» في أوساط الانتلجنسيا المؤمنة. لكن حتى أصحاب الأيديولوجية

البرجوازية الأكثر جدية مثل شتاملر[x] كانوا قد أدركوا أنه لا يمكن تحقيق شيء «إزاء نظرية بمثل هذا العمق «، بالاستعانة بمثل «أنصاف الحقائق تلك، بشكل أو بآخر». ولكن ما هو الشيء الذي يمكن للعِلم البرجوازي أن يواجه به النظرية الماركسية ككل؟

منذ أن أبرز ماركس الموقف التاريخي للطبقة العاملة في حقول الفلسفة والتاريخ والاقتصاد، توقفت سيرورة البحث البرجوازي فيها. فلقد بلغت فلسفة الطبيعة بمعناها التقليدي نهايتها وكذلك فلسفة التاريخ البرجوازية والاقتصاد السياسي العلمي. ففي أبحاث التاريخ، وحيثما لا تسود مادية غير واعية أوغير متساوقة، حلت محل كل نظرية متكاملة توليفة تجمع كل الألوان البراقة، أي التخلي عن تفسير متكامل للصيرورة التاريخية، بمعنى التخلي عن فلسفة التاريخ عموماً. يتأرجح الاقتصاد بين مدرستين، « التاريخية» و «الذاتية»، تحتج كل منهما على الأخرى وكلاهما يمثل احتجاجا على ماركس، إذ تنكر إحداهما - بغية إنكار ماركس- النظرية الاقتصادية، من حيث المبدأ، أي تنكر المعرفة في هذا المجال. في حين تنكر الأخرى منهج البحث- الموضوعي- الوحيد الذي بفضله فقط أصبح الاقتصاد السياسي عِلماً.

بالطبع لا يزال معرض كتب العلوم الاجتماعية يقدم شهرياً تلالاً من آثار الاجتهاد البرجوازي، ويطرح الأساتذة الجامعيون العصريون الطامحون أضخم المجلدات في الأسواق بسرعة تناسب حقا رأس المال الضخم وبشكل آلي. لكنها إما رسائل علمية متخصصة في حقل من حقول المعرفة، حيث يدفن البحث العلمي رأسه كالنعامة في رمال الظواهر المتشظية الصغيرة، لكي لا تُرى السياقات الأكبر، ويتم العمل لتغطية الحاجة اليومية فقط، أو حيثما تتم محاكاة الأفكار و»النظريات الاجتماعية»، لتتوارى هناك في نهاية المطاف باعتبارها مجرد استجابة للأفكار الماركسية تحت زخارف رخيصة مثقلة لها ذوق بضاعة البازار «الحديثة». لكن لا مكان هناك لتحليق فكري مستقل ولا لنظرة جسورة إلى الأفق ولا لاستقراء حيوي.

وإذا ما طرح التقدم الاجتماعي مجددا سلسلة من المشاكل العلمية الجديدة التي لا يزال حلها مستعصيا، فإن المنهج الماركسي وحده هو الذي يقدم سنداً لحلها.

إذن لا يملك علم الاجتماع البرجوازي، أينما كان، أن يواجه النظرية الماركسية سوى باللانظرية والتشكيك المعرفي. إن التعاليم الماركسية هي وليدة العالم البرجوازي، لكن ميلاد هذا الطفل كلف الأم حياتها.

وبذلك يكون اندفاع وزخم الحركة العمالية، على المستويين العملي والنظري، قد جرد المجتمع البرجوازي من الأسلحة التي كان سيخوض بها الحرب على الاشتراكية الماركسية. واليوم وبعد

مرور عشرين عاما على وفاة ماركس، أصبح المجتمع البرجوازي أكثر وهناً إزاءه، فيما أصبح ماركس أكثر حيوية من أي وقت مضى.

ما زال هناك طبعاً ثمة ما يمنح المجتمع الحالي شيئاً من السلوى، فبينما يسعى جاهداً ودون جدوى لإيجاد وسيلة للتغلب على النظرية الماركسية، لا يُلحظ أن الوسيلة الوحيدة الحقيقية لذلك تكمن في هذه النظرية نفسها. وتاريخياً، بالمعنى الشامل، لا تُطالب التعاليم الماركسية، سوى بفترة لسريان مفعولها. وجدلياً، بالمعنى الشامل، تحمل في ثناياها الجرثومة المضمونة لفنائها.

تكمن التعاليم الماركسية في خطوطها العامة، إذا ما صرفنا النظر عن الجزء الخالد فيها، ألا وهو منهج البحث التاريخي، في معرفة الطريق التاريخي الذي يؤدي إلى الانتقال من آخر شكل مجتمعي «متضادٍ» قائم على التناقضات الطبقية إلى المجتمع الشيوعي المبني على تضامن مصالح كل أعضائه.

إنها في المقام الأول، كما هي حال النظريات الكلاسيكية السابقة حول الاقتصاد السياسي، استجابة فكرية لمرحلة معينة من التطور الاقتصادي والسياسي، وتحديدا تلك المتعلقة بالانتقال من المرحلة الرأسمالية إلى المرحلة الاشتراكية من التاريخ. لكنها أكثر من مجرد استجابة فقط. فالانتقال التاريخي الذي أدركه ماركس لا يمكن، تحديدا، أن يتم من غير أن تكون المعرفة الماركسية قد تحولت إلى إدراك طبقة مجتمعية معينة، هي طبقة البروليتارية الحديثة. يشترط التحول الجذري التاريخي الذي صاغته النظرية الماركسية أن تتحول نظرية ماركس إلى صيغة الوعي الخاصة بالطبقة العاملة، وبهذه الصيغة إلى عنصر التاريخ ذاته.

وهكذا، ومع كل بروليتاري جديد ينخرط في الصراع الطبقي، تثبت النظرية الماركسية باطراد صحتها، فالتعاليم الماركسية هي في الوقت ذاته جزء من السيرورة التاريخية، أي أنها في حد ذاتها تشكل أيضا سيرورة، وستكون الثورة الاجتماعية هي الفصل الختامي في البيان الشيوعي.

وبذلك سيتم بالتأكيد، سواء على المدى القصير أو البعيد، «التغلب» على التعاليم الماركسية في أكثر جوانبها خطورة على النظام الاجتماعي القائم، ولكن ذلك سيتحقق مع التغلب أيضا على النظام الاجتماعي القائم.

[i] كارل ماركس، أطروحات عن فويرباخ:
.Karl Marx, Thesen über Feuerbach, in Marx u. Engels, Werke, Bd. 3, Berlin 1962, S. 535

[ii] كانت انتفاضة نساجي الحرير في ليون عام 1831أول هبّة سياسية للطبقة العاملة ضد البرجوازية. وقد مهدت لانطلاق الحركة العمالية الحديثة. وقد جرت محاولة أخرى للتمرد في ليون عام 1834.

[iii] «بهذا انفصل الإنسان على نحو ما نهائيا عن المملكة الحيوانية وخرج من شروط الوجود الحيوانية إلى الشروط الإنسانية الحقيقية. إنها قفزة البشرية من مملكة الحتمية إلى مملكة الحرية.» من مقال فريدريش إنغلز بعنوان ثورة العلم لدى السيد إويغن دورينغ:
Friedrich Engels: Herrn Eugen Dührings Umwälzung der Wissenschaft [Anti-Dühring], in Marx u.)
(.Engels, Werke, Bd. 20, Berlin 1968, S. 264

[iv] أعطت آريانه في الميثولوجيا الإغريقية لبيرسيوس خيطا كي يجد طريق الخروج من متاهة المينوتاوروس.

[v] الميثاقيون: هم أول حركة سياسية عمالية تقوم بتنظيم الطبقة العاملة في بريطانيا في ثلاثينات وأربعينات القرن التاسع عشر لتلتف حول برنامج للإصلاح السياسي الراديكالي (الميثاق الشعبي). وشهدت أفولا بعد عام 1848 مثلها مثل الكثير من الحركات الثورية وشبه الثورية في أوروبا. – أتباع فايتلينغ: هم أنصار الشيوعي الطوباوي الألماني فايتلينغ الذي امتدحه ماركس باعتباره أفضل منظري البروليتاريا الألمانية.

[vi] في 28 مايو 1902 اضطرت حكومة والديك-روسو في فرنسا للاستقالة وقد شارك فيها الاشتراكي الانتهازي ألكسندر إتين ميلراند منذ عام 1899 كوزير للتجارة.

[vii] في أبريل عام 1902 أبدت البرجوازية الليبرالية معاداة سافرة للعمال في الصراع من أجل حق الانتخاب رغم تحالفها مع حزب العمال.

[viii] المقصود هو التوجه المتنامي نحو عدم مناقشة قضايا سياسية مهمة داخل الرايخستاغ، وإبرام صفقات خلف الكواليس بين الحكومة وأحزاب سياسية مختلفة، بينما يتحول الرايخستاغ أكثر فأكثر إلى مؤيد غير نقدي للقرارات.

[ix] أتاح إضراب عمال الميناء والسكك الحديدة في أمستردام وروتردام في نهاية يناير 1903 للحكومة فرصة لعرض مشروعات قوانين ضد حق الإضراب على البرلمان. وقد أدى ذلك لاحتجاجات كثيرة في أوساط العمال.

[x] رودلف شتاملر: فيلسوف قانون، حارب المادية التاريخية انطلاقا من موقف الكانطية الجديدة.



تراكم رأس المال

روزا لوكسمبورغ مع محامييّها باول ليفي وكورت روزنفيلد في الطريق إلى المحكمة، عام 1914.

تراكم رأس المال

مقتطف من «النقد المضاد»

يهيمن الاهتمام بالربح على طريقة الإنتاج الرأسمالية. وبالنسبة لكل رأسمالي فإن المعنى والغاية من الإنتاج، هو أن يؤدي عاما وراء عام إلى ملء جيوب الرأسمالي ب»دخل» صافٍ، أي بالربح الذي يتبقى فائضا عن كل نفقات رأسماله. لكن القانون الأساسي للإنتاج الرأسمالي، بخلاف كل شكل اقتصادي آخر يعتمد على الاستغلال، ليس هو فقط الربح بذهب لامع، ولكن تحقيق ربح متنامٍ مستدام. ولهذا الغرض لا يقتصر استخدام الرأسمالي لثمرة استغلاله-مع فارق أساسي عن أنماط تاريخية أخرى للمستغل - على ترفه الشخصي فحسب، ولا يجعل هذا الترف الشخصي أولوية له، بل يستخدمه باضطراد من أجل زيادة الاستغلال في حد ذاته. فالجزء الأكبر من الربح المتحقق يتحول مجددا إلى رأس مال، لكي يُستخدم في توسيع الإنتاج. وهكذا «يتراكم» رأس المال حسب التعبير الماركسي. ويتوسع الإنتاج الرأسمالي كشرط وأيضا كنتيجة للتراكم أكثر فأكثر.

ولتحقيق ذلك لا تكفي النوايا الطيبة للرأسمالي وحدها. فالعملية مرتبطة بشروط اجتماعية موضوعية، يمكن تلخيصها كما يلي:

من أجل جعل الاستغلال ممكنا لا بد، بالأساس، أن تكون القوة العاملة متوفرة بقدر كاف. ويتحقق ذلك بفضل رأس المال بعد أن يكون أسلوب الإنتاج قد أخذ مساره تاريخيا وأصبح متماسكا بعض الشيء، من خلال آلية الإنتاج الخاصة به. وتحديدا،

1. عندما تتيح هذه الآلية للعمال المأجورين المشتغلين بشكل أو بآخر أن يتعيشوا من الأجر الذي يحصلون عليه بغرض استمرار الاستغلال وأن يتكاثروا عبر التناسل الطبيعي، ولكن من أجل أن يتمكنوا من ذلك فقط.

2. وعندما تشكل جيشا احتياطيا من البروليتاريا الصناعية يكون تحت تصرفها وذلك من خلال التحويل المستمر للطبقة الوسطى إلى بروليتاريا وأيضا من خلال المنافسة التي تزداد باستمرار بين العامل المأجور والماكينة في الصناعات الكبرى.

بعد أن يُستوفى هذا الشرط، أي بعد ضمان وجود مستمر لمادة للاستغلال في هيئة البروليتاريا المأجورة وتنظيم آلية الاستغلال لنفسها تلقائيا من خلال نظام الأجور، يؤخذ شرط أساسي

جديد لتراكم رأس المال بعين الاعتبار: وهو إمكانية بيع البضائع التي أنتجها العمال المأجورون بنحو مضطرد، من أجل الحصول من جديد على نفقات الرأسماليين وكذلك على فائض القيمة المسلوب من القوة العاملة في صورة نقود. «إن الشرط الأول للتراكم هو أن يتمكن الرأسمالي من بيع بضائعه وتحويل الجزء الأعظم من الأموال التي تم الحصول عليها إلى رأسمال.» (كارل ماركس: رأس المال، الجزء الأول،الفقرة السابعة، من المقدمة). لكي يجري التراكم كعملية مستمرة، لا بد أن تصبح الإمكانية المتنامية باستمرار لبيع البضائع أمرا لا غنى عنه لرأس المال. أما الشرط الأساسي للاستغلال، فيحققه رأس المال، كما رأينا، بنفسه. لقد حلل المجلد الأول من كتاب ماركس»رأس المال« هذه العملية ووصفها بإسهاب. لكن كيف هي الحال إذن مع إمكانية تحقيق ثمار ذاك الاستغلال، مع فرص تصريف البضائع؟ بماذا يتعلق الأمر؟ هل يكمن ذلك مثلا في سطوة رأس المال أم في جوهر آلية إنتاجه نفسها التي توسع المبيعات وفقا لاحتياجاتها، كما تواءم عدد العاملين حسب احتياجاتها؟ حتما لا. هنا يظهر تعلق رأس المال بالظروف الاجتماعية. رغم كل الفروق الرئيسية بين الإنتاج الرأسمالي وبين كل أشكال الإنتاج التاريخية الأخرى، ثمة شيء مشترك بينها جميعا وهو أنها في آخر المطاف ورغم أن الاهتمام بالربح على نحو خاص هو الغرض الأساسي لكل منها على حدة، فإنه يتحتم عليها أن تشبع بصورة موضوعية الاحتياجات المادية للمجتمع. ولا يمكنها تحقيق غرضها الخاص ذاك ولا يمكن أن تحققه بالقدر المطلوب، إلا بإشباع هذه المهمة الموضوعية. بهذا لا يمكن بيع البضائع الرأسمالية ولا أن يتحول الربح الكامن داخلها إلى أموال إلا إذا أشبعت هذه البضائع الاحتياج الاجتماعي. إذن فالتوسع الدائم للإنتاج الرأسمالي، أي التراكم الدائم لرأس المال مرهون أيضا بتوسيع دائم لاحتياجات المجتمع.

لكن ما هي الحاجة الاجتماعية؟ هل يمكن تعريفها بشكل أدق، هل يمكن قياسها؟ أم أننا نعتمد هنا على مفهوم مبهم؟

إذا ما تأملنا الأمر بداية من سطح الحياة الاقتصادية في الممارسة اليومية، أي عرضها من وجهة نظر الرأسمالي الفرد، فلن نتمكن من فهمها حقا. ينتج الرأسمالي ماكينات ويبيعها. والمشترون هم رأسماليون آخرون، يشترون منه الماكينات من أجل أن يعودوا فينتجوا بها، رأسمالياً، بضائع أخرى. وكلما باع ذاك الرأسمالي بضائع أكثر، تمكن من توسيع إنتاجه واستطاع أن يسرع من التراكم لديه، مع زيادة التراكم لدى الآخرين في قطاعات إنتاجهم. وهنا ربما كان «الاحتياج الاجتماعي» الذي يرتبط به ذاك الرأسمالي هو احتياج الرأسماليين الآخرين، وشرط توسعه هو توسعهم. ويستطيع أن يبيع أكثر. ثمة رأسمالي آخر ينتج ويبيع وسائل إعاشة للعمال. يمكنه أن

يبيع أكثر، أي أن يراكم كما أكبر من رأس المال، كلما زاد عدد العمال المشتغلين لدى رأسماليين آخرين (وأيضا لديه هو نفسه) أو بعبارة أخرى كلما زاد إنتاج الرأسماليين الآخرين وزاد التراكم لديهم. لكن علام تتوقف إمكانية توسيع «الآخرين» لمصانعهم؟ على ما يبدو أنه يتوقف مجددا على ما إذا كانت بضائع «هؤلاء» الرأسماليين، مثلا منتجي الماكينات ووسائل الإعاشة، تُشترى بزيادة مضطردة. وعند النظر عن كثب يبدو «الاحتياج الاجتماعي» الذي يتوقف عليه تراكم رأس المال، هو تراكم رأس المال ذاته. كلما تراكم رأس المال، تراكم هذا الاحتياج- وعلى مايبدو فإن هذا التكرار الفارغ أو هذه الحلقة التي تثير الدوار هي محصلة هذا التأمل عن كثب. يصعب هنا معرفة أين تكون البداية وأين يفترض أن يكون منطلق الأفكار. من الواضح أننا ندور في حلقة مفرغة والمشكلة تنفلت من أيادينا. وهي تفعل ذلك حقا، طالما أننا نريد أن نفحص الأمر من منظور سطح السوق، أي من منظور رأس المال الفردي.

لكن الأمر يتخذ في الحال شكلا وملامح صارمة، عندما نتأمل الإنتاج الرأسمالي ككل، من وجهة رأس المال الكلي، وهو في نهاية المطاف الأمر الحاسم والصحيح. إن الوجود الخاص المزهو بنفسه لرأس المال الفردي هو في الواقع مجرد الشكل الخارجي، سطح الحياة الاقتصادية، الذي ينظر إليه الاقتصاديون العاديون وحدهم على أنه جوهر الأشياء والمصدر الأساسي للمعرفة. وتحت هذا السطح ومرورا عبر كل تناقضات المتنافسين يتبين أن رأسمال الفردي كله يشكل اجتماعيا كيانا كليا وأن وجود هذا الكيان وحركته تحكمه قوانين اجتماعية مشتركة، تعمل كنتيجة لانعدام تخطيط وفوضى النظام الحالي من وراء ظهر الرأسماليين الأفراد عبر طرق التفافية عديدة.

وإذا ما لخصنا الإنتاج الرأسمالي ككل، عندئذ سرعان ما سيصبح الاحتياج الاجتماعي أيضا كيانا واضح المعالم، يمكن تقسيمه بشكل ملموس.

فلنتخيل أن كل البضائع التي تنتج في المجتمع الرأسمالي، ستتجمع في مكان ما على شكل كومة كبيرة من أجل أن تجد في المجتمع ككتلة كلية استخداما لها. سرعان ما سنجد أن خليط البضائع هذه ستتفرق بالطبع إلى بضع حصص كبيرة مختلفة الأنواع والمقاصد.

تحتم على الإنتاج في كل شكل اجتماعي وفي كل العصور أن يوفر شيئين. لا بد أولا أن يُطعم المجتمع بشكل أو بآخر وأن يكسوه وأن يشبع احتياجاته الثقافية عبر أشياء مادية. أي أن عليه، لكي نجمل كل شيء، أن ينتج وسائل إعاشة بالمعنى الواسع للكلمة للسكان من كل الطبقات والأعمار. ثانيا توجب على كل شكل من أشكال الإنتاج من أجل استمرار وجود المجتمع أي إتاحة

استمرار عمله، أن ينتج في كل مرة بديلا جديدا عن وسائل الانتاج التي تم استهلاكها: مواد خام وأدوات ومباني العمل إلخ... ودون إشباع هذين الاحتياجين الأساسيين لكل مجتمع إنساني ربما كان التطور الحضاري والتقدم غير ممكن. ويتوجب على الإنتاج الرأسمالي أن يُأخذ تماما في الحسبان هذين المطلبين الأساسيين في خضم كل هذه الفوضى ودون المساس بكل المصالح الربحية.

ووفقا لذلك سنجد في مخزن البضائع الرأسمالية الكلي الذي تخيلناه أولا حصة كبيرة من البضائع تمثل البديل عن وسائل الإنتاج المستهلكة في العام الماضي. إنها المواد الخام الجديدة والماكينات والمباني (أو ما يسميه ماركس رأس المال الثابت) التي ينتجها مختلف الرأسماليين لبعضهم البعض في مصانعهم ويتحتم عليهم تبادلها مع بعضهم البعض، لكي يتمكن الإنتاج في كل المصانع من أن يصل لحجمه السابق. ونظرا لأن المصانع الرأسمالية (حسب فرضيتنا السابقة) هي ذاتها التي تورد كل وسائل الإنتاج المطلوبة لعملية عمل المجتمع، فإن تبادل البضائع المناسبة في السوق يمكن أن توصف بأنها عملية داخلية عائلية بين الرأسماليين بعضهم بعضا. والمال اللازم لذلك من أجل تحقق تبادل البضائع هذا بين كل الأطراف، يأتي بالطبع من جيوب الطبقة الرأسمالية نفسها- ونظرا لأنه يتوجب على كل صاحب شركة توفير رأس المال النقدي المطلوب لمصنعه مقدما- ويعود أيضا بالطبع من السوق إلى جيوب الطبقة الرأسمالية.

ونظرا لأننا نأخذ هنا في اعتبارنا فقط تجديد وسائل الإنتاج في حجمها الأسبق، فسيكفي عاما بعد عام استخدام المبلغ نفسه لتوفير الإمداد المتبادل للرأسماليين بوسائل الإنتاج بشكل دوري، ومرارا وتكرارا يعود المبلغ ليشهد فترة راحة في جيوب الرأسماليين.

لا بد أن يشمل القطاع الثاني الكبير للبضائع الرأسمالية، كما في كل مجتمع، وسائل الإعاشة الخاصة بالسكان. ولكن كيف ينقسم السكان في النظام الاجتماعي الرأسمالي وكيف يحصلون على مؤنه؟ ثمة شكلان يميزان أسلوب الإنتاج الرأسمالي. أولا تبادل البضائع العمومي وهذا يعني في هذه الحالة ألا يحصل أي من السكان على أي شيء من وسائل الإعاشة التي أنتجها المجتمع ما لم يمتلك وسيلة الشراء، أي النقود اللازمة لشرائها. ثانيا، نظام الأجور الرأسمالي، حيث العلاقة التي لا يتمكن فيها القطاع الأكبر من الشعب العامل من الوصول للبضائع إلا بمبادلة القوة العاملة برأس المال كوسيلة شراء، وحيث لا تصل الطبقة المالكة لموادها الغذائية إلا من خلال استغلال هذه العلاقة. وهكذا يشترط الإنتاج الرأسمالي من تلقاء ذاته طبقتين كبيرتين من السكان: رأسماليون وعمال، يختلف وضع كل منهم اختلافا أساسيا فيما يتعلق بالحصول على وسائل الإعاشة. لا بد من تغذية العمال على الأقل، بغض النظر عن مصائرهم مع كل رأسمالي،

وطالما أن قواهم العاملة قابلة للاستخدام لأغراض رأس المال، من أجل الإبقاء عليهم لمواصلة استغلالهم. من الحجم الكلي للبضائع التي أنتجها العمال، تترك لهم الطبقة الرأسمالية سنويا حصة من وسائل الإعاشة تعادل بالضبط مقدار إمكانية استخدام هؤلاء العمال في الإنتاج. ولشراء هذه البضائع يحصل العمال من أرباب عملهم على الأجر في صورة نقود. إذن على طريق التبادل تحصل الطبقة العاملة بداية على مبلغ معين من النقود، لكي تقايض به مجددا حصة من وسائل الإعاشة من بضائع المجتمع التي هي ملك للرأسماليين. وهذا المبلغ تحصل عليه وفقا لمستواها الثقافي ووضعها في الصراع الطبقي. والمال الذي يوفر هذا التبادل الثاني الكبير في المجتمع يأتي مرة أخرى من جيوب الرأسماليين: يتحتم على كل رأسمالي لتشغيل مشروعه أن يقدم ما يسميه ماركس «رأس المال المتغير»، أي رأس المال النقدي اللازم لشراء القوى العاملة. لكن هذا المال يعود، بعدما يشتري العامل كل ما يحتاجه من وسائل الإعاشة (ويتوجب على كل عامل أن يفعل ذلك من أجل إعاشة عائلته)، بكامله إلى جيوب الرأسماليين كطبقة . فأصحاب الشركات الرأسمالية هم من يبيعون وسائل الإعاشة في صورة بضائع للعمال. والآن نتنقل إلى استهلاك الرأسماليين أنفسهم. يمتلك الرأسماليون وسائل إعاشتهم كبضائع قبل أي تبادل. وذلك بفضل الوضع الرأسمالي، الذي يعتبر أن كل البضائع على الإطلاق- ما عدا القوة العاملة فقط- تأتي للعالم كبضائع رأسمالية. وبالطبع تأتي وسائل الإعاشة «الأفضل» ، وبالذات لكونها بضائع، إلى العالم فقط كملكية للكثير من الرأسماليين المشتتين، كملكية خاصة بكل رأسمالي على حدة. وهكذا يتوجب أيضا أن يحدث تبادل من جميع النواحي بين الرأسماليين كي تتمكن الطبقة الرأسمالية من الانتفاع بوسائل الإعاشة المخصصة لها- وكذا رأس المال الثابت. وأيضا هذا التبادل الاجتماعي لا بد أن يتم عبر المال وهذا المال المخصص لهذا الغرض لا بد أن يدفع به الرأسماليون مرارا للتداول- وفي هذه المرة أيضا يتعلق الأمر مثلما هي الحال عن تجديد رأس المال الثابت بمسألة داخلية عائلية لطبقة أصحاب الشركات.ومجددا يعود هذا المبلغ النقدي بعد إتمام التبادل مرارا وتكرارا إلى جيوب كامل طبقة الرأسماليين، حيثما أتى.

تعمل آلية الاستغلال الرأسمالي ذاتها، وهي التي تنظم عموما علاقات الأجور، أيضا بشكل حقيقي على ضمان إنتاج الحصة الضرورية من وسائل الإعاشة المزودة بالرفاهية الضرورية للرأسماليين سنويا. لو أنتج العمال وسائل الإعاشة اللازمة لسد رمقهم فقط، لكان تشغيلهم من وجهة نظر رأس المال ضربا من العبث. لا يكتسب تشغيلهم معنى إلا إذا وفر العامل بالإضافة نفقة إعاشته التي تعادل أجره، نفقة إعاشة «ولي نعمته»، أي أن يحقق للرأسمالي «فائض قيمة» حسب التعبير الماركسي. ولا بد أن يهدف فائض القيمة هذا إلى تزويد طبقة الرأسماليين، مثلها مثل أي طبقة مستغلة في المراحل التاريخية السابقة بنفقة الإعاشة والرفاهية الضروريتين.

ويبقى للرأسماليين إذن الجهد الاستثنائي في الحفاظ على الوجود الشائك والمتفاني لطبقتهم وكذا تكاثرها الطبيعي عبر التبادل المشترك للبضائع المناسبة وتجهيز الأموال الضرورية اللازمة لهذه البضائع.

هكذا نكون قد انتهينا مؤقتا من حصتين كبيرتين من المزيج الكلي للبضائع الاجتماعية: وسائل الإنتاج لتجديد عملية العمل ووسائل إعاشة للسكان، أي للطبقة العاملة من ناحية وطبقة الرأسماليين من ناحية أخرى.

من الملاحظ أنه من السهل أن يبدو وكأننا قد رسمنا فيما سلف تصورا خياليا محضا. من أين لأي رأسمالي أن يعرف في يومنا هذا، وأي رأسمالي يهتم عموما بمعرفة ماهية وكم ما هو ضروري لتعويض رأس المال المستهلَك أو لتغذية كل الطبقة العاملة أو الرأسمالية؟ يشرع كل صاحب شركة في الإنتاج بعماء، وفي تنافس مع الآخرين، ولا يرى كل منهم إلا ما تحت قدميه فقط. لكن من الواضح أنه في ظل فوضى التنافس العارمة هذه، توجد في نهاية المطاف قواعد لا مرئية تفرض نفسها وإلا لتحول المجتمع الرأسمالي إلى أنقاض منذ زمن بعيد. إن مغزى وغاية الاقتصاد السياسي كعلم، والغرض الواعي لتعاليم الاقتصاد الماركسي هو الكشف عن هذه القوانين المستترة التي تخلق نظاما وترابطا بين الكل المجتمعي وسط هرج ومرج قطاعات الاقتصاد الخاصة. سنضطلع الآن بمهمة اقتفاء أثر هذه القواعد الموضوعية غير المرئية للتراكم الرأسمالي- تراكم رأس المال عبر التوسع المتنامي للإنتاج. ونظرا لكون هذه القوانين التي نعرضها هنا لا تلعب دورا حاسما في طريقة التصرف الواعية لرؤوس الأموال الفردية الفاعلة، وأنه لا توجد هيئة شاملة في المجتمع تضع هذه القواعد بشكل واعٍ وتطبقها، فإننا نستنتج من هذا فقط أن الإنتاج الحالي أشبه بشخص مترنح يضطلع بمهمته وسط تقلبات الأسعار والأزمات. لكن في نهاية الأمر ليس لتقلبات الأسعار والأزمات هذه من معنى لدى المجتمع بشكل عام سوى أنها تعيد الاقتصاد الخاص الفوضوي ساعة بساعة وبشكل دوري ليسير على قضبان السياقات العامة الأكبر، التي يمكن من دونها أن يتحطم تماما. إذن، إذا سعينا هنا مع ماركس إلى وضع الخطوط العريضة لعلاقة الإنتاج الرأسمالي الكلي بالاحتياج الاجتماعي، فلنغض النظر عن الطرق الخاصة للرأسمالية، أي تقلبات الأسعار والأزمات، التي تُخلق بها هذه الأوضاع، ولننظر للأمر في أساسه.

لا تنتهي المسألة عند حصتي البضائع الكبيرتين اللتين انتهينا منهما، فلو كان الغرض من استغلال العمال أن يتيح فقط حياة رغدة للمستغلين، لكنا أمام شكل من أشكال مجتمع العبودية الحديث أو الحكم الإقطاعي القروسطي، وليس أمام الحكم الرأسمالي الحديث، الذي يعتبر أن غايته ووظيفته في الحياة هو تحقيق الربح في صورة نقود وتراكم رأس المال النقدي. وهنا إذن لا

يبدأ المعنى التاريخي للإنتاج إلا حيثما يتخطى الاستغلال هذا الحاجز. يجب ألا يكون فائض القيمة كافيا فقط، ليتيح للطبقة الرأسمالية وجودا «يليق بمقامها»، بل وأن يتضمن فوق ذلك حصة معينة مخصصة للتراكم. أجل، هذا الغرض الحقيقي البارز يعد حاسما جدا، بحيث يتم تشغيل العمال وفقا لذلك فقط، ويجري إفهامهم أيضا أن توفيرهم وسائل الإعاشة لأنفسهم، يتم عند إنتاجهم لهذا الربح المخصص للتراكم، وعندما يكون ثمة أمل في إمكانية تراكمه في صورة نقدية.

في مخزن بضائع المجتمع الرأسمالي الذي تخيلناه لا بد، بناء عليه، من وجود حصة ثالثة من البضائع، لا تهدف لتجديد وسائل الإنتاج المستهلكة ولا لإعاشة العمال والرأسماليين. فقد خلفنا ذلك وراء ظهرنا. ستكون تلك حصة من البضائع تضم ذاك الجزء الذي لا يقدر بثمن من فائض القيمة المنتزع من العمال، الذي يمثل الغاية الحياتية لرأس المال: أي الربح المخصص للرسملة وللتراكم. أي نوع من البضائع تكون تلك ومن لديه حاجة إليها في المجتمع، أي من يشتريها من الرأسمالي، لكي يساعده أخيرا على تحويل أهم جزء من الربح إلى ذهب يلمع؟

هنا نكون قد وصلنا إلى لُب مشكلة التراكم وعلينا أن نختبر كل محاولات حلها.

هل ربما من الممكن أن يكون العمال هم مشترو آخر حصة من البضائع من مخزن البضائع الاجتماعية؟ لكن ليس لدى العمال وسيلة شراء بخلاف الأجور التي يتسلمونها من أصحاب الشركات ويأخذون بحجم هذه الأجور الجزء الضئيل المخصص لهم من الناتج الاجتماعي الكلي. بالإضافة إلى ذلك لا يمكنهم أن يكونوا مشترين للبضائع الرأسمالية طالما أن لديهم الكثير من الاحتياجات الحياتية التي لم يتم إشباعها. كما أن طموح ومصلحة الطبقة الرأسمالية يسيران باتجاه جعل الحصة التي يستهلكها العمال من الناتج الإجتماعي الكلي ووسائل الشراء التي يحصلون عليها ضئيلة بقدر الإمكان. لأنه من وجهة نظر الرأسماليين كطبقة كاملة- ومن المهم جدا التفرقة بين وجهة النظر هذه وبين التصور المهلهل للرأسمالي الفرد- لا يعد العمال، بالنسبة لهم، مشترين للبضائع، ليسوا «زبائن» كالآخرين، بل مجرد قوة عاملة، تعتبر إعاشتها من جزء من إنتاجها شراً لا بد منه، والتي ستقلص للحد الأدنى المسموح به اجتماعيا.

هل يمكن ربما للرأسماليين أنفسهم أن يكونوا مشترين للحصة الأخيرة من بضائعهم الاجتماعية، من خلال توسيعهم لاستهلاكهم؟ ربما يكون ذلك ممكنا، رغم أنه يتم التكفل أيضا، وبوفرة، برفاهية الطبقة الحاكمة وبتأثير كل أنواع المجون. ويكفي أنه لو أفرط الرأسماليون بلا هوادة في إنفاق فائض القيمة المنتزعة من العمال، فلن يتحقق التراكم إطلاقا. وربما أصبح لدينا من

وجهة نظر رأس المال نكوص خيالي إلى نوع محدث من اقتصاد العبودية أو الإقطاع. صحيح أن العكس وارد الحدوث وتجري ممارسته أحيانا بدأب: التراكم الرأسمالي مع أشكال الاستغلال كالعبودية والقنانة كان موجودا حتى ستينات القرن الماضي في الولايات المتحدة ولا يزال من الممكن رصده في رومانيا وبعض المستعمرات عبر البحار. لكن الحالة المضادة: الشكل الحديث للاستغلال، كعلاقة أجر حرة مع تبذير لاحق لفائض القيمة على طريقة القدماء أو الإقطاعيين في ظل إهمال التراكم، تلك هي إحدى الكبائر ضد الروح القدس لرأس المال ولا يمكن تصورها ببساطة. ومجددا تختلف هنا كما هو ملحوظ وجهة نظر رأس المال الكلي عن التاجر الفرد اختلافا جوهريا كبيرا. فبالنسبة لهذا الأخير يعتبر ترف «السادة الكبار» توسعا مرغوبا فيه للمبيعات، أي فرصة ممتازة للتراكم. لكن بالنسبة لكل الرأسماليين كطبقة، يعد استهلاك كامل فائض القيمة في الترف جنونا بينا وانتحارا اقتصاديا، لأن ذلك يقضي على التراكم من جذوره.

من يمكنه إذن أن يكون المستهلك لبضائع المجتمع التي يفترض أن يصبح التراكم ممكنا بفضل بيعها؟ الواضح أنهم ليسوا العمال ولا الرأسماليين أنفسهم.

لكن أليس ثمة في المجتمع طبقات شتى، مثل الموظفين والعسكر ورجال الدين والعلماء والفنانين الذين ليسوا بعمال ولا أصحاب شركات؟ ألا يتوجب على كل هذه الفئات من السكان إشباع رغبتها أيضا في الاستهلاك، ألا يمكن أيضا أن يكونوا المشترين لفائض البضائع؟ ومرة أخرى. بالنسبة للرأسمالي الفرد، هذا ممكن بالتأكيد! لكن الأمر مختلف إذا ما تناولنا كل أصحاب الشركات كطبقة، وإذا ما أخذنا الناتج الاجتماعي الكلي بعين الاعتبار. في المجتمع الرأسمالي تعتبر كل هذه الطبقات والمهن المذكورة من الناحية الاقتصادية أذيال لطبقة الرأسماليين. فلنتسائل من أين يحصل الموظف والعسكري ورجل الدين والفنان، إلخ على وسائل الشراء الخاصة بهم، وهكذا يتبين لنا أنهم يحصلون على جزء منها من جيوب الرأسماليين وعلى جزء آخر (بواسطة نظام الضرائب غير المباشرة) من أجور العمال. إذن هذه الطبقات لا يمكن أن تحتسب اقتصاديا من وجهة نظر رأس المال الكلي كطبقة مستهلكة ذات خصوصية لأنها لا تملك مصدرا مستقلا لقوتها الشرائية، فهي بالأحرى تشارك كلا الطبقتين الكبيرتين طعامهما: الرأسماليون والعمال، فهي محسوبة في استهلاك كل منهما.

إذن كما نرى حاليا ليس ثمة مشتر، ولا توجد إمكانية لإيصال الحصة الأخيرة من البضائع للشخص الذي بشرائه لها سيتحقق التراكم.

في النهاية سيكون المخرج من هذا المأزق بسيط جدا. ربما نقلد نحن هذا الفارس الذي كان يبحث في حيرة عن الحصان الذي كان يمتطيه. ربما يكون الرأسماليون هم أيضا من يشتري هذه البضائع المتبقية من بعضهم البعض- ولكن ليس لاستهلاكها ولكن لاستخدامها في توسيع الإنتاج، والتراكم. فما عساه يكون التراكم سوى توسيع الإنتاج الرأسمالي؟ لكن يتحتم على هذه البضائع لكي تلائم هذا الغرض، ألا تتألف من سلع ترفيهية للاستهلاك الخاص للرأسماليين، بل من وسائل إنتاج شتى (رأس مال ثابت جديد) وكذلك وسائل إعاشة للعمال.

حسنا. لكن هذا الحل يؤجل فقط المأزق من لحظة لأخرى. لأنه بعد أن نفترض أن التراكم قد انطلق وأن الإنتاج الموسع في العام التالي سيدفع إلى السوق بكم أكبر بكثير من البضائع مما هي عليه الحال هذا العام، سينشأ السؤال: أين سنجد المشترين لكمية البضائع التي ازدادات أكثر؟

وستكون الإجابة مثلا: حسنا، كمية البضائع التي ازدادت ستُشترى في العام القادم مجددا من الرأسماليين الذين سيتبادلونها فيما بينهم وسيستخدمها الجميع من أجل توسيع الإنتاج مجددا- وهكذا دواليك من عام لعام-، عندئذ سنكون أمام أرجوحة دوارة تدور في فراغ حول نفسها. هذا إذن ليس هو التراكم الرأسمالي، أي تراكم رأس المال النقدي، بل العكس: إنه إنتاج بضائع من أجل الإنتاج ذاته، وهذا من وجهة نظر رأس المال عبث تام.

إذا تحول الرأسماليون كطبقة دائما إلى مشترين فقط لكل بضائعهم- بغض النظر عن الجزء المخصص لإعاشة الطبقة العاملة- وإذا اشتروا بأموالهم البضائع لأنفسهم دائما وتحتم عليهم أن يحولوا فائض قيمتها إلى «ذهب»، فستصبح مراكمة الربح، أي التراكم، لدى طبقة الرأسماليين عموما أمرا مستحيلا.

وإذا كان من المفترض للتراكم أن ينطلق فلا بد، بالأحرى من إيجاد مشترين آخرين لحصة البضائع التي يكمن فيها الربح من أجل التراكم، أي مشترين يحصلون على وسائل الشراء من مصادرهم المستقلة ولا يتوجب عليهم جلبها من جيوب الرأسماليين مثلما يفعل العمال أو موظفو رأس المال: أجهزة الدولة والجيش ورجال الدين وأصحاب المهن الحرة. لا بد إذن أن يكونوا مشترين يحصلون على وسائل الشراء على أساس تبادل البضائع، أي أنهم يحصلون عليها أيضا من إنتاج البضائع الذي يتم خارج عملية الإنتاج الرأسمالي للبضائع، إذن يجب أن يكونوا منتجين لا تعتبر وسائل إنتاجهم رأس مال ولا ينتمون إلى فئتين: أي رأسماليين وعمال، لكن مع ذلك لديهم بحال أو بآخر حاجة للبضائع الرأسمالية .

لكن من يكون هؤلاء المشترون؟ بخلاف الرأسماليين مع كتيبة الطفيليين المصاحبة لهم، لا توجد في مجتمعنا الحالي أي طبقات أو شرائح أخرى!

هنا نأتي للنقطة المفصلية في السؤال. يشترط ماركس لتأملاته في المجلد الثاني من «رأس المال» وأيضا في المجلد الأول أن يكون الإنتاج الرأسمالي هو شكل الإنتاج الأوحد. ويقول في مجلده الأول: «سيتجرد هنا من تجارة الصادرات التي يمكن لأمة بواسطتها أن تحول سلعة ترفيه إلى وسيلة إنتاج أو إعاشة أو العكس. ولفهم موضوع البحث في نقائه بعيدا عن الظروف الثانوية المشوشة، علينا أن ننظر إلى كل عالم التجارة كأمة وأن نفترض أن يكون الإنتاج الرأسمالي قد ترسخ في كل أرجائها وسيطر على كل فروع الصناعة.» (كارل ماركس، رأس المال. المجلد الأول Karl Marx: Das Kapital, Erster Band. In: Karl Marx/Friedrich Engels: Werke, Bd 32, S. 607) وفي المجلد الثاني: «وبخلاف هذه الطبقة (الرأسماليين- ر.ل.) لا توجد حسب افتراضنا- ثمة هيمنة عامة للإنتاج الرأسمالي وحده- أي طبقة أخرى على الإطلاق سوى طبقة العمال (كارل ماركس، رأس المال. المجلد الثاني/Karl Marx: Das Kapital, Zweiter Band. In: Karl Marx Friedrich Engels: Werke, Bd 24, S. 348) وفي ظل هذه الشروط لا يوجد بالطبع سوى رأسماليين وأتباع وبروليتاريا الأجرة، وتبقى أي طبقات أخرى أو منتجي بضائع أو مستهلكين آخرين غير معروفين، وعندئذ يقف التراكم الرأسمالي كما حاولتُ طرحه أمام تلك المسألة العصية على الحل التي وصلنا إليها مؤخرا.

بإمكاننا أن نلف وندور كما نشاء، فطالما أننا باقون عند الفرضية القائلة بإنه لم يعد يوجد في المجتمع طبقات أخرى، سوى الرأسماليين وعمال الأجرة، سيكون من المستحيل بالنسبة للرأسماليين كطبقة بأكملها، أن يتخلصوا من بضائعهم الزائدة، لكي يتمكنوا من تحويل فائض القيمة إلى مال وبالتالي من تحقيق تراكم رأس المال.

لكن الفرضية الماركسية هي مجرد شرط نظري بغرض تسهيل وتبسيط البحث. وفي الواقع فإن الإنتاج الرأسمالي، كما يعرف الجميع، وكما يشدد ماركس على ذلك أحيانا في «رأس المال» هو، بلا ريب، ليس شكل الإنتاج الوحيد المهيمن. في الواقع توجد في كل البلدان الرأسمالية، وأيضا في البلدان التي توجد بها صناعات كبرى متطورة جدا، إلى جانب المشاريع الرأسمالية في مجال الحرف والزراعة أعداد كبيرة من ورش الحرف اليدوية والمزارع التي تمارس إنتاجاً بسيطاً للبضائع. وفي الواقع لا تزال توجد في أوروبا أيضا إلى جانب البلدان الرأسمالية القديمة، بلدان يطغى عليها الإنتاج الزراعي والحرفي إلى الآن بقوة، كروسيا ودول البلقان والدول الإسكندنافية وإسبانيا. وأخيرا يوجد إلى جانب أوروبا وأمريكا الشمالية الرأسماليتين قارات ضخمة، لم يرسخ

الإنتاج الرأسمالي جذوره فيها إلا في نقاط قليلة ومتفرقة فقط، فيما يتبين عدا ذلك أن شعوب هذه القارات تمارس كل أشكال الاقتصاد الممكنة بدءا من الاقتصاد البدائي الشيوعي وحتى الإقطاعي والفلاحي والحرفي. وكل هذه الأشكال الاجتماعية والإنتاجية لا تقوم وليست قائمة فقط في تجاور مكاني هادئ مع الرأسمالية، بل نشأت بينها وبين رأس المال الأوروبي منذ بداية العصر الرأسمالي علاقة حيوية نشطة من نوع فريد. يعتمد الإنتاج الرأسمالي كإنتاج ضخم حقيقي على مشترين من الأوساط الفلاحية والحرفية في البلدان القديمة وعلى مستهلكين من كل البلدان الأخرى، في حين أنه لا يستطيع بدوره أيضا ومن الناحية التقنية أن يستمر إطلاقا بدون منتجات هذه الطبقات والبلدان (سواء كانت وسائل إنتاج، أو وسائل إعاشة). وهكذا كان لا بد أن تتطور بين الإنتاج الرأسمالي وبيئته غير الرأسمالية علاقة تبادل، وجد فيها رأس المال إمكانية تحقيق فائض قيمته بغرض مواصلة رسملته إلى الذهب اللامع، وأيضا أن يزود نفسه بكل البضائع الضرورية لتوسيع إنتاجه وأخيراً الفوز باستمرار بقوى عاملة بروليتارية جديدة عبر تفسخ أشكال الإنتاج غير الرأسمالية.

لكن هذا هو المضمون الاقتصادي المجرد للعلاقة. أما تشكلها الملموس في الواقع فيمثل العملية التاريخية لتطور الرأسمالية على المسرح العالمي بكل أوجهها المتنوعة والمؤثرة.

ففي البداية يصطدم التبادل بين رأس المال وبيئته غير الرأسمالية بصعوبات اقتصاد المقايضة والعلاقات الاجتماعية المأمونة والاحتياجات المحدودة للاقتصاد الفلاحي الأبوي والاقتصاد الحرفي. هنا يلجأ رأس المال إلى «وسائله البطولية»، إلى بلطة العنف السياسي. في أوروبا نفسها كانت أول إشارة له- هي التخطي الثوري لاقتصاد المقايضة الإقطاعي. وفي بلدان ما وراء البحار كان القهر وتدمير الكيان الجمعي التقليدي هو أول أفعاله، هو مولد رأس المال وظاهرة التراكم المرافقة له بالنسبة للتاريخ العالمي. من خلال دمار العلاقات البدائية وعلاقات اقتصاد المقايضة والعلاقات الفلاحية الأبوية في هذه البلدان، فتح رأس المال الأوروبي البوابة لتبادل وإنتاج البضائع وحول سكانها إلى مشترين للبضائع الرأسمالية وسرَّع في الحال وبقوة من تراكمه عبر النهب المباشر الهائل للثروات الطبيعية والكنوز المختزنة لدى الشعوب المقهورة. منذ بداية القرن التاسع عشر ترافق مع هذه الأساليب تصدير رأس المال المتراكم من أوروبا إلى الدول غير الرأسمالية في بقاع العالم الأخرى، حيث يوجد مجال جديد لخلق دائرة جديدة من المشترين لبضائعه على أنقاض أشكال الإنتاج المحلية، ليخلق بذلك إمكانية أخرى للتراكم.

وهكذا تتوسع الرأسمالية أكثر فأكثر بفضل التأثير المتبادل مع الدوائر الاجتماعية والبلدان غير الرأسمالية، من خلال تحقيقها للتراكم على حساب هذه البلدان والمجتمعات وقيامها في الوقت

ذاته بقضمها خطوة بخطوة، وإقصائها لكي تحل محلها. لكن كلما زاد عدد البلدان الرأسمالية التي تشارك في هذه المنافسة على مناطق التراكم وكلما شحت المناطق غير الرأسمالية المتاحة للتوسع العالمي لرأس المال، أصبح الصراع التنافسي لرأس المال على مناطق التراكم هذه أكثر شراسة، وتحولت صولاته وجولاته على الساحة العالمية إلى سلسلة من الكوارث الاقتصادية والسياسية: أزمات عالمية، وحروب وثروات.

وعبر هذه العملية يستعد رأس المال لأفوله بصورة مزدوجة. فهو من ناحية يتوجه عبر توسعه على حساب كل أشكال الاقتصاد غير الرأسمالية إلى اللحظة التي ستتحول فيها البشرية فعليا إلى رأسماليين وبروليتاريا مأجورة فحسب، وحيث سيصبح التوسع الإضافي، أي التراكم ، لهذا السبب مستحيلا. وفي الوقت نفسه ستتفاقم ، بقدر فرض هذا التوجه لنفسه، التناقضات الطبقية والفوضى الاقتصادية والسياسية الدولية لدرجة أنها ستقود حتما - قبل الوصول بوقت طويل إلى الهيمنة المطلقة والمنفردة للإنتاج الرأسمالي على العالم- إلى تمرد البروليتاريا العالمية ضد استمرار سيطرة رأس المال.



الشروط التاريخية للتراكم

على هامش مؤتمر حزبي، روزا لوكسمبورغ تجلس في الوسط.

تراكم رأس المال

الشروط التاريخية للتراكم

الفصل السابع والعشرون

الصراع على اقتصاد المقايضة

تنشأ الرأسمالية وتتطور تاريخياً في بيئة اجتماعية غير رأسمالية. وبداية تحيط بالرأسمالية في دول أوروبا الغربية البيئة الإقطاعية، التي تخرج من رحمها، أي اقتصاد السخرة في الأراضي المنبسطة والحرف اليدوية في المدينة، ثم، وبعد القضاء على الإقطاع، ثمة بيئة يغلب عليها الطابع الزراعي-الحرفي، كإنتاج بسيط للبضائع في المجال الزراعي والحرفي. وبخلاف ذلك تحيط بالرأسمالية الأوروبية مناطق شاسعة من الثقافات غير الأوروبية تشمل كل درجات التطور، انطلاقاً من الجماعات المشاعية الأكثر بدائية المكونة من صيادين وجامعين للغذاء وحتى إنتاج البضائع الزراعي والحرفي. وفي وسط هذه البيئة تمضي عملية تراكم رأس المال قُدماً.

وهنا يجب التفرقة بين مراحل ثلاث: صراع رأس المال مع اقتصاد المقايضة، والصراع مع اقتصاد البضائع، والصراع التنافسي لرأس المال من على خشبة المسرح العالمي على بقايا شروط التراكم.

يحتاج رأس المال، من أجل وجوده وتطوره، إلى أشكال إنتاج غير رأسمالية تكون بمثابة بيئة له، لكن ليس كل شكل من هذه الأشكال يصلح لذلك، إذ يحتاج إلى طبقات اجتماعية غير رأسمالية كسوق لترويج منتجاته من أجل فائض قيمته، وكمصدر إمداد لوسائل إنتاجه ومستودع للقوى العاملة لنظام أجوره. لا تنفع أشكال إنتاج اقتصاد المقايضة رأس المال في كل هذه الأغراض. فالإنتاج لتغطية الاحتياجات الذاتية هو الشيء المحوري في كل تشكيلات اقتصاد المقايضة- سواء كانت جماعات الفلاحين البدائية ذات الملكية المشاعية أو اقتصاد السخرة الإقطاعي أو ما شابه- لذلك لا توجد حاجة لبضائع خارجية أو ثمة حاجة ضئيلة. وعادة لا يوجد فائض في منتجاتها الخاصة أو على الأقل ليست ثمة حاجة ماسة للتخلص من المنتجات الزائدة.

لكن الأكثر أهمية أن كل أشكال إنتاج اقتصاد المقايضة تستند إلى شكل من أشكال الارتباط، سواء بوسائل الإنتاج أو القوى العاملة. فجماعة الفلاحين المشاعية، مثلها مثل ضيعة السخرة الإقطاعية وما شابهها، تستند في تنظيمها الاقتصادي إلى تقييد وسيلة الإنتاج المهمة –الأرض- وكذلك القوى العاملة عبر القانون والعُرف. وبذلك يضع اقتصاد المقايضة حواجز صارمة من

جميع النواحي في وجه احتياجات رأس المال. لهذا تشن الرأسمالية في المقام الأول، دائماً وفي كل مكان، حربا تدميرية على اقتصاد المقايضة بكل أشكاله التاريخية التي تصطدم بها: ضد الاقتصاد القائم على العبودية وضد الإقطاع وضد المشاعية البدائية وضد الاقتصاد الريفي الأبوي. وفي هذا الصراع يشكل العنف السياسي (الثورة والحرب) وضغوط ضرائب الدولة ورخص أسعار البضائع الأساليب الرئيسية التي يرد بعضها متجاوراً والبعض الآخر متتالياً، داعمة بعضها بعضاً. وإذا ما عبر العنف عن نفسه في الصراع ضد الإقطاع في أوروبا في شكل ثوري (تنتمي الثورات البرجوازية في القرن السابع عشر والثامن عشر والتاسع عشر في آخر المطاف إلى هذا الشكل)، فإنه يتجسد في الدول غير الأوروبية -في الصراع ضد الأشكال الاجتماعية البدائية- في السياسة الاستعمارية. يقدم نظام الضرائب المتبع هنا وكذلك التجارة، تحديداً مع الكيانات الجمعية البدائية، خليطاً يتداخل فيه العنف السياسي والعوامل الاقتصادية بشكل وثيق.

إن الأغراض الاقتصادية للرأسمالية في صراعها مع مجتمعات اقتصاد المقايضة هي بالتفصيل كما يلي:

1. السيطرة مباشرة على الموارد المهمة لقوى الإنتاج، مثل الأرض والحيوانات والنباتات البرية في الغابات البكر والمعادن والأحجار الكريمة وخام المعادن ومنتجات عالم النباتات الإكزوتيكي، مثل المطاط، ...إلخ.

2. «تحرير» القوى العاملة من أجل تسخيرها للعمل لصالح رأس المال.

3. إدخال اقتصاد البضائع.

4. فصل الزراعة عن الحرفة.

أما فيما يتعلق بحالة التراكم البدائي، أي في البدايات التاريخية للرأسمالية في أوروبا مع نهاية القرون الوسطى وحتى القرن التاسع عشر، فقد كانت مصادرة مزارع الفلاحين من قبل ملاك الأراضي في إنجلترا وفي القارة الأوروبية الطريقة الأروع لإحداث التحول الهائل لوسائل الإنتاج والقوى العاملة إلى رأسمال.[1] في حين كان رأس المال المهيمن لا يزال يمارس المهمة نفسها على نطاق مختلف وواسع- في السياسة الكولونيالية المعاصرة. إنه لمن الوهم أن نأمل في

[1] تحولت أراضي الفلاحين عبر شرائها منهم أو، غالباً، عبر طردهم منها بطرق وحشية على أيدي كبار الملاك إلى أراضي الأسياد. بلغت ذروة مصادرة مزارع الفلاحين في إنجلترا في القرنين الخامس والسادس عشر، وفي القارة الأوروبية في القرنين السابع والثامن عشر، حيث تضررت مناطق شرق الإلبه البروسية ومكلينبورغ على وجه الخصوص.

أن الرأسمالية ستكتفي فقط بوسائل الإنتاج التي تستطيع شراءها في طريق تجارة البضائع. تتمثل الصعوبة بالنسبة للرأسمالية من هذا الجانب في أن القوى المنتجة على مدى المسافات الساشعة لسطح الأرض القابل للاستغلال لا تزال بحيازة تشكيلات اجتماعية لا تميل لتجارة البضائع أو أنها لا تبيع، بالأخص أهم وسائل الإنتاج التي يرتبط بها رأس المال، لأن أشكال الملكية وكذا كل التركيبة الاجتماعية تستبعد ذلك من الأساس. وتنتمي لهذه الوسائل، على وجه الخصوص، الأرض بكل ثرواتها المعدنية في الباطن وكذلك بمروجها وغاباتها وثروتها المائية على السطح، إضافة إلى قطعان الماشية لدى الشعوب البدائية الراعية للماشية. إن الاعتماد على عملية التحلل الداخلي البطيء لكيان اقتصاد المقايضة هذا، والذي قد يستغرق قروناً وانتظار نتائجه حتى تؤدي إلى التخلي عن أهم وسائل الإنتاج على طريق تجارة البضائع، سيكون بالنسبة لرأس المال بمثابة التخلي عموماً عن القوي الإنتاجية لتلك المناطق. وتستنتج الرأسمالية من ذلك أن الاستيلاء العنيف على أهم وسائل الإنتاج من البلدان المُستعمَرة هو مسألة مصيرية بالنسبة لها. ونظراً لأن البُنى الاجتماعية البدائية للسكان الأصليين هي الحائط الدفاعي الأقوى للمجتمع، ناهيك عن كونها أساس وجودها المادي. لذلك يأتي، كأسلوب تمهيدي لرأس المال، التدمير والقضاء المنظم على البُنى الاجتماعية غير الرأسمالية التي تقف في طريق انتشاره. هنا لم يعد للأمر علاقة بالتراكم البدائي، فالعملية مستمرة حتى يومنا هذا. ومن الطبيعي أن يكون كل توسع إمبريالي جديد مصحوباً بهذه الحرب الضروس لرأسمال على السياقات الاجتماعية والاقتصادية للسكان الأصليين، وبالنهب العنيف لوسائل إنتاجهم وقواهم العاملة. إن الأمل في إمكانية توجيه الرأسمالية نحو «المنافسة السلمية» فقط، أي نحو تجارة البضائع المنظمة، كما هي الحال بين الدول المنتجة رأسمالياً باعتبارها الأساس الوحيد لتراكمه، يستند إلى التضليل الفكري، وكأن تراكم رأس المال يمكن أن يظل قائماً بدون قوى الإنتاج والطلب في الكيانات البدائية وأن يعتمد على التحلل الداخلي البطيء لاقتصاد المقايضة. وكلما قل انتظار تراكم رأس المال بنشاطاته التوسعية ذات الطفرات المتسارعة للنمو الطبيعي في أعداد السكان العاملين وقلت قدرته على التعايش مع ذلك، قل أيضاً انتظاره للتحلل الطبيعي البطيء للأشكال غير الرأسمالية ولانتقالها إلى اقتصاد البضائع والاكتفاء به. لا يعرف رأس المال حلاً آخر للقضية سوى العنف الذي هو أسلوب دائم لتراكم رأس المال بوصفه عملية تاريخية، ليس فقط أثناء التكوين، بل وحتى يومنا هذا. ولا يتبقى أمام المجتمعات البدائية- نظراً لأن الأمر يتعلق في كل حالة من هذه الحالات بأن تكون أو لا تكون- أي مسلك آخر سوى المقاومة والصراع على الحياة والموت حتى الإنهاك التام أو حتى القضاء عليها. ومن هنا أصبح الاحتلال العسكري المستمر للمستعمرات وانتفاضات السكان الأصليين والحملات الاستعمارية لقمعها ظواهر دائمة

الحضور في جدول أعمال الحكم الاستعماري. إن الأسلوب العنيف هو تبعة مباشرة للتصادم بين الرأسمالية وتشكيلات اقتصاد المقايضة التي تضع حواجز أمام تراكم رأس المال. لا تستطيع الرأسمالية البقاء من دون وسائل الإنتاج والقوى العاملة لهذه التشكيلات، كما أنها، وبالقدر نفسه، لا تستطيع أن تبقى من دون الطلب على فائض الإنتاج. لكن ولكي تحصل من تشكيلات اقتصاد المقايضة على وسائل إنتاج وقوى عاملة وتحولها إلى مشترٍ لبضائعها، تطمح الرأسمالية، وهي واعية بهدفها، إلى تدمير هذه التشكيلات ككيان اجتماعي مستقل. ومن وجهة نظر رأس المال، يعد هذا الأسلوب الأكثر مناسبة للغرض، لأنه الأسرع والأكثر ربحاً. والوجه الآخر لها هو تحديداً النزعة العسكرية المتنامية التي سنتحدث عن أهميتها بالنسبة للتراكم لاحقاً في سياق مختلف. تجسد سياسة إنجلترا في الهند وسياسة فرنسا في الجزائر النموذج الكلاسيكي لتطبيق استخدام هذه الأساليب الرأسمالية في المستعمرات. لقد حافظ التنظيم الاقتصادي العريق للهنود- أي جماعة القرية المشاعية- بأشكاله المتنوعة على نفسه عبر آلاف السنين واجتاز تاريخاً داخلياً طويلاً رغم كل العواصف في «مناطق السُحب السياسية». فقد غزا الفرس البلاد في القرن السادس قبل الميلاد وأخضعوا جزءاً منها لسلطتهم. وبعد ذلك بقرنين زحف الإغريق وخلفوا وراءهم مستعمرات الإسكندر كأغراس لثقافة غريبة تماماً. وقام الإسكوثيون المتوحشون بغزو البلاد، ثم حكم العرب لقرون في الهند. ولاحقاً جاء الأفغان من مرتفعات إيران، حتى طردهم الهجوم العاصف العنيف للتتار القادمين من بلاد ما وراء النهر. لقد كان الرعب والدمار هو السمة المميزة للطريق الذي مر به المغول؛ فقد ذبحوا قرى بأكملها وتلونت حقول الأرز الآمنة ذات الأعواد الرقيقة باللون القرمزي لشلالات الدماء السائلة. لكن جماعة القرية الهندية استطاعت البقاء وتخطت كل ذلك، لأن كل الغزاة المسلمين الذين حلوا محل بعضهم البعض لم يمسوا في نهاية المطاف الحياة الاجتماعية الداخلية للفلاحين وهيكلها الموروث. لقد عينوا فقط ولاتهم في الأقاليم، وهؤلاء اضطلعوا بمراقبة التنظيم العسكري وبجباية الضرائب من السكان. لقد سعى كل الغزاة إلى السيطرة على البلاد واستغلالها، ولم يكن لأحد منهم رغبة بسلب الشعب قواه الإنتاجية وتدمير تنظيمه الاجتماعي. كان على الفلاح في إمبراطورية مغول الهند[2] تأدية الخراج السنوي إلى الحكام الأجانب في صورة مواد طبيعية، لكن كان باستطاعته أن يعيش في قريته بسلام ويزرع حقول الأرز كما فعل أسلافه.ثم جاء الإنجليز وحققت أنفاس طاعون الحضارة الرأسمالية في فترة وجيزة ما لم يمكن تحقيقه عبر آلاف السنين وما لم يستطعه

[2] سلطنة مغول الهند (1526-1858) إمبراطورية إسلامية أسسها ظهير الدين بابر وحكمتها سلالة مغولية وجاغاطاية-تركية بلغت الدولة ذروة مجدها وقوتها مع صعود جلال الدين أكبر للعرش، وتمتعت الهند تحت حكم أكبر وابنه جهانكير بالتقدم الاقتصادي والتعايش الديني، واهتم الحكام بالأديان المحلية والتقاليد الثقافية، وامتدت أراضيها لتشمل أنحاء واسعة من شبه قارة الهند. المترجم

سيف النوغائيين: تحطيم كامل التنظيم الاقتصادي للشعب. ففي آخر المطاف كان غرض رأس المال الإنجليزي السيطرة على أساس وجود الجماعة الهندية ذاته: الأرض.

وقد خدم هذا الغرض تلك الرواية الخيالية المحببة منذ زمن لدى المستعمرين الأوروبيين والتي مفادها أن كل أراضي المستعمرة ملك للحاكم السياسي. لقد أهدى الإنجليز الهند كلها لإمبراطور مغول الهند وولاته لكي يرثوهم من بعد كخلفاء «شرعيين» لهم. ووفقاً لذلك، قام الإنجليز منذ عام 1793 في ولاية البنغال بجعل كل جباة الضرائب المسلمين المتواجدين في الإقليم أو المسؤولين عن الأسواق ملاكاً للأراضي بالوراثة، كي يكونوا على ارتباط قوي بهم عندما يشنون حملتهم على حشود الفلاحين. وهكذا تصرفوا لاحقاً أيضاً عند غزوهم لولاية أغرا وفي أواد وفي الولايات الوسطى. وكانت العواقب عبارة عن سلسلة من انتفاضات الفلاحين العاصفة التي أسفرت في كثير من الأحيان عن طرد جباة الضرائب. وفي ظل الاضطراب العام والفوضى التي تمخضت عن ذلك، عرف الرأسماليون الإنجليز كيف يستحوذون على جزء لا يستهان به من الأراضي.

وفوق ذلك تمت زيادة الأعباء الضريبية بلا رحمة، بحيث صارت الضرائب تبتلع تقريباً كل ما جناه الشعب من ثمرة عمله. وقد وصل الأمر للحد الذي جعل الفلاحين في منطقتي دلهي والله آباد يجدون أنه من المفيد الاكتفاء برهن أو تأجير أراضيهم مقابل الضرائب التي يتوجب عليهم دفعها (وذلك حسب الإفادة الرسمية لمصلحة الضرائب الإنجليزية من عام 1845). وعلى أساس هذا النظام الضريبي دخل الربا إلى القرية الهندية ورسخ وجوده مثل سرطانٌ ينهش النظام الاجتماعي من الداخل. ولتسريع هذه العملية، شرّع الإنجليز قانوناً شكل صفعة لكل التقاليد والمفاهيم القانونية للجماعة القروية: قانون النقل القسري لملكية حقول القرية بسبب تأخر دفع المستحقات الضريبية. وقد سعت العشائر القروية القديمة لمواجهة ذلك بشراء كامل المنطقة بالشفعة وحماية المناطق المجاورة ولكن بلا جدوى. كان التفسخ يجري على قدم وساق وكانت إجراءات البيع الإجباري بالمزاد وخروج البعض من المنطقة ونزع ملكية الفلاحين على جدول الأعمال اليومي.

لقد سعى الإنجليز، كما كان تكتيكهم دائماً في المستعمرات، إلى التظاهر بأن سياسة العنف التي اتبعوها والتي أدت إلى هذا الاضطراب التام في علاقات الملكية وانهيار الاقتصاد الفلاحي للهندوس، كانت بالذات ضرورية لمصلحة الفلاحين ولحمايتهم من الطغاة والمستغلين المحليين. في البداية خلق الإنجليز أرستقراطية ريفية مصطنعة على حساب حقوق المِلكية العريقة الخاصة بجماعة الفلاحين، لكي يقوموا لاحقاً بحماية الفلاحين من هؤلاء القامعين، ثم

تنقل ملكية «الأرض المغتصبة بطريقة غير شرعية» إلى أيادي الرأسماليين الإنجليز.

وهكذا نشأت الملكيات الكبرى للأراضي في الهند في فترة وجيزة، في الوقت الذي تحول فيه الفلاحون على امتداد مسافات شاسعة إلى جموع عمالية فقيرة من المستأجرين الصغار للأراضي ولفترات إيجار محدودة.

وأخيراً يبرز الأسلوب الرأسمالي المميز في مثال ملفت للانتباه: كان الإنجليز أول غزاة للهند يبدون لا مبالاة فظة تجاه المنشآت الحضارية العامة ذات الطابع الاقتصادي، في حين حفر العرب والأفغان والمغول في الهند قنوات ضخمة للري ودعموا إنشاءها وشقوا طرقات عبر الأراضي الزراعية وأقاموا الجسور فوق الأنهار وحفروا آبار المياه. فقد اعتنى تيمورلنك، الجد الأكبر للأسرة المغولية الحاكمة في الهند، بالزراعة والري وتأمين الطرق والعناية بالمسافرين.

« لقد تميز حكم الملوك أو الأمراء (الراجا) البدائيين للهند، أو الغزاة الأفغان والمغول، رغم كونه وحشياً أحياناً بالنسبة للأفراد، على الأقل بالإنشاءات الرائعة التي يجدها المرء في كل خطوة والتي تبدو أنها من صنع جنس من العمالقة... أما الشركة (شركة الهند الشرقية، التي حكمت الهند إلى عام 1858- روزا لوكسمبورغ)، فلم تفتح نبعاً ولا حفرت بئراً أو شقت قناة، ولا أنشأت جسراً يستخدمه الهنود.» حسب وصف الدوق وارين.

ويقول شاهد آخر وهو الإنجليزي جيمس ويلسون:

«في ولاية مِدراس لا يملك أي شخص سوى الاندهاش من أنظمة الري العتيقة الضخمة التي ظلت آثارها باقية حتى وقتنا هذا.. لقد شكلت أنظمة السدود التي تخزن مياه الأنهار بحيرات كاملة تفرعت منها قنوات امتدت في محيطها لستين وسبعين ميلاً. كما كانت توجد فوق الأنهار الكبرى نحو ثلاثين إلى أربعين قنطرة. وكان ماء المطر المتدفق من الجبال يتجمع في برك أُنشئت خصيصا لهذا الغرض ويبلغ محيط بعضها لحد الآن 15 إلى 25 ميلاً. لقد تم الانتهاء من كل هذه الإنشاءات العملاقة قبل عام 1750، في عصر حروب شركة الهند الشرقية مع الحكام المغول، وعلينا أن نضيف أن الهند قد دخلت في فترة انحطاط كبير طوال فترة حكمنا.»

بالطبع، لم يكن الشيء الحاسم بالنسبة لرأس المال الإنجليزي هو الحفاظ على قدرة الكيان السياسي الهندي على الحياة ودعمه اقتصادياً، بل العكس، إذ كان الحاسم هو تدميره وانتزاع قوى الإنتاج منه. إن الطمع الجارف المتلهف للتراكم الذي يعيش بكامل كيانه من «تطورات الوضع الاقتصادي» وليس باستطاعته أن يفكر في الغد، لا يستطيع تقدير قيمة المنشآت

الحضارية الاقتصادية القديمة من منظور أوسع. لقد أعيا التفكير المهندسين الإنجليز في مصر مؤخراً من أجل اكتشاف آثار أنظمة الري القديمة أثناء إنشائهم لسد ضخم على النيل لخدمة أغراض رأس المال، فيما تركوا بإهمال شديد الغباء مثل هذه القنوات تُدمر تماما في الولايات الهندية. لقد بدأ الإنجليز يدركون بعض الشيء قيمة ما اقترفته أياديهم الكريمة عندما أجبرت المجاعة الرهيبة- والتي قضت في منطقة أوريسا وحدها على حياة مليون شخص في عام واحد- البرلمان الإنجليزي على إجراء تحقيق حول أسبابها في عام 1867. حالياً تسعى الحكومة الإنجليزية لإنقاذ الفلاحين بطرق إدارية من الربا، فقانون نقل الملكية في البنجاب الصادر عام 1900 يمنع نقل ملكية الأراضي الفلاحية أو تحميلها أعباء مالية من قبل المنتمين لطبقة أخرى سوى طبقة العاملين في الزراعة، مع استثناءات في حالات منفردة ومرتبطة بموافقة الجهة الجابية للضرائب. فبعد أن مزقوا بشكل منظم الروابط الحامية للبنى الاجتماعية العريقة للهندوس وتركوا الربا يترعرع وسطها، حيث أصبحت 15 % نسبة الفائدة المعتادة، وضع الإنجليز الفلاح الهندي المُدمَّر الذي تعرض للإفقار تحت وصاية مصلحة الضرائب وموظفيها، أي تحت «حماية» مصاصي دمائه المباشرين.

يستحق تاريخ السياسة الفرنسية في الجزائر أن يتبوأ، إلى جانب عذابات الهند البريطانية، مكانة سامية في الاقتصاد الرأسمالي الاستعماري. فعندما احتل الفرنسيون الجزائر[3]، سادت بين جموع السكان العرب-الأمازيغ بنى اجتماعية واقتصادية استمرت رغم تاريخ البلاد الطويل والمفعم بالأحداث حتى القرن التاسع عشر، وبعضها ليومنا هذا.

ربما تكون ثمة ملكية خاصة في المدن في أوساط العرب واليهود، والتجار والحرفيين والمرابين، وتكون مساحات شاسعة من الأراضي المنبسطة مغتصبة من قبل حكم البايات التابعين للإمبراطورية العثمانية باعتبارها أراضي للدولة، إلا أن نحو نصف الأراضي ظلت ملكا للقبائل العربية والأمازيغية. وهنا ظلت الأعراف الأبوية العتيقة سائدة. لقد عاش الكثير من العرب برجالهم ونسائهم وأطفالهم وقطعانهم وخيامهم حياة البدو الرحل نفسها منذ زمن طويل وحتى القرن التاسع عشر حياة تبدو من على السطح غير مستقرة وبلا قواعد، لكنها في الحقيقة منظمة بصرامة ورتيبة للغاية، يذهبون في كل صيف إلى الأطلس التلي حيث الساحل أكثر برودة بفعل رياح البحر ويعودون في الشتاء إلى حمى دفء الصحراء. لكل قبيلة ولكل عرق طرق ترحاله ومحطاته الصيفية والشتوية، حيث يضربون خيامهم.

[3] واجه الاحتلال الفرنسي للجزائر، الذي بدأ في الخامس من يوليو/تموز 1830 باستيلاء القوات الفرنسية على الجزائر العاصمة، مقاومة منظمة من الشعب الجزائري ولم يكتمل إلا مع منعطف القرن العشرين، رغم إعلان الجزائر مُلكية فرنسية في الثاني والعشرين من يوليو/تموز 1834 وتعيين حاكم عام لها.

امتلك المزارعون العرب الأرض.كما كان الكثير من الأراضي ملكية جماعية للعشائر. كذلك عاش أهل منطقة القبايل من الأمازيغ بالنظام الأبوي نفسه ووفقاً لقواعد معتادة تحت قيادة زعمائهم الذين يختارونهم.

كان الاقتصاد المنزلي لهذه الدوائر العائلية الكبيرة يدار كلياً من قبل أكبر نساء العائلة سناً أو من تختارها العائلة أو تتناوب النساء على القيام بهذه المهمة. تمثل عشائر الأمازيغ في منطقة القبايل على طرف الصحراء الإفريقية الكبرى في تنظيمها النظير لتعاونيات «زادروغا»[4] السلافية الجنوبية، فلم تكن تمتلك الأراضي فقط ولكن كل الأدوات والسلاح والأموال اللازمة لتأدية عمل كل أفرادها، ويتم الحصول عليها منهم. كان لكل رجل بذلة واحدة ولكل إمراة قطع الملابس والحلي التي حصلت عليها كهدايا لعرسها فقط. في حين كانت كل الملابس والمجوهرات القيمة والنفيسة تعتبر ملكاً مشتركاً للعائلة ولا تستخدم من قبل أي فرد من أفراد العائلة إلا بموافقة الجميع. وإذا لم تكن العائلة كبيرة جداً، كانوا يتناولون وجباتهم على مائدة واحدة، حيث كانت النساء تتناوب على الطبخ وتقوم أكبرهن سناً بتوزيع الطعام. وإذا كان العدد كبيراً، يقوم زعيم العشيرة بتوزيع المواد الغذائية النيئة كل شهر على كل أفرادها مع المراعاة الصارمة للمساواة فيما بينهم، ويقوم هؤلاء بطهيها.كان رباط التضامن الوثيق والتعاون والمساواة يلف هذا الكيان، في حين اعتاد كبار رجال العشائر أثناء احتضارهم على أن يوصوا أبناءهم بالتمسك بإخلاص بالرباط العائلي.

لقد أحدث الحكم التركي الذي ترسخ في الجزائر في القرن السادس عشر تغييرات مهمة في العلاقات الاجتماعية للبلاد. لكن ما أشاعه الفرنسيون لاحقاً بأن الأتراك صادروا كل الأراضي لصالح بيت المال، كان بالطبع مجرد خرافة. هذا الخيال الجامح، الذي لم يكن ليخطر إلا على بال الأوروبيين، كان مناقضاً لكامل الأسس الاقتصادية للإسلام والمسلمين. فعلى العكس من ذلك لم يمس الأتراك عموماً أوضاع الملكية لدى الجماعات القروية والعشائر. لقد سَلبوا فقط جزءاً كبيراً من الأراضي غير المزروعة من القبائل واعتبرت ضمن أراضي الدولة وتحولت إلى بايلكات (ولايات) بإشراف الولاة الأتراك المحليين، حيث كانت تُدار مباشرة من الدولة بأيدي عاملة محلية أو تُؤجر مقابل نسبة معينة أو مدفوعات عينية. إلى جانب ذلك استغل الأتراك كل عصيان للعشائر وأي اضطرابات تقع في البلاد من أجل توسيع ممتلكاتهم المالية عبر مصادرة أجزاء واسعة من الأراضي يؤسسون عليها مستعمرات عسكرية أو يبيعون الممتلكات المصادرة

4 كانت «زادروغا» عبارة عن تعاونية عائلية مكونة من عدة أجيال وتتشارك في ملكية الأراضي والثروة والممتلكات لدى السلافيين الجنوبيين حتى نهاية القرن التاسع عشر، وكان رب العائلة يتمتع بسلطة مطلقة.

في المزاد العلني، حيث تقع في معظم الأحيان في أيدي المرابين الأتراك أو غيرهم من المرابين. ولتجنب المصادرة وضغوط الضرائب، احتمى كثير من الفلاحين، مثلما فعل الناس في ألمانيا في القرون الوسطى، بالكنيسة[5] التي أصبحت بهذه الطريقة المالك الأكبر لمساحة لا يستهان بها من الأراضي. في نهاية المطاف، وبعد كل هذه المصائر المتقلبة، كانت أوضاع الملكية في الجزائر في وقت الاحتلال الفرنسي للبلاد كما يلي: 1,500000 هكتار كانت تابعة للدولة العثمانية، 3,000000 هكتار من الأراضي غير المستغلة كانت أيضا تابعة للدولة باعتبارها ملكية عامة لجميع المؤمنين (بلاد الإسلام). وقد شملت الملكية الخاصة 3,000000 هكتار تعود ملكيتها إلى البربر منذ عصر الرومان، و 1,500000 هكتار انتقلت في ظل الحكم التركي إلى الملكية الخاصة. وبقيت فقط نحو 5,000000 هكتار كملكية جماعية للعشائر العربية. أما فيما يخص الصحراء، فقد كان هناك نحو 3,000000 هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة في نطاق الواحات، بعضها ملك لعائلات كبيرة وبعضها ملكية خاصة. أما ال 23,000000 هكتار الباقية، فكانت في أغلبها عبارة عن أراضٍ قاحلة.

بعد أن جعلوا الجزائر مستعمرة لهم، بدأ الفرنسيون عملهم التحضيري [بمعنى الحضارة والتمدن] بإثارة زوبعة كبيرة. فالجزائر التى اقتربت في القرن الثامن عشر من نيل استقلالها عن تركيا، كانت معقلاً حراً للقراصنة الذين زعزعوا أمن البحر المتوسط وتاجروا بالعبيد المسيحيين. وقد أعلن كل من إسبانيا والاتحاد الأمريكي الشمالي، وكانا أيضاً ذوي باع طويل في تجارة العبيد، حرباً لا هوادة فيها على هذه الأفعال الخبيثة لهؤلاء المسلمين. كما أُعلن أيضا خلال الثورة الفرنسية الكبرى عن إطلاق حملة صليبية لمواجهة الفوضى في الجزائر. كذلك جرى إخضاع الجزائر تحت شعارات من قبيل مكافحة العبودية وخلق أوضاع مرتبة ومتحضرة في البلاد. لكن الممارسة العملية سرعان ما أظهرت ما يختبئ وراء هذه الشعارات. فخلال الأعوام الأربعين التي مرت على إخضاع الجزائر، لم تشهد أي دولة هذا التغير المتكرر للنظام السياسي مثلما عرفته فرنسا؛ فبعد استعادة آل بوربون الحكم جاءت ثورة يوليو/تموز، والملكية البرجوازية، ومن بعدها ثورة فبراير/شباط والجمهورية الثانية، ثم الإمبراطورية الثانية وأخيرا هزيمة عام 1870 والجمهورية الثالثة. لقد حل النبلاء وأصحاب النفوذ المالي والبرجوازية الصغيرة والقطاع العريض من البرجوازية الوسطى محل بعضهم البعض في حكم البلاد. لكن سياسة فرنسا في الجزائر كانت في ظل كل هذه الأحداث واحدة وموجهة من البداية إلى الهدف نفسه. فعلى أطراف الصحراء الكبرى تكشّف على أفضل نحو أن كل الانقلابات التي شهدتها الدولة الفرنسية في القرن التاسع عشر لم تكن إلا لهدف أساسي وحيد وهو سيادة البرجوازية الرأسمالية وشكل

[5] أغلب الظن أن روزا لوكسمبورغ تقصد هنا أن الناس في الجزائر وهبوا أراضيهم للوقف الإسلامي. المترجم

ملكيتها. «إن مشروع القانون المعروض أمامكم للدراسة»، كما قال النائب أومبير، مقرر لجنة تنظيم الأوضاع الزراعية في الجزائر، خلال جلسة الجمعية الوطنية الفرنسية في الثلاثين من يونيو/حزيران 1873 «ليس سوى تتويج للبناء الذي وُضع أساسه عبر سلسلة من الأوامر الإدارية والمراسيم والقوانين وقرارات مجلس الشيوخ، التي تسعى جميعها وكل منها للوصول، على وجه الخصوص، إلى الهدف نفسه: التأسيس للملكية الخاصة عند العرب.» إن التدمير والتقسيم المخطط للملكية الجماعية، كان هو القطب الذي اتبعته بوصلة السياسة الاستعمارية الفرنسية على مدى نصف قرن وبغض النظر عن كل العواصف التي تضرب الحياة السياسة الداخلية للبلاد، وتحديداً بسبب المصلحة المزدوجة التي تكشفت بوضوح. فتدمير الملكية الجماعية من شأنه أن يحطم سلطة العشائر العربية كروابط اجتماعية، وبالتالي يكسر مقاومتها ضد النير الفرنسي. وقد أعلنت تلك المقاومة عن نفسها رغم التفوق العسكري الفرنسي في تمردات متواصلة للقبائل، ما أدى لإعلان حالة الحرب في المستعمرة بصورة مستمرة[6]. إضافة إلى ذلك، فإن دمار الملكية الجماعية يعد شرطاً مسبقاً للاستفادة الاقتصادية من الدولة المحتلة، وهذا يعني نزع ملكية الأراضي المملوكة للعرب منذ ألف عام ووضعها في يد الرأسماليين الفرنسيين. ولهذا الغرض استخدمت الرواية الخيالية المعروفة، والتي تقول بأن الشرع الإسلامي يقضي بأن تكون كل الأراضي ملكاً للحاكم. وتماماً، كما فعل الإنجليز في الهند، أعلن ولاة الملك لوي فيليب في الجزائر أن وجود الملكية الجماعية أمر «مستحيل». وعلى أساس هذه الرواية الخيالية، أُعلنت أغلب الأراضي المشاع والغابات والمروج ملكية عامة للدولة واستُخدمت لأغراض استعمارية. لقد ظهر نظام كامل للاستيطان يُوضع بموجبه مستعمرون فرنسيون وسط أراضي العائلات المحلية، فيما تُحشر القبائل نفسها في مناطق متناهية الصغر. وقد بُررت عمليات نهب أراضي العشائر العربية «قانونياً» عبر مراسيم صدرت في الأعوام 1830 و1840 و1844 و1845 و1846. وفي الحقيقة لم يؤدِّ نظام الاستيطان هذا إلى الاستعمار فقط، بل نمت معه المضاربات والربا بلا حدود. عرف العرب في معظم الأحوال كيف يستردون الأراضي التي سُلبت منهم، مع أنهم غرقوا طبعاً في الديون. وكان الضغط الضريبي الفرنسي يعمل أيضاً في الاتجاه نفسه. وتحديداً أعلن القانون الصادر بتاريخ 16 يونيو/حزيران 1851 أن كل الغابات ملك للدولة. وبذلك سُرق مليونان وأربعمئة ألف هكتار نصفها من المراعي ونصفها من الأحراج من السكان الأصليين، وقُضي على أساس وجود مهنة تربية الماشية. وبسبب وابل القوانين والأوامر الإدارية والإجراءات، تعرضت أوضاع الملكية في البلاد لفوضى عصية على الوصف. ومن أجل استغلال المضاربات

[6] «علينا أن نعجل» أوضح النائب ديديه في الجمعية الوطنية عام 1851 «بحل البُنى العشائرية، لأنها الذراع المحركة لأي معارضة لحكمنا».

المحمومة على الأراضي وأملاً في استعادتها سريعاً مرة أخرى، نقل الكثير من السكان الأصليين ملكية أراضيهم للفرنسيين، علماً بأنهم كانوا كثيراً ما يبيعون قطعة الأرض نفسها لاثنين أو ثلاثة من المشترين، ثم يتبين فوق ذلك أنها ليست ملكاً شخصياً لهم، بل ملكاً للعائلة ولا يجوز بيعها. وهكذا اعتقدت شركة للمضاربات من رون Roun أنها اشترت 20000 هكتار، فيما كانت المحصلة 1370 هكتاراً فقط في منطقة متنازع عليها. وفي حالة أخرى تبين أن منطقة بيعت على أنها 1230 هكتاراً لم يتبق منها بعد التقسيم سوى هكتارين. وتلت ذلك سلسلة من المحاكمات أيدت فيها المحاكم الفرنسية مبدئياً كل مطالب المشترين. وأصبح السائد هو اضطراب الأوضاع والمضاربة والربا والفوضى. لكن خطة الحكومة الفرنسية لتثبيت دعامة قوية لها من المستعمرين الفرنسيين وسط السكان العرب باءت بفشل ذريع. لذلك شهدت السياسة الفرنسية في ظل الإمبراطورية الثانية تحولاً: فبعد ثلاثين عاماً من الإنكار العنيد للملكية الجماعية، كان على الحكومة بتعصبها الأوروبي إدراك خطأها، بحيث اعترفت أخيراً رسمياً بوجود الملكية الجماعية للعشائر، لكنها، وفي الوقت نفسه، أعلنت عن ضرورة تقسيمها بالقوة. وقد تبين هذا المعنى المزدوج في قرار مجلس الشيوخ الصادر في 22 أبريل/نيسان 1863. «إن الحكومة»، كما أوضح الجنرال ألار Allard في مجلس الدولة، «لا تغفل عن أن الهدف العام لسياستها هو إضعاف نفوذ شيوخ العشائر وحلها. وبهذه الطريقة سيتم القضاء على آخر بقايا الإقطاع (!) الذي يدافع عنه معارضو مشروع القانون. إن تكوين الملكية الخاصة وتوطين المستعمرين الأوروبيين وسط العشائر العربية... سيكونان أضمن الوسائل لتسريع عملية حل البُنى العشائرية.»[7] لقد خلق قانون عام 1863 لجاناً خاصة بغرض تقسيم الأراضي، مكونة من الأفراد التاليين: ضابط جيش برتبة عميد أو نقيب كرئيس للجنة، إضافة إلى مدير منطقة وموظف من السلطات العسكرية العربية وموظف من مصلحة أراضي الدولة. وتُوكل إلى هؤلاء العارفين بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في إفريقيا منذ لحظة ميلادهم مهمة ذات جوانب ثلاثة: أولاً تحديد مناطق العشائر بدقة، ثم تقسيم مناطق كل عشيرة حسب فروعها المنفردة أو العائلات الكبيرة فيها، وأخيراً تقسيم أراضي هذه العائلات الكبيرة إلى قطع منفردة. نُفذت حملة العمداء داخل الجزائر بدقة وكانت اللجان تتواجد في عين المكان وتلعب دور مساح الأرض ومقسمها وكذلك القاضي في الخصومات حول الأراضي في الوقت ذاته. وكان يُناط بالحاكم العام للجزائر بوصفه أعلى هيئة إقرار خطط التقسيم. وبعد عشر سنوات من العمل المضني للجان، كانت النتيجة كما يلي: من عام 1863 إلى 1873 قُسمت من بين 700 منطقة للعشائر العربية حوالي 400 منطقة بين العائلات الكبيرة.

---

[7] اقتباس من: كوفالفسكي: من المعروف في فرنسا منذ الثورة الكبرى أنه صار شائعا اعتبار أي معارضة ضد الحكومة دفاعا صريحا أو مبطنا عن «الإقطاع».

وهنا وُضع فعلاً الأساس المستقبلي لعدم المساواة بين الملكيات الكبيرة للأراضي وبين قطع الأراضي الصغيرة المقسمة. وحسب مساحة المنطقة وعدد أفراد القبيلة، فقد تحصل عائلة من أفراد العشيرة على ما يتراوح بين هكتار إلى أربعة هكتارات وقد تحصل أخرى أحياناً على مئة أو حتى مئة وثمانين هكتاراً. لكن تقسيم الأراضي توقف عند العائلات الكبيرة. فتقسيم مناطق هذه العائلات جُوبه، رغم كل العمداء، بعوائق ذات علاقة بأعراف للعرب لا يمكن تجاوزها. وبشكل عام، فقد مُنيت غاية السياسة الفرنسية في تكوين الملكية الخاصة للأفراد في الجزائر ثم نقلها إلى أيدي الفرنسيين مجدداً بالفشل.

كانت الجمهورية الثالثة، أي الحكم المباشر للبرجوازية، هي أول من امتلك الجرأة وروح التهكم لترك كل الطرق الالتفافية جانباً، بحيث قامت الإمبراطورية الثانية، دون تمهيد، بالتصدي للمشكلة من طرفها الآخر. فقد كانت الغاية الصريحة للقانون الذي أعدته الجمعية الوطنية في عام 1873 هي التقسيم المباشر لكل مناطق العشائر العربية ال 700 إلى حصص فردية وإدخال المُلكية الخاصة بالقوة خلال فترة وجيزة. وكان المبرر لذلك هو الأوضاع الميئوس منها للمستعمرة. وتماماً، كما كشفت المجاعة الكبرى في الهند عام 1866 أمام الرأي العام في إنجلترا قسوة النتائج الرائعة للسياسة الاستعمارية الإنجليزية وأدت لإنشاء لجنة برلمانية للتحقيق في الأوضاع المزرية، تنبهت أيضا أوروبا في نهاية ستينات القرن التاسع عشر لصرخة الاستغاثة القادمة من الجزائر، حيث تجسد كشف حساب أكثر من أربعين عاماً من الحكم الفرنسي للجزائر في مجاعة جماعية وارتفاع نسبة الوفاة بين العرب على نحو غير معهود. وللتحقيق في الأسباب ولإسعاد العرب عبر إجراء قانوني جديد، شُكلت لجنة توصلت بالإجماع إلى قرار مفاده أن طوق النجاة الوحيد المتاح للعرب هو الملكية الخاصة! إذ أنه يمكن من خلال الملكية الخاصة لكل عربي أن يبيع قطعة أرضه أو يأخذ عليها قروضاً ويحمي نفسه من الفاقة. إذن فمن أجل مساعدة العرب للتغلب على محنتهم الناتجة عن عمليات نهب الأراضي الجزائرية، جزئياً، من قبل الفرنسيين والأعباء الضريبية التي فرضوها والديون المرتبطة بها التي أثقلت كاهل العرب، يعلن الفرنسيون أن الوسيلة الوحيدة هي تسليم العرب تماماً إلى مخالب الربا. لقد أُلقيت هذه المهازل في الجمعية الوطنية بسمت غاية في الجدية واستمع لها المجلس الموقر بالقدر نفسه من الجدية. لقد فاقت بذاءة «المنتصرين» على كومونة باريس كل الحدود.

أسهمت حجتان عل وجه الخصوص في دعم القانون الجديد في الجمعية الوطنية: أولاهما أن العرب أنفسهم كانوا يتمنون الإسراع في إدخال نظام الملكية الخاصة، وهو ما كان يؤكده المدافعون عن مشروع القانون الحكومي. لكن من كان يتمنى إدخال القانون هم في الواقع مضاربو الأراضي والمرابون في الجزائر، وهم من لديهم مصلحة ملحة في «تحرير» ضحاياهم

من الرباط الحامي للعشيرة وتضامنها. وطوال ما كانت الشريعة الإسلامية سارية في الجزائر، كان رهن الأراضي يواجه عقبة لا يمكن تخطيها فيما يخص عدم نقل ملكية العائلة والأقارب. كان قانون عام 1863 هو من حطم هذه العقبة. لقد توجب إزالتها، لكي يُفسح مجال أكبر للربا. أما الحجة الثانية، فكانت «علمية» ومصدرها الترسانة الفكرية نفسها التي استلهم منها السيد المحترم جيمس ميل عدم تفهمه لأوضاع الملكية في الهند: إنها نظرية الاقتصاد السياسي الإنجليزي الكلاسيكي. ووفقاً لها، فإن الملكية الخاصة هي الشرط المسبق الضروري لأي استزراع أفضل وأكثف للأراضي في الجزائر. إذ يمكن من خلاله تجنب المجاعات، لأنه من الواضح أن لا أحد سيستثمر رأس مال أو عملا مكثفاً في أرض ليست ملكه ولا ينتفع بثمارها- هذا ما يردده تلامذة سميث وريكاردو ذوو الثقافة العلمية بنبرة خطابية مؤثرة. لكن الحقائق تتحدث بالطبع لغة أخرى. فقد أظهرت أن المضاربين الفرنسيين قد استخدموا الملكية الخاصة التي راكموها في كل شيء عدا تكثيف وزيادة الرقعة الزراعية. فمن بين 400000 هكتار كانت ملكاً للفرنسيين في عام 1873، امتلكت الشركتان الرأسماليتان، الشركة الجزائرية وشركة سطيف 120000 هكتاراً، ولم تقم الشركتان بإدارة وتشغيل هذه الأراضي، بل أجرتها للسكان الأصليين الذين عادوا لزراعتها بالطرق القديمة المعتادة. كما أن ربع الممتلكات الباقية الفرنسية لم تكن لها صلة بالزراعة. فالاستثمارات الرأسمالية والزراعة المكثفة للأراضي لا يمكن أن يأتيا من لا شيء، مثلما لا يمكن أيضا للظروف الرأسمالية أن تُخلق من العدم. لقد نشأت هذه المشروعات فقط في خيال المضاربين الفرنسيين النهم للربح وفي العالم الضبابي لمنظريهم العلميين من فرع الاقتصاد السياسي.

إذن لقد كان الهدف ببساطة، إذا ما تركنا جانباً الحجج والعبارات الفارغة المبررة لقانون عام 1873، هو الرغبة المجردة في انتزاع أراضي العرب التي هي أساس وجودهم. ورغم رثاثة الحجج ورغم الكذب الواضح لمبرراته، فقد أُقر القانون، الذي من شأنه أن يسدد الضربة القاضية لسكان الجزائر ورخائهم المادي، بالإجماع تقريباً في السادس والعشرين من يوليو/تموز 1873.

لكن فشل تأثير هذه الضربة القاصمة لم ينتظر طويلاً. لقد فشلت الجمهورية الثالثة بسبب صعوبة إدخال الملكية الخاصة البرجوازية دفعة واحدة في روابط العشائر المشاعية، بالضبط كما فشلت سياسة الإمبراطورية الثانية للسبب نفسه. وقد أفرز قانون السادس والعشرين من يوليو/تموز 1873 الذي استُكمل بقانون ثانٍ في 28 أبريل/نيسان 1887 بعد 17 عاما من سريانه ما يلي من النتائج: حتى عام 1890 أُنفق 14 مليون فرنك لعملية تسوية أوضاع مليون وستمئة ألف هكتار. وقد حسبوا أن مواصلة الإجراءات يجب أن تستمر حتى عام 1950 وأنها ستكلف 60 مليون فرنك. ومع ذلك فلن يكون الهدف، وهو القضاء على مشاعية العائلات الكبيرة، قد تحقق

بعد. وبلا شك، فإن الشيء الوحيد الذي تم التوصل إليه هو مضاربة رائعة بالأراضي وربا متنامٍ ومتزايد بوفرة وخراب اقتصادي للسكان الأصليين.

لقد قاد فشل تطبيق الملكية الشخصية بالقوة إلى تجربة جديدة. فرغم أن قانوني عام 1873 و1887 قد فُحصا من قبل لجنة شكلتها الحكومة الجزائرية العامة عام 1890 وتمت إدانتهما، فقد استغرق الأمر سبعة أعوام حتى تحرك السادة المشرعون على نهر السين وأصدروا تعديلاً لصالح البلد المدمر. ابتعد التعديل الجديد، من حيث المبدأ، عن التطبيق القسري للملكية الخاصة من قبل الدولة. فقد نص القانون الصادر في27 فبراير/شباط 1897 وكذلك الأمر الصادر من الحاكم العام للجزائر في السابع من مارس/آذار عام 1898 بالأساس على أن تطبيق الملكية الخاصة يكون بطلب طوعي من المالك أو المشتري. ولكن لأن فقرات معينة تسمح أيضا بتطبيق الملكية الخاصة بموافقة أحد الملاك دون موافقة الملاك الآخرين للأرض، وأيضا نظراً لأن الطلب «الطوعي» للملاك المديونين يمكن أن يقدم في أي لحظة تحت ضغط المرابي، فإن القانون الجديد يفتح الباب على مصرعيه لنهب وافتراس أراضي القبائل وممتلكات العشائر من قبل الرأسماليين الفرنسيين والمحليين.

إن عملية التشريح الحي للجزائر على مدى ثمانين عاماً تجري مؤخراً في ظل مقاومة أضعف، حيث أن العرب قد أحسوا عبر إخضاع تونس[8] عام 1881 من ناحية والمغرب[9] مؤخراً من ناحية أخرى، بأن الخِناق قد ضُيق عليهم أكثر من قبل رأس المال الفرنسي وقد استسلموا له دون أمل في النجاة. ومن أحدث نتائج الحكم الفرنسي في الجزائر هو الهجرة الجماعية للعرب إلى تركيا الآسيوية[10].

[8] بعد زحف القوات الفرنسية إلى تونس في 24 أبريل/نيسان عام 1881، فرضت فرنسا على تونس توقيع اتفاقية باردو التي حولت البلاد عمليا إلى محمية فرنسية. وقد رد الشعب التونسي بانتفاضة قمعتها القوات الفرنسية تماما، بعد حملات عقابية عنيفة، في نوفمبر/تشرين الثاني 1881.

[9] فرضت فرنسا في 30 مارس/آذار 1912 على السلطان المغربي، تحت ضغط احتلالها لأهم مدن البلاد، توقيع اتفاقية فاس التي تأسست بها الحماية الفرنسية على المغرب. وقد انتفض الكثير من قبائل العرب والبربر في أبريل/نيسان ومايو/أيار 1912 ضد هذه الاتفاقية، وقد قمعت القوات الفرنسية هذه الانتفاضة في نهاية مايو/أيار 1912 واحتلت السهول الساحلية.

[10] في خطاب له أمام مجلس النواب الفرنسي في 20 يونيو/حزيران 1912 عرض مقرر لجنة تعديل القضاء الإداري في الجزائر ألبان روزيه أن آلاف الجزائريين من إقليم سطيف قد هاجروا. كما هاجر 1200 من سكان تلمسان المحليين. وكانت سوريا هي وجهتهم. وقد كتب أحد المهاجرين من موطنه الجديد يقول : «لقد أقمت الآن في دمشق وأنا في غاية السعادة. هناك كثير من الجزائريين ممن هاجروا مثلي إلى سوريا وأعطتنا الحكومة الأراضي وسهلت لنا الوسائل اللازمة لزراعتها». إن الحكومة الجزائرية تكافح الهجرة لدرجة أنها منعت منح جوازات السفر (أنظر الجريدة الرسمية Journal officiel بتاريخ 21 يونيو/حزيران 1912، ص 1594 وما يليها)

الفصل الثامن والعشرون

مقدمة في اقتصاد البضائع

إن الشرط التمهيدي الثاني، سواء للحصول على وسائل الإنتاج أو من أجل تحقيق فائض القيمة، هو إشراك البُنى الاجتماعية لاقتصاد المقايضة بعد تدميرها ومن خلال تدميرها في حركة البضائع وفي اقتصاد البضائع. يتحتم على كل الطبقات والمجتمعات غير الرأسمالية أن تتحول إلى مشترٍ للبضائع خدمة لرأس المال. كما ويتحتم عليها بيع منتجاتها له. ويبدو هنا، على الأقل، أن «السلام» و«المساواة» سيبدءان، وسيحل تبادل المصالح، و«التنافس السلمي» و«التأثيرات الثقافية». لكن إذا استطاع رأس المال أن ينتزع وسائل الإنتاج من البُنى الاجتماعية وأن يرغم العاملين على أن يصبحوا موضوعاً للاستغلال الرأسمالي، فلن يستطيع أن يرغمها على أن تكون مشترية لبضائع، ولا أن يرغمها على أن تحقق له فائض القيمة. وما يبدو أنه يؤكد هذه الفرضية هو ما تمثله وسائل النقل- القطارات-والملاحة، والقنوات-أي الشروط التمهيدية التي لا مفر منها لانتشار اقتصاد البضائع في مناطق اقتصاد المقايضة. تبدأ حملة غزو اقتصاد البضائع غالباً مع إنجازات حضارية عظيمة للمواصلات العصرية مثل خطوط السكك الحديدية التي تقطع الغابات البكر وتخترق الجبال، وأسلاك التلغراف التي تمتد عبر الصحاري، والبواخر العابرة للمحيطات التي تدخل موانئ مجهولة. لكن سلمية هذه التغيرات هي مجرد مظهر. فالعلاقات التجارية لشركة الهند الشرقية مع البلدان المنتجة للتوابل كانت عبارة عن نهب وابتزاز واحتيال فظ تحت شعار التجارة كما هي الحال اليوم في علاقات الرأسماليين الأمريكيين مع الهنود الحمر في كندا الذين يشترون منهم الفراء، أو التجار الألمان مع زنوج إفريقيا. إن النموذج الكلاسيكي لتجارة البضائع «اللطيفة» و«السلمية» مع المجتمعات المتخلفة هو التاريخ المعاصر للصين، الذي تكررت خلاله الحروب الأوروبية كخيط ناظم منذ الأربعينيات من القرن التاسع عشر وطواله وكان هدفها هو فتح الصين بالقوة أمام حركة تجارة البضائع. إن عمليات ملاحقة واضطهاد المسيحيين التي يستثيرها المبشرون، والاضطرابات التي يدبرها الأوربيون، والمذابح المتكررة بشكل دوري التي يفترض أن يختبر فيها انعدام الحيلة التام لدى شعب مسالم من الفلاحين بأحدث تقنيات الحرب الرأسمالية للقوى الكبرى الأوروبية المتحدة، وضرائب الحرب الثقيلة بكل نظام الدين العام، والقروض الأوروبية، والسيطرة الأوروبية على المالية والاحتلال الأوروبي للحصون كنتيجة لذلك والفتح القسري للموانئ الحرة والامتيازات التي انتُزعت بالابتزاز لصالح رأسماليين أوروبيين- كل هذه العوامل ساعدت في ولادة تجارة البضائع في الصين من بداية

أربعينيات القرن الماضي وحتى اندلاع الثورة الصينية.[11]

لقد دُشنت فترة فتح الصين أمام الثقافة الأوروبية، أي أمام تبادل البضائع مع رأس المال الأوروبي، بحرب الأفيون من خلال إرغام الصين على شراء هذا المخدر من المزارع الهندية، لكي يحقق الرأسماليون الإنجليز المكاسب المالية. وقد كانت زراعة الأفيون قد أُدخلت إلى إقليم البنغال في القرن السابع عشر على يد شركة الهند الشرقية التي عملت على انتشار تعاطي المخدر في الصين من خلال فرعها في غوانتشو. في حين انخفض سعر الأفيون انخفاضاً حاداً في القرن التاسع عشر للدرجة التي جعلته من «الكيوف الشعبية». وقد بلغ حجم واردات الأفيون إلى الصين في عام 1821، 4628 صندوقاً بسعر 1325 دولاراً في المتوسط، ثم هبط السعر إلى النصف، وفي عام 1825 ارتفعت واردات الأفيون إلى 9621 صندوقاً وفي 1830 إلى 26670 صندوقاً.[12]

لقد تجسدت التأثيرات المروعة للمخدر، وتحديداً أرخص أنواعه التي يشتريها الفقراء، في بؤس علني، ما دعى الصين لمنع دخوله إلى البلاد كوسيلة للدفاع عن النفس. لقد منع نائب الملك في غوانتشو عام 1828 استيراد الأفيون، ما جعل التجارة تنتقل إلى ثغور أخرى. وكُلف أحد الرقباء في بكين بالتحقيق في القضية وقدم التقييم التالي:

«لقد علمت أن مدخني الأفيون لديهم احتياج عارم لهذا العقار الضار، لدرجة أنه يمكنهم أن يفعلوا أي شيء من أجل تعاطيه. وعندما لا يحصلون على الأفيون في الساعة المعتادة، تبدأ أعضاؤهم بالارتعاش وتسيل قطرات عرق ثخينة من جباههم على وجوههم ولا يعودوا قادرين على القيام بأقل عمل. وإذا ما جلب لهم أحدٌ غليون الأفيون وأخذوا بعض الأنفاس منه، يشفون عندئذ في الحال.

لقد أصبح الأفيون حاجة ضرورية لكل من يدخنه. ولا عجب أنهم يفضلون، حينما تحاسبهم السلطات المحلية، تحمل أي عقوبة بدنية على أن يشوا باسم الشخص الذي يمدهم بالأفيون.

[11] في عام 1854 صُدر 77379 صندوقا من الافيون إلى الصين. ثم تراجعت الواردات قليلا بعد ذلك نظرا لانتشار الإنتاج المحلي. رغم ذلك ظلت الصين هي المستورد الأساسي لإنتاج المزارع الهندية. في عامي 1873 و1874 أُنتج في الهند 6,4 مليون كيلو غرام من الأفيون، منها 6,1 مليون كيلو غرام ذهبت إلى الصين. وحاليا تنتج الهند سنويا 4,8 مليون كيلو غرام من الأفيون بقيمة 150 مليون مارك ويكاد يقتصر تصديرها على الصين وأرخبيل الملايو وحدهما.

[12] بدأت الثورة البرجوازية في الصين في أكتوبر/تشرين الأول عام 1911 بإندلاع انتفاضة وتشونغ. وقد قرر زعماء الانتفاضة إعلان الجمهورية وطلبوا من كل الأقاليم الانضمام للانتفاضة. ولغاية نهاية نوفمبر/تشرين الثاني كان 15 إقليما قد أعلن استقلاله عن حكومة المانشو. وفي الأول من يناير عام 1912 أُعلنت الجمهورية وانتخب صن يات سن رئيسا مؤقتا.

وأحياناً تحصل السلطات المحلية على هدايا لتقبل هذا البلاء أو لوقف تحقيقات بدأت بالفعل. ومعظم التجار الذين يجلبون بضائع إلى غوانتشو، يبيعون الأفيون أيضا كبضاعة مهربة.

أنا أرى أن الأفيون هو مصيبة أكبر بكثير من القمار، وأن على المرء أن يفرض على مدخني الأفيون عقوبة لا تقل عن عقوبة المقامرين.»

واقترح الرقيب أنه ينبغي أن يعاقب كل من يقبض عليه من متعاطي الأفيون بثمانين جلدة بسيقان البامبو، ومن لا يشي منهم باسم البائع بمئة جلدة والنفي لثلاث سنوات. وقد ختم «كاتو» بكين [13] ذو الضفيرة تقريره بصراحة صادمة للسلطات الأوروبية:

«يبدو أن الأفيون يُورَّد في الأغلب من الخارج عن طريق موظفين حقراء يقومون بالتفاهم مع تجار جشعين بنقله إلى داخل البلاد، حيث يتعاطاه في البداية شباب من العائلات الكريمة والأثرياء والتجار، ثم ينتشر التعاطي بين الناس العاديين. لقد تنامى إلى علمي أن تعاطي الأفيون منتشر في كل الأقاليم وليس فقط وسط الموظفين المدنيين، بل ويوجد في الجيش أيضاً مدخنون للأفيون. وفي الوقت الذي يشدد فيه المسؤولون في مقاطعات مختلفة التجريم القانوني لبيع الأفيون عبر مراسيم خاصة، يدخنه آباؤهم وأقرباؤهم ومرؤوسوهم وخدمهم، ويستغل تجاره منع تداوله لرفع الأسعار. وحتى الشرطة، التي تمت استمالتها، تشتري الأفيون بدلاً من أن تسهم في منع تداوله. وهذا أيضاً هو السبب في بقاء كل إجراءات المنع عديمة التأثير.»[14]

وبناء على ذلك صدر قانون مشدد في عام 1833 يقضي بمعاقبة أي مدخن للأفيون بمئة جلدة وتقييده لمدة شهرين على عمود التشنيع. وأُلزم حكام الأقاليم أن يضعوا نجاحاتهم في مكافحة تداول الأفيون في تقريرهم السنوي. وقد أثمرت هذه المعركة نجاحاً مزدوجاً تمثل في زراعة الخشخاش على نطاق واسع داخل الصين وتحديداً في أقاليم هونان وسيشوان وكويتشو، هذا من جانب، ومن جانب آخر في إعلان إنجلترا الحرب على الصين من أجل إرغامها على السماح بتوريد الأفيون. وعندئذ بدأ «فتح» الصين المظفر أمام الثقافة الأوروبية عبر غليون الأفيون.

وقع أول هجوم على غوانتشو، فيما كان حصن المدينة الواقع عند المدخل الرئيسي لنهر اللؤلؤة بدائياً للغاية، فجزؤه الأساسي كان عبارة عن حاجز من السلاسل الحديدية تثبت يوميا عند

[13] تلميح إلى الرقيب الروماني كاتو الأكبر (234-149 ق.م.). المترجم

[14] ورد لدى شرايبرت في كتابه «الحرب في الصين»:
Schreibert: Der Krieg in China, 1903, S. 179

الغروب بعوامات خشبية. ولا بد أن نأخذ في الاعتبار أيضاً أن المدفعية الصينية لم يكن لديها أي تجهيز لرفعها أو خفضها، ولذلك كانت عند استخدامها غير مؤثرة إطلاقاً. لقد واجهت الصين الهجوم الإنجليزي بهذا الحصن البدائي الذي كان يستطيع بالكاد منع بعض السفن التجارية. وكان كافياً أن تقوم سفينتان حربيتان إنجليزيتان في 7 سبتمبر/أيلول عام 1839 بإرغام الصين على فتح الميناء. لقد دُمرت وتشتت سفن الينك الحربية الستة عشر والسفن الحارقة الثلاثة عشر خلال ثلاثة أرباع الساعة. وبعد أول انتصار عزز الإنجليز أسطولهم الحربي بشكل كبير وانتقلوا لهجوم جديد في بداية عام 1841. وفي هذه المرة وُجه الهجوم إلى الأسطول والحصون في الوقت ذاته. كان الأسطول الصيني مكوناً من عدد من سفن الينك الحربية. واخترق أول صاروخ حارق الألواحَ الخشبية ليضرب مخزن البارود في إحدى سفن الينك، فانفجرت بكامل طاقمها. وبعد ذلك بوقت قصير دُمرت إحدى عشرة سفينة بما في ذلك سفينة الأميرال الصيني، فيما فرت البقية في هرج ومرج سعياً للنجاة. أما العملية البرية فتطلبت بضع ساعات أكثر؛ ومع انعدام فعالية المدفعية الصينية بالكامل، تقدم الإنجليز إلى وسط الحصن وصعدوا إلى نقطة مهمة ظلت خالية تماماً، ومن أعلاها قاموا بمجزرة بحق الصينيين العزل. وقد انتهت المعركة بمقتل 600 شخص على الجانب الصيني وسقوط قتيل واحد وثلاثين مصاباً على الجانب الإنجليزي، أُصيب أكثر من نصفهم جراء التطاير العشوائي لمخزن بارود. وبعد بضعة أسابيع قام الإنجليز ببطولات جديدة، حيث كان الهدف الاستيلاء على حصني أنونغوي وشمال وانتونغ. فعلى الجانب الإنجليزي اصطف ما لايقل عن 12 سفينة حربية بكامل عتادها. وعلاوة على ذلك نسي الصينيون مرة أخرى الشيء الأساسي وهو تحصين جزيرة شمال وانتونغ. وهكذا أنزل الإنجليز بكل هدوء بطارية مدفعية وقصفوا الحصن من جانب، فيما كانت السفن الحربية تدك من الجانب الآخر. ولم يستغرق الأمر سوى بضعة دقائق لطرد الصينيين من الحصن وتنفيذ الإنزال بدون مقاومة. وسيظل المشهد الوحشي التالي-حسبما ورد في تقرير إنجليزي- دائماً مثاراً لأسف الضباط الإنجليز. فعندما أراد الصينيون الهروب من أماكن تحصنهم، سقطوا في الخنادق التي امتلئت، بمعنى الكلمة، بهؤلاء الجنود منعدمي الحيلة الذين التمسوا الرأفة بهم. وقد أطلق الجنود السيبوي الهنود- كما يُزعم مخالفين أمر الضباط- النار بلا توقف على هذه الكتلة من الأجسام البشرية.وهكذا فُتحت غوانتشو أمام تجارة البضائع.

وهكذا جرت الأمور مع الموانئ الأخرى. ففي الرابع من يوليو/تموز 1841 ظهرت ثلاث سفن حربية إنجليزية مدججة بمئة وعشرين مدفعاً عند الجزر الواقعة عند مدخل مدينة نينغبو. ثم وصلت سفن حربية أخرى في اليوم الذي يليه. وفي المساء أرسل الأميرال الإنجليزي رسالة إلى حاكم المدينة الصيني مطالباً إياه بتسليم الجزر، فأوضح الحاكم أنه تنقصه القوة اللازمة

للمقاومة، لكن لا يستطيع مع ذلك تسليم الجزر بدون أوامر من بكين، ولذلك يطلب تأجيل تسليم الجزر. لكنه لم يمُنح هذا التأجيل. ففي الساعة الثانية والنصف صباحاً بدأ الإنجليز هجومهم على الجزيرة العزلاء، وخلال تسع دقائق تحولت الحصون والبيوت على الشاطئ إلى ركام يتصاعد منه الدخان. هبطت القوات على الساحل المهجور الذي كان مغطى بالرماح المكسورة والدروع والبنادق وبعض الموتى وتقدمت نحو أسوار المدينة الجزيرة تينغ-هاي من أجل الاستحواذ عليها. وقامت في الصباح التالي، بدعم من طواقم السفن الأخرى التي وصلت في هذه الأثناء، بوضع سلالم الهجوم على الأسوار التي لم يكن هناك تقريباً من يدافع عنها. وما هي إلا بضع دقائق حتى أصبحوا سادة المدينة. وقد أعلن الإنجليز عن هذا النصر المظفر بهذا النبأ المتواضع: «لقد أراد القدر أن يُوصف صباح الخامس من يوليو/تموز 1841 بأنه يوم خالد الذكر، إذ رفرف فيه أولاً علم جلالة ملكة إنجلترا على أجمل جزر الإمبراطورية الصينية، إنه أول علم أوروبي يرتفع فوق هذه الحقول المزدهرة.»[15] ثم ظهر الإنجليز في الخامس والعشرين من أغسطس/آب 1841 أمام مدينة أموي التي كانت حصونها مدججة بمئات المدافع من أكبر عيار صيني. لكن مع عدم النفع التام تقريبا لهذه المدافع وانعدام حيلة القادة، كان الاستيلاء على المدينة مجدداً مجرد لعب أطفال. فقد اقتربت السفن الإنجليزية وسط استمرار إطلاق النيران من أسوار كولانغزو ثم نزل جنود البحرية وطردوا القوات الصينية بعد مقاومة قصيرة من جانبها. لقد غنم الإنجليز خلال هذه العملية 26 من سفن الينك الحربية المزودة ب 128 مدفعاً بعد أن غادرتها طواقمها. وأبدى التتر في إحدى فرق المدفعية الصينية مقاومة بطولية لخمس سفن إنجليزية، لكن الإنجليز الذين نزلوا على الجزيرة هاجموهم من الخلف وارتكبوا مجزرة دموية بحقهم.

وهكذا انتهت حرب الأفيون المظفرة. وبموجب معاهدة السلام التي أُبرمت في 27 أغسطس/آب 1842 حصل الإنجليز على جزيرة هونغ كونغ، بالإضافة إلى فتح غوانتشو وأموي وفو-تشو ونينغبو وشنغهاي أمام الأسواق. وبعد ذلك بخمسة عشر عاماً شُنت الحرب الثانية على الصين، لكن هذه المرة كان تحرك الإنجليز بالاشتراك مع الفرنسيين؛ ففي عام 1857 اقتحمت أساطيل الحليفتين غوانتشو بالروح البطولية نفسها التي اتسمت بها الحرب الأولى. وبموجب معاهدة سلام تيينتسين عام 1858 سُمح بدخول الأفيون والتجارة الأوروبية والبعثات التبشيرية إلى البلاد. وفي عام 1859 فتح الإنجليز مجدداً باب العداوات وقرروا تدمير الحصون على النهر الأصفر،

[15] أنظر شرايبرت. ص 207
Schreibert: Der Krieg in China, 1903

لكنهم هُزموا بعد معركة مميتة أسفرت عن مقتل وإصابة 464 جندياً من بين صفوفهم.[16] ثم عاد الإنجليز للتعاون مع الفرنسيين واستولوا في نهاية أغسطس/آب 1860 بقوة قوامها 12600 جندي إنجليزي و7500 جندي فرنسي تحت قيادة الجنرال كوزان-مونتوبان على حصون تاكو دون طلقة واحدة، ثم تقدموا إلى تيينتسين وواصلوا الزحف إلى بكين. وفي طريقهم إلى بكين وقعت في 21 سبتمبر/أيلول 1860 معركة دموية في باليكاو التي تخلت عنها بكين للقوى الأوروبية. دخل المنتصرون إلى المدينة شبه الخالية من البشر والتي لم يُدافع عنها مطلقاً ونهبوا أولا القصر الإمبراطوري الذي شارك فيه شخصياً بحماس الجنرال كوزان الملقب لاحقا بالمارشال «دوق

[16] صدر أمر ملكي في اليوم الثالث من القمر الثامن من العام العاشر لحكم هسين فينغ (6 سبتمبر/أيلول 1860) ورد فيه من بين ما ورد ما يلي: «لم نمنع أبدا إنجلترا ولا فرنسا من التجارة مع الصين وقد ساد السلام بين هؤلاء وبيننا لسنوات طويلة. لكن قبل ثلاث سنوات اقتحم الإنجليز مدينتنا غوانتشو بنية خبيثة وأخذوا موظفينا كأسرى. تغاضينا آنذاك عن الانتقام والإجراءات العقابية، لأننا أدركنا رغما عنا أن عناد نائب الملك ييه قد يكون سببا في العداوات.
وقبل عامين توجه زعيم الهمج إيلغن إلى الشمال وأمرنا نائب الملك في تشي لي، تآن تينغ هسييانغ بدراسة الوضع قبل أن يقوم بأي خطوات، لكن الهمجي استغل عدم استعدادنا وهاجم حصون تاكو ثم اتجه إلى تيينستين. ونظرا لقلقنا ولتجنيب شعبنا ويلات الحرب، تخلينا آنذاك عن الانتقام وأمرنا كوي –ليانغ بالتفاوض لإرساء السلام. ورغم المطالب المخزية للهمج أمرنا كوي-ليانغ بالتوجه إلى شنغهاي، بسبب اتفاق التجارة المقترح بل وسمحنا له بتوقيعه في إشارة إلى نوايانا الصادقة.
ثم أظهر قائد الهمج بروس مجددا، غير آبه بالاتفاق، عنادا غير عقلاني وظهر في القمر الثامن مع أسطول من السفن الحربية في مرسى تاكو، وتبعا لذلك هاجمه سينغ كو ليو تشين هجوما عنيفا وأرغمه على الارتداد السريع. وانطلاقا من كل ذلك يتبين أن الصين لم ترتكب أي خيانة للثقة وأن الهمج لم يكونوا على حق. وخلال العام الحالي ظهر مجددا زعيمي البرابرة إيلغن وغروس أمام سواحلنا، لكن الصين التي لم تكن راغبة في اللجوء إلى اي إجراء عقابي، وسمحت لهما بالرسو وبزيارة بكين بغرض توقيع المعاهدة.
من كان يمكنه أن يظن أن الهمج لم يفعلوا شيئا خلال كل هذه الفترة سوى تدبير المؤامرات وأنهم كانوا يقودون معهم جيشا من الجنود وسلاح المدفعية هاجموا به حصون تاكو من الخلف وبعد طردهم لقوات الحصون واصلوا الزحف إلى تيينسين. (الصين في ظل حكم الإمبراطورة الأرملة ، أنظر أيضا في الكتاب نفسه الفصل المعنون «الهروب إلى يهول».)
China under the Empress Dowager, London 1910

باليكاو». أما اللورد إيلغن فأضرم النيران في القصر على سبيل « العقاب».[17]

ثم أُقر للقوى الأوروبية حق الاحتفاظ بسفارات لها في بكين وبفتح تيينتستين ومدن أخرى للتجارة. وفي الوقت الذي كانت رابطة مكافحة الأفيون تحارب انتشار المخدر في لندن ومانشستر والمناطق الصناعية الأخرى، وفيما أعلنت لجنة شكلها البرلمان الإنجليزي أن تعاطي الأفيون مضر للغاية، تم التأكيد على حرية تصدير الأفيون إلى الصين في اتفاقية عام 1876. في الوقت ذاته ضمنت كل الاتفاقيات الدولية مع الصين للأوروبيين- التجار والبعثات التبشيرية- حق شراء الأراضي. وهنا لعب الخداع المتعمد دوراً كبيراً إلى جانب نيران المدافع. ولم يكن التباس المعنى في صياغات نصوص الاتفاقيات هو وحده ما أفسح المجال لتحكم مريح في التوسع التدريجي لرأس المال الأوروبي في المناطق المحتلة بالموانئ المتفق عليها. فنظراً للتزييف المعروف والوقح في النص الصيني للاتفاقية الإضافية مع فرنسا في عام 1860 والتي صاغها المبشر الكاثوليكي الأب ديلامار كمترجم، انتزعت من الحكومة الصينية تنازلات تقضي بالسماح للبعثات التبشيرية بشراء الأراضي في كل أقاليم الإمبراطورية وليس فقط في الموانئ الورادة في الاتفاق. اتفقت الدبلوماسية الفرنسية والبعثات التبشيرية البروتستانتية على إدانة احتيال الأب الكاثوليكي، لكن هذا لم يمنعها من الإصرار بقوة على استخدام هذا التوسيع المدسوس لحقوق البعثات التبشيرية الفرنسية والمطالبة به صراحة في عام 1887 بحيث يشمل تطبيقه البعثات التبشيرية البروتستانتية أيضا.

[17] ارتبطت عمليات الأبطال الأوروبيين الهادفة لفتح الصين أمام تجارة البضائع بمقتطف مثير من تاريخ الصين. ما كاد أن ينتهي لتوه من نهب القصر الصيفي لحكام المانشو حتى انطلق «غوردون الصين» (غوردون باشا) في حملة لقمع متمردي تايبينغ، بل وتولى في عام 1863 قيادة القوات المسلحة الإمبراطورية. فقمع الانتفاضة كان على يد الجيش الإنجليزي. وبينما فقد عدد كبير من الأوروبيين حياتهم، ومن بينهم أميرال فرنسي، من أجل الحفاظ على حكم أسرة المانشو، انتهز ممثلو التجارة الأوروبية الفرصة أثناء هذه المعارك من أجل عقد صفقات صغيرة، وأمدوا كلا من المدافعين عن فتح الصين لأبوابها والمتمردين بالسلاح. «إن فرصة كسب الأموال قد أغرت التاجر المحترم أن يمد كلا الطرفين بالسلاح والذخيرة، ونظرا لأن صعوبات التزود بمخزونات من هذه البضاعة أكبر لدى المتمردين منها لدى أتباع الإمبراطور، ونظرا لأن المتمردين كانوا مضطرين لدفع أسعار أعلى وكانوا على استعداد لدفعها، كان يفضل عمل صفقات معهم، لا تسمح لهم فقط بمقاومة قوات حكومتهم، بل وأيضا بمقاومة القوات الإنجليزية والفرنسية.
(م. فون براندت33 عاما في شرق آسيا، الجزء الثالث: الصين)
(.M. v. Brandt: 33 Jahre in Ostasien, Bd. III: China, 1901, S. 11)

لقد اختتم فتح الصين أمام تجارة البضائع الذي بدأ بتجارة الأفيون، بسلسلة من عقود «الإيجار»[18] وبحملة الصين عام 1900[19] التي تحولت فيها المصالح التجارية لرأس المال الأوروبي صراحة إلى نهب دولي للأراضي. ويبرز هذا التناقض بين النظرية الأولية والتطبيق العملي النهائي ل «وسطاء الثقافة» الأوروبية في الصين بحس مرهف في رسالة الإمبراطورة الأرملة التي بعثت بها إلى الملكة فيكتوريا بعد الاستيلاء على حصون تاكو:

«تحية إلى جلالتكِ!- في كل مفاوضات إنجلترا مع الإمبراطورية الصينية منذ أن بدأت العلاقة بين بلدينا، لم يرد أبداً من جانب بريطانيا العظمى أي حديث عن توسيع ممتلكاتها من الأراضي، بل فقط الرغبة الدؤوبة في دعم المصالح التجارية. لكن مع التفكير في واقع أن بلدنا قد سقط الآن في حالة حرب مروعة، علينا أن نتذكر أن نسبة كبيرة من تجارة الصين، 70 أو 80 في المئة مع إنجلترا. بالإضافة إلى أن جماركم البحرية هي الأقل في العالم ولا توجد إلا قيود قليلة في موانئكم على الواردات الأجنبية. ولهذه الأسباب ظلت علاقاتنا قائمة باستمرار مع التجار البريطانيين في موانئنا المنصوص عليها في الاتفاقيات خلال النصف قرن المنصرم وعلى أساس الفائدة المتبادلة. لكن تبدلاً مفاجئاً حدث الآن وصارت ثمة ريبة عامة بشأننا. لذلك نرجوكم أن تفكروا في أنه إذا ما كان من المفترض أن تفقد إمبراطوريتنا استقلالها عبر توليفة معينة من الظروف واتحاد القوى للاستيلاء على أراضينا وفقا للخطة المدبرة منذ زمن (في رسالة أخرى لإمبراطور اليابان تتحدث تسي هسي ذات الطابع الحماسي بصراحة عن «قوى الغرب النهمة للأراضي التي تتجه بعيون النمر الشرهة نحونا»-روزا لوكسمبورغ) وهكذا ستكون النتيجة تعيسة وكارثية على تجارتكم. تبذل إمبراطوريتنا حالياً قصارى جهودها لجمع الأموال ولتشكيل جيش يكفل حمايتها. وفي الأثناء نعتمد على خدماتكم الطيبة كوسيط ونناشدكم استعجال قراركم.»[20]

وأثناء كل حرب يقوم وسطاء الثقافة الأوروبيون بنهب وسرقة بالجملة للقصور الإمبراطورية الصينية والمنشآت العامة ولآثار الحضارة القديمة، تماماً مثلما حدث ذلك في عام 1860 عندما نَهب الفرنسيون القصر الإمبراطوري بكنوزه الخيالية، وكذلك في عام 1900 عندما تنافست «كل

18 كانت عقود الإيجار عبارة عن استحواذت مستترة أو تقسيم لمناطق النفوذ. وقد بدأت ألمانيا في عام 1898 بتأجير كياوتشو وبعدها أجرت فرنسا خليج كوانتشوان وروسيا بورت أرثر وإنجلترا ويهايواي.

19 اندلعت في شمال الصين عام 1898 انتفاضة شعبية لقومية الإيهوتوان التي قُمعت بوحشية على يد الجيوش المتحدة لثماني قوى إمبريالية تحت قيادة الجنرال الألماني ألفرد غراف فون فالدرزيه. وقد أُرغمت الصين في البيان الختامي عام 1901 على دفع مساهمات مقدارها 1,4 مليار مارك وعلى الموافقة على بناء قواعد لجيوش التدخل الأجنبي.

20 الصين في ظل حكم الإمبراطورة الأرملة
China under the Empress Dowager, London 1910

الأمم» في سرقة الممتلكات العامة والخاصة. يداً بيد، ومع تقدم تجارة البضائع، اقترن كل غزو أوروبي بأطلال المدن الأقدم والأكبر التي يتصاعد منها الدخان وانحطاط الزراعة على مساحات واسعة من الأراضي المنبسطة والضغوط غير المحتملة لتحصيل ضرائب الحرب. لقد كلف كل ميناء من موانئ المعاهدة التي يفوق عددها الأربعين أنهاراً من الدماء والمجازر والخراب.

الفصل التاسع والعشرون

الحرب على الاقتصاد الفلاحي

يعد فصل الاقتصاد الزراعي عن اقتصاد الحرف من المراحل النهائية المهمة في الحرب على اقتصاد المقايضة وطرد الحرف الريفية من الاقتصاد الفلاحي. تنشأ الحرف اليدوية، تاريخياً، كعمل زراعي ثانوي وتكون لدى شعوب الحضارات المستقرة عملاً ملحقاً بالزراعة. إن تاريخ الحرف اليدوية الأوروبية في القرون الوسطى هو تاريخ تحررها عن الزراعة وانسلاخها عن اقتصاد السخرة وتخصصها وتطورها إلى إنتاج البضائع المديني المنظم حسب الطوائف الحرفية. ورغم استمرار تطور الإنتاج الحرفي من الحرفة إلى الصناعة اليدوية، ثم إلى المصنع الرأسمالي الصناعي الكبير، ظلت الحرفة اليدوية في الريف وفي الاقتصاد الفلاحي ملتصقة بإصرارٍ وعنادٍ بالاقتصاد الزراعي. لقد لعبت الحرفة اليدوية، كإنتاج ثانوي، في الأوقات الخالية من العمل الزراعي دورا بارزاً في الاقتصاد الزراعي، وذلك من أجل تغطية الاحتياجات الذاتية.[21] إذ دائما ما ينتزع تطور الإنتاج الرأسمالي من الاقتصاد الفلاحي فروع الحِرف واحداً تلو الآخر، لكي يقوم بتركيزها في الإنتاج الكبير للمصانع. وهنا تعد تجارة النسيج مثالاً تقليدياً على ذلك. لكن الشيء عينه ينطبق على كل الحرف اليدوية الأخرى في مجال الزراعة ولكن بشكل لا يسترعي الانتباه كثيراً. ولكي يجعل من جماهير الفلاحين مشترين لبضائعه، يسعى رأس المال إلى تقليص الاقتصاد الزراعي إلى فرع واحد لا يستطيع السيطرة عليه مباشرة -في ظل علاقات الملكية الأوروبية لا يتم ذلك مطلقاً دون صعوبات- ألا وهو الزراعة.[22] هنا يبدو، ظاهرياً، أن الأمور تسير بصورة سلمية تماماً. لكن العملية تتم بصورة غير ملحوظة وكأنما تؤثر فيها عوامل اقتصادية محضة. لا يوجد أدنى شك في التفوق التقني الذي يتمتع به الإنتاج الكبير للمصانع بتخصصه وتحليله العلمي وتوليفه لعملية الإنتاج مع مصادر استخراج المواد الخام من السوق العالمية وأدواته المكتملة مقارنة

---

[21] ظلت الحرف المنزلية في الصين حتى وقت قريب باقية على نطاق واسع، أيضا لدى البرجوازية، وحتى في مدن التجارة الكبيرة والقديمة، مثل نينغبو بسكانها الثلاثمئة ألف. «وقبل بضعة عقود كانت النساء تصنع بنفسها الأحذية والقبعات والقمصان وخلافه لأزواجهن ولأنفسهن. وكان ملفتا للنظر آنذاك في نينغبو إذا اشترت سيدة شابة من أحد التجار شيئا، كان يمكنها أن تصنعه بيديها.»

(نيوك-شينغ-تسور: أشكال الحرف في مدينة نينغبو: صدر في توبينغن عام 1909. Nyok-Ching Tsur: Die gewerblichen Betriebsformen der Stadt Ningpo, Tübingen 1909, S. 51.)

[22] بالطبع يقلب آخر فصل في تاريخ الاقتصاد الفلاحي تحت تأثير الإنتاج الرأسمالي هذه العلاقات رأسا على عقب. كثيرا ما يتحول صغار الفلاحين المدمرون اقتصاديا إلى الصناعة المنزلية لصالح منتج رأسمالي أو يصبح العمل بالأجر في المصنع هو وظيفتهم الأساسية، فيما يُلقى بكل العمل الزراعي على كاهل النساء والشيوخ والأطفال. ويقدم فلاحو فورتمبيرغ نموذجا مثاليا لصغار الفلاحين.

بالحرف الفلاحية البدائية. وفي الواقع يكون لعوامل مثل الضغوط الضريبية والحرب والمديونية واحتكار ملكية الأراضي الوطنية دوراً فاعلاً في عملية فصل الزراعة الفلاحية عن الحرفة، وتؤثر بالقدر نفسه في الاقتصاد الوطني والسلطة السياسية والقانون الجنائي. ولا يوجد مكان شهد التنفيذ المتقن لهذه العملية مثل الولايات المتحدة الأمريكية.

لقد قادت خطوط السكك الحديدية، أي رأس المال الأوروبي والإنجليزي، بالأساس المزارع الأمريكي خطوة خطوة عبر الأراضي الشاسعة في الشرق والغرب، حيث أباد الهنود الحمر بالأسلحة النارية والكلاب المتوحشة ومشروب العرق ومرض الزُهري ونقلهم قسراً من الشرق إلى الغرب لكي يمتلك أرضه «كأرض حرة يمكن امتلاكها بشكل مطلق» ويستصلحها ويزرعها. لقد كان المزارع الأمريكي، «الرجل الريفي القُح» من الأيام الخوالي الطيبة ما قبل الحرب الأهلية، شخصاً مختلفاً تماماً عما هو اليوم عليه. كان يستطيع تقريباً عمل كل شيء وكان يستطيع أن يكتفي ذاتياً بمزرعته المعزولة دون الحاجة للعالم الخارجي.

«المزارع الأمريكي اليوم إنسان مختلف تماماً»، هكذا كتب السناتور بيفر، أحد مدراء تحالف المزارعين، في بداية تسعينات القرن التاسع عشر « عن سلفه قبل خمسين أو مئة عام. كثير ممن هم على قيد الحياة يتذكرون الوقت الذي انشغل فيه المزارعون بالحرف، أي بصنع جزء كبير من الأشياء التي يحتاجونها بأنفسهم. كان لكل مزارع مجموعة من الأدوات يصنع بها آلات من الخشب مثل مذراة القش أو المجرفة أو عصا الجاروف أو المحراث أو عريش العربات وكم آخر من الآلات الخشبية. كما كان المزارع ينتج الكتان والقنب والصوف والقطن. وكانت هذه الألياف تعالج في المزرعة وتغزل وتنسج في البيوت. كذلك كان يتم في البيوت تصنيع الثياب والملابس الداخلية، وكل ذلك كان لاستهلاكه الشخصي. وفي كل مزرعة كانت ثمة ورشة للنجارة والحدادة وفي المسكن ثمة مغزل للصوف ونول للنسيج، حيث تُنسج سجاجيد وأغطية وأشياء أخرى من لوازم السرير. وفي كل مزرعة كان يُربى الأوز الذي يُستخدم زغبه وريشه لملأ الوسائد واللُحف. والفائض من هذه المنتجات كان يباع في سوق أقرب مدينة. وفي الشتاء يُنقل القمح والدقيق والذرة في عربات تجرها 6 إلى 8 خيول إلى السوق الواقع على بعد مئة أو مئتي ميل، حيث يشتري المرء مواد البقالة للعام القادم وموادَ معينة وأشياء أخرى. وكان يوجد أيضاً بين المزارعين العديد من الحرفيين. يستغرق صنع عربة في المزرعة ما بين عام وعامين. وكانت المواد اللازمة لذلك متوفرة بالقرب من الورشة: كان يجري تحديد نوع الخشب المستخدم في صنعها بدقة من خلال عقد مع الجار، ولا بد من تسليم الخشب في وقت محدد ولا بد من تركه فترة معينة ليجف، بحيث يكون معروفاً لدى طرفي العقد، عندما يتم الانتهاء من صنع

العربة، من أين أتت كل قطعة خشب فيها وأيضاً مدة تجفيفها. وفي الشتاء يقوم النجار القاطن في الجوار بصنع أطر النوافذ والأسقف والأبواب والأفاريز والعوارض الخشبية للفصل القادم. وإذا ما حل صقيع الخريف، كان الإسكافي يجلس في ركن من أركان مسكن المزارع ويصنع أحذية للعائلة. كل هذا كان يُصنع في البيت ومعظم النفقات كانت تُدفع بمنتجات المزراعة. وإذا ما جاء الشتاء، يكون الوقت قد حان للتزود باللحم الذي يجهز ويحفظ مدخناً. وتمدهم حديقة الفواكه بالفاكهة من أجل عصائر الفاكهة والتفاح المهروس وكل أنواع المحفوظات، بما يكفي تماماً لاحتياجات العائلة خلال العام ويزيد. وكان القمح يُدرَس تدريجيا حسب الحاجة، وتقريباً بالقدر الذي يحتاج المرء فيه للنقود. كل شيء يُخزن ويستهلك. ومن نتائج مثل هذا الأسلوب الاقتصادي أن احتياج المرء للمال من أجل إنجاز الأعمال كان قليلاً نسبياً. ففي المتوسط كانت مئة دولار كافية لأكبر مزرعة لدفع أجور العمال الزراعيين وإصلاح الأدوات وتغطية باقي النفقات العارضة الأخرى».[23]

ويقال إن هذه الأجواء الريفية الهادئة قد انتهت بصورة مفاجئة بعد الحرب الأهلية؛ فديون الدولة الهائلة التي بلغت 6 مليارات دولار، والتي حمّلتها للاتحاد الفيدرالي، أدت إلى زيادة قوية في الأعباء الضريبية. فمنذ الحرب تحديداً بدأ تطور محموم لوسائل المواصلات العصرية وللصناعة وخصوصاً صناعة الآلات في ظل دعم الجمارك الحمائية المتزايدة. فلتشجيع إنشاء خطوط السكك الحديدية وتوطين المزارعين في البلاد، تلقت شركات السكك الحديدية هبات ضخمة من الأراضي الوطنية. ففي عام 1867 وحدها تلقت شركات السكك الحديدية 74 مليون هكتار من الأراضي. ونمت شبكة سكك الحديد على نحو لا مثيل له. ففي حين لم يتعد طول الشبكة في عام 1860 خمسين ألف كيلومتر، تخطت 85 ألف كيلومتر في عام 1870 و150 ألفا في عام 1880 (وفي الفترة ذاتها، أي من 1870 إلى 1880 نمت شبكة سكك الحديد في أوروبا من 130 ألف كيلومتر إلى 169 ألفاً). لقد جذبت السكك الحديدية ومضاربي الأراضي الكثير من المهاجرين من أوروبا إلى الولايات المتحدة. فقد بلغ عدد المهاجرين من 1869 إلى 1892 أكثر من 4.5 مليون شخص. وفي هذا السياق تحرر الاتحاد الفيدرالي تدريجياً من الصناعة الأوروبية والإنجليزية بشكل أساسي وأسس مصانعه الخاصة وصناعات النسيج والحديد والمعادن والآلات الخاصة به. وكانت الزراعة هي المجال الذي شهد أسرع التغييرات. فمباشرة بعد السنوات

[23] اقتباس من و.أ. بيفر. جانب المزارع. مشكلاته وعلاجه. الجزء الثاني: كيف وصلنا إلى هنا، الفصل الأول: ظروف المزارع المتغيرة، نيويورك 1891، وقارن أيضا أ.م. سيمونس. المزارع الأمريكي.

W.A. Peffer: The Farmer's side. His troubles and their remedy, Teil II: How we got here, Kapitel I: Changed conditions of the Farmer, New York 1891, S. 56/57. Vgl. auch A.M. Simons: The American Farmer, 2. Aufl. Chicago 1906, S. 74 ff.

الأولى من الحرب الأهلية أصبح مالكو المزارع الكبرى في الولايات الجنوبية مجبرين، بعد تحرر الزنوج، على استخدام المحراث البخاري. كما أن المزارع التي تأسست حديثاً في الغرب مع مد خطوط السكك الحديدية، أصبحت معتمدة منذ البداية على الآلات الأحدث تكنولوجياً. «في الوقت نفسه»، حسبما ورد في تقرير اللجنة الزراعية الأمريكية في عام 1867 «وفيما يشهد استخدام الآلات في الزراعة ثورة في الغرب وتقليلاً للاعتماد على العمالة البشرية إلى أقصى حد ممكن حتى الآن،...، تكرس مواهب إدارية وتنظيمية بارزة حياتها للزراعة، حيث تدار مزارع تبلغ مساحتها عدة آلاف من الهكتارات بقدر أكبر من الحصافة ومن الاستغلال الاقتصادي الهادف وبمحصول أكبر من المزارع التي تبلغ مساحتها 40 هكتاراً.»[24]

في الوقت ذاته تضخمت الأعباء الضريبية المباشرة وغير المباشرة. ففي وسط الحرب الأهلية صدر قانون مالي جديد، بحيث يرفع قانون تعريفة الحرب الصادر في 30 يونيو/حزيران 1864، والذي يشكل الأساس للنظام الذي لا يزال ساريا حتى الآن، ضرائب الاستهلاك والدخل بصورة فائقة. واقترن ذلك بانطلاق حفل مجون حقيقي خاص بالحماية الجمركية التي اتخذت من ضرائب الحرب المرتفعة ذريعة من أجل موازنة الأعباء الضريبية على الإنتاج المحلي من خلال الجمارك. لقد أسس السادة موريل وستيفنز والآخرون، أولئك الذين يستغلون الحرب من أجل تمكين برنامجهم الحمائي، النظام الذي أصبحت من خلاله السياسة الجمركية بشكل صريح ووقح أداة لتحقيق الربح لأصحاب المصالح الخاصة. كان كل مُنتِج محلي يظهر أمام الكونغرس المشرِع للقوانين من أجل المطالبة بتعريفة جمركية معينة لملء جيوبه، يجد أن مطلبه يتحقق طواعية. لقد رُفعت الشرائح الجمركية بالقدر الذي يطلبه أي شخص. فقد كتب الأمريكي توسيغ يقول «إن الحرب أنعشت الحياة الوطنية وصقلتها، لكن تأثيرها المباشر على مجال الأعمال وعلى التشريع ككل، فيما يخص المصالح المالية،كان محبِطاً. فكثيراً ما فقد المشرعون القدرة على رؤية الخط الفاصل ما بين الواجبات العامة والمصالح الخاصة. لقد حقق البعض ثروات ضخمة عبر تعديلات للقوانين، طالب بها نفس الأشخاص وطبقوها لصالحهم ، أولئك الذين كانوا المستفيدين من القوانين الجديدة. وعرفت البلاد، بكل أسف، أن شرف وأمانة رجال السياسة لم يبقيا بعيدين عن الدنس.» لقد دُفع دفعاً لتمرير هذه التعريفة التي كانت تعني انقلاباً شاملاً في الحياة الاقتصادية للبلاد والتي كان من المفترض أن تسري لعشرين عاما ويفترض أنها لا تزال أساس التشريع الجمركي للولايات المتحدة، خلال ثلاثة أيام في الكونغرس ويومين في مجلس الشيوخ- بلا نقد ولا نقاش أو أي معارضة.

---

[24] اقتباس من لافارغ: زراعة الحبوب وتجارتها في الولايات المتحدة الأمريكية في مجلة «دي نويه تسايت» عام 1885 (صدر المقال أولا عام 1883 في مجلة روسية)

Lafargue: Getreidebau und Getreidehandel in den Vereinigten Staaten. In: Die Neue Zeit, 1885, S. 344.

بهذا التحول في السياسة المالية للولايات المتحدة، بدأ الفساد البرلماني المتبجح والاستغلال المفضوح غير الأخلاقي للانتخابات والتشريع والصحافة كأدوات للمصالح المالية المكشوفة لرأس المال الكبير.لقد أصبح شعار Enrichissez-vous أي «فلتغتنوا» هو شعار المجال العام منذ اندلاع «الحرب النبيلة» من أجل تحرير الإنسانية من «وصمة عار العبودية»، وأطلق اليانكي محرر الزنوج لنفسه العنان بوصفه مقامر المضاربات في البورصة، ووهب لنفسه، كمشرع أراض وطنية، وأغتنى بفضل الجمارك والضرائب والاحتكارات وعمليات الاحتيال وسرقة الثروات العامة. انتعشت الصناعة. والآن انقضت الأوقات التي كان المزارع الصغير والمتوسط يستطيع أثناءها العيش بدون أموال سائلة تقريباً ولا يزال قادراً بعد أن يدرس فيها مخزون قمحه حسب الحاجة ليحوله إلى أموال سائلة. الآن يجب على المزارع أن يمتلك المال، الكثير من المال، من أجل دفع ضرائبه، وعليه أن يبيع كل ما أنتجه من أجل أن يشتري كل ما يحتاجه في صورة بضائع من أيدي المصنعين. «إذا ما نظرنا للحاضر»، هكذا كتب بيفر، «فإننا سنجد أن كل شيء قد تغير. وخصوصاً في أنحاء الغرب كافة، حيث يقوم المزارعون بدرس قمحهم في الحال ويبيعونه أيضا كله مرة واحدة. يبيع المزارع ماشيته ويشتري لحوماً طازجة أو شحم خنزير، يبيع خنازيره ويشتري جمبون ولحم خنزير، يبيع خضاراً وفاكهة ويشتريها معلبة. وإذا ما حدث أصلاً وزرع كتاناً، فإنه يقوم بدرسه وبيع بذوره وحرق قشه بدلاً من غزله، مثلما كانت الحال قبل خمسين عاما عندما كان ينسج قماشاً منه ويصنع ملابس داخلية لأولاده. ولا يكاد يكون ثمة مزارع واحد من بين خمسين مزارعاً يقوم بتربية الخراف، فهو يعتمد على مزارع تربية الماشية الكبيرة ويشتري الصوف في صورته المصنعة كقماش أو لباس. لم تعد بذلته تُخاط في البيت، بل يشتريها من المدينة. وبدلاً من أن يصنع آلاته الضرورية مثل المذراة والمجرفة وما إلى ذلك بنفسه، أصبح يذهب إلى المدينة من أجل شراء مقبض البلطة أو المطرقة، يشتري حبالا وأربطة وكل الألياف، ويشتري أقمشة أو حتى ملابس جاهزة، يشتري فاكهة محفوظة وشحم خنزير ولحماً وجمبوناً، يشتري كل ما كان ينتجه في الماضي ويحتاج المال لكل هذا. وبخلاف ذلك، وهو الأمر الذي يبدو غريباً أكثر من أي شيء آخر، مايلي: ففي حين كان بيت المزارع الأمريكي حراً وغير مديون، ولم يكن، حتى ولا لواحد في الألف، مثقلاً بالرهن العقاري من أجل ضمان قرض- وبينما كان المال متوفراً دائماً وبقدر كاف لدى المزارعين في ظل الاحتياج المحدود له في إدارة المزرعة- أصبح الآن قليلاً أو شبه منعدم مع أن الحاجة إليه تضاعفت عشر مرات. نصف المزارعين تقريباً مديون لدى الرهن العقاري الذي يبتلع كل ثروتهم والفوائد ضخمة جداً. ويعزى هذا التغير الغريب إلى المُصنِّع بمصانعه للصوف والكتان ومعالجة الخشب ومغازل القطن ومعامل النسيج ومصانع تعليب وحفظ اللحوم والفاكهة، ...إلخ إلخ. لقد أخلت ورش المزارع الصغيرة المكان لمصانع

المدينة الكبيرة. وأخلت ورشة صناعة العربات في جوار المزرعة المكان لمصنع العربات الضخم في المدينة، حيث تُصنّع 100 أو 200 عربة أسبوعياً. وبدلاً من ورشة تصنيع الأحذية، صار هناك ثمة مصنع كبير في المدينة، حيث تنجز الماكينات الجزء الأكبر من العمل.»[25] وأخيراً، فإن العمل الزراعي للمزارع أصبح نفسه عملاً آلياً. «والآن يحرث المزارع ويبذر ويحصد بالماكينات؛ تحصد الماكينة وتربط في حزم ويتم درس المحصول بمحرك بخاري. ويستطيع المزارع أثناء الحرث قراءة جريدته الصباحية ويجلس أثناء الحصاد على مقعد الماكينة المظلل.»[26]

لكن هذا التحول في الزراعة الأمريكية منذ «الحرب الكبرى» لم يكن النهاية، بل بداية الدوامة التي تورط فيها المزارع. إذ يقوده تاريخه تلقائياً إلى المرحلة الثانية من تطور تراكم رأس المال، ويعرض لها أيضاً في صورة مطابقة للواقع تماماً. تحارب الرأسمالية اقتصاد المقايضة والإنتاج من أجل الاحتياجات الذاتية والجمع بين الزراعة والحرفة وتضيق عليها الخناق في كل مكان، من أجل أن يحل محلها اقتصاد البضائع البسيط. إنها تحتاج اقتصاد البضائع كسوق لفائض قيمتها. إن إنتاج البضائع هو الشكل العام الذي تتمكن الرأسمالية فقط من خلاله أن تنمو. وإذا ما انتشر اقتصاد البضائع البسيط على أنقاض اقتصاد المقايضة، فسرعان ما يبدأ صراع رأس المال ضد اقتصاد البضائع البسيط هذا. تدخل الرأسمالية مع اقتصاد البضائع في علاقة تنافس. فبعد أن أوجدته، أصبحت تنافسه على وسائل الإنتاج والقوى العاملة والسوق. كان الغرض في البداية هو عزل المنتج وفصله عن الارتباط الحامي للكيان الاجتماعي، ثم فصل الزراعة عن الحرفة والآن صارت المهمة فصل منتج البضائع الصغير عن وسائل إنتاجه.

لقد رأينا أن «الحرب الكبرى» في الاتحاد الفيدرالي الأمريكي كانت مفتتحاً لعصر النهب العظيم للأراضي الوطنية من قبل شركات رأسمالية احتكارية ومضاربين منفردين. فبعد البناء المحموم لخطوط السكك الحديدية وأكثر من ذلك المضاربات الأضخم على السكك الحديدية، نشأت مضاربات هائلة على الأراضي أصبحت من خلالها ثروات هائلة ومقاطعات كاملة غنيمة لبعض المغامرين أو الشركات. من هنا وعبر سرب جراد من الوكلاء وبكل وسائل الدعاية الصاخبة

---

[25] اقتباس من و.أ. بيفر. ص. 85
W.A. Peffer: The Farmer's side. His troubles and their remedy, Teil II: How we got here, Kapitel I: Changed conditions of the Farmer, New York 1891. S. 85

[26] اقتباس من و. أ. بيفر: في المقدمة ص. 6، حيث يحسب سيرنغ في منتصف ثمانينات القرن التاسع عشر النقود السائلة الضرورية ل»بداية متواضعة جدا» للمزرعة الصغيرة في الشمال الغربي ما بين 1200-1400 دولار.
(أنظر التنافس الزراعي في أمريكا الشمالية، لايبزغ عام 1887، ص 431 Die landwirtschaftliche Konkurrenz
(Nordamerikas, Leipzig 1887, S. 431.

المنحطة وبكل سبل الخداع والمظاهر الكاذبة، تم توجيه تيار المهاجرين الهائل من أوروبا إلى الولايات المتحدة حيث استقر هؤلاء في البداية في الولايات الشرقية على ساحل الأطلنطي. لكن كلما نمت الصناعة، تزحزحت الزراعة إلى الغرب. لقد تزحزح «مركز القمح»، الذي كان موجوداً في عام 1850 في نواحي كولومبوس بولاية أوهايو، خلال الخمسين عاماً التالية نحو 99 ميلاً نحو الشمال و680 ميلاً نحو الغرب. وفي عام 1850 ورَّدت الولايات الواقعة على الأطلنطي 51,4 في المئة من إجمال محصول القمح، فيما تراجعت هذه النسبة عام 1880إلى 13,6 في المئة فقط، وبلغت عام 1880 في الولايات الشمالية الوسطى71,7 في المئة وفي الولايات الغربية 9,4 في المئة.

وفي عام 1825 قرر الكونغرس في عهد مونرو نقل الهنود الحمر من شرق المسيسيبي إلى الغرب. قاوم ذوو البشرة الحمراء دون أمل. لكنهم– على الأقل من نجا منهم من مجازر الحروب الأربعين على الهنود الحمر[27]- كُنسوا مثل النفايات المزعجة أو دُفع بهم كقطيع من الجاموس إلى الغرب ليظلوا كالحيوانات البرية حبيسين في قفص «المحميات الطبيعية».كان على الهندي الأحمر أن يبتعد عن طريق المُزارع والآن جاء الدور على المزارع الذي يتوجب عليه أن يتجنب رأس المال وينتقل هو نفسه إلى الجانب الآخر من المسيسيبي.

انتقل المزارع الأمريكي متتبعاً خطوط السكك الحديدية إلى الغرب والشمال الغربي، إلى الأرض الموعودة التي زينها له عملاء مضاربي الأراضي الكبار. أما الأراضي الأكثر الخصوبة وذات الموقع الأفضل، فقد استخدمتها الشركات لأعمال رأسمالية كبرى. وقد نشأ إلى جانب المزارعين الذين جُلبوا إلى البراري منافس خطير وخصم لدود تمثل في مزارع «بونانزا»، أي الشركات الزراعية الرأسمالية الكبرى كما لم يعرفها أحد من قبل، لا في العالم القديم ولا الجديد. هنا أصبح إنتاج فائض القيمة يدار بكل وسائل العلم الحديث والتكنولوجيا. وقد كتب لافارغ عام 1885 «يعتبر أوليفيه دالريمبل، الذي يتمتع بشهرة على جانبي الأطلنطي، أفضل ممثل للشؤون المالية للزراعة وهو يدير منذ عام 1847 خط سفن بخارية على النهر الأحمر ويدير في الوقت ذاته أيضاً ست مزارع تتبع لشركة يملكها أناس يعملون في المجال المالي ويبلغ حجمها 30 ألف هكتار. وقد قسم هذه المزارع إلى أقسام، كل قسم منها تبلغ مساحته 800 هكتار، وكل قسم قسمه إلى أجزاء فرعية تبلغ مساحة الجزء الواحد منها 267 هكتار. وهذه الأقسام والأجزاء يديرها

[27] قُدر عدد الهنود الحمر في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1500 بحوالي مليون. في عام 1887 لم يتجاوز عددهم 243 ألفا. وفي منتصف القرن الثامن عشر أُبعد الهنود الحمر إلى جبال الأليغيني أو تمت إبادتهم. وازدادت رقعة أراضي الولايات المتحدة في الفترة من 1790 إلى 1860 من 867980 إلى 2973965 ميلا مربعا، وبلغت عمليات طرد وإبادة السكان الأصليين ذروتها في هذه الأثناء.

رؤساء عمال وملاحظون. وفي كل قسم أُنشئت ثكنات لإقامة خمسين شخصا واصطبلات للعدد نفسه من الخيول والبغال، ومطابخ ومستودعات للمواد الغذائية للبشر ومخازن لوضع الآلات، وأخيراً ورش للحدادة والسمكرة. وكل قسم لديه قائمة الجرد الخاصة به: 20 زوجاً من الخيول و8 محاريث مزدوجة، و12 بذارة حبوب تقودها الخيول، و12 جرافة بأسنان من الصلب و12 ماكينة للحصد والحزم ودراستين و16 عربة. وقد اتُخذت كل الأجراءات لجعل الماكينات وحيوانات العمل (البشر والخيول والبغال) تعمل في حالة جيدة وقادرة على إنجاز أكبر كم ممكن من العمل. وكل الأقسام على اتصال مع بعضها البعض ومع الإدارة المركزية عبر الهاتف.

يعمل في المزارع الست البالغة مساحتها ثلاثين ألف هكتار جيش من 600 شخص، منظمين بصورة عسكرية. وأثناء فترة الحصاد تشغل الإدارة المركزية أيضاً 500 إلى 600 عامل مساعد توزعهم على الأقسام. وإذا ما انتهت الأعمال في الخريف، يسرح العمال ما عدا رؤساء العمال وعشرة عمال من كل قسم. في بعض مزارع داكوتا ومينيسوتا لا تبقى الخيول والبغال خلال الشتاء في أماكن العمل، فبمجرد حرث الأرض لتنظيفها من الجذامات، تُدفع في قطعان قوامها مئة إلى مئتي زوج لقطع مسافة 1000 إلى 1500 كيلومتر جنوبا حيث تؤوب إلى المكان الذي جاءت منه في مطلع العام.

يتابع عمال الميكنة على ظهور الخيول عمل ماكينات الحرث والبذر والحصاد. وبمجرد أن يلاحظوا خللاً في ماكينة منها يهرعون بخيولهم إلى الماكينة المعنية ليصلحوها على الفور ويعيدوا تشغيلها. ثم تنقل الحبوب التي حُصدت إلى ماكينات الدرس التي تعمل ليلاً ونهاراً بلا توقف، ويتم تشغيلها بحزم القش التي توضع في الموقد عبر أنابيب من الصفيح. تدرس الحبوب وتذرى وتوزن في أجولة، حيث تُنقل بعد ذلك إلى القطار الذي يمر بطول طريق المزرعة ومن هناك ينطلق إلى دولوث أو بافلو. وفي كل عام يزيد دالريمبل رقعته الزراعي بمقدار ألفي هكتار. وفي عام 1880 بلغت الزيادة عشرة آلاف هكتار.»[28]في نهاية سبعينيات القرن التاسع عشر كان ثمة رأسماليين منفردين وشركات يمتلكون حقول قمح تتراوح مساحتها ما بين 14 ألفاً إلى 18 ألف هكتار. ومنذ أن كتب لافارغ هذه المعلومات شهدت التطورات التقنية في نظام الزراعة الأمريكي الرأسمالي واستخدام الماكينات نمواً هائلاً.

لم يستطع المزارع الأمريكي المنافسة مع هذه الشركات الرأسمالية، وهذا في الوقت الذي يرغمه الانقلاب العمومي للأوضاع المالية والإنتاج والنقل إلى التخلي تماماً عن الإنتاج من أجل

[28] أنظر لافارغ.
Lafargue: Getreidebau und Getreidehandel in den Vereinigten Staaten. In: Die Neue Zeit, 1885, S. 345

الاكتفاء الذاتي وأن ينتج كل شيء من أجل السوق. وقد أدى التوسع الهائل في الأراضي الزراعية إلى انهيار الأسعار بصورة فائقة. وفي الوقت الذي كانت مصائر المزارعين مقيدة بالسوق، تحول السوق الزراعي الأمريكي فجأة من مناطق البيع المحلية إلى السوق العالمي، الذي بدأ فيه عدد محدود من الشركات صاحبة رؤوس الأموال الضخمة بمضارباتها لعبة همجية.

لقد بدأ التصدير الكبير للقمح من الولايات المتحدة إلى أوروبا عام 1879 الذي يعد عاماً مشهوداً في تاريخ الأوضاع الزراعية الأوروبية والأمريكية على السواء.

وبالطبع احتكر رأس المال الكبير ميزات هذا التوسع في السوق: فمن جانب ازدادت رقعة المزارع الضخمة التي ضيقت الخناق على المزارع الصغير، ومن جانب آخر أصبح المزارع ضحية للمضاربين الذين يشترون حبوبه، لكي يمارسوا ضغوطهم على السوق العالمي. ومع انعدام حيلته أمام قوى رأس المال، غرق المزارع في الديون- إنه الشكل التقليدي لأفول الاقتصاد الفلاحي. وسرعان ما أصبحت ديون المزارع كارثة عامة. ففي عام 1890 كتب وزير الزراعة الأمريكي جيريميا راسك في نشرة دورية بمناسبة الوضع الميئوس منه للمزارعين: «لا شك أن عبء الرهن العقاري على المزارع والبيوت والأراضي بدأ يأخذ أبعاداً مقلقة للغاية. وكما أنه لا شك في أن المرء يتعجل في بعض الحالات الفردية الحصول على القرض، فقد كان الرهن في معظم الحالات نتاجاً للحاجة الماسة. وقد أصبحت هذه القروض، التي يتم الحصول عليها بفوائد عالية، حملاً ثقيلاً للغاية مع انهيار أسعار المنتجات الزراعية التي تهدد المزارع في حالات كثيرة بفقدان منزله وأرضه. وهذه مسألة صعبة للغاية لكل من يطمح في معالجة هذا البلاء الذي يعانيه المزارع. لقد تبين من الأسعار الحالية أن على المزارع، كي يحصل على هذا الدولار الذي يدفع به دينه، أن يبيع منتجات أكثر بكثير مما كانت عليه الحال في الوقت الذي اقترض فيه هذا الدولار. لقد زادت نسبة الفائدة فيما ظل تسديد الدين مسألة ميئوسا منها. لكن نظراً للوضع المأزوم الذي نتحدث عنه، فإن تجديد الرهن سيكون أمراً صعباً للغاية.»[29]

وحسب إحصاء 29 مايو/أيار 1891، فقد ارتفعت المديونية العامة للأراضي لتصل إلى 2,5 مليون مزرعة، علماً بأن ثلثا هذه المزارع كانت ملكاً لمزارعين بلغت مديونيتهم ما يقرب من 2,2 مليار دولار. «وبهذه الطريقة»، هكذا يختتم بيفر، «فإن وضع المزارعين حرج جداً (يمر الفلاحون عبر «وادي الموت وظله»)، لقد أصبح عمل المزرعة غير مربح وانخفض سعر المنتجات الزراعية منذ الحرب الكبرى إلى النصف، وانهارت قيمة المزارع خلال العقد الأخير بنسبة تتراوح ما بين

[29] اقتباس من بيفر
Peffer: l. c., Teil I: Where we are, Kapitel II: Progress of Agriculture, S. 30/31.

25 إلى 50 في المئة وغرق المزارعون حتى آذانهم في الديون التي ضمنوا الحصول عليها برهن مزارعهم، دون أن يكونوا قادرين في حالات كثيرة على تجديد القرض، لأن الضمانات العقارية نفسها صارت تفقد قيمتها أكثر فأكثر. يخسر الكثير من المزارعين مزارعهم وتواصل طاحونة الديون دورانها لتطحنهم. إننا بين أيدي قوة لا ترحم، والمزرعة في طريقها إلى الهاوية.»[30]

لم يبق شيء أمام المزارع المديون والمدمر سوى أن يبحث عن خلاصه في مصدر كسب إضافي كعامل أجير أو أن يترك مزرعته تماماً وينفض عن حذائه كل ما علق من غبار «الأرض الموعودة» و»فردوس القمح» الذي أصبح جحيما بالنسبة له، بشرط ألا تكون مزرعته قد وقعت بين مخالب الدائنين بسبب العجز عن السداد، وهو الوضع الذي كان فيه آلاف الفلاحين. كان يمكن منذ منتصف ثمانينات القرن التاسع عشر رؤية أعداد ضخمة من المزارع المهجورة والمتداعية. وقد كتب سيرنغ عام 1887 «إذا لم يستطع المزارع دفع ديونه في المواعيد المحددة، تزداد الفوائد التي يتوجب عليه دفعها إلى 12 و15، بل و20 في المئة. ويضغط عليه البنك وتاجر الآلات والبقال ويسلبون منه ثمار كدحه... ويبقى المزارع المعني إما كمستأجر للمزرعة أو يواصل النزوح نحو الغرب من أجل أن يجرب حظه مرة أخرى. لم أر في أي مكان آخر في أمريكا الشمالية كل هذا الكم من المزارعين المدينين والمحبطين والتعساء، مثلما هي الحال في مناطق القمح في البراري الشمالية الغربية. لم أقابل مزارعاً واحداً في داكوتا لم يكن على استعداد لبيع مزرعته.»[31] وحول انتشار هجرة المزارع، صرح مفوض الزراعة في فيرمونت عام 1889 قائلًا: «في هذه الولايات يمكن أن تجد مسافات كبيرة من الأراضي غير المزروعة، لكنها صالحة للزراعة ويمكن شراؤها بأسعار تقارب أسعار مثيلاتها في الولايات الغربية، بالإضافة إلى أنها قريبة من المدارس والكنائس، علاوة على قربها من خطوط السكك الحديدية. لم يقم المفوض بزيارة كل مناطق الولاية التي يكتب تقريره عنها. ولكنه زار ما يكفي منها لكي يُكوِّن قناعة بأن منطقة كبيرة من الأراضي المهجورة التي كانت مزروعة سابقاً قد أصبحت الآن مقفرة، رغم أن جزءاً كبيراً منها كان من الممكن أن يوفر بالعمل الدؤوب دخلاً جيداً.»

أما مفوض ولاية نيوهامبشاير فقد نشر عام 1890 مؤلفاً يقع في 67 صفحة مليء بوصف للمزارع التي كان يمكن شراؤها بأبخس الأسعار. وترد فيه 1442 مزرعة مهجورة، هي والمباني السكنية بها، وقد تخلى عنها أصحابها قبل فترة وجيزة. والشيء نفسه حدث في مناطق أخرى. آلاف من

30 اقتباس من بيفر
Ibid. P. 42

31 سيرنغ: التنافس الزراعي في أمريكا الشمالية.
Die landwirtschaftliche Konkurrenz Nordamerikas, Leipzig 1887, S.433

الفدادين المخصصة لزراعة القمح والذرة كانت بواراً وصارت مقفرة. ومن أجل جذب السكان مجدداً لإعمار الأراضي المهجورة، قام مضاربو الأراضي بدعاية ذكية، وجذبوا جموعاً جديدة من المهاجرين، أي ضحايا جدد للقدوم إلى البلاد، لكنهم لقوا مصير سابقيهم بسرعة أكبر.[32]

ورد في إحدى الرسائل الشخصية ما يلي: «لم تعد ثمة أراضٍ تابعة للدولة بالقرب من خطوط السكك الحديدية وأسواق البيع، فكل الأراضي صارت في أيدي المضاربين. يأخذ المستوطن أرضاً خالية ويحتسب مزارعاً، لكن مزرعته لا تضمن له معاشه، ومن المستحيل أن ينافس المزارعين الكبار. إنه يزرع الجزء الذي يلزمه به القانون بزراعته في مزرعته، لكنه يضطر، لكي يوفر لنفسه حياة مريحة، أن يبحث عن مصدر كسبٍ إضافي إلى جانب الزراعة. ففي أوريغون، على سبيل المثال، قابلت مستوطناً كان مالكا ل 160 فداناً طوال خمس سنوات، لكنه كان يعمل في فترة الصيف، في نهاية يونيو/حزيران، في بناء الطرق لمدة اثنتي عشرة ساعة يوميا مقابل دولار واحد. وبالطبع يعتبر هذا الرجل أيضاً واحداً من بين خمسة ملايين مزارع ممن شملهم التعداد السكاني لعام 1890. كما رأيت مزارعين كثيرين في مقاطعة إلدورادو يزرعون الأرض في نطاق ما يكفي لغذائهم هم وماشيتهم وليس من أجل السوق، لأن هذا الأمر لن يعود عليهم بالنفع، فمصدر رزقهم الأساسي هو البحث عن الذهب وقطع الأخشاب وبيعها وما إلى ذلك. هؤلاء الناس يعيشون في رخاء، لكن الزراعة ليست هي مصدر رخائهم. قبل عامين عملنا في لونغ كانيون بمقاطعة إلدورادو وسكنا طوال الفترة في قمرة في إحدى القطع الزراعية، يأتي مالكها إليها فقط لبضعة أيام مرة في العام، فيما يعمل باقي الوقت في السكك الحديدية بساكرامنتو. لم يُتم زراعة قطعة أرضه. قبل بضعة أعوام زرع جزءاً صغيراً منها فقط إرضاء للقانون. وقد سُورت بضعة فدادين بسياج من السلك وبُني كوخ ومخزن. لكن الأرض ظلت خاوية خلال السنوات الماضية: كان مفتاح الكوخ موجوداً لدى الجار الذي وضع الكوخ تحت تصرفنا أيضاً. وخلال تجوالنا رأينا الكثير من قطع الأراضي المهجورة جرت محاولة فلاحتها. وقد عُرض علي قبل ثلاث سنوات أن آخذ مزرعة مع بيت مقابل مئة دولار. ولاحقاً انهار البيت الفارغ تحت ثقل الثلج. وقد رأينا في أوريغون مزارع مهجورة مع بيوت صغيرة وحدائق خضروات صغيرة. واحدة منها، قمنا بزيارتها، كانت ممتازة: كوخ متين البنيان صنعته يد ماهرة وبه بعض الآلات. وكل هذا هجره المزارع، وكان باستطاعة أي شخص أن يحصل عليه بدون مقابل.»[33] إلى أين يتوجه المزارع

[32] أنظر بيفر.
Peffer: l. c., S.35/36

[33] اقتباس من نيكولاي فرانزيفيتش دانيلسون
Zit. Bei: Nikolai-on: l.c. S 224

الأمريكي المدمر؟ إنه يسير بعصا تجواله وراء «مركز القمح» وخطوط السكك الحديدية. يتزحزح «فردوس القمح» جزئياً إلى كندا في منطقة ساسكاتشوان ونهر ماكينزي، حيث لا يزال ينمو القمح تحت خط عرض 62 شمالا. وقد تبعه جزء من المزارعين الأمريكيين[34] كي تتكرر بعد بعض الوقت تجربتهم نفسها في كندا. لقد أصبحت كندا في السنوات الأخيرة في مصاف الدول المصدرة للقمح، حيث تزداد هيمنة رأس المال الكبير على الزراعة.[35] لقد مُورس بيع أراضي الدولة بأبخس الأثمان لشركات رأسمالية خاصة في كندا على نحو أكثر فظاعة منه في الولايات المتحدة. لقد مثلت وثيقة امتياز شركة سكك حديد الباسيفيك الكندية ومنح الأراضي التي حصلت عليها مثالاً غير مسبوق على نهب رأس المال الخاص بالأموال العامة. فلم تضمن الشركة احتكار مد خطوط السكك الحديدية لمدة عشرين عاما فحسب، بل وحصلت على أراضي صالحة للزراعة على مسافة طولها 713 ميلا إنجليزياً بقيمة 35 مليون دولار مجاناً. ولم تكتف الدولة بتحمل ضمان للفائدة لمدة عشر سنوات بنسبة ثلاثة في المئة على رأس المال المساهم بقيمة 100 مليون دولار فقط، بل ومنحت الشركة قرضاً نقدياً بقيمة 27,5 مليون دولار.

وعلاوة على ذلك مُنحت الشركة أراضٍ تبلغ مساحتها 25 مليون فدان مع تمتعها بحق اختيار الأراضي الأكثر خصوبة والأفضل موقعاً، وحتى لو كانت خارج نطاق حزام السكك الحديدية. لهذا كان كل المستوطنين المستقبليين في هذه المساحة الضخمة تحت رحمة رأسمال شركة السكك الحديدية. من جانبها قامت شركة السكك الحديدية، ومن أجل الحصول على المال بأسرع ما يمكن، مباشرة ببيع خمسة ملايين فدان لشركة أراضي الشمال الغربي، وهي اتحاد

[34] بلغ عدد المهاجرين إلى كندا في عام 1901، 49149 شخصا. وفي عام 1911 هاجر أكثر من 300000 شخص، من بينهم 138 ألف أمريكي و134 ألف بريطاني.

[35] «رأيت في رحلتي إلى الغرب الكندي مزرعة وحيدة فقط تقل مساحتها عن ألف فدان. وبعد الإحصاء السكاني لعام 1881 للاتحاد الفيدرالي الكندي امتلك 9077 شخصا فقط 2384337 فدانا من الأراضي، بحيث لا يقل نصيب الواحد منهم عن 2047 فدانا- وهو متوسط لم نصل إليه في أي من الولايات الأمريكية ولا حتى من بعيد.» (أنظر سيرنغ، Sering: l. c., S. 376) بالطبع كان انتشار نموذج المزارع الكبرى الحقيقي قليلا في كندا في بداية الثمانينات. إلا أن سيرنغ يصف مزرعة «بِل فارم» التابعة لإحدى الشركات المساهمة والتي لا تقل مساحتها عن 22680 هكتارا ومن الواضح أنها تأسست وفقا لنموذج مزارع دالريمبل. وقد حسب سيرنغ، الذي تعامل مع تطلعات المنافسين الكنديين ببرود شديدة وتشكك، «الحزام المثمر» بمساحة قدرها 311 ألف ميل مربع أو منطقة تعادل 60 في المئة من مساحة ألمانيا، واعتبر فيما يخص الزراعة على نطاق واسع أن 38,4 مليون فدان فقط كانت أرضا زراعية حقيقية وأن منطقة القمح تبلغ حسب التوقعات وعلى أقصى تقدير 14 مليون فدان (Sering: l. c., S. 337 u. 338) ووفقا لتقديرات صحيفة مانيتوبا فري بريس لمنتصف يونيو عام 1912 بلغت مساحة الأرض المزروعة بقمح مطلع العام في كندا في صيف عام 1912، 11,2 مليون فدان في مقابل 19,2 مليون فدان في الولايات المتحدة)أنظر صحيفتي بيرلينر تاغسبلات وهاندلستسايتونغ Berliner Tageblatt und Handelszeitung Nr.305 vom 18 Juni 1912 عدد 305 بتاريخ 18 يونيو/حزيران 1912)

لرأسماليين إنجليز يقف على رأسهم دوق مانشستر. أما المجموعة الرأسمالية الثانية التي مُنحت الكثير من الأراضي العامة، فهي شركة خليج هدسون، التي حصلت مقابل التخلي عن امتيازاتها في الشمال الغربي على ما لا يقل عن واحد على عشرين من الأراضي الواقعة ما بين بحيرة وينيبغ والحدود الأمريكية وجبال روكي وساسكاتشوان الشمالية. وبهذا حصلت المجموعتان الرأسماليتان سوية على خمسة أتساع الأراضي الصالحة للاستيطان. أما باقي الأراضي فقد أعطت الدولة معظمها ل 26 «شركة استيطان» رأسمالية.[36] وهكذا يجد المزارع نفسه في كندا محاصراً من كل ناحية تقريبا بشِباك رأس المال والمضاربة. ومع ذلك فإن الهجرات الجماعية لا تزال مستمرة، ليس من أوروبا وحدها، بل ومن الولايات المتحدة أيضاً!

هذه هي ملامح هيمنة رأس المال على المسرح العالمي: لقد دفعت هيمنة رأس المال بالفلاح الإنجليزي، بعد أن طردته من أرضه، إلى الهجرة إلى شرق الولايات المتحدة، ومن الشرق إلى الغرب لكي تصنع منه منتجاً صغيراً للبضائع على أطلال اقتصاد الهنود الحمر. ومن الغرب طردته محطماً إلى الشمال، من أمامه خطوط السكك الحديدية ومن خلفه الخراب، أي أن رأس المال كان أمامه كقائد وخلفه كقاتل. لقد حل الغلاء العام المتزايد للمنتجات الزراعية محل الانهيار الحاد في الأسعار في تسعينات القرن التاسع عشر، لكن المزارع الصغير الأمريكي لم يستفد منه، حاله حال الفلاح الأوروبي.

يزداد عدد المزارع بلا توقف. ففي العقد الأخير من القرن الماضي زاد عددها من 4,6 مليون إلى 5,7 مليون مزرعة، كما أن عددها قد شهد زيادة مطلقة في العقد الأخير. وفي الوقت ذاته ارتفعت القيمة الإجمالية للمزارع أثناء السنوات العشر الأخيرة من 751,2 مليون دولار إلى مليار و652,8 مليون دولار.[37]

كان من شأن الزيادة العامة في أسعار المنتجات الزراعية أن تساعد المزارع في الظاهر على تحقيق النجاح. ورغم ذلك نرى أن أعداد مستأجري الأراضي بين المزارعين يزداد بنسبة أكبر من عدد المزارعين أنفسهم. وهذه هي نسبة مستأجري الأراضي ضمن إجمالي عدد مزارعي الولايات المتحدة

---

[36] أنظر سيرنغ
Sering: l.c., S.361ff.

[37] أنظر إرنست شولتسه: الحياة الاقتصادية للولايات المتحدة. في: الكتاب السنوي للتشريع. الإدارة والاقتصاد. 1912
Ernst Schultze: Das Wirtschaftsleben der Vereinigten Staaten. In: Jahrbuch für Gesetzgebung, Verwaltung und Volkswirtschaft, 1912, Heft IV, S. 1724.

1880	25,5%
1890	24,4%
1900	35.3%
1910	37.2%

رغم ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية، فقد أفسح ملاك المزارع المكان أكثر للمستأجرين. لكن هؤلاء المستأجرين، الذين أصبحوا يمثلون ثلث المزارعين الأمريكيين، هم في الولايات المتحدة الطبقة المماثلة لعمال الأرض في أوروبا، عبيد أجور رأس المال، والعنصر المتأرجح دائماً الذي يحقق الثروات لرأس المال في ظل أقصى توتر للقوى، دون أن يتمكن من أن يجلب لنفسه شيئاً آخر سوى البؤس والعيش غير المستقر.

تبرز العملية نفسها في إطار تاريخي آخر-في جنوب إفريقيا-وبوضوح أكثر «الطرق السلمية» للتنافس الرأسمالي مع صغار منتجي البضائع.

لقد سادت في مستعمرة الكاب وجمهورية البوير أوضاع فلاحية محضة حتى منتصف الستينات من القرن الماضي. فقد عاش البوير لفترة طويلة حياة مربي الماشية الرحل، بعد أن استولوا على أفضل مناطق رعي الهوتنتوت والخوسيين، ثم أبادوهم أو طردوهم، كيفما قدر لهم. وفي القرن الثامن عشر قدم لهم وباء الطاعون الذي جاء مع سفن شركة الهند الشرقية خدمات مناسبة من خلال قضائه مراراً على قبائل بأكملها من الهوتنتوت. وهكذا أفسح المجال للمهاجرين الهولنديين الذين اصطدموا عبر انتشارهم شرقاً بقبائل البانتو ودشنوا بذلك لفترة طويلة من الحروب المريعة مع الخوسيين. فالهولنديون الورعون والمتمتعون بمعرفة عميقة بالكتاب المقدس، الذين اختالوا بتزمتهم الذي عفا عليه الزمن وبمعرفتهم بالعهد القديم معتبرين أنفسهم «شعبا مختاراً»، لم يكتفوا بنهب الأراضي من السكان الأصليين، بل وأسسوا لاقتصادهم الزراعي كالطفيليات على حساب الزنوج. أرغموهم على أعمال العبيد وقاموا لهذا الغرض باستغلالهم وتحطيم أعصابهم بشكل ممنهج وواعٍ. ولقد لعب مشروب البراندي دوراً مهماً جداً في هذه القضية، لدرجة أن الحكومة البريطانية في مستعمرة الكاب قد فشلت في منعه بسبب معارضة البيوريتانيين. وعموماً غلب الطابع الأبوي والطبيعي على اقتصاد البوير حتى الستينات من القرن التاسع عشر. فلقد بُني أول خط للسكك الحديدية في جنوب أفريقيا في عام 1859. لكن الطابع الأبوي لم يحل بالطبع دون القسوة والغلظة البالغة في مسلك

البوير. لقد كان معروفا أن ليفينغستون كان يشكو من البوير أكثر من شكواه من الخوسيين. لقد بدا للبوير أن الزنوج عبارة عن شيء سخره الله والطبيعة من أجلهم، وأن هذا الشيء أساس ضروري جداً للاقتصاد الفلاحي، لدرجة أنهم ردوا على إلغاء العبودية في المستعمرات البريطانية عام -1836[38]رغم تعويض الملاك بثلاثة ملايين جنيه استرليني- بما سمي ب»الهجرة الجماعية الكبرى «. لقد انتقل البوير من مستعمرة الكاب إلى أورانيه وفال، وطردوا أثناء ذلك قبائل الماتابيلي إلى الشمال عبر نهر ليمبوبو حيث قاموا بتحريضهم على قبائل الماكالاكا. ومثلما دفع المزارع الأمريكي الهنود الحمر دفعاً تحت ضربات اقتصاد السوق باتجاه الغرب، طرد البوير الزنوج نحو الشمال، ونشأت «الجمهوريتين الحرتين» بين نهري أورانج وليمبوبو كاحتجاج على هجوم البرجوازية الإنجليزية على حق العبودية المقدس. وكانت دويلتا البوير في حرب عصابات دائمة مع قبائل البانتو. كما دارت بين البوير والحكومة الإنجليزية معارك استمرت لعقود على حساب الزنوج. لقد استُخدمت قضية الزنوج كذريعة للصراع بين إنجلترا وجمهوريتي البوير، وتحديداً الطموح المزعوم للبرجوازية الإنجليزية لتحرير الزنوج. لكن الواقع هو أن الاقتصاد الفلاحي والسياسة الاستعمارية الرأسمالية الكبرى، قد دخلا معاً في صراع تنافسي على الهوتنتوت والخوسيين، أي على أرضهم وقواهم العاملة. كان هدف كليهما واحداً: إخضاع وطرد وإبادة الملونين، وتدمير تنظيمهم الاجتماعي والاستيلاء على أراضيهم وإرغامهم على العمل في خدمة الاستغلال. لقد كانت الأساليب وحدها مختلفة في أساسها. لقد مثل البوير العبودية المتقادمة في نطاق ضيق كأساس للاقتصاد الفلاحي الأبوي، في حين مثّلت البرجوازية الإنجليزية الاستغلال البرجوازي الرأسمالي الحديث الواسع النطاق للأرض والسكان الأصليين. لقد أظهر القانون الأساسي لجمهورية الترانسفال فظاظة متزمتة: «لا يقبل الشعب بأي مساواة بين البيض والسود، لا على مستوى الدولة ولا الكنيسة.» ولم يكن مسموحاً للزنوج في جمهوريتي أورانيه وترانسفال امتلاك الأراضي أو السفر بدون جواز أو الخروج إلى الشارع مع حلول الظلام. هذا ويحكي جيمس بيرس عن واقعة قيام فلاح إنجليزي في مستعمرة شرق الكاب بجلد عبده الخوسي حتى الموت. وعندما مثل الفلاح أمام المحكمة وحصل على البراءة، رافقه جيرانه إلى البيت بعزف الموسيقى. وكثيراً ما كان البيض يتهربون من دفع أجرة السكان المحليين الأحرار بعد تأديتهم أعمالهم من خلال القيام بتعذيبهم حتى يضطروا للفرار. أما الحكومة الإنجليزية، فقد اتبعت التكتيك المعاكس تقريباً وظلت لوقت طويل تظهر بمظهر المدافع عن السكان الأصليين وتملقت تحديداً زعماء القبائل ودعمت سلطتهم وسعت لإعطائهم حق التصرف في الأراضي.

[38] لقد دعت انتفاضة للعبيد في جامايكا عام 1831 البرلمان الإنجليزي إلى إلغاء العبودية في المستعمرات لإنجليزية في عام 1833. ونظرا لأن العبيد السابقين لم يمتلكوا أي أراضي، فقد اضطروا للعمل كأجراء لدى السادة السابقين. وقد حصل ملاك العبيد على تعويض قدره عشرون مليون جنيه استرليني.

أجل، لقد جعلت من زعماء القبائل، بقدر ما كان ذلك متاحاً ووفقاً لطريقة مجربة، ملاكاً لأراضي القبيلة، رغم أن ذلك ضرب بتقاليد الزنوج وتنظيمهم الاجتماعي الواقعي عرض الحائط. فالأرض كانت لدى كل القبائل ملكية جماعية وحتى أكثر الحكام استبداداً ووحشية، مثل لوبنغولا زعيم الماتابيلي، كان لهم فقط حق وواجب في إعطاء كل عائلة قطعة أرض يزرعونها، وتبقى قطعة الأرض في حيازة العائلة طالما أنها تستزرعها فعلياً. كان الغرض النهائي من السياسة البريطانية واضحاً: كانت تخطط على المدى البعيد لنهب الأراضي على نطاق واسع من خلال تحويل زعماء السكان المحليين إلى أدوات لها. في البداية سعت لدفع الزنوج إلى «السلمية» من خلال عمليات عسكرية كبيرة. لقد شُنت حتى عام 1879 تسعة حروب ضد الخوسيين، من أجل كسر مقاومة البانتو.

ثم أظهر رأس المال الإنجليزي نواياه الحقيقية بصراحة وبكل ما امتلك من طاقة، عندما دشن حدثان لعهد جديد في تاريخ جنوب إفريقيا، وهما اكتشاف حقول الماس في كيمبرلي في الفترة من 1867 إلى 1870 واكتشاف مناجم الذهب في ترانسفال في عامي 1882-1885. وسرعان ما نشطت شركة جنوب إفريقيا البريطانية، أي مديرها سيسل رودس. وقد أحدث ذلك تحولاً سريعاً لدى الرأي العام البريطاني. لقد دفع الطمع في كنوز جنوب إفريقيا الحكومة الإنجليزية إلى خطوات فعالة. لقد بدا للبرجوازية الإنجليزية أن السيطرة على أراضي جنوب إفريقيا تستحق كل تضحية سواء بالمال أو الدماء. وبالتالي تدفقت إليها فجأة أعداد ضخمة من المهاجرين. حتى ذاك الوقت كان العدد قليلاً، فقد شغلت الولايات المتحدة المهاجرين الأوروبيين عن أفريقيا. لكن عدد البيض قد شهد طفرة كبيرة في مستعمرات جنوب إفريقيا منذ اكتشاف حقول الماس والذهب: فبين عامي 1885 إلى 1895 هاجر 100 ألف إنجليزي إلى ويتواترسراند وحدها. الآن تراجع الاقتصاد الفلاحي المتواضع إلى خلفية المشهد الذي تصدره التعدين ومعه رأس مال المناجم.

عندئذ قامت الحكومة البريطانية بتغيير كامل ومفاجئ في سياستها. ففي خمسينات القرن التاسع عشر اعترفت إنجلترا بجمهوريتي البوير عبر معاهدة ساند ريفر[39] وبلومفونتين[40]. والآن بدأ الحصار السياسي لدولتي البوير من خلال احتلال كل المناطق المحيطة بالجمهوريتين الضئيلتي الحجم من أجل الحيلولة دون أي توسع لهما. وفي الوقت ذاته تم ابتلاع الزنوج الذي كانوا

[39] في معاهدة ساند ريفر المسماة على اسم نهر في جنوب إفريقيا، اعترفت بريطانيا عام 1852 بسيادة البوير على المنطقة الواقعة شمال نهر الفال والتي تأسست عليها دولة ترانسفال الحرة عامي 1852-1853.

[40] وفي معاهدة بلومفونتين المسماة على اسم عاصمة جمهورية أورانيا الحرة، اعترفت بريطانيا عام 1854 بسيادة هذه الجمهورية التي تأسست عام 1842.

يتمتعون لوقت طويل بالحماية والرعاية. وبسرعة كبيرة تقدم رأس المال الإنجليزي. ففي عام 1868 استولت إنجلترا على باسوتولاند –طبعاً بناء على «المناشدات المتكررة للسكان الأصليين». وفي عام 1871 انتزعت حقول الماس في ويتواترسراند من جمهورية أورانيا باعتبارها «غريكالاند الغربية» وتحولت إلى مستعمرة تابعة للتاج البريطاني. وفي عام 1879 أُخضعت زولولاند لكي تصبح لاحقاً جزءاً من مستعمرة ناتال، ثم أُخضعت بتسوانالاند في عام 1885 وضُمت إلى مستعمرة الكاب. وفي عام 1888 سيطرت بريطانيا على أراضي الماتابيلي وماسونالاند. وفي عام 1889 حصلت شركة جنوب إفريقيا البريطانية على وثيقة امتياز المنطقتين- وجاء ذلك أيضاً، فقط،كإسداء معروف للسكان الأصليين وبعد إلحاح شديد منهم. وفي عامي 1884 و1887 استحوذت إنجلترا على خليج سانتا لوسيا وكل الساحل الشرقي إلى حدود الممتلكات البرتغالية. وفي عام 1894 استولى الإنجليز على تونغالاند. وانتفضت قبائل الماتابيلي والماسونا مجدداً لخوض معركة يائسة، لكن الشركة بقيادة رودس خنقت الانتفاضة في مهدها، كي تستخدم بعد ذلك الوسيلة المجربة لتحضير السكان الأصليين وجعلهم مسالمين. وقد مُد خطان عملاقان للسكك الحديدية في المناطق الثائرة.

لقد شعرت جمهوريتا البوير بالاختناق في ظل الحصار المفاجئ، لكن الأوضاع في داخلهما كانت متقلبة. فسرعان ما هدد التدفق الجارف للمهاجرين وموجات الاقتصاد الرأسمالي الجديدة المحمومة بتقويض حدود دويلتي البوير. لقد كان التناقض بين الاقتصاد الفلاحي في الحقل والدولة، وبين مطالب واحتياجات تراكم رأس المال صارخاً حقاً. لقد فشلت الجمهوريتان في كل تحركاتهما إزاء المهام الجديدة. انعدام الحيلة وبدائية المهام وخطر الخوسيين الدائم الذي كانت تنظر إليه إنجلترا بعين الرضا، والفساد الذي تسلل إلى مجلس الشعب Volksraad وفرض إرادة الرأسماليين من خلال الرشى وغياب الشرطة القادرة على وضع حدود لجماعات المغامرين الجامحة، ونقص إمدادات المياه ووسائل النقل اللازمة لتزويد مستعمرة نمت فجأة، بها 100 ألف مهاجر، وغياب قوانين العمال اللازمة لتنظيم وضمان استغلال الزنوج في التعدين، والجمارك الحمائية العالية التي ترفع أسعار القوى العاملة بالنسبة للرأسماليين وارتفاع أسعار شحن الفحم- كل هذه العوامل أسهمت سوياً في إفلاس مفاجئ ومخدر لجمهوريتي البوير.

لقد وقف البوير بتزمتهم الفظ في وجه فيضان طين وحمم الرأسمالية التي ابتلعهم بوسائل بدائية لا توجد إلا في ترسانة الفلاحين العنيدين المتحجرين: لقد حرموا جماهير «الأجانب»، الذين فاقوهم كثيراً في العدد ومثلوا مقارنة بهم، رأس المال والسلطة وروح العصر، من كل الحقوق السياسية. لكن ذلك كان مزاحاً سمجاً في أوقات عصيبة. لقد عانت الأرباح لدرجة

حرجة في ظل سوء إدارة الجمهورية الفلاحية ولم يعد احتمال ذلك ممكناً بعد. وثار رأس مال المناجم وبنت شركة جنوب إفريقيا البريطانية خطوط السكك الحديدية وقمعت الخوسيين وحرضت على انتفاضات الأجانب المنظمة، وأخيراً أشعلت فتيل حرب البوير[41] لقد أزفت نهاية الاقتصاد الفلاحي؛ كانت الحرب في الولايات المتحدة هي المنطلق لهذا التحول العنيف وفي جنوب إفريقيا خاتمته، والنتيجة واحدة: انتصار الرأسمالية على الاقتصاد الفلاحي الصغير، الذي نشأ بدوره على أنقاض تنظيم اقتصاد المقايضة البدائي للسكان الأصليين. لم تكن ثمة جدوى من مقاومة جمهوريتي البوير لإنجلترا، وكذلك الحال بالنسبة لمقاومة المزارع الأمريكي، للهيمنة الرأسمالية في الولايات المتحدة. وفي اتحاد جنوب إفريقيا الجديد، الذي يعد تحقيقاً لبرنامج سيسل رودس الإمبريالي، حيث حلت دولة كبيرة وحديثة محل جمهوريتي البوير، تولى رأس المال من الآن فصاعداً ورسمياً زمام الأمور. لقد غطى الصراع الجديد بين رأس المال والعمل على الصراع بين الهولنديين والإنجليز: فقد أكدت الأمتان في الاتحاد الجنوب إفريقي على تآخيهما المؤثر من خلال انتزاع مليون مستغل أبيض الحقوق السياسية لخمسة ملايين ملون من الشعب العامل. وبهذا لم يخرج زنوج جمهوريتي البوير وحدهم خالي الوفاض، بل وأيضاً زنوج مستعمرة الكاب الذين حصلوا في السابق على المساواة في الحقوق السياسية، ثم انتزع جزء منها مجدداً. ويفترض أن هذا العمل النبيل، الذي توجته السياسة الاستعمارية للمحافظين بانقلاب عنيف ووقح، سيستكمل بالذات على يد الحزب الليبرالي- في ظل الإعجاب المحموم «لحمقى الليبرالية الأوروبية» الذين احتفلوا بفخر وتأثر بالدليل على القوة الإبداعية والعظمة اللذين لا يزالان يكمنان في الليبرالية في انجلترا ويتجسدان في الحكم الذاتي الكامل والحرية اللذين منحتهما إنجلترا لحفنة من البيض في جنوب إفريقيا.

إن خراب الحرف اليدوية المستقلة على يد رأس المال لهو فصل مكتمل بذاته، ربما أقل صخباً، لكنه ليس أقل عذاباً ومعاناة. والصناعة المنزلية الرأسمالية هي الفقرة الأكثر قتامة في هذا الفصل. لكن لا داعي للتعرض هنا عن كثب لهذه الظواهر.

إن المحصلة العامة للصراع بين الرأسمالية وإنتاج البضائع البسيط تكمن في أن رأس المال يحل بنفسه محل اقتصاد البضائع البسيط، بعد أن يكون قد وضع اقتصاد البضائع في محل اقتصاد المقايضة. عندما يتغذى رأس المال إذن من تشكيلات غير رأسمالية، فإنه يتغذى تحديداً من حطام هذه التشكيلات. وإذا كان يحتاج بالضرورة للبيئة غير الرأسمالية من أجل التراكم، فإنه

[41] بعد اكتشاف مناجم الذهب في ترانسفال اشعلت إنجلترا فتيل الحرب في عام 1899 على جمهورية البوير. وبعد أن واجهت صعوبات عسكرية في البداية تمكنت الإمبريالية البريطانية من خلال حملة قمع عنيفة من إخضاع البوير عام 1902 للحكم البريطاني.

يحتاجها كأرض خصبة يكتمل تراكم رأس المال على حسابها وعبر امتصاص مواردها. ومن الناحية التاريخية، فإن تراكم رأس المال هو عملية تمثيل غذائي تتم بين طرق الإنتاج الرأسمالية وما قبل الرأسمالية. وبدونها لا يمكن لتراكم رأس المال أن يستمر. إلا أن التراكم، من هذه الزاوية، يكمن في عملية الهدم والبناء. ووفقاً لذلك، لا يمكن لتراكم رأس المال أن يوجد بدون التشكيلات غير الرأسمالية، تماماً كما لا يمكن لتلك التواجد معه جنباً إلى جنب. ففي تفتتها المستمر فقط تتحقق شروط تراكم رأس المال.

تطمح عملية التراكم، في كل مكان عموماً، إلى إحلال اقتصاد البضائع البسيط محل اقتصاد المقايضة، والاقتصاد الرأسمالي محل اقتصاد البضائع البسيط، وإلى تحقيق الهيمنة المطلقة للإنتاج الرأسمالي بوصفه طريقة الإنتاج الوحيدة في كل البلدان وكل فروع الصناعات.

لكن هنا يبدأ الطريق المسدود. فالنتيجة النهائية، إذا ما تحققت،- وهو ما سيظل مع ذلك أمراً نظرياً- حينئذ سيتحول التراكم إلى مستحيل: يتحول تحقق ورسملة فائض القيمة إلى مهمة عصية على الحل. ففي اللحظة التي يطابق فيها مخطط ماركس لإعادة الإنتاج الموسع الواقع، تُظهر النتيجة الحاجز التاريخي لحركة التراكم، أي نهاية الإنتاج الرأسمالي. تعني استحالة التراكم، رأسمالياً، استحالة استمرار تطور القوى المنتجة، وبذلك الضرورة التاريخية الموضوعية لأفول الرأسمالية. ومن هنا يتبين أن الحركة المليئة بالتناقضات للمرحلة الإمبريالية الأخيرة هي الفترة الختامية في المسار التاريخي لرأس المال.

ليس التراكم مجرد علاقة داخلية بين فروع الاقتصاد الرأسمالي، بل هو بالأحرى علاقة بين رأس المال والبيئة غير الرأسمالية يمكن فيها لكل واحد من قسمي الإنتاج الكبيرين (قسم أدوات الإنتاج وقسم أدوات الاستهلاك) القيام بعملية التراكم بنفسه وبشكل مستقل عن الآخر، حيث أن حركة كل منهما تتقاطع وتتداخل مراراً في كل خطوة. إن العلاقات المعقدة الناتجة عن ذلك واختلاف إيقاع وتوجه التراكم لدى القسمين وسياقاتهما الموضوعية والقيمية مع أشكال الإنتاج غير الرأسمالية لا يمكن أن تخضع لصيغة محددة.

الفصل الثلاثون
الاقتراض الدولي

تشمل المرحلة الإمبريالية لتراكم رأس المال أو مرحلة التنافس العالمي التصنيع والتحرر الرأسمالي لبلدان رأس المال النائية والتي اكتمل فيها تحقق فائض قيمته. وتعد القروض الخارجية والسكك الحديدية والثورات والحروب هي الأساليب العملية المميزة لهذه المرحلة. ويتسم العقد الماضي، أي 1900-1910، بطابع مميز للحركة الإمبريالية العالمية لرأس المال، وتحديداً في آسيا والجزء الحدودي لأوروبا مع آسيا: روسيا وتركيا وإيران والهند واليابان والصين وكذلك شمال إفريقيا. وكما كانت الحروب والأزمات الاجتماعية وتدمير تشكيلات اجتماعية كاملة هي الوسيلة لفرض انتشار اقتصاد البضائع محل الاقتصاد الطبيعي والإنتاج الرأسمالي محل إنتاج البضائع البسيط، فإن الاستقلال الرأسمالي للمناطق الاقتصادية النائية والمستعمرات صار يفرض نفسه حالياً وسط الثورات والحروب؛ فالثورة ضرورية في عملية التحرر الرأسمالي للأراضي النائية من أجل تدمير شكل نظام الدولة، الذي يعود إلى أزمنة الاقتصاد الطبيعي واقتصاد البضائع البسيط ويعد لذلك متقادماً، ومن أجل خلق جهاز دولة حديث مفصل لخدمة أغراض الإنتاج الرأسمالي. وتندرج تحت ذلك الثورات الروسية والتركية والصينية. وكون هذه الثورات، خصوصاً الثورتين الروسية والصينية، تستوعب بالمطالب السياسية المباشرة كل الحسابات ما قبل الرأسمالية السابقة على هيمنة رأس المال من جانب، وتستوعب في الوقت ذاته الصراعات المناهضة لهيمنة رأس المال وتسحبها معها إلى السطح، فإن ذلك يشترط عمقها وقدرتها الهائلة على التحمل، لكنه يصعِّب ويؤخر في الآن نفسه مسارها المظفر. عادة ما تكون الحرب هي أسلوب الدولة الرأسمالية الفتية للتخلص من وصاية الدولة القديمة، إنه التعميد بالنار واختبار الاستقلال الرأسمالي للدولة الحديثة، ولذلك فإن إصلاح الجيش والإصلاح المالي المرافق له يشكلان في كل مكان التمهيد للاستقلال الاقتصادي.

يعكس تطور شبكة السكك الحديدية تقريباً زحف رأس المال.فقد توسعت بأقصى سرعة خلال أربعينيات التاسع عشر في أوروبا، وفي الخمسينات في أمريكا، وفي الستينات في آسيا، وفي السبعينات والثمانينات في أستراليا، وفي التسعينات في أفريقيا.

لقد رافقت القروض العامة المرتبطة ببناء السكك الحديدية وتسليح الجيوش كل مراحل تراكم رأس المال: إدخال اقتصاد البضائع وتحول البلدان إلى الصناعة والتثوير الرأسمالي للزراعة، وكذلك استقلال الدول الرأسمالية الفتية. وللقروض وظائف عديدة في تراكم رأس المال: تحويل

أموال الطبقات غير الرأسمالية إلى رؤوس أموال، المال، كمعادل للبضائع (مدخرات الطبقة الوسطى الصغيرة)، أو المال، كصندوق استهلاك لتابعي الطبقة الرأسمالية، إلى رأس مال، وتحويل رأس المال النقدي إلى رأس مال إنتاجي عبر بناء خطوط السكك الحديدية الحكومية والإمدادات العسكرية، ونقل رأس المال المتراكم من الدول الرأسمالية القديمة إلى الدول الحديثة. لقد نُقلت القروض في القرنين السادس عشر والسابع عشر من المدن الإيطالية إلى إنجلترا، وفي القرن الثامن عشر من هولندا إلى إنجلترا، وفي القرن التاسع عشر من إنجلترا إلى الجمهوريات الأمريكية وإلى أستراليا، ومن فرنسا وألمانيا وبلجيكا إلى روسيا، وحالياً من ألمانيا إلى تركيا ومن إنجلترا وألمانيا وفرنسا إلى الصين وبوساطة روسية إلى إيران.

لعبت القروض الخارجية في المرحلة الإمبريالية الدور الأبرز كوسيلة لاستقلال الدول الرأسمالية الحديثة. لقد انعكس كل ما بالمرحلة الإمبريالية من تناقضات بشكل ملموس في تناقضات نظام القروض الخارجية الحديث. فتلك القروض لا غنى عنها في استقلال الدول الرأسمالية الصاعدة، وفي الوقت نفسه هي الوسيلة الأضمن للدول الرأسمالية القديمة للوصاية على الدول الحديثة ومراقبة ماليتها وممارسة الضغط على سياستها الخارجية وعلى سياستها الجمركية والتجارية. إنها الوسيلة الأروع لفتح مجالات جديدة لاستثمار رأس المال المتراكم لدى الدول القديمة وأيضاً لخلق منافسين جدد، وفي المجمل توسيع مجال الحركة لتراكم رأس المال وتضييقه في الوقت ذاته.

إن تناقضات نظام الاقتراض الدولي تلك هي مثال كلاسيكي على التباعد الكبير، زمانياً ومكانياً، بين شروط تحقق فائض القيمة وشروط رسملته. يتطلب تحقق فائض القيمة انتشار إنتاج البضائع فحسب. في المقابل تتطلب رسملته قطع مراحل متقدمة في القضاء على إنتاج البضائع البسيط عبر إنتاج رأس المال، وهو ما يؤدي إلى تقييد متزايد لتحقق فائض القيمة ورسملته على السواء. يعكس استخدام رأس المال الدولي لتوسيع شبكة السكك الحديدية العالمية هذا التغيير. فمن ثلاثينات إلى ستينات القرن التاسع عشر كان الهدف من بناء السكك الحديدية ومن القروض المأخوذة لهذا الغرض التخلص من اقتصاد المقايضة ونشر اقتصاد البضائع. هكذا هي الحال مع خطوط السكك الحديدية الأمريكية الشمالية الممولة برأسمال أوروبي وقروض رأس المال الروسية في ستينيات القرن التاسع عشر. في المقابل ومنذ حوالي عشرين عاماً يخدم بناء خطوط السكك الحديدية في آسيا وكذلك في أفريقيا فقط أغراض السياسة الإمبريالية تقريباً، أي الاحتكار الاقتصادي والإخضاع السياسي للبلدان النائية. كما هي حال بناء روسيا للسكك الحديدية

في جنوب شرق آسيا ووسطها. فمن المعروف أن احتلال روسيا لمنشوريا[42] كان قد أُعدَّ له من خلال إرسال قوات لتأمين المهندسين الروس أثناء عملهم في بناء خطوط القطارات المنشورية. كما كان للامتيازات الروسية ذات الضمان من أجل بناء خطوط القطارات في إيران ومشاريع السكك الحديدية الألمانية في آسيا الصغرى وأرض الرافدين والمشاريع المماثلة لإنجليز والألمان في إفريقيا الطابع نفسه.

هنا يجب التطرق إلى سوء فهم يتعلق باستثمار رؤوس الأموال في بلدان أجنبية والطلب على هذه الاستثمارات من قبل هذه البلدان. لقد لعب تصدير رأس المال إلى أمريكا في بداية عشرينات القرن الماضي دوراً هائلاً وتسبب بقدر كبير في أول أزمة صناعية وتجارية حقيقية تواجهها إنجلترا في عام 1825. فمنذ عام 1824 أُغرقت بورصة لندن بسندات من أمريكا الجنوبية. وما بين عامي 1824-1825 أخذت الدول المؤسسَة حديثاً في أمريكا الجنوبية والوسطى قروضاً حكومية من لندن بقيمة تزيد عن عشرين مليون جنيه استرليني. إضافة إلى ذلك، جُلبت إلى لندن كميات هائلة من أسهم الصناعة الأمريكية الجنوبية وما شابه ذلك. وأدى الانتعاش المفاجئ وفتح أسواق أمريكا الجنوبية بدورها إلى ارتفاع قوي لصادرات البضائع الإنجليزية إلى أمريكا الجنوبية؛ فقد بلغ حجم الصادرات إلى هذه البلدان 2,9 مليون جنيه استرليني في عام 1821، ووصل في عام 1825 إلى 6,4 مليون جنيه استرليني.

وكانت أنسجة القطن هي أهم هذه الصادرات. لقد حفز الطلب القوي على القطن الإنجليزي التوسع في إنتاجه بسرعة كبيرة وتأسيس العديد من المصانع الجديدة. ففي عام 1821 بلغت قيمة القطن الخام المعالج في إنجلترا 129 مليون جنيه استرليني، ووصلت قيمته في عام 1825 إلى 167 مليون جنيه استرليني.

وهكذا كانت كل عناصر الأزمة جاهزة. والآن يطرح توغان بارانوفسكي السؤال التالي: «من أين أتت دول أمريكا الجنوبية بالأموال التي تستطيع بها شراء عام 1825 ضعف البضائع التي اشترتها عام 1821؟ هذه الأموال قدمها الإنجليز أنفسهم. كانت القروض التي تم الحصول عليها في بورصة لندن مخصصة لدفع ثمن البضائع الموردة. لقد انخدع المصنعون الإنجليز بالطلب الذي خلقوه بأنفسهم وسرعان ما اضطروا أن يقتنعوا من واقع خبرتهم الخاصة أن آمالهم

[42] احتلت القوات الروسية كل أنحاء منشوريا في يوليو/ حزيران وأغسطس/آب عام 1900 في سياق قمع ثورة اليوهاتان الشعبية المعادية للإمبريالية.

المُبالغ فيها كانت غير مبررة.»[43]

هنا يُفهم أن الطلب الأمريكي الجنوبي على البضائع الإنجليزية، والذي نتج بواسطة رأس المال الإنجليزي، كان «خداعاً» ووضعاً اقتصادياً غير سليم وشاذاً. هنا يتبنى توغان آراء مُنظِّر لا يرغب عادة في أن يجمع بينهما شيء مشترك. لقد ظهرت وجهة النظر التي تفسر الأزمة الإنجليزية في عام 1825 بتطور «غريب» للعلاقة بين رأس المال الإنجليزي والطلب الأمريكي الجنوبي حتى في وقت الأزمة. ولم يطرح أحد سؤال توغان نفسه سوى سيسموندي الذي وصف في الطبعة الثانية من كتابه «الأسس الجديدة» كل هذه المراحل بكل دقة:

«يبدو لي أن فتح السوق العملاق الذي تقدمه أمريكا الإسبانية لمنتجات الصناعة كان له الأثر الأهم على إعادة تقوية الصناعات الإنجليزية. وكان للحكومة الإنجليزية الرأي نفسه. فثمة نشاط محموم كان قد مُورس خلال السنوات السبع منذ أزمة عام 1818 للوصول بالبضائع الإنجليزية إلى أبعد المناطق في المكسيك وكولومبيا والبرازيل وريو دي لابلاتا وتشيلي وبيرو. وقبل أن تحسم الوزارة أمرها فيما يخص الاعتراف بهذه الدول الجديدة، اتخذت ترتيبات لحماية التجارة الإنجليزية عبر استدعاء متواتر لسفن حربية يتمتع قادتها بصلاحيات دبلوماسية أكثر منها عسكرية. لقد تحدت إنجلترا صيحات الحلف المقدس واعترفت بالجمهوريات الجديدة في اللحظة نفسها التي قررت فيها أوروبا تدميرها. لكن، ومهما كان حجم السوق التي تتيحها أمريكا [الجنوبية] الحرة، فلم تكن تكفي لاستيعاب كل البضائع الزائدة عن حاجة إنجلترا الاستهلاكية لو لم تتضاعف فجأة وبلا حدود قروض الجمهوريات الجديدة التي هي وسيلتها لشراء البضائع الإنجليزية. لقد اقترضت كل دولة في أمريكا [الجنوبية] مبلغاً من إنجلترا من أجل تثبيت حكومتها. ورغم أن هذا كان بمثابة رأس مال فقط، فقد أنفقته كل دولة مباشرة في العام نفسه وكأنه دخل، أي أنها استهلكت الأموال كلها من أجل شراء بضائع إنجليزية على حساب خزانة الدولة أو دفع حساب البضائع التي أُرسلت بناء على طلبات خاصة. وقد أُسست العديد من الشركات في الوقت ذاته برؤوس أموال ضخمة من أجل استغلال جميع المناجم الأمريكية[الجنوبية]. لكن الأموال التي أنفقوها أصبحت مباشرة ضمن إيرادات إنجلترا من أجل دفع ثمن الماكينات التي استخدموها مباشرة أو البضائع التي أُرسلت إلى أماكن كان يفترض أن تعمل فيها الماكينات. وطالما استمرت هذه التجارة الغريبة التي طلب فيها الإنجليز من الأمريكيين فقط شراء البضائع الإنجليزية برأس المال الإنجليزي، بدا سير العمل في المصانع الإنجليزية رائعاً. لم يعد الدخل

43 توغان بارانوفسكي: دراسات حول نظرية وتاريخ الأزمات التجارية.
Tugan-Baranowski: Studien zur Theorie und Geschichte der Handelskrisen, S. 74.

هو المحرك للاستهلاك، بل رأس المال الإنجليزي. فالإنجليز الذين أرسلوا بضائعهم إلى أمريكا، اشتروها ودفعوا بأنفسهم وحرموا أنفسهم فقط من الانتفاع بها.»[44] يخلص سيسموندي هنا إلى استنتاج خاص به يشكل فيه الدخل، أي الاستهلاك الخاص، العائق الحقيقي الوحيد أمام السوق الرأسمالي ويستخدم أيضاً لذلك هذا المثال لكي يحذر مرة أخرى من التراكم.

في الواقع إن المجريات التي سبقت ظهور الأزمة عام 1825 ظلت نمطية بالنسبة لمرحلة ازدهار رأس المال وتوسعه حتى يومنا هذا وهذا الوضع «الغريب» يشكل أحد أهم الأسس لتراكم رأس المال. ويتكرر هذا الوضع خصوصاً في تاريخ رأس المال الإنجليزي بانتظام قبل كل أزمة، كما أثبت توغان بارانوفسكي الشيء ذاته بالأرقام والحقائق التالية. فقد كان السبب المباشر لأزمة عام 1836 هو اكتظاظ الأسواق في الولايات المتحدة بالبضائع الإنجليزية. لكن هنا أيضاً دُفع ثمن هذه البضائع بأموال إنجليزية. وفي عام 1834 فاقت واردات الولايات المتحدة صادراتها بستة ملايين دولار، لكن في الوقت نفسه فاقت واردات المعادن النفيسة إلى الولايات المتحدة الصادر منها بحوالي 16 مليون دولار تقريباً. وفي عام الأزمة نفسها، 1836، بلغ فائض واردات البضائع 52 مليون دولار، وبلغ أيضاً فائض واردات المعادن النفيسة 9 ملايين دولار. لقد جاء هذا التدفق للأموال، وكذلك تدفق البضائع، من إنجلترا بشكل أساسي، حيث تُشترى أسهم السكك الحديدية للولايات المتحدة بكميات هائلة. وخلال عامي 1835-1836 تأسس في الولايات المتحدة 61 بنكاً جديداً برأسمال قدره 52 مليون دولار- غالبيته إنجليزي المصدر. إذن فقد دفع الإنجليز هذه المرة أيضاً ثمن صادراتهم بأنفسهم.

وبالطريقة ذاتها مُول الازدهار الصناعي غير المسبوق في شمال الولايات المتحدة في نهاية الخمسينيات[من القرن التاسع عشر]- الذي كانت الحرب الأهلية هي خاتمته- برؤوس أموال إنجليزية. لقد خلق رأس المال هذا مجدداً السوق الموسع للصناعة الإنجليزية في الولايات المتحدة.

ولم يقتصر الأمر على رأس المال الإنجليزي وحده، فرؤوس الأموال الأوروبية الأخرى شاركت قدر المستطاع في هذه «التجارة الغريبة». فحسب تصريحات شيفله استُثمر خلال السنوات الخمس ما بين عامي 1849-1854 مليار غولدن على الأقل في الأوراق المالية الأمريكية في مختلف البورصات الأوروبية. لقد قاد الإحياء المتزامن للصناعة العالمية إلى الانهيار العالمي

---

[44] سيسموندي: الأسس الجديدة.
Sismondi: Nouveaux principes, Bd. II, Buch IV, Kap.IV: Der kaufmännische Reichtum folgt dem Wachstum des Einkommens.

عام 1857 أيضاً. ففي الستينات[من القرن التاسع عشر] سارع رأس المال الإنجليزي بخلق الوضع ذاته في آسيا إلى جانب الولايات المتحدة. تدفقت أموال هائلة إلى آسيا الصغرى وإلى الهند الشرقية وبدأت مشاريع ضخمة لبناء خطوط السكك الحديدية. بلغ طول شبكة السكك الحديدية في الهند البريطانية عام 1860، 1350 كيلومتراً وعام 1870، 7683 كيلومتراً وعام 1880، 14977 كيلومتراً وفي عام 1890، 27 ألف كيلومتراً. ويترتب على ذلك فوراً طلب متزايد على البضائع الإنجليزية. لكن في الوقت ذاته وبمجرد انقضاء الحرب الأهلية يعود رأس المال الإنجليزي ليتدفق مرة أخرى إلى الولايات المتحدة. لقد مُول بناء السكك الحديدية الضخمة لولايات الاتحاد الأمريكي في الستينات والسبعينات[من القرن التاسع عشر] بشكل أساسي بأموال إنجليزية. وبلغ طول شبكة السكك الحديدية الأمريكية عام 1850، 14151 كيلومتراً وعام 1860، 49292 كيلومتراً عام 1870، 85139 كيلومتراً وعام 1880, 150717 كيلومتراً وعام 1890، 268409 كيلومترات. وفي الوقت ذاته حصلت خطوط القطارات هذه أيضاً على المواد اللازمة لها من إنجلترا، وهو ما كان سبباً للطفرات التي شهدها تطور صناعة الحديد والفحم الإنجليزية واهتزاز هذا القطاع خلال الأزمات الأمريكية في أعوام 1866 و1873 و1884.[45] هنا صح إذاً حرفياً ما بدا لسيسموندي جنوناً مطبقاً: أسس الإنجليز في الولايات المتحدة السكك الحديدية بحديدهم وموادهم الأخرى ودفعوا أجورهم برؤوس أموالهم وحرموا أنفسهم «الانتفاع» بهذه السكك الحديدية. لكن هذا الجنون صب بشكل جيد جداً في صالح رأس المال الأوروبي رغم كل الأزمات الدورية، لدرجة أن بورصة لندن أُصيبت في منتصف السبعينات بحمى القروض الأجنبية. ففي الفترة ما بين عامي 1870-1875 أُخذت في لندن قروض بقيمة 260 مليون جنيه استرليني- وكانت النتيجة المباشرة لذلك هي ارتفاع مفاجئ لصادرات البضائع الإنجليزية إلى دول إكزوتية وتدفقت رؤوس الأموال بشكل غزيز إلى هناك، رغم أن هذه الدول الغريبة قد أفلست لبعض الوقت. في نهاية السبعينات توقفت البلدان التالية، كلياً أو جزئياً، عن دفع الفائدة: مصر وتركيا واليونان وبوليفيا وكوستاريكا والإكوادور وهندوراس والمكسيك وباراغواي وبيرو وسانت دومينيغو وأوروغواي وفنزويلا. ورغم ذلك تكررت في نهاية الثمانينات حمى القروض الحكومية للدول الغريبة: حصلت دول أمريكا الجنوبية ومستعمرات جنوب إفريقيا على مبالغ هائلة من رؤوس الأموال الأوروبية. فمثلاً بلغت قروض جمهورية الأرجنتين عام 1874 عشرة ملايين جنيه استرليني وفي عام 1890 ما يربو على 59 مليون جنيه استرليني.

---

[45] أسهمت الأزمات الأمريكية في أعوام 1866 و1873 و1884 بدرجة كبيرة في زعزعة الاحتكار الصناعي العالمي لإنجلترا، وتكتسب أزمتي 1873 و1884 أهمية خاصة، إذ سرعتا من عملية تركيز الإنتاج في الولايات المتحدة وتمركزه فيها وقادتا إلى تحسينات أساسية في التقنيات والنقل. فيما تراجعت سرعة تطور الإنتاج الصناعي لإنجلترا.

وهنا أيضا أنشأت إنجلترا بحديدها وفحمها السكك الحديدية ودفعت من رأسمالها الخاص. وبلغ طول السكك الحديدية الإرجنتينية 3123 كيلومتراً في عام 1883 و13691 كيلومتراً في عام 1893.

وفي الوقت ذاته ارتفعت الصادرات الإنجليزية

	1886	1890
الحديد	21,8 مليار جنيه استرليني	31,6 مليار جنيه استرليني
الماكينات	10,1 مليار جنيه استرليني	16,4 مليار جنيه استرليني
الفحم	9,8 مليار جنيه استرليني	19,0 مليار جنيه استرليني

وقد بلغ حجم الصادرات الإنجليزية إلى الأرجنتين على وجه الخصوص 4,7 مليون استرليني في عام 1885 وبعدها بأربع سنوات وصل إلى 10,7 مليار جنيه استرليني.

في الوقت ذاته تدفق رأس المال الإنجليزي إلى أستراليا عبر القروض الحكومية. وبلغت القروض التي حصلت عليها مستعمرات فيكتوريا ونيوساوث ويلز وتسمانيا في نهاية الثمانينات 112 مليون جنيه استرليني، من بينها 81 مليوناً استثمرت في بناء السكك الحديدية. وبلغ طول السكك الحديدية في أستراليا في عام 1880, 4900 ميلاً وفي عام 1895، 15600 ميلاً.

وهنا أيضاً قدمت إنجلترا رأس المال ومواد بناء السكك الحديدية. ولهذا فقد تورطت أيضاً في دوامة أزمات عام 1890 في الأرجنتين والترانسفال والمكسيك وأوروغواي وفي أزمة عام 1893 في أستراليا.

لكن في العقدين الأخيرين طرأ على هذه العلاقة شيء مختلف، ألا وهو تشغيل رؤوس أموال ألمانية وفرنسية وبلجيكية ضخمة إلى جانب رأس المال الإنجليزي في الاستثمارات الخارجية وخصوصاً في مجال القروض. قام رأس المال الإنجليزي بإنشاء السكك الحديدية في آسيا الصغرى من الخمسينات إلى نهاية الثمانينات. ومنذ ذاك الحين استحوذ رأس المال الألماني على آسيا الصغرى وقام بتنفيذ الخطة الكبيرة لبناء سكك حديد الأناضول وسكة حديد بغداد.[46]وقد

[46] سكة حديد الأناضول هي جزء من سكة حديد بغداد. في عام 1888 حصل «دويتشه بنك» على امتياز بناء خط إزميد-أنغورا-قونية الذي تم إنشاؤه في الفترة من 1889 إلى 1896. في عام 1902 حصلت شركة سكة حديد الأناضول التي يسيطر عليها «دويتشه بنك» على امتياز مد الخط من قونية إلى الموصل وبغداد والبصرة ووصولا إلى الخليج العربي. وحتى عام 1918 نُفذ ثلثي المشروع.

استدعى استثمار رؤوس الأموال الألمانية في تركيا زيادة في صادرات البضائع الألمانية إلى هذا البلد.

بلغت قيمة الصادرات الألمانية إلى تركيا في عام 1896، 28 مليون مارك، وفي 1911, 113 مليون مارك، وبلغت قيمة الصادرات إلى تركيا الآسيوية على وجه الخصوص 12 مليون مارك في عام 1901 و37 مليون مارك في عام 1911. وفي هذه الحالة أيضاً كان ثمة جزء معتبر من ثمن البضائع الألمانية يُسدد برؤوس أموال ألمانية. وحسب تعبير سيسموندي، فقد حرم الألمان أنفسهم فقط من الانتفاع بمنتجاتهم.

فلننظر عن كثب.

إن فائض القيمة المتحقق الذي لا يمكن استخدامه كرؤوس أموال في إنجلترا أو ألمانيا ويصبح كاسداً، يوضع في مشاريع بناء السكك الحديدية ومحطات المياه والمناجم ...إلخ في الأرجنتين أو أستراليا أو جنوب إفريقيا أو بلاد الرافدين. وتؤخذ الماكينات والمواد وما شابه من بلد المنشأ لرأس المال وتُسدد قيمتها برأس المال ذاته. ولكن هكذا تجري الأمور في بلد المنشأ في ظل الإنتاج الرأسمالي: لا بد لرأس المال أن يشتري بنفسه عناصر إنتاجه وأن يتجسد فيها، قبل أن يتمكن من تشغيلها. بالطبع يبقى الانتفاع بالمنتجات من نصيب البلد، في حين أنه يُترك في الحالة الأولى للأجانب. لكن الغرض من الإنتاج الرأسمالي ليس هو الانتفاع بالمنتجات، بل فائض القيمة والتراكم، إذ لا فرصة لرأس المال الخامل أن يتراكم في البلاد، لأنه ليس ثمة حاجة لمنتج إضافي لا يحقق الربح. لكن في الخارج، حيث لم يتطور الإنتاج الرأسمالي بعد، نشأ طلب جديد لدى الطبقات غير الرأسمالية أو تم خلقه بالقوة. ويعد نقل «الانتفاع» بالبضائع إلى آخرين أمراً حاسماً، إذ أن انتفاع الطبقات التي تقف وراء الإنتاج، أي الرأسماليين والعمال، لا يُؤخذ في اعتبار غايات التراكم. لا بد أن يتحقق «الانتفاع» بالبضائع ودفع أثمانها على يد المستهلكين الجدد. ولذلك يجب أن يمتلك المستهلكون الجدد الأموال. وهذه الأموال يوفرها لهم، جزئياً، تبادل البضائع الذي ينشأ في الوقت ذاته. ترتبط ببناء السكك الحديدية وكذلك بالتعدين (مناجم الذهب، إلخ...) مباشرة تجارة نشطة. وهذه التجارة تحقق تدريجياً رأس المال المدفوع مقدماً في بناء السكك الحديدية أو التعدين مع كل فائض قيمته. وسواء كان رأس المال المتدفق إلى الخارج على هذا النحو يبحث بنفسه عن مجال للعمل في هيئة رأسمال مساهم أو من خلال وساطة الدولة الأجنبية كقرض خارجي، وسواء كان مجال النشاط الجديد في الصناعة أم النقل، وسواء كان تأسيس الشركات المساهمة في الحالة الأولى تأسيسا وهميا في مرات عديدة، وسرعان ما ينهار أو أفلست الدولة المقترضة في الحالة الثانية، وضاع أحياناً جزء

من رأس المال بهذه الطريقة أو تلك، فإن هذا كله لا يغير في المجمل شيئا من الأمر. كثيراً ما يضيع بهذه الطريقة أيضاً رأس المال الفردي في بلد المنشأ خلال الأزمات. يكمن الشيء الأساسي في أن يجد رأس المال المتراكم في الدولة القديمة إمكانية جديدة في الدولة الجديدة لإنتاج فائض القيمة وتحقيقه، أي أن يستمر التراكم. تضم الدول الجديدة مناطق واسعة تسودها علاقات اقتصاد المقايضة الذي يجري تحويله إلى اقتصاد البضائع أو مناطق يسودها اقتصاد البضائع الذي يقوم رأس المال بتضييق الخناق عليه. يتسم بناء السكك الحديدية والتعدين (وتحديداً في مناجم الذهب)، المميزين لاستثمار رأسمال الدول الرأسمالية القديمة في الدول الحديثة، بدرجة كبيرة بالقدرة الفجائية على إحياء تجارة بضائع نشطة وسط علاقات الاقتصاد الطبيعي. فكلاهما، أي بناء السكك الحديدية والتعدين، يعدان في تاريخ الاقتصاد من العلامات المميزة للتفكيك السريع للتشكيلات الاقتصادية القديمة وللأزمات الاجتماعية ولصعود العلاقات الحديثة، وهذا يعني في المقام الأول اقتصاد البضائع ومن بعده إنتاج رأس المال.

لذلك يمثل دور القروض الخارجية وكذلك استثمار رأس المال في أسهم السكك الحديدية والمناجم الأجنبية أفضل عرض حاسم لمخطط ماركس للتراكم. وفي هذه الحالات، فإن إعادة الإنتاج الموسع لرأس المال هو رسملة لفائض القيمة المحقق سابقاً (طالما أن القروض أو الأسهم الأجنبية لا تُغطى بالمدخرات البرجوازية الصغيرة أو شبه البروليتارية). ليس للحظة والظروف والشكل، التي في إطارها يتحقق رأس مال الدولة القديمة المتدفق الآن إلى الدولة الجديدة، أي قاسم مشترك مع مجال تراكمه الحالي. فمن الممكن أن يكون رأس المال الإنجليزي، الذي تدفق إلى الأرجنتين لصالح بناء السكك الحديدية، في السابق أفيوناً هندياً تحققت قيمته في الصين. علاوة على ذلك، فإن رأس المال الإنجليزي الذي يبني السكك الحديدية في الأرجنتين ليس فقط مجرد قيمته المحضة كرأس مال نقدي إنجليزي المنشأ، بل وأيضاً له صورة عينية: حديد وفحم وآلات ...إلخ، منشؤها إنجلترا، أي أن شكل استهلاك فائض القيمة تُولد هنا من البداية في إنجلترا في الشكل الملائم لأغراض التراكم. وغالباً ما تكون القوى العاملة، وهي شكل الاستعمال الحقيقي لرأس المال المتغير، غريبة؛ إنها قوى عمالية محلية يجري إخضاعها في الدول الحديثة بواسطة رأسمال الدول القديمة بوصفها أهدافاً جديدة للاستغلال. يمكننا مع ذلك، ومن أجل نزاهة البحث، أن نفترض أن للعمال الأصل نفسه، مثلهم مثل رأس المال. وبالفعل تستدعي مثلاً مناجم الذهب المكتشف حديثاً-وتحديداً في الفترة الأولى- هجرات كبيرة من الدول الرأسمالية القديمة. يجري تشغيل المناجم بواسطة قوى عاملة من هذه الدول. يمكننا إذن أن نفترض أنه يوجد في بلد حديث رأسمال نقدي ووسائل إنتاج وقوى عاملة منشؤها كلها دولة رأسمالية قديمة، لنقل إنجلترا مثلاً. وبهذا توافرت في إنجلترا كل الشروط المادية

للتراكم: فائض القيمة المتحقق في صورة رأس مال نقدي، فائض إنتاج في شكل إنتاجي، وأخيراً احتياطي من العمال. ومع ذلك، فإن التراكم لم يكن ليحدث في إنجلترا: فإنجلترا ومشترو بضائعها السابقون لم يكونوا بحاجة للسكك الحديدية ولا للتوسع الصناعي. وحده ظهور مناطق جديدة ذات مساحات كبيرة لا تمت إلى الثقافة الرأسمالية بصلة هو الذي وفر دائرة موسعة للاستهلاك وأتاحت لها إعادة الإنتاج الموسع، أي التراكم.

تُرى من يكون هؤلاء المستهلكون الجدد فعلياً؟ من يدفع في آخر المطاف القرض الخارجي ويحقق فائض القيمة للمشروعات الرأسمالية التي تأسست بهذا القرض؟ تجيب قصة القروض الدولية في مصر على هذا السؤال على نحو كلاسيكي.

ثمة ثلاث مجموعات من الحقائق تتداخل في بعضها بعضاً وتشكل السمات الأساسية لتاريخ مصر في النصف الثاني من القرن التاسع عشر: مشروعات رأسمالية حديثة على نطاقٍ واسعٍ وتنامٍ هائلٍ وجارفٍ للدين الحكومي وانهيارٍ للاقتصاد الفلاحي. ظلت أعمال السخرة قائمة في مصر حتى وقت قريب جداً واستمرت معها سياسة العنف الأكثر وقاحة من قبل الوالي ومن بعده من قبل الخديوي فيما يخص علاقات ملكية الأراضي[47]. لكن هذه العلاقات البدائية بالذات هي التي أتاحت أرضاً خصبة تماماً لعمليات رأس المال الأوروبي. فمن الناحية الاقتصادية لم يتخط الأمر في البداية توفير الشروط اللازمة للاقتصاد النقدي. وقد تحققت هذه الشروط أيضاً عبر وسائل العنف المباشرة للدولة. استخدم محمد علي مؤسس مصر الحديثة حتى الثلاثينات من القرن التاسع عشر أسلوباً يتسم بالبساطة الأبوية: فسنوياً كان «يشتري» كحكومة من الفلاحين كل محصولهم، لكي يبيع لهم الحد الأدنى منه اللازم لقوتهم وبِذارهم فيما بعد بأسعار أعلى. وعلاوة على ذلك أوصى بزراعة القطن الآتي من شرق الهند وقصب السكر الآتي من أمريكا والنيلة والفلفل وحدد للفلاحين رسمياً ما يزرعونه من هذه النباتات وبأية كمية، فيما أعلن احتكار الدولة للقطن والنيلة، بحيث لا يباعان إلا لها. ولم يكن يسمح بإعادة بيعهما إلا من خلالها أيضاً. ومن خلال هذه الأساليب دخلت تجارة البضائع إلى مصر. وبالطبع قام محمد علي أيضاً بأمور غير قليلة من أجل رفع الإنتاجية. فقد أمر بتوسيع الترع القديمة وحفر الآبار وبدأ بمشروع القناطر الكبرى على النيل عند قليوب، وهو ما فتح سلسلة من المشروعات الرأسمالية الكبيرة في مصر. وهذه المشروعات امتدت لاحقاً في أربع مجالات: وقد تصدر القائمة أنظمة الري،

[47] منذ عام 1517 كانت مصر ولاية تابعة للإمبراطورية العثمانية يحكمها الوالي أو الباشا. في عام 1866 حصل حاكم مصر من السلطان العثماني على لقب الخديوي (نائب السلطان). ومنذ عام 1808 تركزت ملكية الأراضي في أيدي الحاكم الذي كان يكافئ بها أصحاب الحظوة لديه. وتم استعباد فلاحي مصر وتحتم عليهم تأدية أعمال السخرة ودفع ضرائب لنبلاء الإقطاع الجدد.

ومن بينها قناطر قليوب التي أُنشئت في الفترة ما بين 1845 و1853 وابتلعت، بخلاف أعمال السخرة غير المدفوعة، نحو 50 مليون مارك. وبالمناسبة فقد تبين بادئ الأمر أنها عديمة الفائدة. إضافة إلى ذلك كانت هناك مشاريع بناء طرق المواصلات التي كان مشروع قناة السويس أكثرها أهمية وأكثرها مصيرية لمستقبل مصر، وبعدها تأتي زراعة القطن وإنتاج السكر. ومع إنشاء قناة السويس وقعت مصر في حبائل رأس المال الأوروبي وما كان لها أن تخرج منها أبداً. كانت البداية مع رأس المال الفرنسي، الذي لحق به مباشرة رأس المال الإنجليزي بخطى حثيثة. وكان الصراع التنافسي بين الاثنين يدور عبر كل التقلبات الداخلية في مصر خلال العشرين عاما التالية. لقد كانت عمليات رأس المال الفرنسي الذي قام بتنفيذ القناطر الكبرى عديمة النفع وكذلك كانت قناة السويس، نموذجاً فريداً لتراكم رأس المال الأوروبي على حساب أوضاع بدائية. التزمت مصر أولاً بتوفير 20 ألفا من الفلاحين الذي يعملون بالسخرة على مدى سنوات وثانيا بشراء أسهم بقيمة 70 مليون مارك أي ما يعادل أربعين في المئة من إجمالي رأس مال شركة قناة السويس، وذلك من أجل العمل الخيري المتمثل في حفر القناة التي ستسمح بمرور التجارة الأوروبية الآسيوية عبر مصر التي ستتضرر تجارتها بسبب ذلك بشدة. وهذه الملايين السبعين كانت أساساً للدين الحكومي الهائل لمصر والذي سيقود بعد عشرين عاما إلى الاحتلال العسكري الإنجليزي لمصر. أما فيما يخص أنظمة الري، فقد بدأ تحول مفاجئ تمثل في الإحلال الجزئي للمضخات البخارية محل السواقي العتيقة التي تُديرها الثيران والتي كان يعمل منها خمسون ألفاً في الدلتا وحدها على مدار سبعة أشهر في العام. وصارت حركة المواصلات بين القاهرة وأسوان تتم بالبواخر الحديثة. لكن زراعة القطن كانت هي المسؤولة عن التحول الأكبر في الأوضاع الاقتصادية في مصر. فقد ارتفع سعره جراء الحرب الأهلية الأمريكية والاحتياج الإنجليزي الكبير للقطن من 60 حتى 80 بفنيغا للكيلو ليصل إلى 4 و5 ماركات، وأُصيبت مصر أيضاً بحمى القطن. كان الجميع يزرعون القطن وخصوصاً عائلة الخديوي. وسرعان ما أحدث الاستيلاء على الأراضي على نطاق واسع أو مصادرتها أو»شراؤها» بالقوة أو، ببساطة، سرقتها، زيادة هائلة في رقعة الأراضي الخديوية. فجأة أصبح عدد لا يحصى من القرى ملكاً خاصاً للخديوي، دون أن يتمكن أحد من إيجاد تبرير قانوني لذلك. وكان الغرض هو استغلال هذا المجمع الضخم من القرى الصغيرة خلال فترة قصيرة في زراعة القطن. وقد قلب هذا كل التقنيات الفلاحية المصرية التقليدية رأساً على عقب، كإحاطة الأراضي بالسدود من أجل حماية حقول القطن من فيضان النيل المنتظم، ما تطلب رياً اصطناعياً غزيراً ومنتظماً، وحرثاً عميقاً بلا كلل، وهو ما لم يكن معروفاً على الإطلاق للفلاح المصري الذي اعتاد منذ أيام الفراعنة أن يحرث أرضه حرثاً خفيفاً بالمحراث. وأخيراً العمل المكثف عند الحصاد- كل هذا وضع القوى العاملة المصرية أمام متطلبات هائلة. وهذه

القوى العاملة كانت هي نفسها فلاحو السخرة الذين تعطي الدولة لنفسها حرية لا محدودة في التصرف بشأنهم. لقد دُفع آلاف الفلاحين للعمل بالسخرة في قناطر قليوب وفي قناة السويس، ثم صاروا يُستخدمون في بناء السدود وحفر الترع وفي المزارع الكبرى في الضياع الخديوية. ثم احتاج الخديوي للعشرين ألفاً من العبيد الذين وفرهم لشركة قناة السويس لكي يعملوا في أراضيه، وهو ما تسبب في أول نزاع مع رأس المال الفرنسي. منح قرار تحكيمي أصدره نابليون الثالث شركة قناة السويس تعويضاً بقيمة 67 مليون مارك[48]، وهو ما وافق عليه الخديوي بتساهلٍ أكبر لأنه سينتزع هذا المبلغ في نهاية المطاف من الفلاحين الذين يدور النزاع حولهم كقوى عاملة. وفيما يتعلق بأعمال الري، فقد استقدمت أعداد ضخمة من الماكينات البخارية ومضخات الطرد المركزي وقاطرات الجر من إنجلترا وفرنسا. وقد انتقلت مئات من هذه الماكينات من إنجلترا إلى الأسكندرية على سفن بخارية، ثم نُقلت بالقوارب النيلية وعلى ظهور الجمال إلى كل أنحاء البلاد. فقد تطلب تقليب التربة استخدام محاريث بخارية، خصوصاً بعد أن قضى طاعون البقر عام 1864 على كل الماشية. ومعظم هذه الآلات جاءت أيضاً من إنجلترا.

48 أصدر نابليون الثالث قرار التحكيم في النزاع بين الخديوي وشركة قناة السويس في الثاني من أغسطس/آب 1864، وقبل به الخديوي اسماعيل في 18 أغسطس/آب 1864.

وتوسعت شركة فاولر للمعدات الزراعية فجأة توسعاً هائلاً، وذلك لتلبية احتياجات الخديوي على حساب مصر.[49]

أما النوع الثالث من الماكينات الذي أصبح فجأة مطلوباً وبكميات في القاهرة، فكان أجهزة فصل البذور ومكابس القطن. وقد أُنشئت العشرات من هذه المحالج في مدن الدلتا. وبدأت الزقازيق وطنطا وسمنود ومدن أخرى تنفث دخانها مثل المدن الصناعية الإنجليزية. وتدفقت ثروات ضخمة عبر بنوك الإسكندرية والقاهرة.

ثم انهارت مضاربات القطن في العام التالي، عندما تهاوى سعر القطن مع إرساء السلام في الاتحاد الأمريكي من 27 بنساً للرطل إلى 15، و12 بنساً ثم 6 بنسات في آخر المطاف. في العام التالي تحول اسماعيل باشا إلى نوع جديد من المضاربات: إنتاج قصب السكر. كان الهدف هو منافسة الولايات الأمريكية الجنوبية التي فقدت عبيدها بأعمال السخرة التي يقوم بها الفلاحون المصريون. وللمرة الثانية قُلبت الزراعة المصرية رأساً على عقب ووجد رأسماليون فرنسيون وإنجليز مجالاً جديداً للتراكم الأسرع. ففي عامي 1869 و1869 طُلب 18 مصنعاً عملاقاً للسكر

49 «لقد بدأت اتصالات برقية محمومة «، حسبما يروي مندوب شركة فاولر المهندس إيث، « بين القاهرة ولندن وليدز. متى تستطيع شركة فاولر توريد 150 محراثا بخاريا؟ والإجابة كانت: خلال عام مع ضمان بذل كل الجهود.- لم يكن هذا كافيا. لا بد أن يصل مئة وخمسون محراثا بخاريا إلى الأسكندرية في مطلع العام – الإجابة: مستحيل – فمصنع فاولر بحجمه السابق الذي كان يستطيع بالكاد إنتاج ثلاثة محاريث في الأسبوع. بالإضافة إلى أن تكلفة جهاز واحد من هذا النوع كانت 50 ألف مارك، ما يعني أن الأمر يتعلق هنا بطلبية تبلغ قيمتها 7,5 مليون مارك.- ثم جاءت البرقية التالية لإسماعيل باشا: ما هي تكلفة التوسيع الفوري للمصنع؟ فقد كان الخديوي مستعدا أن يأمر بتوفير المال اللازم. يمكنك أن تتخيل أن الحديد يُطرق في ليدز وهو ساخن. لكن مصانع أخرى في إنجلترا وفرنسا كُلفت أيضا بتوريد محاريث بخارية. وامتلأ مستودع ميناء الإسكندرية والمرسى الخاص بالبضائع الخديوية حتى السقف بالمراجل والدواليب والبكرات والأحبال السلكية والصناديق من كل نوع. وامتلأت فنادق الدرجة الثانية في القاهرة بعمال جدد للمحاريث البخارية، تم حشدهم على عجل من السمكرية والحدادين وأبناء الفلاحين والشباب المفعمين بالأمل القادرين على عمل كل شيء ولا شيء، فعلى كل واحد من هذه المحاريث يجب أن يجلس على الأقل شخص مختص من رواد الحضارة. وكل هذه المعدات كان يرسلها أفندية الإسكندرية في كميات بشكل فوضوي إلى داخل البلاد، بحيث تتمكن السفينة التالية على الأقل من تفريغ حمولتها. لا يمكن للمرء تخيل كيف وصلت هذه الأشياء إلى المكان المخصص لها أو بالأحرى إلى أي مكان آخر سوى المخصص لها. فهنا توجد عشرة مراجل على ضفة النيل وعلى بعد عشرة أميال منها الماكينات الخاصة بها، وهنا تجد تلا صغيرا من الأحبال السلكية، وعلى بعد عشرين ساعة منها إلى الجنوب تجد بكراتها. هنا يجلس عامل تركيبات إنجليزي جوعانا وحيرانا فوق جبل من صناديق المعدات الفرنسية، وهناك استسلم آخر في يأس للمشروبات الكحولية المحلية. هرع الأفندية والكتبة بين أسيوط والأسكندرية - راجين العون من الله – لإعداد قوائم لأشياء لا دراية لهم بأسمائها. ومع ذلك فقد اشتغل جزء من هذه الأجهزة. فقد نفث المحراث البخاري دخانه في صعيد مصر. لقد اتخذ التقدم والحضارة خطوة للأمام. (قوى حيوية. سبعة محاضرات من مجالات التقنية. برلين 1908. Lebendige Kräfte. Sieben Vorträge aus dem Gebiete der Technik, Berlin (1908. S. 219

بطاقة إنتاجية تبلغ 200 ألف كيلوغرام سكر يومياً، أي بأربعة أضعاف الطاقة الإنتاجية لأكبر المصانع المعروفة حتى ذلك الوقت. وقد طُلب 6 منها من إنجلترا و12 من فرنسا. ولكن وبسبب الحرب الألمانية الفرنسية، انتقلت تبعاً لذلك معظم الطلبات إلى إنجلترا. كان من المفترض أن يبنى واحد من هذه المصانع كل 10 كيلومترات على امتداد ضفاف النيل، كمراكز لمنطقة مساحتها عشرة كيلومترات مربعة تقوم بتزويد المصانع بقصب السكر. ويحتاج كل مصنع لمئتي طن من القصب يومياً للعمل بكامل طاقته. وبينما انتشرت مئات من المحاريث البخارية المحطمة القديمة من مرحلة القطن في فوضى، طُلبت محاريث جديدة لقصب السكر ودُفع بآلاف الفلاحين لمزارع القصب، بينما سُخر آخرون لحفر ترعة الإبراهيمية. واستخدمت العصي والسياط بكامل عنفوانها. وسرعان ما ظهرت مشكلة النقل: فمن أجل نقل القصب بكميات إلى المصانع، كان لا بد من إنشاء شبكة سكك حديدية في أسرع وقت من أجل توفير قطارات المزارع الخفيفة القابلة للنقل والسكك الحديدية المعلقة وقاطرات الجر. وكانت هذه الطلبيات الضخمة أيضا من نصيب رأس المال الإنجليزي. وفي عام 1872 افتتح أول مصنع عملاق لقصب السكر. وقام 4 آلاف جمل بعملية النقل مؤقتاً. لكن ثبت أن توفير الكمية المطلوبة من القصب للمصنع كان مستحيلاً تماماً. ولم يستطع فلاح السخرة الذي يعمل بالكرباج أن يتحول فجأة إلى عامل صناعي حديث. انهار المشروع ولم يتم تركيب الكثير من الآلات التي طُلبت. وقد انتهت بمضاربات السكر عام 1873 فترة مشاريع مصر الرأسمالية الضخمة.

من الذي وفر رأس المال لهذه المشروعات؟ إنها القروض الدولية. لقد حصل سعيد باشا قبيل وفاته (عام 1863) على أول قرض كانت قيمته الاسمية 66 مليون مارك، بينما بلغت قيمته نقداً، بعد خصم العمولات والخصومات...إلخ، 50 مليون مارك. لقد ورّث إسماعيل هذا الدين وعقد قناة السويس، الذي حمّل مصر عبئاً يقدر ب 340 مليون مارك. وفي عام 1864 نشأ أول دين في عهد إسماعيل، بقيمة اسمية قدرها 114 مليون مارك بفائدة 7 % وبلغت قيمته نقداً 97 مليون مارك بفائدة %8,25. وقد أُنفق هذا المبلغ خلال عام مع الأخذ في الاعتبار أن 67 مليون مارك كانت قد دُفعت كتعويض لشركة قناة السويس، والباقي ابتلعته على الأغلب مرحلة القطن. وفي عام 1865 جاء قرض الدائرة السَنية الأول بواسطة انغلو-إيغيبشيان بنك والذي رهن فيه الخديوي أملاكه الخاصة. وقد بلغت قيمته الاسمية 68 مليون مارك بفائدة نسبتها %9، فيما بلغت قيمته الفعلية 50 مليون مارك بفائدة %12. وفي عام 1866 حصل على قرض جديد من شركة فرولينغ وغوشن بقيمة اسمية قدرها 60 مليون مارك، فيما بلغت قيمته النقدية 52 مليوناً، وفي 1867 على قرض جديد من البنك العثماني بقيمة اسمية قدرها 40 مليون مارك، فيما بلغ في الواقع 34 مليوناً. بلغت الديون السائرة في ذاك الوقت 600 مليون مارك. ولتوحيد جزء من

هذه الديون، حصل في عام 1868على قرض كبير من بنك أوبّنهايم ونيفن بقيمة اسمية بلغت 238 مليون مارك وبفائدة 7%، وفي الواقع حصل إسماعيل نقداً فقط على 142 مليون مارك بفائدة قدرها 13,5%. وبه غُطيت نفقات الحفل الفخم لافتتاح قناة السويس أمام النخب المجتمعة من البلاط الأوروبي وعالم المال وعالم الخلاعة والرخص والتبذير الجنوني الذي رافقه، بالإضافة إلى بقشيش جديد للباب العالي، للسلطان، قدره عشرون مليون مارك. ثم تلا ذلك في عام 1870 قرض من شركة بيشوفسهايم وغولدشميت بقيمة اسمية 142 مليون مارك وفائدة 7%، أما فعليا فقد حصل على 100 مليون مارك بفائدة 13%. وكان الغرض منه تغطية نفقات مرحلة السُكَّر. وفي عامي 1872 و1873 جاء قرضان من أوبنهايم، قرض صغير بقيمة اسمية قدرها 80 مليون مارك بفائدة 14% وقرض كبير بقيمة اسمية 640 مليون مارك بفائدة 8%، وقد خفّض هذا القرض الديون السائرة إلى النصف، لكن المبلغ لم يتعد نقداً في الواقع 220 مليون مارك فقط، نظراً لأن البنوك الأوروبية استخدمت الكمبيالات التي اشترتها في الدفع. في عام 1874 جرت مساع للحصول على قرض حكومي بقيمة 1000 مليون مارك مقابل فائدة سنوية قيمتها 9%، لكنها لم تتمخض سوى عن 68 مليون مارك فقط. لم تتخط السندات المصرية 54% من قيمتها الأصلية. وفي المجمل ارتفع الدين العام خلال 13 عاماً منذ وفاة سعيد باشا من 3,293,000 إلى 94,110,000 جنيه استرليني. لقد كان الوضع على شفا الانهيار.

للوهلة الأولى تعكس هذه العمليات الرأسمالية ذروة الجنون. قرض يجر آخر وتُغطى فوائد الدين القديم بالدين الجديد وطلبيات صناعية ضخمة لدى رأس المال الصناعي الفرنسي يتم سداد قيمتها برؤوس أموال إنجليزية وفرنسية مقترضة. في الواقع عقد رأس المال الأوروبي، في ظل استهجان أوروبا العام وتأففها من السياسة الاقتصادية المجنونة لإسماعيل، صفقات خيالية في مصر، صفقات ما كانت لتتحقق لرأس المال خلال مساره التاريخي إلا مرة واحدة كنسخة فانتازية محدثة من الرواية التوارتية عن بقرات مصر السمان، وخصوصاً أن كل قرض كان عبارة عن عملية ربوية يسرق المصرفيون الأوروبيون فيها من خُمس إلى ثلث المبلغ المفترض اقتراضه- بل وما يفوق ذلك. وفي نهاية المطاف كان لا بد من دفع الفوائد الربوية في كل الأحوال. لكن من أين تأتي الأموال اللازمة للسداد؟ كان لا بد أن يكون المصدر في مصر نفسها وهذا المصدر كان الفلاح المصري، أي الاقتصاد الفلاحي. فقد وفر هذا الاقتصاد في النهاية جميع العناصر الأهم للمشروعات الاقتصادية الكبرى، وفر الأراضي التي شكلت الأساس لخطط الري ومضاربات القطن والسكر، حيث أن ما يسمى بالممتلكات الخديوية قد اتخذت في توسعها خلال فترة وجيزة أبعاداً عملاقة، وقد كانت قد انتُزعت بالنهب والابتزاز من عدد لا حصر له من القرى. كما وفر الاقتصاد الزراعي أيضاً القوى العاملة وبالمجان، رغم أن الحفاظ على هذه القوى

العاملة أثناء استغلالها كان أمراً مثيراً للقلق في حد ذاته. فعمل الفلاحين بالسخرة كان الأساس لمعجزة تكنولوجية صنعها المهندسون الأوروبيون والماكينات الأوروبية في أنظمة الري ووسائل المواصلات والزراعة والصناعة في مصر. لقد عملت أعداد لا تحصى من الفلاحين بالسخرة في بناء قناطر قليوب وكذا في قناة السويس وفي بناء السدود وفي مزارع القطن الكبرى ومصانع السكر، وكانوا يُنقلون حسب الحاجة من عمل لآخر ويستغلون بلا حدود. وحتى لو تبين أن القوى العاملة المسخرة تشكل باستمرار عقبة تقنية أمام الأغراض الرأسمالية الحديثة، يتم تعويض ذلك بشكل كافٍ من جانب آخر عبر التحكم المطلق في هذه الجموع وفترة استغلالها، وشروط الحياة والعمل للقوى العاملة التي وُضعت هنا بين يدي رأس المال.

لم يوفر الاقتصاد الزراعي الأراضي والقوى العاملة فحسب، بل والمال أيضاً. وهنا كان دور النظام الضريبي، الذي أجبر بالعنف الفلاحين على ذلك تحت تأثير الاقتصاد الرأسمالي. فضريبة الملكية على أراضي الفلاحين التي تم رفعها مراراً وتكراراً، بلغت في نهاية الستينيات 55 ماركاً للهكتار، فيما كانت تبلغ بالنسبة للملكيات الكبرى 18 ماركاً. أما العائلة المالكة فلم تكن تدفع شيئاً عن أراضيها الخاصة، بالإضافة إلى الرسوم الخاصة الجديدة، مثل رسوم صيانة أنظمة الري التي بلغت 2,5 مارك عن كل هكتار، ولم تعد بالنفع إلا على الممتلكات الخديوية. كان على الفلاح أن يدفع 1,35 مارك على كل نخلة و75 بفنيغاً على كل عشة يسكنها. وبالإضافة إلى ذلك جاءت ضريبة الرؤوس لكل ذكر فوق العاشرة من العمر بمبلغ قدره 6,5 مارك. وفي المجمل بلغ حجم الضرائب التي دفعها الفلاحون في عهد محمد علي 50 مليون مارك وفي عهد سعيد 100 مليون وفي عهد إسماعيل 163 مليونا.

وكلما تنامت الديون لدى رأس المال الأوروبي، تحتم جباية المزيد من الاقتصاد الفلاحي.[50] في عام 1869 رُفعت كل الضرائب بنسبة 10%، كما جُبيت ضرائب عام 1870 مسبقاً. وفي عام 1870 رُفعت ضرائب الملكية إلى 8 مارك للهكتار. وبدأت القرى في صعيد مصر تخلو من الناس وهُدمت العشش وتُرُكت الأرض دون زراعة للتهرب من الضرائب. في عام 1876 رُفعت الضرائب على نخيل البلح بمقدار 50 بفنيغا. وخرج أهالي قرى بأكملها من أجل إسقاط نخلاتهم ومُنعوا من ذلك بإطلاق أعيرة نارية في الهواء. ويقال أنه في عام 1879 مات نحو 10 آلاف فلاح شمال أسيوط جراء الجوع، لأنه لم يعد باستطاعتهم دفع ضرائب ري أراضيهم، كما ذبحوا ماشيتهم لكي يتجنبوا ضريبة المواشي.

[50] وبالمناسبة فقد مر المال المنتزع من الفلاح المصري إلى رأس المال الأوروبي وهو في طريقه إلى تركيا. فالقروض التي أخذتها تركيا في أعوام 1854 و1855 و1871 و1877 و1886 استندت إلى الخراج المصري الذي ارتفع مرات عديدة كضمان لها وكان يُدفع مباشرة إلى بنك أوف إنغلند.

وهكذا امتُصت دماء الفلاح حتى آخر قطرة. لقد أنهت الدولة المصرية وظيفتها كجهاز شفط في يد رأس المال الأوروبي وأصبحت عديمة النفع. لقد عُزل الخديوي إسماعيل وأصبح باستطاعة رأس المال أن يبدأ التصفية.

في عام 1875 اشترت إنجلترا 172 ألفاً من أسهم قناة السوس بمبلغ ثمانين مليون مارك، فيما كان على مصر أن تدفع لها بعد 394 ألف جنيه مصري كفوائد. وبدأت اللجان الإنجليزية ل»تنظيم» المالية المصرية نشاطاتها. والغريب أن رأس المال الأوروبي لم ينفر إطلاقاً من الوضع اليائس للبلد المفلس وعرض تقديم قروض جديدة من أجل «إنقاذه». اقترح كيف Caveوستوكس Stokes تحويل كل الديون إلى دين واحد بقيمة 1520 مليون مارك بفائدة 7%، فيما اعتبر ريفرز ويلسون Rivers Wilson أن المبلغ المطلوب هو 2060 مليون مارك. اشترى بنك كريدي فونسيه Crédit Foncier مليوناً من الكمبيالات السائرة وحاول بقرض قيمته 1820 مليون مارك توحيد مجمل الدين، لكنه فشل مع ذلك في مسعاه. لكن كلما ازداد اليأس من إمكانية إنقاذ الوضع المالي، ازداد أكثر اقتراب وحتمية تلك اللحظة التي ستضطر فيها البلاد إلى الوقوع بكل قواها الإنتاجية في مخالب رأس المال الأوروبي. وفي أكتوبر/تشرين الأول 1878 وصل ممثلو الدائنين الأوروبيين إلى الأسكندرية وطُبق نظام المراقبة المالية الثنائية من قبل رأس المال الفرنسي والإنجليزي. والآن اختُرعت باسم لجنة المراقبة الثنائية ضرائب جديدة، وَضُرب الفلاحون وتعرضوا لضغوط شديدة لإجبارهم في عام 1877 على استئناف دفع الفوائد التي عُلق دفعها مؤقتاً عام 1876. ومن ثم أصبحت حقوق المطالبة القانونية التي يتمتع بها رأس المال الأوروبي هي مركز الحياة الاقتصادية ونقطة الاستشراف الوحيدة للنظام المالي. في عام 1878 نشأت لجنة جديدة ووزارة شبه أوروبية. وفي عام 1879 أصبحت المالية المصرية تحت رقابة رأس المال الأوروبي الدائمة ممثلة في لجنة الدين العام المصرية في القاهرة Commission de la Dette Publique Egyptienne. في عام 1878 تحولت أراضي العائلة الخديوية البالغة مساحتها 431 ألف فدان إلى ملكية الدولة وتم رهنها للرأسماليين الأوروبيين، كما طُبق ذلك أيضا على أراضي الدائرة السنية، وهي أملاك الخديوي الخاصة الواقع معظمها في صعيد مصر وشملت 485131 فداناً. وقد بيعت لاحقاً لاتحاد شركات. في حين أصبح جزءُ كبير من ملكية الأراضي الأخرى في أيدي شركات رأسمالية، وتحديداً شركة قناة السويس. أما أراضي الأوقاف من المساجد والمدارس، فقد صادرتها بريطانيا لتغطية نفقات الاحتلال. لقد قدم تمردٌ قام به الجيش المصري الذي تضور جوعاً بسبب المراقبة المالية الأوروبية- في الوقت الذي حصل الموظفون الأوروبيون على رواتب هائلة- وانتفاضةٌ للجماهير المعدمة في الأسكندرية الذريعة للضربة القاضية. لقد دخل الجيش الإنجليزي إلى مصر عام 1882 لكي لا يغادرها ولكي يُخضع البلاد كنتيجة للعمليات الرأسمالية الكبرى التي جرت في مصر

خلال عشرين عاماً، وكختام لتصفية الاقتصاد الفلاحي المصري على يد رأس المال الأوروربي.[51] هنا يتضح عند الملاحظة السطحية لعملية التحويل المبتذلة بين رأس مال القروض الأوروبية ورأس المال الصناعي الأوروبي، أن طلبيات مصر قد دُفعت برأس المال المقترض، حيث كانت فوائد هذا القرض تُغطى من القرض الآخر، وهو ما يعد من وجهة نظر تراكم رأس المال وضعاً عقلانياً جداً و»سليماً«. وهذا يقود، بعد تجاهل كل الأطراف الوسيطة المقنّعة، إلى حقيقة بسيطة مفادها أن رأس المال الأوروبي قد قضى بقدر هائل على الاقتصاد الفلاحي المصري: مساحات هائلة من الأراضي وعدد لا يحصى من الأيدي العاملة وكم ضخم من منتجات العمل، كضرائب تدُفع للدولة، تحولت في نهاية المطاف إلى رأسمال أوروبي جرى تراكمه. من الواضح أن عملية التحويل التي ضغطت المسار الطبيعي لتطور تاريخي يستغرق قروناً في عقدين إلى ثلاثة عقود، لم تكن ممكنة إلا بالكرباج وأن بدائية العلاقات الاجتماعية في مصر كانت هي بالذات التي وفرت الأساس العملياتي الذي لا مثيل له لتراكم رأس المال. وفي مقابل التضخم الخيالي لرأس المال من جانب، يظهر هنا، كنتيجة اقتصادية، من جانب آخر صعود حركة البضائع وإنتاج شروطها من خلال ربطها بالقوى الإنتاجية للبلاد، بالإضافة إلى خراب الاقتصاد الفلاحي. لقد اتسعت رقعة الأراضي الصالحة للزراعة في عهد إسماعيل من مليونين إلى 2,7 مليون هكتار، وشبكة الترع من 73 ألف إلى 87 ألف كيلومتر، وشبكة خطوط السكك الحديدية من 410 إلى 2020 كيلومترا. لقد بُنيت أحواض للسفن في السويس والأسكندرية، وبُني ميناء رائع في الأسكندرية، وفي البحر الأحمر أُنشئت خدمة السفر بالسفن البخارية لحجاج مكة، وتم إدخالها إلى السواحل السورية وسواحل آسيا الصغرى. بلغت صادرات مصر عام 1861، 89 مليون مارك، وزادت بشكل هائل في عام 1864 لتصل إلى 288 مليون مارك، أما الواردات فبلغت في عهد سعيد باشا 24 مليون مارك وارتفعت في عهد إسماعيل لتتراوح بين 100 مليون إلى 110 مليون مارك. بعد افتتاح قناة السويس لم تتعاف التجارة إلا في الثمانينات. وفي عام 1890بلغت الواردات 163 مليون مارك، في حين بلغت الصادرات 249 مليون مارك. في المقابل بلغت الورادات عام 1900 288 مليون مارك، فيما بلغت الصادرات 355 مليون مارك. وفي عام 1911 كان حجم الواردات 557 مليون مارك، أما الصادرات فبلغت 593 مليون مارك. لكن مع هذه الطفرات في تطور حركة البضائع أصبحت مصر

[51] ينهي إيث الممثل المتميز لثقافة رأس المال في الدول البدائية عرضه الرائع عن مصر الذي استقينا منه معلوماتنا الأساسية، بالعقيدة الرأسمالية التالية: «ما نتعلمه من هذا الماضي، يسري أيضا على المستقبل. يتحتم على أوروبا، وهي ستفعل ذلك أيضا، أن تحكم قبضتها على هذه البلدان التي لم تعد قادرة على التماشي مع الظروف الحديثة بنفسها، مع أن هذا لن يكون ممكنا بدون كل أنواع الصراع، حيث يتلاشى الفارق بين الصواب والخطأ وستكون العدالة السياسية والتاريخية بمثابة مصيبة بالنسبة للملايين وسيتوقف خلاصهم على ما هو خطأ سياسيا. في كل أنحاء العالم ستعمل اليد الأقوى على وقف الفوضى وستفعل ذلك أيضا على ضفاف النيل (...) لقد أوضح روثشتاين بشكل كاف أي نوع من «النظام» خلقه البريطانيون على ضفاف النيل»

نفسها ملكاً لرأس المال الأوروبي الذي دعم هذا التطور. لقد تبين في مصر، مثلما هي الحال في الصين، وقبل فترة وجيزة من جديد في المغرب، أن النزعة العسكرية، كمنفذ لتراكم رأس المال، تتربص وراء القروض الدولية وبناء السكك الحديدية وأنظمة الري والأعمال الحضارية المماثلة. وبينما تسعى الدول المشرقية بتعجل محموم للتطور من الاقتصاد الطبيعي إلى اقتصاد البضائع ومنه إلى الاقتصاد الرأسمالي، يقوم رأس المال الدولي بالتهامها، لأنه لا يمكن لها إنجاز التحول بدون أن تهب نفسها له. ثمة مثال جيد آخر من الآونة الأخيرة تمثله صفقات رأس المال الألماني في تركيا الآسيوية. لقد سعى رأس المال الأوروبي وتحديداً الإنجليزي منذ وقت مبكر للسيطرة على هذه المنطقة الواقعة على طريق التجارة العتيق بين آسيا وأوروبا.[52]

قام رأس المال الإنجليزي في الخمسينات والستينات من القرن التاسع عشر بتنفيذ خطوط إزمير-أيطن-دينر وإزمير-كسب-أيطن-آلاشهر وأيضا تنفيذ امتياز تمديد الخط إلى أفيون قره حصار، وأخيراً أيضاً بتأجير المرحلة الأولى من خط القطار الأناضولي حيدر باشا-إزميد. إلى جانب ذلك سيطر رأس المال الفرنسي على جزء من مشروع بناء السكك الحديدية. ثم دخل رأس المال الألماني على الخط في عام 1888. لقد تم التوصل لدمج المصالح الدولية من خلال مفاوضات مع المجموعة الرأسمالية الفرنسية التي يمثلها البنك العثماني، حيث يفترض أن تشارك المجموعة المالية الألمانية في مشروع سكك حديد الأناضول وبغداد بنسبة 60% ورأس المالي الدولي بنسبة 40%. لقد تأسست شركة سكك حديد الأناضول، التي يقف وراءها «دويتشه بنك» بشكل أساسي، كشركة تركية في 14 رجب 1306 هجرية، أي 4 مارس/آذار 1889 ميلادية لتولي إدارة خط حيدر باشا-إزميد الذي يعمل فعلياً منذ بداية السبعينات ولتنفيذ امتياز بناء خط سكك حديد إزميد-أسكي شهر- أنغورا (845 كيلومتراً). وكان للشركة أيضاً الحق في إنشاء خط سكك حديد حيدر باشا-سكوتاري وخطوط فرعية إلى بورصة. إضافة إلى ذلك أمكن عبر امتياز عام 1893 تنفيذ شبكة خطوط تكميلية من أسكي شهر إلى قونية (طولها حوالي 445

[52] أصدرت الحكومة الأنجلو-هندية في بداية ثلاثينيات القرن التاسع عشر تكليفا للكولونيل تشيسني باختبار إمكانية الملاحة في نهر الفرات بغية إنشاء أقصر وصلة ممكنة بين البحر المتوسط والخليج العربي أو الهند. وبعد جولة تمهيدية للتعرف على المنطقة في شتاء عام 1831، جرى تنفيذ المهمة الاستكشافية فعليا في الفترة ما بين 1835و1837 وذلك بعد تجهيزات معقدة. وبعدها قام ضباط وموظفون إنجليز بفحص ومسح المنطقة الواقعة شرق أرض الرافدين وهذه الأعمال استمرت حتى عام 1866، دون أن تصل إلى نتيجة عملية بالنسبة للحكومة الإنجليزية. تبنت إنجلترا فكرة إنشاء طريق يربط بين البحر المتوسط والخليج العربي مجددا في شكل آخر وتحديدا من خلال خطة سكك حديد دجلة. في عام 1879 قام كاميرون بتكليف من الحكومة البريطانية برحلة عبر بلاد الرافدين من أجل دراسة مسار مشروع القطار المزمع إنشاؤه. (أنظر:
Max Freiherr von Oppenheim: Vom Mittelmeer zum Persischen Golf durch den Hauran, die Syrische Wüste und Mesapotamien, Bd. II, S. 5 u. 36.)

كيلومترا)، وأخيرا خط أنغورا-قيصرية (425 كيلومتراً). منحت الحكومة التركية الشركة الضمان الحكومي التالي: دخل إجمالي مقداره 10300 فرنك في العام وعن كل كيلومتر لخط حيدر باشا-إزميد، و15ألف فرنك لخط إزميد-أنغورا. ولهذا الغرض حولت الحكومة مهمة الجمع المباشر لعائدات العشور من سناجق إزميد وأرطغرل وكوتاهية وأنغورا إلى إدارة الدين العام العثماني Administration de la Dette Publique Ottomane. ويفترض أن تدفع إدارة الدين العام من هذه العائدات لشركة سكك الحديد ما يكفي للوفاء بالضمان الحكومي لتحقيق إجمالي الدخل الحكومي المطلوب. لقد ضمنت الحكومة دفع دخل إجمالي من الذهب بقيمة 775 جنيهاً تركياً، أي ما يعادل 17800 فرنك من الذهب في العام عن كل كيلومتر عن خط أنغورا-قيصرية. وعن خط أسكي شهر-قونية 604 جنيهات تركية، أي ما يعادل 13741 فرنكاً. وفي الحالة الأخيرة يشترط ألا يتخطى مبلغ الدعم الإضافي 219 جنيهاً تركياً، أي ما يعادل 4995 فرنكاً للكيلومتر وللسنة. وفي المقابل إذا فاق الدخل الإجمالي لشركة سكك الحديد المبلغ المضمون، تحصل الحكومة على 25% من الفائض. كما تُدفع عائدات عشور سناجق طرابزون وكوموش خانة مباشرة إلى إدارة الدين العام العثماني التي تدفع بدورها أيضاً دفعات الضمان المطلوبة لشركة سكك الحديد. كل العشور المخصصة لدفع الضمان الممنوح من الحكومة تشكل كلاً واحداً. في عام 1898 رُفع الضمان المخصص لإسكي- شهر-قونية من 219 إلى 296 جنيها تركياً.

في عام 1899 حصلت الشركة على امتياز لبناء وتشغيل ميناء حيدر باشا ومنشآته، وذلك من أجل إصدار وثائق استلام البضائع وبناء روافع من أجل الحبوب ومستودعات للبضائع بجميع أنواعها، بالإضافة إلى حق الشركة في القيام بتحميل وتفريغ كل البضائع باستخدام موظفيها، وأخيراً إقامة ما يشبه الميناء الحر في منطقة الجمارك.

في عام 1901 تمكنت الشركة من الحصول على امتياز بناء خط سكك حديد بغداد، أي قونية-بغداد-البصرة-الخليج العربي (بطول 2400 كيلومتر)، والذي سيرتبط مع الخط الأناضولي قونية-إرغلي-بولغورلو. ولتنفيذ هذا الامتياز، انبثقت عن الشركة القديمة شركة مساهمة جديدة، أعطت بناء الخط حتى بولغورلو بداية لشركة بناء تم تأسيسها في فرانكفورت.

من عام 1893 وحتى 1910 قدمت الحكومة التركية الدفعات المالية التالية: بالنسبة لخط حيدر باشا-أنغورا 48,7 مليون فرنك، ولخط أسكي شهر-قونية 1,8 مليون جنيه تركي، أي ما يعادل في المجموع 90,3 مليون فرنك. وأخيراً ومن خلال امتياز عام 1907 نُقلت إلى الشركة أعمال تجفيف بحيرة كارافيران وري سهل قونية. ووفقاً لحسابات الحكومة، كان يجب أن يتم إنجاز هذه الأعمال خلال ست سنوات. وهذه المرة قدمت الشركة للحكومة رؤوس الأموال المطلوبة بمبالغ

تصل إلى 19,5 مليون فرنك، مع فائدة 5 في المئة وسداد خلال 36 عاماً. ومن أجل ذلك رهنت الحكومة التركية ما يلي: 1. 25 ألف جنيه تركي سنوياً من فائض العشور المخصصة لدفع ضمان الكيلومتر والقروض المختلفة التي تقع تحت إشراف إدارة الدين العام العثماني. 2. الزيادات في عوائد العشور على الأراضي المروية بالمقارنة مع متوسط العوائد التي تم تحقيقها في السنوات الخمس السابقة على الامتياز. 3. صافي مداخيل أنظمة الري. 4. عائد مبيعات الأراضي التي تم تجفيفها أو الأراضي المروية. ومن أجل إقامة أنظمة الري هذه، أنشأت الشركة شركة بناء في فرانكفورت «من أجل ري سهل قونية» برأس مال قدره 135 مليون فرنك.

في عام 1908 حصلت الشركة على امتياز تمديد خط سكك حديد قونية حتى بغداد والخليج العربي، وهذه المرة أيضاً مع ضمان الكيلومتر.

وتم ضمان قرض سكة حديد بغداد المكون من ثلاث دفعات (54 و108 و119 مليون فرنك) بفائدة أربعة في المئة وتم الحصول عليه لدفع فائض الكيلومتر عبر رهن عشور ولايات أيطن وبغداد والموصل وديار بكر وأورفة وحلب، وعبر رهن الضرائب على المواشي في ولايات قونية

وأضنة وحلب وغيرها.[53]

هنا يظهر أساس التراكم بوضوح شديد. يبني رأس المال الألماني في تركيا الآسيوية السكك الحديدية والموانئ وأنظمة الري. وفي كل هذه المشروعات يعتصر فائض قيمة جديد من الآسيويين الذين يتم استخدامهم كقوى عاملة. لكن لا بد لفائض القيمة هذا مع كامل وسائل الإنتاج المستخدمة المجلوبة من ألمانيا (مواد بناء السكك الحديدية والآلات ...إلخ) أن يتحقق. من يساعد في تحقيقه؟ من ناحية تساعد في هذا حركة البضائع التي نشأت بفضل السكك

[53] ** أنظر: Saling: Börsenjahrbuch 1911/11, S. 360 u. 361.

حول الفائض المخصص لبناء السكك الحديدية في تركيا، يقدم المهندس بريسل (من فورتمبرغ) الذي كان يعمل جزئيا في هذه المشروعات في تركيا الأوروبية كمساعد للبارون فون هيرش الحساب الرائع التالي:

	المسافة بالكيلومتر	الضمان المدفوع بالفرنك
الخطوط الثلاثة في القسم الأوروبي من تركيا	[1]888,8	[3]3099352
الشبكة التي تم إنشاؤها حتى عام 1900 في تركيا الآسيوية	[2]5132	[5]3811538
العمولات والنفقات الأخرى المدفوعة لإدارة الدين العام لصالح ضمان الكيلومتر		[9]351209
	المجموع	96262099

وجدير بالذكر أن كل هذا كان فقط حتى نهاية عام 1899، أي منذ ذلك التاريخ الذي كان الضمان لا يُدفع فيه إلا جزئياً فقط.

ومن بين 74 سنجقا في تركيا الآسيوية رُهنت عشور ما لايقل عن 28 منها لصالح ضمان الكيلومتر. وقد أُنجز بكل هذه الأموال2513 كيلومترا في تركيا الآسيوية في الفترة ما بين عامي 1856 و1900. أنظر

(W. von Pressel: Les chemins de fer en Turquie d'Asie, Zürich 1900, S. 59.)

كما يعطي بريسل كمختص التجربة التالية للتدليل على تلاعب شركات القطارات على حساب تركيا. إنه يزعم أن الشركة الأناضولية كانت قد وَعدت أولاً في امتياز عام 1893 بإدارة السكك الحديدية من أنغورا حتى بغداد، ثم أعلنت عدم إمكانية تنفيذ خطتها، وذلك كي تترك هذا الخط المؤمن بضمان الكيلومتر لمصيره ولكي تبدأ بناء خط جديد عبر قونية: «في اللحظة التي تتمكن فيها الشركات من الحصول على مشروع إنشاء خط إزمير-أيطن-دينر، ستطلب مد الخط حتى قونية. وبعد أن يتم الانتهاء من هذا الخط الفرعي، ستعمل هذه الشركات بكل ما أوتيت من قوة لإرغام حركة البضائع على استخدام هذا الخط الجديد الخالي من ضمان الكيلومتر، والذي، وهو الأمر الأهم، لن تضطر بأي حال من الأحوال لتقاسم عائداته مع الحكومة، في حين تضطر في الخطوط الأخرى، بعد تخطي مبلغ من معين من إجمالي العائدات، أن تدفع جزءاً من الفائض إلى الحكومة. والنتيجة: لن تحصل الحكومة على أية عائدات من خط أيطن، فيما ستحصد الشركات الملايين. ستدفع الحكومة كامل مبلغ ضمان الكيلومتر تقريباً لخطوط كسب وأنغورا ولن يكون متاحاً لها أبداً أن تأمل في الاستفادة من حصتها المنصوص عليها في العقد والمقدرة ب 25 في المئة مما يزيد عن 15000 فرنك من إجمالي العائدات.»(l. c., S. 7.)

الحديدية والموانئ وغير ذلك، والتي نمت وترعرعت وسط ظروف اقتصاد المقايضة في آسيا الصغرى. ومن ناحية أخرى وطالما أن اقتصاد البضائع لم ينمِ بالسرعة المطلوبة لتحقيق احتياجات رأس المال، تحول العائدات العينية التي يتم جبايتها من السكان من خلال جهاز الدولة عنوة إلى بضائع وإلى نقود وتستخدم في تحقيق رأس المال مع فائض القيمة. هذا هو مغزى «ضمان الكيلومتر» لإجمالي العائدات في المشروعات المستقلة لرأس المال الأجنبي وكذلك ضمانات الرهن عند الاقتراض. في كلا الحالتين فإن العشور التي تُرهن بصيغ مختلفة هي عبارة عن ضرائب عينية يدفعها الفلاحون الأتراك وقد رُفعت تدريجياً لتصل إلى 12 أو 12,5 في المئة. يضطر الفلاح في الولايات الآسيوية إلى دفع العشور، لأنها، بخلاف ذلك، كانت ستنتزع منه انتزاعاً بالاستعانة برجال الدرك أو موظفي الدولة أو المنطقة. وهذه العشور التي هي في حد ذاتها موروث قديم للاستبداد الآسيوي القائم على الاقتصاد الطبيعي، إذ لا تجبى مباشرة من قبل الدولة التركية، بل من قبل ملتزمين في شكل جباة ضرائب النظام القديم Ancien régime، حيث تبيعهم الدولة العائد المتوقع من الضرائب لكل ولاية عن طريق مزاد علني. وإذا ما اشترى العشور الخاصة بولاية ما مضارب منفرد أو مجموعة، فإنهم يبيعون عشور كل سنجق من سناجق الولاية لمضاربين آخرين وهؤلاء بدورهم ينقلون أنصبتهم لوكلاء أصغر. ولأن على كل واحد منهم أن يغطي نفقاته ويريد أن يجني أكبر قدر من الربح، يتنامى العشر كلما اقترب من الفلاح بشكل جارف. وإذا أخطأ الملتزم في حساباته، فإنه يحاول تعويض ذلك على حساب الفلاح. وينتظر الفلاح الذي يكون دائماً مديوناً، بفارغ الصبر بيع محصوله. وإذا ما حصد الحبوب، فكثيراً ما ينتظر لأسابيع درسها، حتى يحلو لجابي العشور تحصيل نصابه المستحق. وعادة ما يكون جابي العشور في الوقت ذاته تاجر غلال ويستغل وضع الفلاح الذي يتهدده فساد كل المحصول في حقله، لكي يبتزه بشراء المحصول بسعر بخس، ويستطيع مواجهة شكاوى الساخطين بمساعدة موظفي الحكومة وبالأخص المختار.

أما بالنسبة لمجلس إدارة الديون العثمانية الذي يدير مباشرة، من بين أشياء أخرى، ضرائب الملح والتبغ والمشروبات الروحية وضريبة عُشر الحرير وضرائب صيد السمك، فإن العشور كضمان للكيلومتر أو كضمان للقروض مرهونة دائماً بشرط مشاركة هذا المجلس في إبرام عقود هذه العشور وتوريد عائداتها إلى خزائن وفروع المجلس في الولايات. وفي حال تعذر العثور على ملتزم، تقوم الحكومة التركية بجمعها عينياً في مخازنها التي سُلمت مفاتيحها للمجلس الذي يتولى بيع هذه العشور لحسابه.

تتم إذن عملية الهدم والبناء الاقتصادي بين فلاحي آسيا الصغرى وسوريا وأرض الرافدين وبين رأس المال الألماني بالطرق التالية: تنبت حبوب ولايات قونية وبغداد والبصرة وغيرها كمنتج نفعي بسيط من منتجات الاقتصاد الفلاحي البدائي، ثم تنتقل في الحال كضريبة حكومية إلى أيدي الملتزم. ولا تصبح الحبوب بضاعة إلا في يده وتتحول من بضاعة إلى نقود، تنتقل إلى يد الدولة. وهذه النقود، التي هي ليست سوى الشكل المتحول لحبوب الفلاح ولم تنتج حتى كبضاعة، تستخدم الآن كضمان حكومي لدفع جزء من كلفة بناء السكك الحديدية وتشغيلها، وهذا يعني تحقيق قيمة وسائل الإنتاج المستهلكة فيها وكذلك فائض القيمة المنتزع من الفلاحين والعمال الآسيويين خلال عملية بناء وتشغيل السكك الحديدية. ونظراً لاستخدام وسائل إنتاج مصنوعة في ألمانيا في بناء السكك الحديدية أيضا، فإن حبوب الفلاح الآسيوية التي تحولت إلى نقود تُستخدم في الوقت ذاته لزيادة فائض القيمة المنتزع من العمال الألمان لدى إنتاج وسائل الإنتاج هذه. وفي هذه الوظيفة تنتقل النقود من يد الدولة التركية إلى خزائن «دويتشه بنك» من أجل تراكمها كفائض قيمة رأسمالي في صورة أرباح المؤسسين ومكافآت وأرباح للمساهمين وفوائد تدخل في جيوب السادة غفينر وزيمنز وشركائهم في الإدارة والمساهمين وزبائن دويتشه بنك، وكذلك كل النظام المتشابك للشركات التابعة له. وإذا لم يكن ثمة ملتزم- حسب ما هو منصوص عليه في الامتياز- تتقلص عندئذ سلسلة التحولات المعقدة إلى شكلها الأبسط والأوضح: تنتقل حبوب الفلاح مباشرة إلى إدارة الدين العام العثماني، أي إلى ممثلية رأس المال الأوروبي وتصبح هنا في هيئتها الطبيعية دخلاً لرأس المال الألماني وغيره من رؤوس الأموال الخارجية، وتستكمل تراكم رأس المال الأوروبي حتى قبل أن تتخلص من هيئتها النفعية الفلاحية- الأسيوية. إنها تحقق فائض القيمة الرأسمالي قبل أن تصبح بضاعة وتحقق قيمتها الذاتية. تجري هنا عملية الهدم والبناء بين رأس المال الأوروبي والاقتصاد الفلاحي الآسيوي مباشرة في صورتها الوحشية المكشوفة، فيما ينحصر دور الدولة التركية في دورها الفعلي كجهاز سياسي لاستغلال الفلاحين من أجل تحقيق أغراض رأس المال- إنها الوظيفة الحقيقية لجميع الدول المشرقية في فترة الإمبريالية الرأسمالية. وهذه الصفقة التي تبدو حشواً سخيفاً لا معنى له: دفع أثمان البضائع الألمانية برؤوس أموال ألمانية في آسيا، حيث يترك الألمان المهذبون للأتراك الماكرين أمر «الانتفاع» فقط بالإنجازات الحضارية الكبرى، هو في الأساس تبادل بين رأس المال الألماني والاقتصاد الفلاحي الآسيوي، تبادل يجري تنفيذه بوسائل الإكراه الحكومية. وتكون نتائج هذه الصفقات كالتالي: من جانب تراكم متقدم لرأس المال و«مناطق نفوذ» متنامية كذريعة لاستمرار التوسع السياسي والاقتصادي لرأس المال الألماني في تركيا، ومن جانب آخر يتم بناء السكك الحديدية ونشوء حركة البضائع على أساس التحلل السريع للاقتصاد

الفلاحي وتدميره واستنزافه من قبل الدولة، وكذلك على أساس ازدياد التبعية المالية والسياسية للدولة التركية لرأس المال الأوروبي[54].

[54] «جدير بالذكر أن كل شيء في هذا البلد صعب ومعقد. فإذا أرادت الحكومة فرض احتكار على ورق التبغ أو أوراق اللعب، سرعان ما تستعد فرنسا وإمبراطورية النمسا والمجر لرفض هذا القرار لتعارضه مع مصالحهما التجارية. وإذا تعلق الأمر بالنفط، فستأتي الاعتراضات من روسيا. وحتى القوى ذات المصالح الأقل، تربط موافقتها على مسألة ما بلوائح وقواعد معينة. إن حال تركيا يشبه حال سانشو بانزا لدى تناول طعامه: كلما أراد وزير المالية أن يتخذ أي إجراء يقف أي دبلوماسي في طريقه ويستخدم حق النقض.» (Morawitz: l. c., S. 70.)

الفصل الحادي والثلاثون

الجمارك الحمائية والتراكم

إن الإمبريالية هي التعبير السياسي عن عملية تراكم رأس المال في صراعها التنافسي على بقايا البيئة العالمية غير الرأسمالية التي لم تستحوذ عليها بعد. جغرافياً، مازالت تلك البيئة تضم حتى يومنا هذا الجزء الأكبر من الكرة الأرضية. لكن بالقياس إلى الكم الهائل من رأس المال المتراكم لدى الدول الرأسمالية القديمة والذي يصارع من أجل الحصول على فرص تسويق لفائض إنتاجه وعلى فرص لرسملة فائض قيمته، وبالقياس أيضاً إلى السرعة التي تتحول بها المناطق ذات الحضارات ما قبل الرأسمالية إلى الرأسمالية، بعبارة أخرى بالقياس إلى المستوى العالي لتطور القوى الإنتاجية لرأس المال، يبدو أن المجال الذي لا يزال متاحاً لتوسعه محدوداً. ووفقا لذلك، يتشكل التحرك الدولي لرأس المال على الساحة الدولية. تزداد طاقة وعنف الإمبريالية مع التطور الكبير للدول الرأسمالية واستمرار المنافسة الحادة بينها من أجل الاستحواذ على مناطق غير رأسمالية، سواء في تحركها العدواني تجاه العالم غير الرأسمالي أو في تأجيجها للصراعات بين الدول الرأسمالية المتنافسة. وكلما كانت الرأسمالية أكثر عنفاً وقوة واتقاناً في سعيها لتقويض الحضارات غير الرأسمالية، كان سحب البساط من تحت أقدام تراكم رأس المال أسرع. فالإمبريالية هي بذات القدر منهج تاريخي لتطويل أمد وجود رأس المال، وأيضاً الوسيلة الأضمن للقضاء عليه، موضوعياً، بأقصر الطرق. هذا لا يعني أنه لا بد من الوصول لنقطة النهاية تلك بدقة تامة. يتجلى هذا التوجه للهدف النهائي للتطور الرأسمالي في أشكال تجعل من المرحلة الختامية للرأسمالية فترة من الكوارث.

لقد كان الاقتصاد الوطني الكلاسيكي في فترة عصفه واندفاعه هو مصدر الأمل في تطور سلمي للتراكم الرأسمالي، وفي «تجارة وحرفة يزدهران في السلم فقط»، وكان أيضاً وراء أيديولوجية مانشستر التي تقول بتناغم المصالح بين أمم العالم التجارية- والجانب الآخر لها هو تناغم المصالح بين رأس المال والعمل- ويبدو أن هذا الأمل قد حصل على تأكيد عملي على ذلك خلال فترة التجارة الحرة القصيرة في أوروبا في ستينات وسبعينات القرن التاسع عشر. لقد استندت في الأساس إلى العقيدة الزائفة لمدرسة التجارة الحرة الإنجليزية، وكأن تبادل البضائع هو الشرط الوحيد لتراكم رأس المال، وكأن تراكم رأس المال مطابق لاقتصاد البضائع. لقد جعل كل أتباع مدرسة ريكاردو، كما رأينا، تراكم رأس المال وشروط إعادة إنتاجه متطابقين مع إنتاج البضائع البسيط ومع شروط دورة البضائع البسيطة. وقد أصبح ذلك معتاداً بدرجة أكبر لاحقاً في الممارسات اليومية لأصحاب التجارة الحرة. فكل حجج وبراهين رابطة كوبدن المناهضة

لقوانين القمح الحمائية كانت مفصلة تماماً على مقاس أصحاب مصانع القطن المصدرين في لانكشير. كان جُل اهتمامهم مركزاً على كسب المشترين وكان مبدؤهم العقائدي هو: لا بد أن نشتري من الخارج، كي نتمكن كبائعين للمنتجات الصناعية، أي للبضائع القطنية، من إيجاد مشترين. إن المستهلك الذي يطالب كوبدن وبرايت من أجله التجارة الحرة بخفض أسعار السلع الغذائية، لم يكن هو العامل الذي يأكل الخبز، بل الرأسمالي الذي يتغذى على القوى العاملة.

لم تكن تلك التعاليم أبداً هي التعبير الحقيقي عن مصالح تراكم رأس المال في المجمل. ففي إنجلترا نفسها كُشفت هذه الأكاذيب في الأربعينات عبر حرب الأفيون التي أعلنت بدوي المدافع عن تناغم مصالح الأمم التجارية في شرق آسيا، لتنقلب الأمور عبر ضم هونغ كونغ إلى نقيض هذا التناغم، إلى نظام «مناطق النفوذ».[55] لا تعد التجارة الحرة في القارة الأوروبية في الستينات تعبيراً عن مصالح رأس المال الصناعي، لأن دول التجارة الحرة الرائدة في القارة كانت في ذاك الوقت لا تزال في الأغلب دولاً زراعية، وتطور صناعتها الكبرى كان ضعيفاً نسبياً. كان نظام التجارة الحرة بالأحرى إجراءً يهدف للتأسيس السياسي لدول وسط أوروبا. وكان وسيلة بروسية خاصة في عهد مانتويفل وبسمارك لطرد النمسا من الاتحاد الألماني ومن الاتحاد الجمركي ولتأسيس الرايخ الألماني تحت قيادة بروسيا. أما اقتصادياً، فقد استندت التجارة الحرة هنا فقط على مصالح رأسمال التجار، تحديداً رأس المال المهتم بالتجارة الدولية في مدن الاتحاد الجمركي (الهانزا)، وعلى مصالح المستهلكين الزراعية. أما بالنسبة للصناعة بمعناها الحقيقي، فقد أمكن بمشقة ومقابل إلغاء جمارك الراين من كسب إنتاج الحديد لصالح التجارة الحرة. أما صناعة القطن في جنوب ألمانيا، فظلت محتمية بالجمارك في موقفها المعارض للتجارة الحرة. وفي فرنسا أقر نابليون الثالث أكثر الاتفاقات ذات المزايا التي وضعت الأساس للتجارة الحرة

[55] وليس فقط في إنجلترا. « في عام 1859 حث منشور وُزع في كل أنحاء ألمانيا منسوب لرجل الصناعة ديرغارت من مدينة فيرزن ألمانيا على ضرورة أن تضمن الاستحواذ على أسواق شرق آسيا في الوقت المناسب. لم تكن ثمة وسيلة للوصول لأي نتيجة مع اليابانيين وشعوب شرق آسيا عموماً على مستوى السياسة التجارية سوى تنامي القوة العسكرية. لقد كان الأسطول الألماني الذي بُني بالقروش التي وفرها الشعب حلم الشباب. لكنه بيع في المزاد منذ زمن على يد هانيبال فيشر (1852). كان لدى بروسيا بعض السفن لكن لم يكن لديها بالطبع قوة بحرية مؤثرة. لقد قررت الحكومة بناء أسطول من أجل الاشتراك في مفاوضات الاتفاقات التجارية. لقد تولى الدوق أويلنبيرغ وهو واحد من أقدر رجال الدولة البروسيين وأكثرهم تعقلا قيادة المهمة التي تضطلع أيضاً بمهمام علمية. ولقد قام أويلنبرغ بمهمته بحذق شديد في أصعب الظروف. وكان من ضمن الخطة أيضاً آنذاك عقد اتفاقات مع جزر هاواي، لكن تحتم التخلي عن ذلك. أما فيما عدا ذلك فقد نجحت البعثة في غرضها. ورغم أن الصحافة البرلينية كانت مطلعة آنذاك على كل شيء وكانت تشرح في كل خبر الصعوبات التي كانت تطرأ على المهمة وقالت إنها كانت متوقعة وإن هذا الاستعراض للقوة البحرية هو إهدار لأموال دافعي الضرائب، فإن وزارة العهد الجديد ظلت ثابتة على موقفها وقد حصد من جاءوا في حكومات لاحقة نتائج هذا النجاح». (W. Lotz: Die Ideen der deutschen Handelspolitik, S. 80.)

في كل أوروبا، وقد أقرها دون ورغم معارضة الأغلبية البرلمانية المتكتلة المؤيدة للجمارك الحمائية والمكونة من رجال الصناعة والزراعة. لقد سلكت حكومة الإمبراطورية [الفرنسية] الثانية نهج الاتفاقات التجارية فقط كحل مؤقت، وقد قبلته إنجلترا، كما هو، من أجل الالتفاف على المعارضة البرلمانية الفرنسية وفرض التجارة الحرة بالطرق الدولية من وراء ظهر الهيئة التشريعية. لقد كان توقيع أول اتفاق أساسي بين فرنسا وإنجلتر ببساطة مفاجئاً للرأي العام في فرنسا. فقد ألغى اثنان وثلاثون مرسوماً امبراطورياً في الفترة ما بين 1853 وحتى 1862نظام الجمارك الحمائية، وهذه المراسيم تم إقرارها كلها «بطرق تشريعية» في عام 1863 مع عدم الاكتراث بالشكليات.

أما في إيطاليا، فكانت التجارة الحرة أحد إكسسوارات سياسة كافور[56] واحتياجها للاعتماد على فرنسا. في عام 1870 أُجري استجواب، تحت إلحاح الرأي العام، كشف عن افتقار سياسة التجارة الحرة للدعم في دوائر أصحاب المصالح. وأخيراً في روسيا كان التوجه للتجارة الحرة في ستينات القرن التاسع عشر مجرد تمهيد لوضع أساس عريض لاقتصاد البضائع والصناعات الكبرى: وقد رافقها في البداية أيضاً إلغاء العبودية وإنشاء شبكة سكك حديدية.[57]

وهكذا وبشكل بديهي لم تعد التجارة الحرة كنظام عالمي قادرة على أن تبقى فصلاً في تاريخ تراكم رأس المال. ولهذا السبب بالذات ليس صحيحاً السعي لتفسير العودة العمومية إلى

[56] الكونت كاميلو دي كافور كان زعيم التيار الليبرالي المعتدل للحركة الوطنية الإيطالية، وقد طبق في الفترة بين عامي 1850و1861 كوزير للمالية والتجارة وكرئيس وزراء لمملكة سردينيا سلسلة من الإصلاحات البرجوازية. المترجم

[57] كانت مراجعة التعريفة الجمركية الروسية بالمعنى الليبرالي في عامي 1857 و1868 ثم إلغاء نظام كانكارين المجنون للحماية الجمركية إكمالاً وتعبيراً عن عملية الإصلاح برمتها والتي اضطر النظام للقيام بها بعد الهزيمة في حرب القرم. لقد جاء خفض الجمارك متماشياً مباشرة مع مصالح أصحاب الأراضي من النبلاء الذين يهمهم، كمستهلكين للبضائع الأجنبية وكمنتجين مصدرين للحبوب إلى الخارج، ألا تكون ثمة عقبة في طريق التجارة الروسية مع غرب أوروبا. وهذا ما أقرته الجمعية الاقتصادية الحرة المدافعة عن مصالح القطاع الزراعي:
«في السنوات الستين المنصرمة، أي من 1822 إلى 1860، تحمل القطاع الزراعي أكبر منتجي روسيا، لأربع مرات أضراراً لا حصر لها من خلال وضعه في موقف حرج للغاية. وفي كل الحالات الأربع كان السبب المباشر هو التعريفات الجمركية العالية بإفراط. وعلى عكس فترة الاثنين وثلاثين عاماً من 1845 إلى 1877، حينما كانت الجمارك معقولة، ولم تقع مثل هذه المحن، بغض النظر عن الحروب الثلاث وحرب أهلية داخلية (المقصود الانتفاضة البولندية عام -1863 ر.ل.) تسبب كل منها على حدة في إحداث ضغط محدود أو كبير على القوى المالية للدولة.» أنظر:
(Memorandum der Kaiserl. Freien Ökonomischen Gesellschaft in Sachen der Revision des russischen Zolltarifs, Petersburg 1890, S. 148.)
ويظهر جلياً كم كان محدوداً حتى وقت قريب في روسياعدد المدافعين عن التجارة الحرة أو حتى على الأقل المدافعين عن رسوم جمركية معقولة بخلاف ممثلي مصالح رأس المال الصناعي، في كون الداعم العلمي لحركة التجارة الحرة والمسمى بالجمعية الاقتصادية الحرة كانت حتى التسعينات تحرض ضد الجمارك الحمائية بوصفها وسيلة «لزرع مصطنع» لرأس المال الصناعي في روسيا وبروح «شعبوية» رجعية كانت تتهم الرأسمالية بأنها مرتع خصب للبروليتاريا الحديثة، «هذه الحشود من البشر المشردين المعدمين المؤهلين للخدمة بالجيش، والذين ليس لديهم ما يخسرونه ولا يتمتعون منذ وقت طويل بسمعة طيبة...» (l. c., S. 171.) Vgl. auch K. Lodyshenski: Geschichte des russischen Zolltarifs, Petersburg 1886, S. 239–258.

الجمارك الحمائية منذ نهاية السبعينات بوصفها مجرد إجراء دفاعي ضد التجارة الإنجليزية.[58]

إن ما يعارض هذا التفسير هو الدور الرئيسي الذي لعبته في ألمانيا وكذا في فرنسا وإيطاليا مصالح القطاع الزراعي في العودة إلى الجمارك الحمائية التي لم تُفرض لمواجهة المنافسة مع إنجلترا ولكن مع الولايات المتحدة. وبالمناسبة فإن حاجة الصناعة المحلية الناشئة في روسيا للحماية كانت موجهة بشكل أقوى نحو ألمانيا، في حين كانت في إيطاليا موجهة نحو فرنسا أكثر من إنجلترا. كما أن الركود العالمي العمومي والمستمر في الأسواق العالمية والذي امتد منذ أزمة سبعينات القرن التاسع عشر وخلق أجواء الحماية الجمركية لم يكن له علاقة أيضا باحتكار إنجلترا. إن السبب العمومي لتغير واجهة الحماية الجمركية كان أيضاً أعمق بكثير. لقد تم التخلي عن وجهة النظر القائلة بتبادل البضائع المحض الذي ينبع من وهم التجارة الحرة على أساس تناغم المصالح في السوق العالمي، بمجرد أن ثبّت رأس المال الصناعي الكبير أقدامه في أهم دول القارة الأوروبية، بحيث أصبح بإمكانه التفكير في شروط تراكمه. وفي مقابل تبادل المصالح تدفع هذه الشروط تدفع بالخصومة والتنافس بين الدول الرأسمالية في صراعها على البيئة غير الرأسمالية إلى الواجهة.

عندما بدأ عصر التجارة الحرةَ لم تُفتح أسواق شرق آسيا إلا من خلال حروب الصين. وفي مصر قام رأس المال الأوروبي بالخطوات الأولى. وفي الثمانينات استُخدمت بالتوازي مع الجمارك الحمائية سياسة التوسع بقوة أكبر: احتلال الإنجليز لمصر[59] والغزوات الاستعمارية الألمانية

---

[58] لقد تبنى فريدريش إنغلز هذه الرؤية أيضا. فقد كتب في رسالة إلى نيكولاي-اون 18 يونيو/حزيران 1892 يقول: «لا يستطيع الكتاب المؤيدون للمصالح الإنجليزية فهم أن العالم كله يرفض اتباع نموذجهم التجاري الحر وقد أدخل عوضا عن ذلك الجمارك الحمائية. وبالطبع هم لا يجرؤون على رؤية أن هذا النظام الجمركي الذي أصبح الآن عموماً تقريباً، عبارة عن وسيلة إلى حد ما ذكية وفي بعض الحالات غبية جداً للدفاع عن الذات في مواجهة التجارة الإنجليزية نفسها، التي قادت الاحتكار الصناعي الإنجليزي إلى ذروة اكتماله. (غبية ربما في حالة ألمانيا مثلاً التي أصبحت دولة صناعية كبيرة في ظل التجارة الحرة، والتي سيؤدي توسيع تطبيق الجمارك الحمائية على المنتجات الزراعية والمواد الخام فيها إلى رفع كلفة الإنتاج الصناعي) إنني أنظر إلى هذه العودة إلى الجمارك الحمائية ليس باعتبارها مجرد صدفة، بل كرد فعل على الاحتكار الصناعي غير المقبول من قبل إنجلترا. ويمكن لشكل رد الفعل هذا أن يكون مضراً أو حتى أكثر سوءاً، لكن الضرورة التاريخية لرد فعل كهذا تبدو واضحة وجلية» (Briefe usw., S. 71.) [Friedrich Engels an Nikolai Franzewitsch Danielson in Petersburg, 18. Juni 1892. In: Karl Marx/Friedrich Engels: Werke, Bd. 38. S. 365.]

[59] في 11 يوليو/تموز 1882 بدأ التدخل العسكري البريطاني الصريح ضد حركة التحرر الوطني في مصر. ومع احتلال القاهرة في 14 سبتمبر/أيلول 1882 اكتمل احتلال مصر. وظلت مصر بالاسم فقط ولاية عثمانية تتمتع بالحكم الذاتي، لكنها كانت في الواقع محمية بريطانية.

في أفريقيا[60] واحتلال فرنسا لتونس والبعثة العسكرية إلى تونكينغ[61] ودخول إيطاليا إلى عصب ومصوع والحروب الإثيوبية وتأسيس إريتريا[62] والغزوات البريطانية في جنوب إفريقيا[63]- كل هذه الخطوات توالت وراء بعضها البعض في سلسلة متواصلة خلال الثمانينات. كان النزاع بين إيطاليا وفرنسا بسبب مجال النفوذ في تونس هو المقدمة التمهيدية النمطية لحرب الجمارك الفرانكو-إيطالية بعد سبع سنوات لاحقة، وكان ختاما قاسياً لتناغم المصالح التجارية الحرة في القارة الأوروبية.[64]

لقد أصبح احتكار مناطق التوسع غير الرأسمالية في داخل الدول الرأسمالية القديمة وكذلك في الخارج في البلدان الواقعة عبر البحار هو شعار رأس المال، فيما تحولت التجارة الحرة، من سياسة «الباب المفتوح» إلى شكل خاص لانعدام حصانة البلدان غير الرأسمالية أمام رأس المال الدولي وتوازن رأس المال المتنافس هذا، إلى الطور التمهيدي للاحتلال الجزئي أو الكلي لهذه البلدان كمستعمرات أو مناطق نفوذ. وإذا كانت إنجلترا هي وحدها من بقيت وفية للتجارة الحرة، فيرتبط ذلك في المقام الأول في أنها، كأقدم إمبراطورية استعمارية، قد وجدت من البداية أساساً لعملياتها في ممتلكاتها الضخمة من المناطق غير الرأسمالية، التي أتاحت لتراكم رأس لمال البريطاني حتى وقت قريب آفاقاً تكاد تكون لا محدودة وجعلته بالفعل خارج المنافسة مع الدول الرأسمالية الأخرى. من هنا يأتي النزوع العام لدى الدول الرأسمالية لوضع حدود الجمارك الحمائية بين بعضها البعض، رغم أنها جميعها مرتبطة في الوقت ذاته ببعضها البعض بقدر كبير ومتزايد في تسويق بضائعها وفي تحديث الشروط الموضوعية لإعادة الإنتاج، رغم أن الجمارك الحمائية قد أصبحت اليوم من وجهة نظر التطور التقني للقوى الإنتاجية عديمة الفائدة تماماً، بل وتقود على النقيض إلى الحفاظ بصورة اصطناعية على أساليب الإنتاج المتقادمة. إن

60 في عام 1884 استعمرت ألمانيا من خلال ما يسمى بمعاهدات الحماية جنوب غرب إفريقيا (ناميبيا حالياً) والكاميرون وتوغو وفي عام 1890 استعمرت شرق أفريقيا (حاليا تنزانيا-رواندا-بوروندي).

61 أتمت معاهدة باتنوتر في السادس من يونيو 1884 مهمة التدخل العسكري الفرنسي في فيتنام الذي بدأ عامي 74/1873 مع البعثة العسكرية إلى تونكينغ، وبهذا أصبحت فيتنام محمية فرنسية.

62 في عام 1882 ضمت إيطاليا خليج عصب وفي عام 1884 ضمت مدينة مصوع. وفي عام 1890 وحدت إيطاليا كلا المنطقتين تحت اسم مستعمرة إريتريا وكانت هما الأساس لاندلاع الحرب على أثيوبيا التي انتهت عام 1896 بهزيمة إيطاليا. وفي معاهدة السلام في أديس أبابا تحتم على إيطاليا الاعتراف باستقلال إثيوبيا.

63 ضمت بريطانيا زولولاند في عام 1879 وفي عام 1885 بتسوانا وفي عام 1887 أراضي شمال الصومال،ومن 1885 إلى 1895 روديسيا ونياسالاند وكينيا وفي الفترة من 1890إلى 1896 أوغندا. وبهذا انتهى الصراع حول جمهورية البوير.

64 كان للبرجوازية الإيطالية مطامع في تونس التي احتلتها فرنسا عام 1881. وقد اشتدت حدة النزاع بين فرنسا وإيطاليا بعد ذلك وفي عام 1887 بدأت حرب حمركية بين البلدين، تعرض الاقتصاد الإيطالي من جرائها لإضرار جسيمة.

التناقض الداخلي لسياسة الحماية الجمركية الدولية، مثله مثل الطابع الشديد التناقض لنظام الاقتراض الدولي، هما مجرد انعكاس للتناقض التاريخي الذي وقعت فيه مصالح التراكم، أي مصالح تحقق ورسملة فائض القيمة ومصالح التوسع مع الأوضاع المحضة لتبادل البضائع.

ويجد هذا التناقض تجسيداً له في كون أن نظام الجمارك الحمائية الحديث- بما يتلاءم والتوسع الاستعماري والصراعات المتأججة داخل البيئة الرأسمالية- قد دُشِّن أيضاً وبشكل جوهري كأساس للتسلح العسكري المضطرد. ففي ألمانيا، وكذلك في فرنسا وإيطاليا وروسيا، ترافقت العودة إلى الجمارك الحمائية مع توسيع الجيوش ومن أجل خدمة هذا التوسع، وذلك كأساس لنظام سباق التسلح الأوروبي الذي انطلق متزامناً، في البداية برياً ثم بحرياً أيضاً. لقد أفسحت التجارة الحرة الأوروبية، التي قابلها النظام العسكري القاري ومحوره القوات البرية، المجال للجمارك الحمائية كأساس وتكملة للنزعة العسكرية الإمبريالية التي تركز أكثر فأكثر على الأساطيل البحرية.

وبهذا يكون للتراكم الرأسمالي ككل، بوصفه عملية تاريخية ملموسة، جانبان مختلفان تماماً. إذ يتم الجانب الأول منها في أماكن إنتاج فائض القيمة- في المصنع وفي المنجم وفي الضيعة الزراعية- وفي سوق البضائع. ولهذا فإن التراكم، إذا ما تأملناه من هذا الجانب وحده، هو عملية اقتصادية محضة تدور أهم مرحلة من مراحلها بين الرأسماليين وعمال الأجرة، وهي في كلا المرحلتين: داخل المصنع وكذلك في السوق تتحرك فقط في حدود تبادل البضائع، تبادل المكافئِات. هنا يسود السلم والملكية والمساواة كشكل، ويتطلب الأمر تحليلاً علمياً بديالكتيك ثاقب لكي تتكشف كيفية تحول حق الملكية، عند التراكم، إلى استحواذ على ملكية الغير، وتبادل البضائع إلى استغلال، والمساواة إلى هيمنة طبقية.

أما الجانب الآخر من تراكم رأس المال، فيتم بين رأس المال وأشكال الإنتاج غير الرأسمالية ومسرحه هو الساحة الدولية. هنا تسود السياسة الاستعمارية ونظام القروض الدولية وسياسة مناطق النفوذ والحروب كأساليب للتراكم. هنا يتبدى العنف والخداع والقمع والنهب مكشوفاً وصريحاً تماماً. وفي ظل فوضى أعمال العنف السياسي واختبارات القوة يتطلب الأمر جهداً للعثور على القوانين الصارمة للعملية الاقتصادية.

تركز النظرية البرجوازية-الليبرالية على جانب واحد فقط من تراكم رأس المال: وهو مجال «التنافس السلمي» والمعجزات التقنية والتبادل المحض للبضائع، لكي تفصل الجانب الآخر، أي منطقة العنف الصاخب لرأس المال، بوصفها بدرجة أو بأخرى تعبيراً عارضاً عن «السياسة الخارجية»، عن المجال الاقتصادي لرأس المال.

وفي الواقع فإن العنف السياسي هو أيضاً هنا المحرك للعملية الاقتصادية فقط. وكلا جانبي تراكم رأس المال مترابطان ببعضهما عضوياً بواسطة شروط إعادة الإنتاج، ولا يمكن للمسار التاريخي لرأس المال أن ينشأ إلا بهما سوياً. لا يُولد رأس المال «وهو ينزف دماً وقذارة من كل مسامه، من رأسه إلى أخمص قدمه»[65] فحسب، بل ويفرض نفسه على العالم تدريجياً. وهكذا يجهز في ظل ارتعاشات متشنجة تزداد عنفاً لأفوله هو ذاته.

[65] كارل ماركس. رأس المال.
Karl Marx: Das Kapital, Erster Band. In Karl Marx/Friedrich Engels: Werke, Bd. 23. S. 788.

الفصل الثاني والثلاثون

النزعة العسكرية كمجال لتراكم رأس المال

تمارس النزعة العسكرية وظيفة محددة جداً في تاريخ الرأسمالية. إنها ترافق خطوات التراكم في كل مراحلها التاريخية. وفي فترة ما يسمى «بالتراكم البدائي»، أي بدايات رأس المال الأوروبي، لعبت السياسة العسكرية دوراً حاسماً في غزو العالم الحديث وبلاد التوابل الهندية، ولاحقاً في غزو المستعمرات الحديثة وتدمير البنى الاجتماعية للمجتمعات البدائية والاستحواذ على وسائل إنتاجها، وفي فرض تجارة البضائع في الدول التي تقف بنيتها الاجتماعية عقبة في أمام اقتصاد البضائع، وفي تحويل السكان الأصليين قسراً إلى بروليتاريا وفرض العمل المأجور في المستعمرات، وفي تكوين وتوسيع مناطق نفوذ رأس المال الأوروبي خارج المناطق الأوروبية وفرض امتيازات السكك الحديدية في البلدان المتخلفة وفي تنفيذ مطالب رأس المال الأوروبي كمانح للقروض الدولية، وأخيراً كوسيلة للصراع التنافسي بين الدول الرأسمالية على مناطق الحضارة غير الرأسمالية.

وتنضاف إلى ذلك وظيفة أخرى مهمة. إذ تظهر النزعة العسكرية أيضا، من الناحية الاقتصادية المحضة، كوسيلة ممتازة لرأس المال لتحقيق فائض القيمة، أي أنها في حد ذاتها مجال للتراكم. عند دراسة السؤال بشأن من يمكن أن يكون المشتري للكم الهائل من المنتجات التي يوجد بها فائض قيمة مرسمل، رفضنا مراراً الإشارة إلى الدولة وأجهزتها بوصفها ضمن المستهلكين. لقد صنفناها كممثلة لمصادر الدخل المشتقة في نفس فئة المستفيدين من فائض القيمة (أو جزئيا في فئة المستفيدين من العمل المأجور)، والتي ينتمي إليها أيضاً ممثلو المهن الحرة وكذلك كل أنواع الوجود الطفيلي في مجتمعنا الحالي («الملك، القسيس، الأستاذ الجامعي، العاهرة، الجندي). لكن الإجابة على هذا السؤال تكون وافية فقط في ظل توافر شرطين: أولاً إذا ما افترضنا، بالمعنى الماركسي لإعادة الإنتاج، أن الدولة لا تمتلك مصادر أخرى للضرائب سوى فائض القيمة الرأسمالي والعمل المأجور الرأسمالي، وثانياً إذا ما اعتبرنا أن الدولة بأجهزتها هي مجرد مستهلك. إذا ما تعلق الأمر بالاستهلاك الشخصي لموظفي الدولة (كذلك أيضا «للجندي»)، وهذا يعني-طالما أن هذا الاستهلاك يتم بأموال العمال- نقلاً جزئياً للاستهلاك من الطبقة العاملة إلى أذيال الطبقة الرأسمالية.

فلنفترض للحظة أن مجمل المبلغ المنتزع من العمال كضرائب غير مباشرة، أي المخصوم من استهلاكهم، سيُستخدم في دفع مرتبات موظفي الدولة وتزويد الجيش القائم بوسائل الإعاشة.

عندئذ لن يحدث تغيير لدى إعادة إنتاج مجمل رأس المال الاجتماعي. لن يطرأ تغيير على قطاع وسائل الإعاشة ولا على قطاع وسائل الإنتاج أيضاً، لأن كل احتياجات المجتمع لم تعان من أي تغير من حيث النوع أو الكم. ما تغير الآن هو فقط العلاقة القيمية بين رم، أي رأس المال المتغير في صورة استهلاك القوى العاملة، ومنتجات القطاع الثاني، أي وسائل الإعاشة. فهذه ال رم، أي التعبير النقدي للقوى العاملة، سيتم تبادله بكمية محدودة من وسائل الإعاشة. ماذا يحدث مع باقي منتجات القطاع الثاني؟ إنها تنتقل إلى موظفي الدولة وإلى الجيش بدلاً من العمال. وعوضاً عن استهلاك العمال، يحل بالحجم نفسه استهلاك أجهزة الدولة الرأسمالية. إذن يوجد تغيير في توزيع إجمالي الناتج مع ثبات شروط إعادة الإنتاج نفسها: والحصة التي كانت في السابق مخصصة للطبقة العاملة لتغطية رم، أي منتجات بعينها من القطاع الثاني، صارت من نصيب أذيال الطبقة الرأسمالية. من منطلق إعادة الإنتاج الاجتماعي، سيؤدي هذا التغيير إلى النتيجة ذاتها، كما لو كان فائض القيمة النسبي من البداية أكبر من القيمة المحددة، وبالتالي حساب هذه الزيادة ضمن استهلاك الطبقة الرأسمالية وأذيالها كجزء معين من فائض القيمة.

وهكذا يؤدي استزاف الطبقة العاملة عبر آلية الضرائب غير المباشرة، من أجل الإبقاء على دعائم ماكينة الدولة الرأسمالية، ببساطة إلى تضخيم فائض القيمة، وتحديداً الجزء المستهَلك من فائض القيمة. ويبقى أن هذا التقسيم الاستكمالي بين فائض القيمة ورأس المال المتغير يحدث حين يكون الوقت قد أصبح متأخراً جداً، بعد أن يكون قد تم حدوث التبادل بين رأس المال والقوى العاملة. وإذا كان موضوعنا هو النمو اللاحق لفائض القيمة المستهلك، فإن هذا الاستهلاك لأجهزة الدولة الرأسمالية- حتى ولو كان على حساب الطبقة العاملة- لا يعتبر وسيلة تحقيق لفائض القيمة المرسمل، بل على النقيض يمكننا القول: لو لم تتحمل الطبقة العاملة الجزء الأكبر من نفقات الإبقاء على موظفي الدولة و«الجندي»، فسيتحتم على الرأسماليين أنفسهم تحمل هذه النفقات كلياً. سيكون عليهم تخصيص حصة من فائض القيمة مباشرة للإبقاء على أجهزة هيمنتهم الطبقية وتحديداً: إما على حساب استهلاكهم الخاص الذي سيتحتم عليهم تقليصه طبقاً لذلك، أو، وهو الأكثر احتمالاً، على حساب رسملة جزء معين من فائض القيمة. ربما ستكون حصة رسملتهم أقل، لأنهم سيضطرون لاستخدام المزيد من فائض القيمة مباشرة على نفقات معيشة طبقتهم. إن تنصل الرأسماليين من نفقات إعاشة أذيالهم وتحميل الجزء الأكبر من هذه النفقات للطبقة العاملة (ولممثلي إنتاج البضائع البسيط: أي للفلاحين والحرفيين) يسمح لهم بتحرير حصة كبيرة من فائض القيمة من أجل رسملتها. لكنها في البداية لا توفر بأي حال من الأحوال إمكانية هذه الرسملة، أي أنها لا تكون بعد قد خلقت

بعد سوقا جديدة، كي تستطيع أن تنتج بفائض القيمة المحرر هذا بضائع جديدة وتحققها أيضاً. لكن الوضع يكون مختلفا عند استخدام الأموال المركزة في يد الدولة عبر نظام الضرائب من أجل إنتاج العتاد الحربي.

تُغطى نفقات السياسة العسكرية بشكل أساسي من أموال الطبقة العاملة والفلاحين على أساس فرض الضرائب غير المباشرة والجمارك الحمائية العالية. ويجب النظر إلى هاتين الحصتين النسبيتين من الضرائب كل على حدة. وبالنسبة للطبقة العاملة، فإن الأمور تقود اقتصادياً إلى ما يلي: بشرط ألا تصبح زيادة الأجور معادلة لغلاء وسائل الإعاشة- وهو ما ينطبق حالياً على الغالبية العظمى من الطبقة العاملة، ويؤثر بدرجة كبيرة حتى على الأقلية النقابية المنظمة نفسها تحت ضغط الكارتلات- فإن فرض الضرائب غير المباشرة يعني نقل جزء من القوة الشرائية للطبقة العاملة إلى الدولة. مازال الهدف من رأس المال المتغير كرأس مال نقدي بحجم معين هو تحريك الكم الملائم من العمل الحيوي، أي استخدام رأس المال المماثل الثابت لأغراض الإنتاج وإنتاج الكمية المماثلة من فائض القيمة. بعد اكتمال دورة رأس المال هذه، تجري علمية تقسيم بين الطبقة العاملة والدولة: جزء من الأموال التي حصلت عليها القوى العاملة، كمقابل لعملها، ينتقل إلى خزينة الدولة. وفي حين يستحوذ رأس المال على كل رأس المال المتغير السابق في صورته العينية كقوة عاملة، لا يبقى من رأس المال المتغير في صورته النقدية إلا جزء فقط في يد الطبقة العاملة، بينما يصبح جزء آخر ملكاً للدولة. وهذه العملية تجري في كل مرة بعد إتمام دورة رأس المال بين رأس المال والعمل، أي يمكننا القول إنها تتم من وراء ظهر رأس المال. إنها لا تمس مباشرة أي شيء في هذا الجزء الأساسي لدورة رأس المال وإنتاج فائض القيمة ولا تهتم بها في البداية. لكنها تمس شروط إعادة إنتاج رأس المال ككل. يعني نقل جزء من القوة الشرائية للطبقة العاملة إلى الدولة، أن نصيب الطبقة العاملة من استهلاك وسائل الإعاشة قد قل بالقدر نفسه. وبالنسبة لرأس المال الكلي، فهذا مماثل لحقيقة أنه، في ظل ثبات حجم رأس المال المتغير (كرأسمال نقدي وقوة عاملة) وثبات كم فائض القيمة الذي تم الاستحواذ عليه، يتحتم عليه إنتاج كميات أقل من وسائل الإعاشة للطبقة العاملة، ويعطيها فعلياً توجيهاً بالحصول على حصة أقل من المنتج الكلي. وينتج عن ذلك أنه لدى إعادة إنتاج رأس المال الكلي، سينتج من الآن فصاعداً كمية وسائل إعاشة أقل من القيمة المطابقة لرأس المال المتغير، نظراً لأن العلاقة بين رأس المال المتغير وكمية وسائل الإعاشة التي تتحقق فيه، قد تغيرت، وحجم الضرائب غير المباشرة يعبر عن ذاته من خلال ارتفاع أسعار وسائل الإعاشة، في حين أن التعبير النقدي للقوة العاملة يبقى وفق شروطنا ثابتاً أو لا يتغير بما يتناسب وارتفاع أسعار وسائل الإعاشة.

تُرى نحو أي اتجاه سيحدث هذا التغير في العلاقات المادية لإعادة الإنتاج؟ من خلال التقليل النسبي لكمية وسائل الإعاشة اللازمة لتجديد القوة العاملة، ستتحرر كمية مماثلة من رأس المال الثابت والعمل الحيوي. ويمكن استخدام كلا من رأس المال الثابت والعمل الحيوي هذين في إنتاج آخر، طالما وُجدت في المجتمع حاجة جديدة قادرة على الدفع. وهذه الحاجة الجديدة تمثلها الآن الدولة بهذا الجزء من القوة الشرائية للطبقة العاملة الذي استحوذت عليه بموجب التشريع الضريبي. لكن حاجة الدولة لا تركز هذه المرة على وسائل الإعاشة (سنتغاضى هنا عن الحاجة للمواد الغذائية لموظفي الدولة التي تغطيها الضرائب أيضاً، بعد كل ما قلناه عن «آخرين»)، بل على نوع خاص من المنتجات، على العتاد الحربي اللازم للنزعة العسكرية في البر والبحر.

ولكي نشاهد عن كثب هذه التغييرات التي تحدث في إعادة الإنتاج الاجتماعي، نأخذ مجدداً على سبيل المثال المخطط الماركسي الثاني للتراكم:

.1	5000 رث+	1000 رم+	1000 ف(فائض قيمة) =	7000	وسائل الإنتاج
.2	430 رث+	285 رم+	285+ ف=	2000	وسائل الاستهلاك

فلنفترض الآن أن الأجر الفعلي، أي استهلاك الطبقة العاملة قد قل، بسبب الضرائب غير المباشرة وغلاء وسائل الإعاشة الناجم عن ذلك، في المجمل بقيمة 100. ما زال العمال يحصلون إذن على 1000رم285+رم= 1285رم نقداً ويحصلون في الواقع على وسائل إعاشة فقط بقيمة 1185. فمبلغ المئة الذي يعادل الزيادة في أثمان وسائل الإعاشة، يصل إلى الدولة في صورة ضرائب. وتجبي الدولة بخلاف ذلك من الفلاح وغيره ضرائب للتسلح، فلنقل بقيمة 150، أي تجبي في المجمل 250. وهذا المبلغ يخلق طلباً جديداً، وتحديداً على الأسلحة. لكن ما يهمنا مؤقتاً هو فقط هذه المئة التي يعود أصلها لأجور العمل. لإشباع هذه الحاجة للأسلحة بقيمة هذه المئة، ينشأ فرع إنتاج لهذا الغرض، يتطلب-بشرط وجود تكوين عضوي مماثل، أي متوسط، كما هو مفترض في نموذج ماركس للتراكم- رأس مال ثابت بقيمة 71,5 ورأس مال متغير بقيمة 14,25: 71,5رث + 14,25 رم14,25+ ف= 100 (أسلحة).

ومن أجل تغطية حاجة فرع الإنتاج هذا، يتحتم إنتاج وسائل إنتاج بقيمة 71,5 ووسائل إعاشة بقيمة حوالي 13 (أي ما يعادل أيضاً خفض الأجر الفعلي لهؤلاء العمل بحوالي 1/13).

ويمكن الرد على ذلك فوراً بالقول إن هذا الربح الذي حققه رأس المال عبر التوسع في المبيعات هو مجرد توسع صوري، لأن تقليص الاستهلاك الفعلي للطبقة العاملة سيتبعه تقليص مماثل في إنتاج وسائل الإعاشة. وهذا التقليص في وسائل الإعاشة ستعبر عنه بالنسبة للقطاع الثاني النسبة الحسابية التالية: 71,5رث14,25+ رم14,25+ ف= 100.

ووفقاً لذلك، سيتحتم أيضاً على قطاع وسائل الإنتاج تقليص حجمه، بحيث أن كلا القطاعين سيتشكلان وفقاً لتقليص استهلاك الطبقة العاملة على النحو التالي:

1.	4949,00 رث+	رم 989,75+	989,75 ف=	6928,5
2.	1358,5 رث+	رم 270,75+	270,75 ف=	1900

وإذا نشأ بهذه المئة نفسها إنتاج للأسلحة بوساطة الدولة بالقيمة نفسها فحسب، وأنعش وفقاً لذلك إنتاج وسائل الإنتاج، فسيبدو ذلك للوهلة الأولى تغييراً في الصورة المادية للإنتاج الاجتماعي: وبدلاً من كمية من وسائل الإعاشة، سينتج المرء كمية من الأسلحة. لقد كسب رأس المال بيد، ما خسره باليد الأخرى. أو يمكن فهم الأمر على النحو التالي: ما يفقده العدد الأكبر من الرأسماليين الذين ينتجون وسائل الإعاشة للعمال من مبيعات، يعود بالنفع على مجموعة صغيرة من المصنعين الكبار في قطاع التسليح.

لكن الأمر يكون هكذا فقط إذا ما رأينا الأمر من وجهة رأس المال الفردي. من هذا المنطلق يكون بالطبع سيان، لو توجه الإنتاج إلى هذا المجال أو ذاك. فبالنسبة لرأس المال الفردي لا وجود أبداً لقطاعات الإنتاج الكلي، كما يفرق بينها النموذج، بل ينحصر الأمر في بضائع ومشترين. وبالنسبة للرأسمالي الفرد، فإنه سيان تماماً إن كان ما يُنتج وسائل إعاشة أو سموم أو علب لحوم محفوظة أو ألواح مدرعات.

كثيراً ما يقدم معارضو النزعة العسكرية هذه الحجة لكي يبينوا أن العتاد الحربي كاستثمار اقتصادي لرأس المال لا يعود بالنفع إلا على رأسماليين بعينهم، فيما يتضرر منه رأسماليون آخرون. من جانب آخر يسعى رأس المال والمبررون له إلى فرض وجهة النظر هذه على الطبقة العاملة من خلال إقناعها بأنه لن يحدث تغير في الشكل المادي لإعادة الإنتاج، إلا من خلال

الضرائب غير المباشرة وحاجة الدولة. فعوضاً عن إنتاج بضائع أخرى، يتم إنتاج سفن حربية ومدافع يجد من خلالها العامل شغله وخبزه بالقدر نفسه أوبقدر أكبر سواء هنا أو هناك.

لكن فيما يخص العامل، فإن نظرة على النموذج تبين ما هو حقيقي في الأمر. فلنفترض، لتسهيل المقارنة، أن إنتاج الأسلحة سيشغل عدداً مماثلاً من العمال الذين كان يشغلهم إنتاج وسائل الإعاشة في الماضي، فستكون النتيجة أنه عند إنجاز العمال عملاً بأجر يعادل 1285 رم، فإنهم سيحصلون على 1185 للمواد الغذائية.

يبدو ذلك مختلفاً من منظور رأس المال الكلي الذي يرى في هذه المئة في يد الدولة التي تمثل طلباً على السلاح سوقاً جديداً. لقد كان هذا المبلغ في الأصل رأسمال متغير. وقد قام بمهمته في هذه الصورة، وتم تبادله مقابل العمل الحيوي الذي أنتج فائض قيمة. بعد ذلك قطع دورة رأس المال المتغير وانفصل عنها وظهر في حوزة الدولة كقوة شرائية جديدة وكأنه سوق جديدة تم فتحها وقد نشأت من العدم. بالطبع سينقص رأس المال في البداية مبيعات بمئة من وسائل الإعاشة للعمال. فبالنسبة للرأسمالي الفرد يعد العامل مستهلكاً جيداً أيضاً ومشترياً للبضائع مثل أي شخص آخر، مثل الرأسمالي والدولة والفلاح و«الخارج» ... إلخ. لكن لا ننسى أن تغذية الطبقة العاملة هو فقط شر لا بد منه بالنسبة لرأس المال الكلي، وفقط طريق ملتو من أجل تحقق الغرض الحقيقي للإنتاج: إنتاج وتحقيق فائض القيمة. وإذا ما نجح في انتزاع الكم نفسه من فائض القيمة دون أن يضطر أن يقدم للقوة العاملة الكمية نفسها من وسائل الإعاشة، فستكون الصفقة أروع. في البداية ستكون النتيجة واحدة، كما لو تمكن رأس المال- دون رفع سعر وسائل الإعاشة- من خفض الأجور النقدية بالقدر نفسه، دون أن يقلل من إنجاز العمال. لكن خفض الأجور المستمر يجلب معه أيضا تقليص إنتاج وسائل الإعاشة. لا يكترث رأس المال كثيرا بأنه سيضطر لإنتاج وسائل إعاشة أقل للعمال، طالما أنه يحتال عليهم في أجورهم، بل ويمارس ذلك بشغف أكبر كلما حانت الفرصة، كما أن انخفاض طلب العمال على وسائل الإعاشة بفضل الضرائب غير المباشرة، التي لا يعوضها رفع للأجور، لا يسبب عموماً أية متاعب لرأس المال. بالطبع يبقى عند الخفض المباشر للأجور فرق رأس المال المتغير في جيب الرأسمالي ويُضخم، مع ثبات أسعار البضائع، فائض القيمة النسبي، أثناء دخوله إلى خزينة الدولة. من ناحية أخرى يندر تطبيق الخفض العمومي والمستمر للأجور النقدية في كل الأوقات، وبالأخص مع التطور الكبير للتنظيمات النقابية. تصطدم الرغبة الدؤوبة لرأس المال هنا بعوائق ذات طبيعة اجتماعية وسياسية. في المقابل يطبق خفض الأجور الفعلية من خلال الضرائب غير المباشرة في الحال وبسهولة وبشكل عمومي، ولا تكون مقاومته عادة إلا بعد وقت طويل على

المستوى السياسي دون نتائج اقتصادية مباشرة. وإذا ما تبين بعد ذلك أن ثمة خفضاً في إنتاج وسائل الإعاشة، فإن ذلك لا يعتبر من وجهة نظر رأس المال الكلي خسارة للمبيعات، بل توفيراً للنفقات خلال إنتاج فائض القيمة. إن إنتاج وسائل الإعاشة للعمال هو شرط لا غني عنه لإنتاج فائض القيمة، وتحديداً لإعادة إنتاج القوة العاملة الحيوية، لكنه لا يكون أبداً وسيلة لتحقيق فائض القيمة.

فلنعد إلى المثال الذي أخذناه:

.1	5000 رث+	1000 رم +	1000 ف=	7000 وسائل إنتاج
.2	1430 رث+	285 رم+	285 ف=	2000 وسائل استهلاك

للوهلة الأولى يبدو وكأن القطاع الثاني سينتج ويحقق فائض قيمة للعمال لدى إنتاج وسائل الاستهلاك وكذلك القطاع الأول، طالما أنه ينتج وسائل الإنتاج اللازمة لإنتاج وسائل الإعاشة. لكن هذا التصور الظاهري يتبدد، إذا ما تأملنا الناتج الاجتماعي الكلي. وهذا الأخير يتمثل كما يلي:6430 رث1285+ رم1285+ ف= 9000.

ثم يأتي خفض استهلاك العمال بمقدار 100. هذا التغير في إعادة الإنتاج كنتيجة للتقليص المماثل لكلا القطاعين سيعبر عن نفسه كما يلي:

.1	4949,00 رث+	989,75 رم +	989,75 ف=	7000 وسائل إنتاج
.2	1358,50 رث+	270,75 رم+	270,75 ف=	1900 وسائل استهلاك

وسيكون الناتج الاجتماعي الكلي كما يلي: 6307,75 رث+,1260,5 رم+ 1260,5 ف= 8828,5

للوهلة الأولى يمكن ملاحظة عجز عام في حجم الإنتاج وأيضاً في إنتاج فائض القيمة. وهذا يظهر فقط طالما وضعنا قيماً مجردة في تركيبة الناتج الكلي نصب أعيينا، وليس سياقاته المادية. لكن لو دققنا النظر، فسيتبين أن التراجع يمس فقط نفقات معيشة القوة العاملة دون غيرها. إذن من الآن سيتم إنتاج وسائل إعاشة أقل ووسائل إنتاج أقل، وكلاهما كان يهدف فقط لإعاشة

العمال. والآن سيتم تشغيل رأسمال أقل كما سيقل الإنتاج. لكن غرض الإنتاج الرأسمالي ليس مجرد تشغيل أكبر قدر من رأس المال فحسب، بل وتحقيق أكبر قدر من فائض القيمة. لكن العجز في رأس المال نشأ هنا فقط بسبب أن إعاشة العمال تتطلب رأس مال أقل. وإذا كانت القيمة 1285 هي التعبير عن إجمالي نفقات الإعاشة للعمال المشتغلين في المجتمع في السابق، فلا بد أن يخصم التراجع الحاصل في الناتج الاجتماعي المحلي وهو 171,5 (9000-8825,5) من نفقات الإعاشة هذه، وسنحصل عندئذ على تركيبة متغيرة للناتج الاجتماعي: 6430 رث+1113,5 رم+1285 ف= 8828,5.

بقى رأس المال الثابت وفائض القيمة دون تغيير. أما رأس المال الاجتماعي المتغير، العمل المدفوع فقط، قد قل. ولو كان ثمة احتمال أن يطرأ تغير على حجم رأس المال الثابت، فإننا سنفترض حسبما يقتضي الأمر تقليلاً للمواد الغذائية للعمال وما يماثله من تقليل لرأس المال الثابت، وبهذا سيكون لدينا التوزيع التالي للناتج الاجتماعي الكلي:6307,5 رث+ 1236 رم+ 1285 ف=8825,5.

يبقى فائض القيمة في كلا الحالتين ثابتا، رغم انخفاض الناتج الكلي، لإن نفقات إعاشة العمال هي وحدها التي قلت.

يمكن توضيح الأمر على النحو التالي أيضاً: تقسيم الناتج الاجتماعي الكلي، حسب قيمته، إلى ثلاث حصص متناسبة تمثل حصراً كل من مجمل رأس المال الثابت للمجتمع ومجمل رأس المال المتغير ومجمل فائض القيمة. وتحديداً لو لم تكن في الحصة الأولى من المنتجات ذرة من العمل المضاف الجديد ولو لم يكن في الحصة الثانية والثالثة ذرة من وسائل الإنتاج، نظرا لأن هذا الكم من المنتجات في حد ذاته، وفقاً لهيئتها العينية هي نتيجة لفترة إنتاجها التي انبثقت منها. يمكننا- رغم كون رأس المال الثابت، كقيمة، عبارة عن نتيجة لفترات إنتاج سابقة ويُنقل فقط إلى منتجات جديدة- أن نقسم العمال المشتغلين إلى ثلاث فئات: هؤلاء الذين ينتجون كل رأس مال المجتمع الثابت فقط، وهؤلاء الذين تنحصر وظيفتهم في توفير الإعاشة لكل العمال. وأخيراً هؤلاء الذين يصنعون فائض القيمة الكلي لطبقة الرأسماليين.

وإذا ما حصل تقليص لاستهلاك العمال، حينئذ يتم تسريح عدد مكافئ من العمال من القطاع الثاني فقط. ومن البديهي أن هؤلاء العمال لا ينتجون أصلاً فائض قيمة لرأس المال، أي أن تسريحهم، من وجهة نظر رأس المال، لم يكن خسارة، بل ربحاً وتقليلاً لنفقات إنتاج فائض القيمة.

في المقابل تلوح في الوقت ذاته المبيعات الناشئة من جانب الدولة بكل مغريات المجال الجديد لتحقيق فائض القيمة. يقفز جزء من المبلغ النقدي المتضمن في دورة رأس المال المتغير خارج مسار هذه الدورة ويخلق طلباً جديداً بين يدي الدولة. وكون أن العملية من الناحية الضريبية مختلفة، وخصوصاً أن مبلغ الضرائب غير المباشرة مقدم فعلياً من رأس المال إلى الدولة ولا يرد إلى الرأسماليين إلا عند شراء البضائع من قبل المستهلكين، فإن ذلك لا يغير شيئاً من الجانب الاقتصادي للعملية. فالحاسم اقتصادياً، أن يقوم أولاً مبلغ المال الذي يعتبر رأسمالا متغيرا بإحداث تبادل بين رأس المال والقوة العاملة، كي ينتقل لاحقاً وبشكل جزئي من خلال التبادل بين العامل كمستهلك والرأسمالي كبائع للبضائع، من يد العامل إلى الدولة في صورة ضرائب. وبذلك يؤدي المبلغ الذي يلقي به رأس المال في الدورة وظيفته على أكمل وجه في التبادل مع القوة العاملة، لكي يبدأ بعدها مساراً جديداً تماماً في يد الدولة، وتحديداً كقوة شرائية خارجية غريبة على رأس المال وعلى العامل، تتجه إلى منتجات جديدة وإلى فرع خاص من الإنتاج، لا يهدف لا للحفاظ على الطبقة الرأسمالية ولا لإعاشة الطبقة العاملة، ويجد فيه رأس المال فرصة جديدة لإنتاج فائض القيمة وتحقيقه. في السابق، عندما تأملنا استخدام الضرائب غير المباشرة المنتزعة من العامل لدفع أجور موظفي الدولة وتوفير المؤن للجيش، تبين أن «التوفير» في استهلاك الطبقة العاملة يقود اقتصادياً إلى تحويل الاستهلاك الشخصي لأذيال الطبقة الرأسمالية وأدوات الهيمنة الطبقية للرأسماليين على العمال، من فائض القيمة إلى رأس المال المتغير وبالقدر نفسه تحرير فائض القيمة لأغراض الرسملة. والآن نرى كيف أن استخدام الضرائب المنتزعة من العمال لإنتاج الأسلحة تقدم لرأس المال إمكانية جديدة للتراكم.

عملياً تمارس النزعة العسكرية، استناداً إلى الضرائب غير المباشرة، تأثيرها في الاتجاهين: فهي تضمن الإبقاء على كل من أجهزة الهيمنة الرأسمالية والجيش القائم على حساب شروط حياة الطبقة العاملة، وتضمن كذلك مجال التراكم الأعظم لرأس المال.[66]

فلننتقل إلى المصدر الثاني للقوة الشرائية للدولة، وهو في مثالنا مبلغ ال 150 من إجمالي 250 تُستثمر في السلاح. تختلف هذه 150 جوهرياً عن مبلغ 100 الذي تناولناه لغاية الآن. فهذا المبلغ لا يأتي من العمال ولكن من البرجوازية الصغيرة – أي الحرفيين والفلاحين. (لن نتناول الحصة البسيطة نسبيا التي تدفعها الطبقة الرأسمالية نفسها للضرائب).

[66] في المحصلة النهائية يقود تردي الظروف العادية، التي تتجدد في إطارها القوة العاملة، إلى تردي القوة العاملة نفسها وإلى تقليل متوسط قوتها وإنتاجيتها، أيضاً إلى تشكيل خطرعلى شروط إنتاج فائض القيمة. لكن حتى هذه النتائج الأخرى، والتي يحتاج رأس المال إلى فترات زمنية طويلة حتى تصبح محسوسة من قبله، لا يضعها رأس المال في حسبانه في البداية. وهي تعبر عن نفسها بالطبع مباشرة في تصعيد العمليات الدفاعية لعمال الأجرة.

إن المبالغ التي تُحوّل إلى الدولة في صورة ضرائب من جماهير الفلاحين-التي نريد هنا تناولها باعتبارها جماهير مستهلكة غير بروليتارية- لم تكن في الأصل مدفوعة مقدماً من قبل رأس المال ولم تتحرر من دورة رأس المال. إنها في يد جماهير الفلاحين المعادل للبضائع المتحققة، وتجسد القيمة لإنتاج البضائع البسيط. ما ينتقل إلى الدولة هو جزء من القوة الشرائية للمستهلكين غير البروليتاريين، أي القوة الشرائية التي تهدف من البداية لخدمة رأس المال من أجل تحقيق تراكم فائض القيمة. وهنا يطرح السؤال نفسه إن كانت ثمة تغييرات اقتصادية تطرأ بالنسبة لرأس المال جراء نقل القوة الشرائية لهذه الطبقات إلى الدولة لأغراض عسكرية ومن أي نوع تكون هذه التغييرات. للوهلة الأولى يتعلق الأمر هنا أيضاً بتغييرات في الشكل المادي لإعادة الإنتاج. وعوضاً عن كم من وسائل الإنتاج ووسائل الإعاشة للمستهلكين من الفلاحين، سيقوم رأس المال بإنتاج أسلحة لصالح الدولة بالقيمة نفسها. وبالفعل سيكون التغيير عميقاً، خصوصاً وأن القوة الشرائية للمستهلكين غير الرأسماليين، التي تحولها الدولة إلى أموال سائلة في صورة ضرائب، ستكون أكبر بكثير من حيث الكم، مما لو كانت نابعة من استهلاكهم الفعلي.

إنه نظام الضرائب الحديث نفسه الذي يضطلع من البداية وبدرجة كبيرة بإقحام اقتصاد البضائع لدى الفلاحين. فضغط الضرائب يرغم الفلاح باضطراد إلى تحويل جزء أكبر من منتجاته إلى بضاعة، وفي الوقت ذاته يحوله أيضاً، أكثر فأكثر، إلى مشتر، ويدفع بمنتج الاقتصاد الفلاحي إلى الدورة ويحول الفلاحين رغماً عنهم إلى مشترين أيضا لمنتجات رأس المال. وما كان يمكن أن يُدخر بخلاف ذلك من قبل الفلاحين أو الطبقة الوسطى الصغيرة من أجل تضخيم رأس المال الباحث عن الاستثمار في البنوك، سيصبح في حوزة الدولة طلباً وفرصة للاستثمار من أجل رأس المال. بالإضافة لذلك، يظهر هنا عوضاً عن عدد كبير من الطلبات على البضائع الصغيرة المتشظية والمتباعدة زمانياً والتي كان من الممكن إشباعها بإنتاج البضائع البسيط، أي التي لن يكترث بها تراكم رأس المال، طلب كبير شامل وموحد من قبل الدولة. وهذا الطلب يشترط بديهياً، من أجل إشباعه، وجود الصناعة الكبرى على أعلى المستويات، أي أنه يتطلب أنسب الشروط لإنتاج فائض القيمة والتراكم. وفي صورة طلبيات التسلح العسكري المقدمة من قبل الدولة، سيكون هذا الطلب قوة شرائية هائلة ومركزة لجماهير االمستهلكين بعيداً عن هوى وتقلبات الاستهلاك الشخصي وبانتظام شبه تلقائي وينعم بنمو منتظم الإيقاع. وفي النهاية فإن رأس المال نفسه هو الذي يتحكم في هذه الحركة التلقائية المنتظمة الإيقاع لإنتاج رأس المال العسكري وذلك عبر جهاز التشريع البرلماني وعبر صحافة معينة مسؤولة عن خلق ما يسمى بالرأي العام. من خلال ذلك يبدو أن هذا المجال الخاص لتراكم رأس المال يتمتع في البداية بقدرة لا محدودة على التمدد. وفي حين يكون أي مجال آخر لتوسيع السوق ولقاعدة عمليات

رأس المال مرتبطاً لحد كبير بلحظات تاريخية واجتماعية وسياسية تتحرك خارج مجال إرادة رأس المال، يمثل الإنتاج من أجل السياسة العسكرية مجالاً يبدو فيه التوسع المنتظم في دفعات أمراً تقرره إرادة رأس المال نفسه في المقام الأول.

تحولت الحتميات التاريخية لصراع رأس المال العالمي المحتدم من أجل شروط تراكمه، من أجل رأس المال ذاته إلى مجال تراكم من الدرجة الأولى. وكلما استخدم رأس المال النزعة العسكرية بقوة أكبر من أجل تطويع وسائل الإنتاج والقوى العاملة في البلدان والمجتمعات غير الرأسمالية عبر العالم- من خلال انتهاج السياسة الدولية والاستعمارية، كلما عملت النزعة العسكرية ذاتها بقوة أكبر في بلدها الأصلي، أي في الدول الرأسمالية، حيث تنتزع باضطراد القوة الشرائية من الطبقات غير الرأسمالية، أي من ممثلي الإنتاج البسيط للبضائع والطبقة العاملة، مما يعني أنها تسلب أكثر فأكثر من الأولين قواهم الإنتاجية وتخفض مستوى معيشة الأخيرة، لكي تضخم على حسابهم جميعا من تراكم رأس المال. لكن عند مستوى معين تنقلب شروط التراكم من الداخل والخارج إلى شروط أفول رأس المال.

وكلما كان رأس المال أكثر عنفاً بواسطة النزعة العسكرية في الخارج وقام في الداخل بالقضاء على وجود الطبقات غير الرأسمالية وقلص شروط وجود كل الطبقات العاملة، كلما ازداد تحول التاريخ اليومي لتراكم رأس المال على المسرح الدولي إلى سلسلة مستمرة من الاضطرابات السياسية والاجتماعية العنيفة التي تجعل مع الكوارث الاقتصادية الدورية المتمثلة في الأزمات استمرار التراكم أمراً مستحيلاً. وسيكون تمرد الطبقة العمالية الأممية ضد الهيمنة الرأسمالية أمراً حتمياً، حتى قبل أن تصطدم هذه الهيمنة اقتصادياً بالحاجز الطبيعي الذي خلقته لنفسها.

إن الرأسمالية هي أول شكل اقتصادي ذو قوة دعائية، شكل لديه نزوع للانتشار حول الكرة الأرضية ولإقصاء كل الأشكال الاقتصادية للأخرى. وهي لا تحتمل وجود أشكال أخرى إلى جانبها، لكنها في الوقت ذاته أول شكل اقتصادي غير قادر على الوجود بمفرده دون الأشكال الاقتصادية الأخرى كبيئة محيطة وأرض خصبة لها، وهي تتحطم أيضاً مع نزوعها إلى أن تصبح شكلاً عالمياً، بسبب انعدام قدراتها الداخلية على أن تصبح شكلاً عالمياً للإنتاج. تمثل الرأسمالية تناقضاً تاريخياً حيوياً في حد ذاتها. وحركة تراكمها هي التجسيد والتحلل المستمر وفي الوقت ذاته تعزيز هذا التناقض. وعند مستوى معين من التطور لا يمكن لهذا التناقض أن يُحَّل بطريقة أخرى سوى من خلال استخدام الأسس الاشتراكية- هذا الشكل الاقتصادي الذي هو بطبيعته عالمي ونظام منسجم في داخله لكونه لن يكون موجهاً نحو التراكم وإنما نحو إشباع الاحتياجات الحياتية للبشرية العاملة نفسها عبر إطلاق كل القوى الإنتاجية حول العالم.

روزا لوكسمبورغ: تراكم رأس المال.
مؤلف حول التفسير الاقتصادي للإمبريالية.
برلين 1913



أزمة الاشتراكية الديمقراطية

روزا لوكسمبورغ (الجالسة في الوسط) في محيط أخواتها وأقاربها، 1900.

أزمة الاشتراكية الديمقراطية

[كُتيب يونيوس]
(١٩١٦)

ملحق

مقالات أساسية عن مهام الاشتراكية الديمقراطية الأممية

1916

مقدمة

2 يناير/ كانون الثاني 1916

كُتب المؤلف التالي في أبريل/ نيسان من العام الماضي. إلا أن ظروفاً خارجية حالت في حينه دون نشره.

ويعود السبب في نشره حاليا إلى أنه كلما طال أمد الحرب العالمية المحتدمة، كلما كان من الضروري ألا تغفل الطبقة العاملة عن القوى المحركة لها.[1]

ويصدر المؤلف كما هو عليه دونما تعديل، بغية منح القارئ الفرصة للتحقق من مدى قدرة منهج المادية التاريخية على الإحاطة بمسار التطورات على نحو موثوق.

فمن خلال التفكيك النقدي لأسطورة الحرب الدفاعية الألمانية والكشف عن سيطرة ألمانيا على تركيا باعتبارها الهدف الحقيقي لحرب استعمارية هجومية، تنبأ المنهج المادي التاريخي، بما كان يتأكد يوما بعد يوم وتأكد الآن واليوم، حيث وجدت الحرب العالمية في المشرق محورا لصراعاتها وذلك أمام مرأى العالم أجمع.

[1] قام فرانتس بفيمفرت Pfemfert بطباعة مؤلف روزا لوكسمبورغ هذا الذي ظهر تحت الاسم المستعار يونيوس Junius، بصورة غير قانونية.

1

لقد تغير المشهد جذريا. فالزحف إلى باريس خلال ستة أسابيع تحول إلى مأساة عالمية، والمذابح الجماعية أصبحت عملا يوميا رتيباً ومنهكاً دون تحريك للحل، سواء للوراء أو للأمام. ففن إدارة شؤون الدولة البرجوازي بات بذاته أسير قيوده، وهكذا انقلب السحر على الساحر.

لقد تلاشى الانتشاء وتلاشى الضجيج الوطني في الشوارع؛ مطاردة السيارات الذهبية[2]، التلغرافات المتلاحقة الكاذبة والآبار المسممة بجراثيم الكوليرا، الطلبة الروس يلقون القنابل من على كل جسر للقطار في برلين، والفرنسيون المحلقون فوق نورنبيرغ، والتجاوزات العنيفة في الشوارع من قبل الجماهير التي تشتم رائحة الجواسيس. والزحام البشري الصاخب في محلات الحلوى حيث تبلغ الموسيقى المخدرة للآذان والأناشيد الوطنية ذروتها، ويتحول سكان مدينة كاملة إلى غوغاء مستعدين للوشاية ولإساءة معاملة النساء وللتهليل بصيحات النصر ليصلوا باطراد إلى درجة الهذيان بفعل شائعات طائشة، أجواء قتل طقسية، أجواء كيشينيوف،[3] يكون فيها رجل الشرطة الواقف على ناصية الشارع هو الممثل الوحيد للكرامة الإنسانية.

لقد انتهت المسرحية. أهل العلم الألمان، تلك «الليمورات المترنحة» كانت منذ حين قد أُمرت بالتراجع، ولم تعد مواكب جنود الاحتياط مصحوبة بالتهليل الصاخب للعذارى المندفعات خلفها، ولم يعد الجنود يحيون الشعب من نوافذ العربات بابتسامة ودودة، يسيرون الهوينا، حاملين صناديقهم الكرتونية في أيديهم عبر الشوارع التي يتابع فيها الجمهور بوجوه ممتعضة عمله اليومي.

في هذه الأجواء الصادمة لليوم الشاحب يُسمع هدير جوقة أخرى: الصراخ المتحشرج لحداءات وضباع ميادين القتال. عشرة آلاف من أغطية الخيام، بالتأكيد مطابقة للمواصفات! مئة ألف كيلو من شحم الخنزير ومسحوق الكاكاو وبديل القهوة، الدفع نقدا فقط، جاهزة للتسليم الفوري! قنابل، مخارط، حقائب ذخيرة، مكاتب لتزويج الأرامل من سقطوا في الحرب، أحزمة جلدية، توريد مستلزمات الجيش- نتقبل العروض الجادة فقط! تتحلل لقمة المدفع التي شُحنت بنفحة وطنية في آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر في حقول الموت في بلجيكا وفي جبال الفوج شرق فرنسا

---

[2] السيارات التي يشتبه في وجود جواسيس بها. المترجم

[3] في أبريل/ نيسان 1903 قامت منظمة «المئة السود» المسلحة التي أسسها النظام القيصري بإرهاب اليهود والطلاب والثوار والعمال ذوي الوعي الطبقي في مدينة كيشينوف. وقد جاءت هذه المذابح كرد فعل للنظام القيصري على إضرابات العمال وتظاهراتهم.

وفي مازوريا بشرق بروسيا ، حيث ينمو الربح بقوة. فالمطلوب هو جمع المحصول سريعا في مخازن الغلال. وعبر المحيط تمتد آلاف الأيادي النهمة لتشارك في النهب.

تنتعش الصفقات فوق الأطلال، وتتحول مدن إلى ركام وقرى إلى مقابر وبلدان إلى صحاري وسكان إلى جماعات من الشحاذين وكنائس إلى إصطبلات للخيول. يُمزق قانون دولي ومعاهدات، وتحالفات، وكلمات مفرطة في القدسية، وسلطات عليا إربا إربا. كل حاكم مفوض من الله يعتبره نظيره من الجهة الأخرى مغفلا ووغدا لا يحفظ كلمته، وكل دبلوماسي يعتبر زميله من الطرف الآخر نذلا محتالا، وكل حكومة تعتبر الأخرى كابوسا يجثم على الشعب الذي تحكمه معرِبة عن احتقارها العام لها. الاضطرابات بسبب المجاعة في فينيتو ولشبونة وموسكو وسنغافورة والطاعون في روسيا والبؤس واليأس السائد في كل مكان.

منتهَكا يحمل عاره ويخوض في الدماء، وهو يقطر قذارة- هكذا يقف المجتمع البرجوازي هناك، هكذا هو. ليس عندما يبدو نظيفا وخلوقا، ويتظاهر بالثقافة والفلسفة والأخلاق والنظام والسلام ودولة القانون – بل كوحش كاسر، كفوضى مرعبة، كنفحة طاعون للثقافة والإنسانية – هكذا يظهر في شكله الحقيقي العاري.

وقد تحققت في وسط الفوضى المرعبة هذه كارثة تاريخية عالمية: وهي استسلام الاشتراكية الديمقراطية الأممية. الإيهام بغير ذلك أو إخفاؤه سيكون أغبى وأكبر كابوس يمكن أن تشهده البروليتاريا. «... الديمقراطي» (أي البرجوازي الصغير الثوري) حسبما يقول ماركس «يخرج من أكثر الهزائم خزيا دون أن تشوبه شائبة، مثلما دخلها بريئاً بلا جرم، مع اكتسابه قناعة جيدة بأن عليه أن ينتصر وليس أن عليه هو وحزبه أن يتخليا عن موقفهما القديم، بل على العكس على الظروف أن تنضج من أجله.»[4] لكن البروليتاريا الحديثة تخرج من التجارب التاريخية بشكل مختلف، فبقدر عظمة مهامها تتعاظم أيضا أخطاؤها: لا توجد خطة موضوعة مسبقا وصالحة للأبد، ولا يوجد قائد معصوم من الخطأ يهديها إلى السبل التي عليها أن تسلكها. التجربة التاريخية هي وحدها معلمتها، وطريق التحرر المليء بالأشواك ليس معبدا فقط بالآلام التي لا تحتمل بل وأيضا بأخطاء لا تحصى. ويتوقف تحقق هدف رحلة البروليتاريا، أي تحررها، على تعلمها من أخطائها. إن النقد الذاتي العنيف الذي لا يراعي شيئا ويتقصى الأمور حتى جذورها هو هواء ونور حياة البروليتاريا الاشتراكية. تمثل حالة البروليتاريا الاشتراكية في هذه الحرب

[4] كارل ماركس. الثامن عشر من برومير للويس بونابرت.
Karl Marx, Der achtzehnte Brumaire des Louis Bonaparte, in Karl Marx u. Friedrich Engels, Werke, Bd. 8, S. 145.

العالمية وضعا لا مثيل له، إنها نكبة للبشرية. لن تضيع الاشتراكية إلا في حال عدم تقدير البروليتاريا الأممية لفداحة الوضع وعدم رغبتها في التعلم منه.

لكن السؤال يتعلق الآن بالأعوام الخمس والأربعين الأخيرة من تطور حركة العمال الحديثة برُمتها. ما نشهده هو النقد والنتيجة الإجمالية لحساب عملنا منذ ما يقرب من نصف قرن. لقد اختتمت مقبرة كومونة باريس المرحلة الأولى من الحركة العمالية الأوروبية والأممية. منذ ذلك الحين بدأت مرحلة جديدة. بدلا من الثورات العفوية والانتفاضات ومعارك الشوارع، التي أعادت البروليتاريا في كل مرة مجددا إلى حالتها السلبية، بدأ الكفاح اليومي المنظم واستغلال النظام البرلماني البرجوازي وتنظيم الحشود والمزاوجة بين النضال الاقتصادي والسياسي وبين الأنموذج المثالي الاشتراكي والدفاع المستميت عن المصالح اليومية المباشرة. للمرة الأولى أضاء النجم الهادي لمبادئ علمية صارمة قضية البروليتاريا وتحررها. وعوضا عن الطوائف الصغيرة والمدارس واليوطوبيات والتجارب في كل بلد بمفرده، نشأ أساس نظري دولي موحد ابتلع البلدان كما لو كانت سطورا في كتاب. لقد أعطت المعرفة الماركسية لكل الطبقة العمالية في العالم بوصلة في يدها لكي تجد طريقها في خضم الأحداث اليومية، ومن أجل أن تضبط تكتيك نضالها في كل ساعة من أجل الوصول للهدف الراسخ.

كانت الاشتراكية-الديمقراطية هي الحاملة للواء هذا النهج الجديد والمدافعة عنه والحامية له. لقد أدت حرب عام 1870 وهزيمة كومونة باريس إلى انتقال مركز ثقل حركة العمال الأوروبية إلى ألمانيا. ومثلما كانت فرنسا آنذاك المكان الكلاسيكي للمرحلة الأولى للصراع الطبقي البروليتاري، وباريس القلب الخافق والدامي للحركة العمالية الأوروبية، فقد أصبحت الحركة العمالية الألمانية هي طليعة المرحلة الثانية. لقد طورت أقوى منظمة أنموذجية بفضل عدد لا يحصى من التضحيات من خلال بذل غاية الجهد، وصنعت أعظم صحافة, وأقامت أكثر وسائل التعليم تثقيفا وتنويرا وجمعت حولها أضخم حشود الناخبين وحصلت كحركة عمالية على أكبر عدد من مقاعد البرلمان. كانت الاشتراكية الديمقراطية الألمانية هي التجسيد المحض للاشتراكية الماركسية. كان لها وضع خاص استحقته بوصفها المعلمة والقائدة للأممية الثانية. لقد كتب فريدريش إنغلز في عام 1895 في مقدمته الشهيرة لكتاب ماركس «الصراعات الطبقية في فرنسا»: «بغض النظر عما يمكن أن يحدث أيضا في بلدان أخرى، فإن للاشتراكية الديمقراطية الألمانية وضعا خاص وبناء على ذلك فإن لها على الأقل في البداية مهمة خاصة. فالمليونان من الناخبين الذين ترسلهم لصناديق الاقتراع، إلى جانب الشبان والشابات الذين ليس لديهم حق الانتخاب لكنهم يدعمونها، يشكلون أكبر وأكثف حشد، إنهم «قلب الهجوم» الحاسم لجيش

البروليتاريا الأممية.[5] كانت الاشتراكية الديمقراطية، كما كتبت صحيفة العمال النمسوية Wiener Arbeiterzeitung في 5 آب 1914، هي «درة تنظيم البروليتاريا الواعية طبقيا». وقد سارت على خطاها بحماس متزايد الاشتراكية الديمقراطية الفرنسية والإيطالية والبلجيكية والحركة العمالية في هولندا واسكندنافيا وسويسرا والولايات المتحدة. أما البلدان السلافية، الروس والاشتراكيون الديمقراطيون في البلقان، فكانوا ينظرون لها بإعجاب لا حدود له، ويكاد يخلو من أي نقد. لعب «قلب الهجوم الألماني» دورا حاسما خلال الأممية الثانية. وكان الجميع في المؤتمرات وجلسات المكتب الاشتراكي العالمي ينتظرون الرأي الألماني، وكان رأي الاشتراكية الديمقراطية قاطعا خصوصا في قضايا النضال ضد السياسة العسكرية وضد الحرب. وكان كافيا القول إن: «هذا أمرا غير مقبول لنا نحن الألمان» لكي يتحدد توجه الأممية. ولقد انصاعت الأممية بثقة عمياء للاشتراكية الديمقراطية الألمانية القوية المثيرة للإعجاب: لقد كانت مثار فخر كل اشتراكي ومصدر ذعر للطبقات الحاكمة في كل البلدان.

لكن ما الذي شهدناه في ألمانيا عندما حان وقت الاختبار التاريخي العظيم؟ السقوط الأعمق والانهيار الأعنف. لم تكن منظمة البروليتاريا في أي مكان مُسخّرة تماما في خدمة الإمبريالية ولم يحدث في أي مكان أن جرى تقبل الأحكام العرفية هكذا بلا مقاومة، ولا تم إسكات الصحافة وخنق الرأي العام والتخلي تماما عن النضال الطبقي الاقتصادي والسياسي للطبقة العاملة مثلما هي الحال في ألمانيا.

لكن الاشتراكية الديمقراطية الألمانية لم تكن الطليعة الأقوى فحسب، بل وكانت العقل المفكر للأممية. لذلك يجب أن يبدأ التحليل وعملية التأمل الذاتي في داخلها ولحالتها. لقد اضطلعت بالمهمة النبيلة لإنقاذ الاشتراكية الأممية، وهذا يعني انتهاج النقد الذاتي الذي لا هوادة فيه. لا يوجد حزب آخر ولا طبقة أخرى في المجتمع البرجوازي يمكنها أن تعرض أخطاءها ومواطن ضعفها في مرآة النقد الواضحة أمام العالم كله، لأن المرآة ستعكس لها في ذات الوقت الحال الحواجز التاريخية القائمة أمامها والكارثة التاريخية التي خلفتها وراءها. يحق للطبقة العاملة أن ترى الحقيقة بلا خجل وأن تواجه أقسى الاتهامات الذاتية، لأن ضعفها هو مجرد ظن خاطئ، وقانون التاريخ الصارم يعيد لها القوة ويضمن لها النصر النهائي.

---

[5] فريدريش أنغلز مقدمة لكتاب ماركس «الصراعات الطبقية في فرنسا».
Friedrich Engels, Einleitung zu Marx' Klassenkämpfe in Frankreich, in Karl Marx u. Friedrich Engels, Werke, Bd. 22, S. 524.

إن النقد الذاتي الذي لا هوادة فيها ليس مجرد حق الوجود فحسب، بل هو أيضا الواجب الأعظم للطبقة العاملة. لقد حملنا على متن سفينتنا أرقى كنوز البشرية، التي كُلفت البروليتاريا بحمايتها! وفيما يواصل المجتمع البرجوازي سيره عبر حفلة المجون الدامية مكللا بالخزي والعار نحو مصيره المحتوم، يتوجب على البروليتاريا الأممية أن تستجمع قواها وسوف تقوم بذلك، وأن ترفع الكنوز التي تُركت للغرق في القاع في لحظة تيه وضعف في غمار الدوامة الوحشية للحرب العالمية.

الشيء المؤكد هو أن الحرب العالمية منعطف عالمي. وإنه لضرب من الهوس الأخرق تصور أننا نحتاج فقط لأن نحافظ على بقائنا خلال الحرب، مثلما ينتظر الأرنب تحت الدغل نهاية التقلبات الجوية، لكي نعود بعد ذلك بهمة ونشاط للانغماس في روتيننا اليومي. لقد غيرت الحرب العالمية ظروف نضالنا وغيرتنا نحن أنفسنا بالقدر الأكبر. ليس وكأن من المفترض أن تشهد القوانين الأساسية للتطور الرأسمالي وحرب لا هوادة فيها بين رأس المال والعمل انحرافاً أو اعتدالا. فالآن ووسط الحرب تسقط الأقنعة وتبتسم لنا ملامح الوجوه القديمة المعروفة. لكن سرعة التطور اكتسبت دفعة قوية عبر انفجار البركان الإمبريالي، وحِدَّة الصراعات في كنف المجتمع وعظم المهام التي تبرز مباشرة أمام البروليتاريا الإشتراكية- تجعل كل ما مر من تاريخ الحركة العمالية يبدو وكأنه مشهد ريفي هادئ وناعم.

تاريخيا اندلعت هذه الحرب من أجل دعم قضية البروليتاريا بقوة. إننا نجد لدى ماركس الذي اكتشف الكثير من الوقائع التاريخية بنظرة تنبؤية إلى رحم المستقبل، هذا المقطع اللافت التالي من كتابه «**الصراعات الطبقية في فرنسا**»:

> «يقوم البرجوازي الصغير في فرنسا بما يجب أن يقوم به عادة البرجوازي الصناعي (النضال من أجل الحقوق البرلمانية- ر.ل.) ويضطلع العامل بما يفترض أن يكون عادة مهمة البرجوازي الصغير (النضال من أجل الجمهورية الديمقراطية- ر.ل.) ومن يضطلع بمهمة العامل؟ لا أحد. لن تُحل هذه المشكلة في فرنسا، بل سيُعلن عنها فقط هناك. ولن تحل داخل الجدران الوطنية. ستتحول الحرب الطبقية داخل المجتمع الفرنسي إلى حرب عالمية تتواجه فيها أمم مع بعضها البعض، والحل يبدأ أولا في اللحظة التي تُدفع فيها البروليتاريا عبر الحرب العالمية لتصبح قائدة للشعب الذي يهيمن على السوق العالمي، قائدة لإنجلترا. والثورة التي لا تشهد نهايتها عندئذ، بل تجد بدايتها التنظيمية، ليست ثورة قصيرة الأنفاس. إن الجيل الحالي يشبه اليهود الذين يقودهم موسى عبر الصحراء. إذ ليس

عليه فقط أن يغزوا عالما جديدا، بل عليه أن يهلك من أجل أن يفسح مكانا للبشر المؤهلين لعالم جديد.[6]

كُتب هذا في عام 1850، في وقت كانت فيه إنجلترا هي البلد الوحيد المتطور رأسماليا والبروليتاريا الإنجليزية هي الأفضل تنظيماً، وبدا من خلال الانتعاش الاقتصادي للبلاد أنها هي المؤهلة لقيادة الطبقة العاملة الأممية. فلنضع اسم ألمانيا مكان إنجلترا في نص ماركس وسنجد أن كلماته عبارة عن تنبؤ عبقري بالحرب العالمية الدائرة حاليا. لقد جاءت هذه الحرب لتدفع البروليتاريا الألمانية لتصبح قائدة للشعب وتصنع بذلك «البداية التنظيمية» للصراع العام الدولي الكبير بين العمل ورأس المال على السلطة السياسية في الدولة.

وهل كان تصورنا عن دور الطبقة العاملة في الحرب العالمية مختلفا عن ذلك مثلا؟ لنتذكر كيف أننا كنا معتادين على وصف ما هو آت قبل فترة قصيرة.

«ثم تأتي الكارثة. عندئذ يبدأ في أوروبا الزحف العام الكبير، الذي يُزود فيه 16 إلى 18 مليونا من زهرة شباب الأمم المختلفة بأفضل أدوات القتل ليدخلوا أرض المعارك في مواجهة بعضهم بعضاً كأعداء. لكن حسب قناعتي فإن الإنهيار الكبير للمجتمع البرجوازي هو السبب في هذا الزحف الكبير. إنه لا يأتي من خلالنا ولكن من خلالكم أنتم. إنكم تدفعون بالأشياء لذروتها، تقودونها إلى الكارثة وستجنون ما بذرتموه. غروب آلهة العالم البرجوازي جار الآن. فلتكونوا واثقين من ذلك.[7] (الإبراز بالخط المائل لروزا لوكسمبورغ).

هكذا تحدث الناطق باسم كتلتنا البرلمانية أوغست بيبل خلال النقاش حول المغرب في الرايخستاغ.

اُختتم المنشور الرسمي للحزب الذي حمل عنوان «الإمبريالية أم الاشتراكية؟» ووُزعت منه قبل بضعة أعوام مئات الآلاف من النسخ بالكلمات التالية:

«وهكذا ينحرف النضال ضد الإمبريالية ليتحول بشكل مضطرد إلى صراع حاسم بين

---

6 كارل ماركس. الصراعات الطبقية في فرنسا من 1848 إلى 1850.
Karl Marx: Die Klassenkämpfe in Frankreich 1848 bis 1850. In: Karl Marx/ Friedrich Engels: Werke Bd. 7, S. 79

7 مداولات الرايخستاغ الدورة التشريعية الثانية عشرة، الجلسة الثانية.
Verhandlungen des Reichstags. XII. Legislaturperiode. II. Session, Bd. 268, Stenographische Berichte, Berlin 1911, S. 7730.

رأس المال والعمل. خطر الحرب والغلاء والرأسمالية- مقابل السلام والرخاء للجميع، والاشتراكية!، هكذا طُرح السؤال. قرارات كبرى يقف التاريخ في وجهها. على البروليتاريا أن تعمل بلا كلل على مهمتها التاريخية العالمية وعلى تقوية سلطتها التنظيمية ووضوح معارفها. سيان ما سيأتي، سواء أنجحت البروليتاريا في تجنيب البشرية الأهوال الفظيعة لحرب عالمية، أو غرق العالم الرأسمالي كما هو معهود في التاريخ، كما وُلد منه، في الدم والعنف: ستجد الطبقة العاملة ساعتها التاريخية جاهزة، وأن يكون المرء مستعداً هو كل شيء.[8]

في **الدليل الرسمي للناخبين الاشتراكيين الديمقراطيين** لعام 1911 بشأن انتخابات الرايخستاغ الأخيرة يمكننا أن نقرأ في صفحة 42 عن الحرب العالمية المتوقعة ما يلي:

«هل يعتقد حكامنا وطبقاتنا الحاكمة أنه سيسمح لها أن ترتكب هذه الفظاعة بحق شعوبها؟ ألن تتملك الشعوب صرخة فزع وغضب وضجر تجعلها تضع نهاية لهذا القتل؟ ألن يسألوا: لمن ولأجل ماذا يجري كل هذا؟ هل نحن مرضى عقليون، لكي نُعامل هكذا أو نتركهم يعاملوننا على هذا النحو؟ من يفكر بهدوء في احتمالية حرب أوروبية كبرى، لا يمكن أن يصل إلى استنتاجات أخرى غير التي سقناها هنا. إن الحرب الأوروبية القادمة ستكون مجازفة كبرى لم يشهد العالم لها مثيل من قبل، وستكون حسب كل التوقعات الحرب الأخيرة.[9]

بهذه اللغة وبهذه الكلمات سعى نوابنا الحاليون في الرايخستاغ لكسب مقاعدهم المئة وعشرة.

وعندما وقعت قفزة الفهد (بانتر) إلى أغادير[10] في عام 1911 وعندما جعل تحريض الإمبريالية الصاخب خطر الحرب الأوروبية وشيكا جدا، وافق مؤتمر أممي في باريس[11] على القرار التالي:

---

[8] يوليان مارشليفسكي (ي. كارسكي): الإمبريالية أم الاشتراكية؟
Julian Marchlewski (J. Karski), Imperialismus oder Sozialismus?, Berlin 1960, S. 48–49.

[9] دليل الناخبين الاشتراكيين الديمقراطيين.
Handbuch für sozialdemokratische Wähler, Berlin 1911, S. 42.

[10] ردت الإمبريالية الألمانية على محاولة الإمبريالية الفرنسية لبسط سيطرتها على المغرب كله في مطلع عام 1911 وتثبيت سلطتها نهائيا فيه، بإرسال السفينتين الحربيتين «بانتر» أي الفهد و«برلين» إلى أغادير، وأثارت بهذا الاستفزاز خطر اشتعال حرب وشيكة. لكن تدخل بريطانيا لصالح فرنسا أرغم السياسيين الاستعماريين الألمان على الإذعان.

[11] في المصدر: لندن- في الرابع من أغسطس/آب 1911 أقام اتحاد العمل الكونفيدرالي مؤتمرا شعبيا في باريس شارك فيه إلى جانب أعضاء اللجنة العامة للنقابات الألمانية وقيادة الحزب الاشتراكي الديمقراطي الألماني ممثلون عن النقابات البريطانية والإسبانية والهولندية.

«أعلن موفدو منظمات العمال الألمانية والإسبانية والإنجليزية والهولندية والفرنسية عن استعدادهم لمواجهة أي إعلان حرب بكل الوسائل المتاحة. وتلتزم كل أمة ممثلة في المؤتمر وفقا لقرارات مؤتمرها الوطني والأممي بالتحرك ضد التحريض الإجرامي للطبقات الحاكمة.»

لكن عندما التأم المؤتمر الأممي في بازل في نوفمبر/تشرين الثاني 1912، وعندما وصل موكب العمال الطويل إلى كنيستها الكبيرة، سرت لدى كل الحاضرين قشعريرة تهيبا من عظمة الساعة المصيرية التالية وشعروا بحسم بطولي يختلج في صدورهم.

وصاح فيكتور أدلر البارد المتشكك قائلا:

«إن الأهم، أيها الرفاق، أننا هنا عند النبع المشترك لقوتنا، وأننا سنأخذ هذه القوة معنا، وكل واحد سيفعل في بلده كل ما بوسعه، بالأشكال والوسائل التي معنا، بكل السلطة التي نمتلكها للوقوف في وجه جريمة الحرب.وإذا ما وقعت الجريمة، إذا ما وقعت فعلا، فعلينا أن نحرص على أن تكون حجرا، حجرا للنهاية.

هذه هي الروح التي سرت في الأممية بأسرها...

وعندما ينتشر القتل والحريق والطاعون عبر أنحاء أوروبا المتحضرة- فلا يسعنا ونحن نفكر في ذلك إلا أن نشعر برجفة ويتصارع الغضب والاستياء في صدورنا، ونسأل أنفسنا: هل الناس، هل البروليتاريون اليوم خراف حقا، بحيث يمكن اقتيادهم وهم صامتون إلى المسلخ؟»[12] (الإبراز بالخط المائل لروزا لوكسمبورغ)

وتحدث ترولسترا باسم «الأمم الصغيرة» وأيضا باسم بلجيكا:

«بالمال والدم تضع بروليتاريا الدول الصغيرة نفسها تحت تصرف الأممية في كل ما ستقرره لتجنب الحرب. إننا نؤكد على أملنا في أنه عندما تدعو الطبقات الحاكمة في الدول الكبرى أبناء البروليتاريا فيها إلى حمل السلاح لإشباع أطماع حكوماتها وإدمانها للسلطة بسفك الدماء على أراضي الشعوب الصغيرة، أن أبناء البروليتاريا تحت التأثير القوي لآبائهم البروليتاريين وتحت تأثير النضال الطبقي والصحافة البروليتارية، سيفكرون مرارا

[12] المؤتمر الطارئ للاشتراكيين الأمميين في بازل في 24 و25 نوفمبر/تشرين الثاني 1912.
Außerordentlicher Internationaler Sozialisten-Kongreß zu Basel am 24. und 25. November 1912, Berlin 1912, S. 18.

قبل أن يقوموا باسم هذه المهمة المعادية للحضارة بإلحاق أي أذى بنا نحن إخوتهم وأصدقاءهم.»[13] (الإبراز بالخط المائل لروزا لوكسمبورغ)

وختم جوريس كلمته بعد أن قرأ البيان ضد الحرب باسم المكتب الأممي[14]:

«تمثل الأممية كل القوى الأخلاقية في العالم! فإذا ما دقت ساعة المأساة، التي يتوجب علينا فيها أن نضحي بأنفسنا تماما، سيدعمنا هذا الوعي ويعضدنا. وهذا ليس مجرد كلام يسهل قوله، لا، بل إننا نعلن من أعمق أعماق كياننا أننا مستعدون لأي تضحية.»[15] (الإبراز بالخط المائل لروزا لوكسمبورغ)

كان هذا أشبه بقسم تأسيس سويسرا، توجهت الأنظار كلها إلى كنيسة بازل الكبرى حيث دقت الأجراس بجد واحتفال إيذانا بالمعركة القادمة بين جيش العمل وسطوة رأس المال.

في الثالث من ديسمبر/كانون الأول 1912 تكلم المتحدث باسم الكتلة البرلمانية للاشتراكيين الديمقراطيين في الرايخستاغ الألماني قائلا:

«أعترفُ أن تلك كانت واحدة من أجمل لحظات حياتي. عندما رافقت أجراس الكنيسة الموكب الأممي للاشتراكيين الديمقراطيين، وعندما اصطفت الأعلام في جوقة الكنيسة حول الهيكل وعندما حيت أنغام الأرغن موفدي الشعب الذين أرادوا إعلان السلام، كان بأية حال انطباع لن أنساه... ما يجري هنا، ينبغي أن يكون واضحا لكم. لقد كفت الجماهير عن أن تصبح قطعاناً تقاد بلا إرادة وبلا تفكير. هذا جديد في التاريخ، في الماضي كانت الجماهير تترك نفسها تجر بعماء للتحريض ضد بعضها البعض وللقتل الجماعي من قبل من لهم مصلحة في الحرب. لقد انتهى ذلك. لقد كفت الجماهير عن أن تكون أدوات بلا

13 المصدر السابق.
Ebenda, S.33.

14 أكد بيان الأممية حول الوضع الحالي الذي أُقر في المؤتمر الطارئ للاشتراكيين الأمميين في بازل في 24 و25 نوفمبر 1912، على قرارات مؤتمر شتوتغارت عام 1907 وكوبنهاغن 1910 وطالب البروليتاريا باستخدام كل الوسائل الفعالة لمنع الحرب وفي حال اندلعت الحرب، يتوجب استغلال الأزمة التي تسببت فيها وبالتالي الإسراع في الإطاحة بالحكم الرأسمالي.

15 المؤتمر الطارئ للاشتراكيين الأمميين في بازل في 24 و25 نوفمبر 1912.
Außerordentlicher Internationaler Sozialisten-Kongreß zu Basel am 24. und 25. November 1912, Berlin 1912, S. 27.

إرادة وتوابع لأي ممن لهم مصلحة في الحرب.»[16] (الإبراز بالخط المائل لروزا لوكسمبورغ)

وحتى قبل أسبوع من اندلاع الحرب، كتبت صحف الحزب الألمانية في 26 يوليو/تموز 1914 ما يلي:

«لسنا دمى متحركة، إننا نكافح بكل طاقتنا نظاما يحول الناس إلى أدوات بلا إرادة للظروف المهيمنة العمياء، هذه الرأسمالية التي تسعى إلى تحويل أوروبا المتعطشة للسلام إلى مسلخ محموم، وإذا أخذت التهلكة مسارها، وإذا لم تكن إرادة السلام الحاسمة لدى البروليتاريا الألمانية والأممية التي ستعلن عنها خلال الأيام القادمة في مؤتمرات شعبية قوية ومؤثرة، قادرة على منع الحرب العالمية، فينبغي على الأقل أن تكون تلك هي الحرب الأخيرة، وبعدها سيأتي غروب آلهة الرأسمالية.» **(صحيفة فرانكفورتر فولكسشتيمه)**

وحتى في الثلاثين من يوليو/تموز 1914 أطلقت الهيئة المركزية للاشتراكيين الديمقراطيين النداء التالي:

«ترفض البروليتاريا الاشتراكية أي مسؤولية عن الأحداث التي تسببت فيها الطبقة الحاكمة التي فقدت بصيرتها بصورة عبثية. تعلم البروليتاريا أن حياة جديدة لها ستزدهر من بين الأنقاض. كل المسؤولية يتحملها أصحاب السلطة الحاليون!

الأمر بالنسبة لهم مصيري!

وتاريخ العالم هو يوم الدين!»[17]

ثم جاء الحدث الشائن غير المسبوق، الرابع من أغسطس/آب 1914

وهل كان يجب أن يأتي على هذا النحو؟ فحدث بمثل هذا الحجم هو بالتأكيد ليس وليد الصدفة. ولا بد أن تكون له أسباب موضوعية عميقة، لكن هذه الأسباب يمكن أيضا أن تكمن في أخطاء الاشتراكية الديمقراطية، قائدة البروليتاريا، وفي قصور إرادتنا النضالية وشجاعتنا وإخلاصنا لقناعتنا. لكن الاشتراكية العلمية علمتنا فهم القوانين الموضوعية للتطور التاريخي. لا

---

[16] مداولات الدورة التشريعية الثالثة عشرة للرايخستاغ الألماني. الجلسة الأولى، الجزء 286، تقارير مختزلة.
Verhandlungen des Reichstags. XIII. Legislaturperiode. I. Session, Bd. 286, Stenographische Berichte, Berlin 1911, S. 2517–18.

[17] مجلة Vorwärts (إلى الأمام).
Vor der Katastrophe, in Vorwärts (Berlin), Nr. 205, 30. Juli 1914.

يصنع الناس تاريخهم طواعية. لكنهم يصنعونه بأنفسهم. ترتبط البروليتاريا في نشاطها بدرجة نضج التطور الاجتماعي، لكن هذا التطور لا يسير بمفرده بعيدا عن البروليتاريا. إنها بالقدر نفسه محركه وسببه، ومُنتَجَه ونتيجته. إن نشاط البروليتاريا ذاته لهو جزء من المشاركة الفعالة في صنع التاريخ. وإذا ما استطعنا القفز قليلا فوق التطور التاريخي، كما يقفز الإنسان خارج ظله، عندئذ يمكننا تسريع هذا التطور أو إبطاؤه.

إن الاشتراكية هي أول حركة شعبية للتاريخ العالمي تضع لنفسها هدفا واختارها التاريخ لتنشر معنى واضحا للفعل الاجتماعي للبشر، وأفكارا ممنهجة وتنشر بذلك الإرادة الحرة. لذلك ينعت فريدريش إنغلز النصر النهائي للبروليتاريا الاشتراكية بأنه قفزة للإنسانية من مملكة الحيوان إلى مملكة الحرية. وهذه «القفزة» مرتبطة أيضاً بقوانين التاريخ الحازمة، وآلاف البراعم الناشئة من تطور سابق بطيء جدا ومفعم بالألم. لكن هذه القفزة لن تكتمل، لو لم يطلق كل ما وفره التطور من شروط مادية شرارة الإرادة الحرة للحشود الجماهيرية الكبرى. لن يأتي انتصار الاشتراكية كقدر محتوم من السماء. ولن يتحقق إلا عبر سلسلة طويلة من الصراع بين القوى الجديدة والقوى القديمة تتعلم خلاله البروليتاريا العالمية تحت قيادة الاشتراكية الديمقراطية، وتحاول أخذ مقدراتها بيدها، وتسعى للسيطرة على دفة الحياة الاجتماعية، وللتحول من كرة لعب فاقدة الإرادة على تاريخها إلى محركه الواضح.

قال فريدريش إنغلز ذات مرة: يواجه المجتمع البرجوازي مأزقا، إما التحول للاشتراكية أو العودة إلى الهمجية. ماذا تعني «العودة إلى الهمجية» في ذروة الحضارة الأوروبية؟ لقد قرأنا على الأغلب هذه الكلمات حتى الآن دون تفكير وكررناها دون أن ندرك جديتها المخيفة. إن نظرة حولنا في هذه اللحظة لتظهر معنى عودة المجتمع البرجوازي إلى الهمجية. هذه الحرب العالمية-هي عودة إلى الهمجية. يقود انتصار الإمبريالية إلى تدمير الثقافة- على نحو متقطع طوال فترة الحرب الحديثة وبشكل نهائي لو استمرت فترة الحروب العالمية التي بدأت الآن في مسارها حتى النهاية. إننا نقف اليوم تماما كما توقع فريدريش إنغلز قبل جيل، أي قبل أربعين عاما، أمام أحد خيارين: إما انتصار الإمبريالية وأفول كل حضارة كما حدث في روما القديمة، القضاء على السكان والبوار والانحطاط، مقبرة ضخمة. أو انتصار الاشتراكية وهذا يعني التحرك النضالي الواعي للبروليتاريا العالمية ضد الإمبريالية ونهجها: الحرب. هذا هو مأزق التاريخ العالمي، إما أو، تتأرجح كفتا الميزان بينهما في ارتعاش إزاء قرار البروليتاريا الواعية طبقيا. ويرتبط مستقبل الحضارة والبشرية بما إذا كانت البروليتاريا ستلقي بسيف نضالها الثوري وبعزيمة الرجال في كفة الميزان. لقد انتصرت الإمبريالية في هذه الحرب وقد أنزل سيف الإبادة

الجماعية بثقل الإمبريالية الوحشي كفة الميزان إلى قاع البؤس والهوان. لكن لا يمكن تعديل كل هذا البؤس والهوان إلا عندما نتعلم من الحرب وفي الحرب، كيف يمكن للبروليتاريا أن تنهض لتخرج من دورها كعبد تابع في يد الطبقة الحاكمة لتصبح سيدة أقدارها.

تشتري الطبقة العاملة الحديثة كل معرفة بوظيفتها التاريخية بثمن غال، فطريق جُلجثة من أجل تحررها الطبقي مفروش بالضحايا. مناضلو يونيو/حزيران، وضحايا الكومونة وشهداء الثورة الروسية- رقصة لظلال دامية كثيرة بلا عدد. لقد سقط هؤلاء في ميدان الشرف، إنهم كما كتب ماركس عن أبطال الكومونة، «سيخلدون للأبد في قلوب الطبقة العاملة»[18] والآن يسقط الملايين من البروليتاريا من كل البلدان في معركة الهوان، وقتل الأخ وتمزيق الذات بترانيم العبيد على الشفاه. وهذا أيضا لم يبخل علينا القدر به. إننا نشبه حقا اليهود الذين يقودهم موسى عبر الصحراء، لكننا لسنا تائهين، وسننتصر، إذا لم ننسى كيف نتعلم. وإذا لم تعرف الاشتراكية الديمقراطية قائدة البروليتاريا كيف تتعلم فستغرق «من أجل أن تمنح مكانا للبشر الذين يستحقون عالما جديدا»[19].

[18] كارل ماركس، الحرب الأهلية في فرنسا، في أعمال كارل ماركس وفريدريش إنغلز.
Karl Marx, Der Bürgerkrieg in Frankreich, in Karl Marx u. Friedrich Engels, Werke, Bd. 17, Berlin 1971, S. 362.

[19] كارل ماركس، الصراع الطبقي في فرنسا -1848 1850، في أعمال كارل ماركس وفريدريش إنغلز.
Karl Marx, Klassenkämpfe in Frankreich 1848 bis 1850, in Karl Marx u. Friedrich Engels, Werke, Bd. 7, S. 79.

2

«الآن نقف أمام حقيقة الحرب التي لا تتزعزع، وتتهددنا أهوال غزوات عدوانية. ليس علينا اليوم أن نقرر إن كنا مع أو ضد الحرب، بل بشأن مسألة الوسائل المطلوبة للدفاع عن البلاد... بالنسبة لشعبنا ومستقبله الحر سيُوضع الكثير إن لم يكن كل شيء على المحك في حال انتصار الاستبداد الروسي الذي دنس نفسه بدماء أفضل من في شعبه. علينا مقاومة هذا الخطر وتأمين ثقافة بلدنا واستقلاله, ونحن نقوم فعلا بما أكدنا عليه: لن نخذل وطننا في ساعة الخطر ونحن نشعر بتناغم موقفنا مع الأممية التي تعترف دائماً بحق كل شعب في الاستقلال الوطني وحق الدفاع عن النفس، كما ندين معها كل حرب تسعى للغزو... وانطلاقا من هذه المبادئ نوافق على قروض الحرب المطلوبة.»[20]

بهذا الإعلان أطلقت كتلة الاشتراكيين الديمقراطيين في البرلمان في الرابع من أغسطس/آب الشعار الذي ينبغي أن يقرر ويهيمن على موقف العمال الألمان في الحرب، الوطن في خطر وحرب شعبية من أجل الوجود والثقافة والحرية- كانت تلك هي الكلمة التي أطلقها الممثلون البرلمانيون للاشتراكيين الديمقراطيين. وكل ما تلا ذلك كان عبارة عن مجرد نتيجة: إن موقف صحافة الحزب والصحافة النقابية، ونوبة النعرة الوطنية والنزوع لإنهاء النزاعات السياسية الداخلية، والحل المفاجئ للأممية – كل هذا كان نتيجة لا يمكن تجنبها للتوجه الأول الذي اتُخذ في الرايخستاغ.

وعندما يرتبط الأمر بوجود الأمة، بالحرية وعندما يكون الدفاع عنها بالسلاح فقط وعندما تكون الحرب أمرا شعبيا مقدسا - سيكون كل شيء بديهياً وواضحا، عندئذ لا بد أن من تحمل كل شيء في سبيل ذلك. من يرغب في الغاية لا بد أن يرغب في الوسيلة أيضا. الحرب قتل منهجي منظم على نطاق ضخم. ومن أجل القتل المنظم لا بد أولا أن تُنتج للبشر الطبيعيين الأجواء المخدرة الملائمة. لقد كان هذا منذ القدم الطريقة راسخة الأساس لمثيري الحروب. ولا بد أن تطابق وحشية الممارسات وحشية الأفكار والأخلاق، فهذه عليها أن تمهد لتلك وأن ترافقها. عندئذ أصبحت مجلة der Wahre Jacob (يعقوب الحقيقي) الساخرة بعددها الصادر

---

[20] مداولات الرايخستاغ الألماني، الدورة التشريعية الثالثة عشرة، الجلسة الثانية.
Verhandlungen des Reichstags, XIII. Legislaturperiode, II. Session, Bd. 306, Stenographische Berichte, Berlin 1916, S. 8/9.

في 28 أغسطس/آب بصورة «الدراسة» الألمانية[21] وصحف الحزب في كيمنيتز وهامبورغ وكيل وفرانكفورت وكوبورغ ومدن أخرى بتحريضها ذي النعرة الوطنية شعرا ونثرا هي المخدر الفكري الملائم والضروري لبروليتاريا، لم يعد باستطاعتها سوى إنقاذ وجودها وحريتها، عبر غرزها السيف القاتل في صدور الإخوة الروس والفرنسيين والإنجليز. وهذه الصحف المحرضة هي أكثر حسما من تلك الأخرى التي تريد الجمع بين الوادي والجبل، والمزاوجة بين الحرب و «الإنسانية»، وبين القتل وحب الإخوة، وبين الموافقة على أموال الحرب والمؤاخاة الاشتراكية بين الشعوب.

لكن لو كان الشعار الذي أطلقته كتلة الاشتراكيين الديمقراطيين في الرايخستاغ في الرابع من أغسطس/آب صحيحا، فسيعني أن الأممية العمالية قد انتهى أمرها ليس فقط في هذه الحرب، ولكن على الإطلاق. لأول مرة منذ قيام الحركة العمالية تنشق هوة هنا بين تعاليم التضامن الأممي البروليتاري والمصالح الخاصة بالحرية والوجود الوطني للشعوب، وللمرة الأولى نقف أمام الاكتشاف بأن استقلال وحرية الأمم يتطلبان بالضرورة أن تسحق البروليتاريا من مختلف الألسن بعضها بعضا وتسعى لإفناء بعضها البعض. حتى ذاك الحين كانت لدينا قناعة بأن مصالح الأمم والمصالح الطبقية للبروليتاريا تتحد في تناغم، وأنها متطابقة ومن المستحيل أن تناقض بعضها البعض. كان ذلك هو أساس نظريتنا وممارستنا، روح تحريضنا للحشود الجماهيرية. هل وقعنا فيما يخص هذه النقطة الرئيسية من فلسفتنا الحياتية في خطأ فظيع؟ إننا نقف أمام السؤال المصيري للاشتراكية الأممية.

لم تكن الحرب العالمية هي أول اختبار عملي لمبادئنا الأممية. لقد نجح الحزب في الاختبار الأول قبل 45 عاما. آنذاك في 21 يوليو/تموز 1870 قدم فيلهلم ليبكنيشت وأوغست بيبل البيان التاريخي التالي أمام الرايخستاغ الألماني الشمالي:

> «إن الحرب الحالية هي حرب أسر حاكمة، اندلعت لصالح أسرة بونابرت، كما اندلعت حرب عام 1866[22] لصالح أسرة هوهنتسولر. لا يمكننا الموافقة على الأموال المطلوبة من الرايخستاغ لخوض الحرب، لأن ذلك ربما سيمثل اقتراعا على سحب الثقة من الحكومة

---

[21] مجلة يعقوب الحقيقي، مجلة مصورة ساخرة تأسست عام 1879 والتزمت الخط السياسي للحزب الاشتراكي الديمقراطي، وفي أثناء الحرب العالمية الأولى اكتسبت طابعا قوميا مع تأييد كتلة الحزب للحرب. وغلاف العدد الثاني في أغسطس/آب يُظهر الدراسون الألمان وهم يدقون رؤوس الأعداء.

[22] حسمت الحرب بين بروسيا والنمسا في الفترة من يونيو/حزيران وحتى يوليو/تموز 1866 التنافس على السيادة على ألمانيا لصالح بروسيا. وفي صلح براغ في الثالث والعشرين من أغسطس/آب 1866 وافقت النمسا على حل الاتحاد الألماني وخرجت بذلك من اتحاد الدولة الألمانية الذي تأسس لاحقا.

البروسية التي جهزت للحرب الحالية عبر الخطوات التي اتخذتها عام 1866. كما أنه لا يمكننا رفض منح الأموال المطلوبة لأن هذا قد يُفهم على أنه قبول لسياسات بونابرت الإجرامية الخبيثة.

كمعارضين مبدئيين لأي من حروب الأسر الحاكمة، وكجمهوريين اشتراكيين وأعضاء في الجمعية الأممية للعمال التي تكافح دون تمييز لجنسيتهم كل القامعين وتسعى لضم كل المضطهدين في رابطة إخوة كبرى، لا يمكننا أن نعلن تأييدنا المباشر أو غير المباشر للحرب الحالية ولهذا سنمتنع عن التصويت معبرين عن وثيق أملنا في أن تأخذ الشعوب الأوروبية العبرة من الأحداث الحالية المشئومة وتبذل كل ما باستطاعتها للاستحواذ على حقها في تقرير المصير والتخلص من حكم الحراب والحكم الطبقي بوصفه أس كل البلاء على مستوى الدولة والمجتمع.»[23]

بهذا البيان أوضح ممثلا البروليتاريا الألمانية موقفها بوضوح وانضواءهما بلا لبس تحت راية الأممية، ونزعا كلية عن الحرب على فرنسا الطابع الوطني التحرري. من المعروف أن بيبل قال في مذكراته إنه كان سيصوت ضد قروض الحرب لو كان يعرف كل شيء أثناء التصويت، وهو ما أصبح معروفا في السنوات التالية فقط.

إذن، في تلك الحرب التي اعتبرها الرأي العام البرجوازي والغالبية العظمى للجماهير في ظل هيمنة افتراءات بسمارك آنذاك مصلحة مصيرية ووطنية لألمانيا، تبنى قادة الاشتراكية الديمقراطية الموقف التالي: إن المصالح المصيرية للأمة والمصالح الطبقية للبروليتاريا الأممية شيء واحد، وكلاهما ضد الحرب. لكن فقط مع الحرب الحالية وبيان كتلة الاشتراكيين الديمقراطيين في الرابع من أغسطس/آب 1914 كشفت للمرة الأولى المأزق المريع: الحرية الوطنية في جانب- والاشتراكية الأممية في جانب آخر!.

حسنا، لكن الحقيقة الأساسية في بيان كتلتنا الحزبية في البرلمان هو أن التوجه الجذري الجديد للسياسة البروليتارية بدا عموما وكأنه كشف مفاجئ. لقد كان صدى بسيط لنسخة خطبة العرش وخطبة المستشار يوم الرابع من أغسطس/آب «لا تحركنا شهوة الغزو»، هكذا ورد في خطبة العرش، «تملؤنا إرادة لا تنثني للحفاظ على المكان الذي وضعنا الله فيه، من أجلنا ومن أجل الأجيال القادمة.

من هذه المكاتبات التي وردت إليكم، سترون أن حكومتي وخصوصا مستشاري قد بذل قصارى

[23] أوغست بيبل: خطب وكتابات مختارة.
August Bebel, Ausgewählte Reden und Schriften, Bd. 1, Berlin 1970, S. 117.

جهده حتى اللحظة الأخيرة لمنع الكارثة. سنلجأ إلى السيف مضطرين للدفاع عن النفس بضمير نقي ويد طاهرة»[24] وأوضح المستشار بيتمان هولفيغ: «أيها السادة، نحن الآن في موقف الدفاع عن النفس والضرورات تبيح المحظورات...من هو مهدد مثلنا ويناضل من أجل الغاية الأسمى، يجوز له أن يفكر فقط في كيفية القتال...إننا نناضل من أجل ثمار عملنا السلمي، من أجل إرث ماض عظيم ومن أجل مستقبلنا.»[25] وهذا هو بالضبط مضمون البيان الاشتراكي الديمقراطي: 1. لقد قمنا بكل ما بوسعنا للحفاظ على السلام، الحرب فُرضت علينا من الآخرين، 2. والآن ها هي الحرب وعلينا أن ندافع عن أنفسنا، 3. تمثل هذه الحرب للشعب الألماني مجازفة بكل شيء. إن بيان كتلتنا البرلمانية هو مجرد صياغة أسلوبية مختلفة لبيانات الحكومة. وكما تستند البيانات الحكومية إلى جهود بيتمان هولفيغ الدبلوماسية من أجل السلام والبرقيات القيصرية، تستند الكتلة البرلمانية إلى المظاهرات من أجل السلام التي نظمها الاشتراكيون الديمقراطيون قبل اندلاع الحرب. وكما تنفي خطبة العرش أي علاقة لها بشهوة الغزو، ترفض الكتلة حرب الغزو بالإشارة إلى الاشتراكية. وعندما ينادى القيصر والمستشار: إننا نناضل من أجل غايتنا الأسمى! أنا لا أعرف أحزابا، أعرف فقط ألمانا[26]، يجيب الصدى في بيان الاشتراكيين الديمقراطيين: بالنسبة لشعبنا كل شيء موضوع على المحك، ولن نخذل وطننا في ساعة الخطر. في نقطة واحدة فقط يختلف البيان الاشتراكي-الديمقراطي عن خطة الحكومة: إنه يضع في مقدمة وجهته الطغيان الروسي كونه الخطر على حرية ألمانيا. ما ورد في خطبة العرش فيما يخص روسيا كان كالتالي: «بحزن بالغ اضطررت لتحريك جيشي ضد جار، خاض معه الكثير من المعارك المشتركة جنبا إلى جنب. وبأسف شديد رأيت كيف تحطمت صداقة حافظت عليها ألمانيا بإخلاص»[27] لقد حورت كتلة الاشتراكيين الديمقراطيين الإنهيار المؤلم للصداقة التي حُوفظ عليها بإخلاص مع القيصرية الروسية إلى بوق للحرية في مواجهة الطغيان، وهكذا في النقطة الوحيدة التي أظهروا فيها استقلالهم عن بيان الحكومة، استخدموا مأثورات اشتراكية ثورية من أجل أن يضفوا على الحرب

---

24 مداولات الرايخستاغ، الدورة التشريعية الثالثة عشرة، الجلسة الثانية، الجزء 306. تقارير مختزلة، برلين، 1916، ص. 2
Verhandlungen des Reichstags, XIII. Legislaturperiode, II. Session, Bd. 306, Stenographische Berichte, Berlin 1916, S. 2.

25 المصدر نفسه
Ebenda, S. 6-7,

26 في الجلسة الافتتاحية للرايخستاغ في الرابع من أغسطس/آب 1914 صرح القيصر فليلهم بديماغوغية: «أنا لا أعرف أحزابا، أعرف فقط ألمانا.»

27 مداولات الرايخستاغ، الدورة التشريعية الثالثة عشرة، الجلسة الثانية.
Verhandlungen des Reichstags, XIII. Legislaturperiode, II. Session, Bd. 306, Stenographische Berichte, Berlin 1916, S. 2.

طابعا ديمقراطياً ويكسبونها مجدا شعبيا.

وكما قلنا تكشف ذلك للاشتراكية الديمقراطية فجأة في الرابع من أغسطس/آب. وكل ما قالوه حتى ذاك اليوم، ما قالوه في ليلة اندلاع الحرب، كان عكس بيان الكتلة البرلمانية. وهذا ما كتبته مجلة **فورفيرتس** (إلى الأمام) في الخامس والعشرين من يوليو/تموز، عندما نُشر الإنذار النمسوي لصربيا الذي اندلعت الحرب بسببه[28]:

«إنهم يريدون الحرب، تلك العناصر المنعدمة الضمير ذات النفوذ التي لها الكفة الراجحة في قصر هوفبورغ الفيناوي. إنهم يريدون الحرب- لقد تبين ذلك منذ أسابيع من الصراخ الوحشي لصحف التحريض الليبرالية المحافظة. إنهم يريدون الحرب- الإنذار النمسوي لصربيا أوضح ذلك ولكل العالم...

لأن دماء فرانتس فرديناند وزوجته قد سالت على يد متطرف مخبول، يفترض أن تسيل دماء الآلاف من العمال والفلاحين، ويفترض المزايدة على جريمة مجنونة بجريمة أكثر وأكثر جنونا!...إن الإنذار النمسوي لصربيا هو الهشيم الذي ستشتعل به أوروبا في كل أركانها الأربعة!

لأن هذا الإنذار في صيغته كما في مطالبه وقح جدا لدرجة أن الحكومة الصربية لو أذعنت بخنوع لهذه المذكرة، يجب أن تضع في حسبانها أن حشود الجماهير ستطيح بها في أقل من عشية وضحاها...

انت الجريمة النكراء للصحافة الشوفينية في ألمانيا هي إثارة شهوة الحليف العزيز للحرب لأقصى حد، ورغم تشككه أقر السيد فون بيتمان هولفيغ دعمه للسيد بيرشتولد[29]. لكن بذلك تُمارس في برلين كما في فيينا لعبة خطرة.»[30] (الإبراز بالخط المائل لروزا لوكسمبورغ).

أما صحيفة **لايبتسيغر فولكستسايتونغ** فكتبت الرابع والعشرين من يوليو/تموز تقول:

[28] في الثالث والعشرين يوليو/تموز 1914 وفي سياق مقتل الأرشيدوق فرانتس فرديناند، ولي عهد النمسا على أيدي القوميين الصرب، طالبت الإمبراطورية النمساوية- الهنغارية صربيا في مذكرة إنذار بتنازلات اعتُبرت تدخلا في الشؤون الداخلية لصربيا. واتخذت الإمبراطورية النمساوية المجرية من رفض المهلة مناسبة لاندلاع الحرب.

[29] ليوبولد غراف بيرشتولد كان وزير خارجية النمسا في الفترة من فبراير/شباط 1912 إلى يناير/كانون الثاني 1915.

[30] الحرب؟ الإنذار. في مجلة Vorwärts.
Krieg? Ultimatum, in Vorwärts (Berlin), Nr. 200, 25. Juli 1914.

إن الحزب العسكري النمساوي...يراهن على كل شيء، لأن الشوفينية الوطنية والسياسة العسكرية ليس لديها ما تخسره في أي بلد من بلاد العالم... لقد أفلست الأوساط الشوفينية في النمسا على وجه الخصوص وعويلها الوطني يغطي على دمارها الاقتصادي والنهب والقتل في الحرب سيملأ خزائنها.[31] (الإبراز بالخط المائل لروزا لوكسمبورغ)

أما صحيفة **دريسدنر فولكستسايتونغ** فصرحت في اليوم ذاته قائلة:

... حاليا لا يزال دعاة الحرب في ساحة «بالهّاوس» الفيناوية يفتقدون إلى براهين قاطعة، من شأنها أن تعطي للنمسا الحق في فرض مطالب على صربيا.

طالما أن الحكومة النمسوية ليست قادرة على فعل ذلك، فإنها باحتكاكها الاستفزازي المهين بصربيا، ستضع نفسها أمام أوروبا كلها في موضع المذنب، وحتى لو ثبتت إدانة صربيا، ولو كان حادث اغتيال سراييفو قد دُبر تحت أعين الحكومة الصربية، فإن المطالب الواردة في المذكرة تفوق كل الحدود العادية. ولا يمكن توضيح طلب أمور كهذه من دولة أخرى إلا بأن حكومة ما لديها أخبث نوايا الحرب...

أما صحيفة **مونشنر بوست** فقالت في الخامس والعشرين من يوليو/تموز:

إن هذه المذكرة النمسوية هي مسرحية لم يرد لها مثيل في التاريخ خلال القرنين الماضيين. إنها تطرح على صربيا بناء على مستندات تحريات لا يزال محتواها حتى الآن محجوبا عن الجماهير الأوروبية وبدون أن تدعم هذه المستندات محاكمة علنية لقاتل ولي العهد وزوجته، مطالب يساوي قبولها انتحار هذه الدولة.

وأعلنت صحيفة **شليسفيج-هولشتاينر فولكستسايتونغ** في الرابع والعشرين من يوليو/تموز:

أن النمسا تستفز صربيا، الإمبراطورية النمسوية المجرية تريد الحرب، وترتكب جريمة ستُغرق أوروبا كلها في الدماء.

تراهن النمسا على كل شيء. إنها تجرؤ على استفزاز لدولة صربيا لن تقبل به طالما يفترض أنها ليست عزلاء تماما...

على كل إنسان متحضر أن يحتج بالشكل الأكثر حزماً على المسلك الإجرامي لأصحاب

[31] الحرب؟ في صحيفة لايبتسيغر فولكستسايتونغ.
Krieg?, in Leipziger Volkszeitung, Nr. 168, 24. Juli 1914.

السلطة النمسويين. من واجب العمال في المقام الأول وكل البشر الذين لا يزال لديهم ولو أضعف الإيمان بالسلام والثقافة أن يبذلوا قصارى جهدهم لمنع تبعات الجنون الدموي الذي طفح في فيينا.

وقالت صحيفة **ماغدبورغر فولكسشتيمه** في الخامس والعشرين من يوليو/تموز:

أي حكومة صربية تظهر أي تلميح ولو من بعيد أنها ستأخذ تلك المطالب بجدية، سيطاح بها في الساعة نفسها من قبل البرلمان والشعب.

إن تحرك النمسا مرفوض بشدة طالما أن بيرشتولد يقف أمام الحكومة الصربية وبذلك أمام أوروبا بإدعاءات فارغة...

ليس هكذا بإمكان المرء اليوم أن يدبر لحرب، قد تصبح حرباً عالمية. ولا يمكن التصرف على هذا النحو إذا لم تكن ثمة رغبة لزعزعة الأمن في منطقة كاملة من العالم. لا يمكن للمرء على هذا النحو أن يقوم بغزوات أخلاقية أو يقنع الأطراف المحايدة بحقوقه. لهذا فمن المفترض أن تقوم صحافة أوروبا ومن بعدها الحكومات بدعوة رجال الدولة المتهورين والحمقى في فيينا بقوة ووضوح لمراعاة النظام.

وكتبت صحيفة **فرانكفورتر فولكسشتيمه** في الرابع والعشرين من يوليو/تموز:

مدعومة بتحريض الصحافة البابوية التي نعت في فرانتس فرديناند أفضل صديق لها وتريد الانتقام لمقتله من الشعب الصربي، ومدعومة أيضا من جزء من دعاة الحرب الألمان التي أصبحت لغتهم يوما بعد يوم أكثر تهديدا وخبثا، تركت الحكومة النمساوية نفسها لإغواء توجيه إنذار لصربيا لم يُصغ فحسب بلغة هي تجسيد العنجهية ذاتها، بل وتضمنت مطالب يعد تحقيقها مستحيلا بالنسبة للحكومة الصربية.

أما صحيفة **فرايه بريسه** في إلبر فيلد فكتبت في اليوم ذاته:

«نقلت برقية من مكتب أنباء فولف[32] الرسمي مطالب الحكومة النمساوية الموجهة لصربيا. ويتضح من ذلك أن أصحاب السلطة في فيينا يدفعون للحرب بكل قوة، لأن ما هو مطلوب في المذكرة التي سُلمت مساء أمس إلى بلغراد هو نوع من الوصاية المفروضة من النمسا على صربيا. ومن الضروري جدا أن تُفهم الدبلوماسية الألمانية المحرضين في فيينا أن

[32] وكالة خاصة للأنباء تأسست في برلين عام 1849 على يد صاحب دار النشر برنهارد فولف Bernhard Wolff. المترجم

ألمانيا لا تستطيع تحريك اصبع لدعم هذه المطالب المتغطرسة وبالتالي لا بد من سحب الإدعاءات النمسوية.»

وكتبت صحيفة **بيرغيشه أربايترشتيمه** في زولينغن:

«تريد النمسا خوض النزاع مع صربيا وتستخدم حادث اغتيال سراييفو كحجة لتجعل صربيا مذنبة أخلاقيا. لكن الأمور بدأت بفجاجة لن يمكن بها خداع الرأي العام الأوروبي...

لكن لو ظن المحرضون على الحرب في ساحة بالهاوس الفيناوية أن رفيقيهما في الحلف الثلاثي إيطاليا وألمانيا سيضطران لمساندتهم في نزاع ستدخله روسيا، فإنهم عندئذ واهمون. فإيطاليا ستمثل إضعافا لإمبراطورية النمسا والمجر، وسيكون هذا مناسبا جدا للمنافسين على سواحل الإدرياتيكي والبلقان، ولهذا لن تلقي إيطاليا بنفسها في التهلكة بمساندة النمسا. أما في ألمانيا فلن يتجرأ القائمون على السلطة- حتى لو كانوا أغبياء- على المخاطرة بحياة جندي واحد من أجل سياسة النفوذ الإجرامية لآل هابسبورغ، دون أن يستنفر ذلك غضب الشعب.»

هكذا كان رأي كل صحفنا الحزبية بلا استثناء قبل الحرب بأسبوع. وبعدها لم يكن الأمر يتعلق بوجود ألمانيا وحريتها، بل بمغامرة آثمة لحزب الحرب النمسوي، ليس بدفاع مشروع عن النفس ودفاع وطني وحرب مقدسة مفروضة باسم حرية البلاد، بل باستفزاز آثم، وتهديد وقح لاستقلال وحرية بلد أجنبي هو صربيا.

ماذا حدث في الرابع من أغسطس/آب لقلب هذا الرأي المميز الجلي المنتشر بشكل عام لدى الاشتراكية الديمقراطية رأسا على عقب؟ لقد ظهرت فقط حقيقة واحدة جديدة. إنه الكتاب الأبيض الذي قدمته الحكومة الألمانية للرايخستاغ في اليوم نفسه. وقد تضمن في صفحته الرابعة ما يلي:

في ظل هذه الظروف اضطرت النمسا للقول إنه لا يليق بكرامتها ولا ببقاء الإمبراطورية أن تظل لوقت أطول مكتوفة الأيدي أمام ما يجري وراء حدودها. وقد أبلغتنا حكومة الإمبراطورية النمساوية –المجرية بهذا الرأي وطلبت رأينا. وقد تمكنا أن نمنح من صميم القلب موافقتنا على تقديرات حليفنا وأن نؤكد له أننا سنوافق على التحرك الذي يجده ضروريا للقضاء على الحركة ذات التوجه المعارض لبقاء الإمبراطورية في صربيا. وفي هذا الصدد كنا واعين بأن تحركا حربيا للإمبراطورية النمساوية المجرية ضد صربيا سيجلب

معه تدخل روسيا وقد يجعلنا وفقا لالتزامنا في الحلف نتورط في حرب. لكننا ومع معرفتنا بالمصالح الحيوية للإمبراطورية النمساوية المجرية التي أصبحت مهددة، لم نستطع أن ننصحها باستسلام لا يليق بكرامتها ولا أن نرفض مساندتنا لها في لحظة عصيبة. كما أننا لم نستطع الرفض لأن مصالحنا أيضا كانت مهددة في أكثر المواضع حساسية بسبب التحركات الصربية الخفية. ولو استمر السماح للصرب، بدعم من روسيا وفرنسا، بأن يهددوا بقاء الإمبراطورية المجاورة، فسيؤدي ذلك تدريجيا إلى إنهيار النمسا وخضوع كل السلافيين لسلطان روسيا، ما سيجعل وضع السلالة الجرمانية في وسط أوروبا غير محتمل. إن وجود النمسا ضعيفة معنويا ومنهكة عبر زحف وانتشار القومية السلافية الروسية، سيعني أنها لن تعود حليفا لنا يمكننا أخذه في الحسبان والاعتماد عليه، كما يجب نظرا للموقف الذي يزداد تهديدا من قبل جيراننا الشرقيين والغربيين. لذلك فإننا تركنا للنمسا حرية التصرف في تحركها ضد صربيا. ولم نشارك في الترتيبات لهذا التحرك.[33] (الإبراز بالخط المائل لروزا لوكسمبورغ).

لقد توفرت هذه الكلمات أمام كتلة الاشتراكيين الديمقراطيين في الرايخستاغ في الرابع من أغسطس/آب، كلمات تمثل الموضع الوحيد المهم وذا المغزى في كل **الكتاب الأبيض،** توضيحات مفيدة وموجزة للحكومة الألمانية التي تجعل كل الكتب الباقية الأصفر والرمادي والأزرق والبرتقالي المخصصة للتوعية بالتاريخ الدبلوماسي السابق على الحرب والقوى المحركة لها بلا أي معنى ولا أهمية. هنا أمسكت كتلة الاشتراكيين الديمقراطيين بمفتاح تقييم الموقف في يدها. لقد صرخت الصحافة الاشتراكية-الديمقراطية بأكملها قبل ذلك بأسبوع قائلة بأن الإنذار النمساوي استفزاز إجرامي لقيام حرب عالمية وأمِلَت في حدوث تأثير كابح واعتداليّ من الحكومة الألمانية على دعاة الحرب الفيناويين. كان كل الاشتراكيين-الديمقراطيين والرأي العام في ألمانيا على قناعة بأن الحكومة الألمانية تكد وتعرق منذ صدور الإنذار النمساوي من أجل الإبقاء على السلام الأوروبي. وانطلقت الصحافة الاشتراكية الديمقراطية من افتراض بأن هذا الإنذار فأجأ الحكومة الألمانية والرأي العام في ألمانيا كصاعقة ضربتها على حين غرة. لكن الكتاب الأبيض يشرح بوضوح تام: 1. أن الحكومة النمسوية قد حصلت مسبقاً على موافقة ألمانيا قبل إقدامها على خطوتها ضد صربيا. 2. أن الحكومة الألمانية على وعي تام بأن تحرك النمسا لإعلان الحرب على صربيا ربما قاد في تبعات لاحقة إلى حرب أوروبية، 3. أن الحكومة الألمانية لم تنصح النمسا التنازل، بل على العكس فوجود النمسا متنازلة وضعيفة سيعني أنها

[33] الكتاب الأبيض الألماني عن اندلاع الحرب العالمية.
Das deutsche Weißbuch über den Ausbruch des Weltkrieges, Pößneck in Thür. 1914, S. 3/4.

لن تتمكن من أن تكون حليفاً مشرفاً لألمانيا، 4. أن الحكومة الألمانية أكدت، قبل تحرك النمسا ضد صربيا، أنها ستساندها في كل الأحوال، وأخيرا 5. أن الحكومة الألمانية مع كل هذا لم تحتفظ بحق التحكم في الإنذار الحاسم الموجه من النمسا لصربيا والذي تتوقف عليه الحرب العالمية بل تركت للنمسا «حرية التصرف».

كل هذا عرفته كتلتنا في الرايخستاغ في الرابع من أغسطس/آب. كما أن ثمة حقيقة جديدة أخرى عرفتها الكتلة من الحكومة في اليوم نفسه: وهي أن الجيوش الألمانية كانت قد زحفت بالفعل إلى بلجيكا. ومن كل هذا استنتجت الكتلة الاشتراكية الديمقراطية أن هذه حرب دفاعية ألمانية ضد غزو أجنبي، ومن أجل الحفاظ على وجود الوطن والثقافة وأنها حرب تحرُّرية ضد الاستبداد الروسي.

هل كانت الخلفية الألمانية الواضحة للحرب والكواليس التي بالكاد تخفيها وكل الألاعيب الدبلوماسية التي أحاطت باندلاع الحرب والصرخات المنددة بعالم من الأعداء يريدون النيل من حياة ألمانيا ويريدون إضعافها وإذلالها واستعبادها، هل كان ممكنا أن كل ذلك كان مفاجأة للاشتراكية الديمقراطية الألمانية، تفوق بكثير قدرتها على الحكم على الأمور وفطنتها الناقدة؟ إن حزبنا بالذات هو أقل من يقال عنه ذلك!

فقد سبق وأن عاصر حربين ألمانيتين كبيرتين واستطاع أن يستخلص منهما عبراً جديرة بالذكر.

يعرف أي تلميذ تاريخ مبتدئ اليوم أن الحرب الأولى عام 1866 على النمسا قد خطط لها بسمارك منذ وقت طويل. وأن سياسته قادت من البداية إلى القطيعة وإلى الحرب على النمسا.

وحتى ولي العهد فريدريش الذي أصبح القيصر لاحقا قد كتب في مذكراته بتاريخ 14 نوفمبر/ تشرين الثاني من ذاك العام عن نية المستشار هذه:

> «لقد كان (بسمارك) قد عقد العزم عند توليه منصبه بأن يجر بروسيا إلى حرب مع النمسا، لكنه على الأغلب توخى الحذر، آنذاك أو عموما، في الحديث مع جلالته مبكرا عن الأمر، حتى رأى الوقت المناسب لذلك.»

بهذا الاعتراف – كما يقول أور Auer في منشوره **احتفالات نصر سيدان**[34] **والاشتراكية-الديمقراطية** – يقارن المرء نص النداء الذي وجهه الملك فيلهلم ... «إلى شعبه»...

[34] في الثاني من سبتمبر/ أيلول عام 1870 استسلمت القوات الفرنسية للقوات الألمانية بعد معركة سيدان وتحول هذا اليوم إلى عيد وطني بعد تأسيس الدولة الألمانية عام 1871. المترجم

الوطن في خطر!

النمسا وجزء كبير من ألمانيا يحملان السلاح في مواجهة الشيء نفسه!

سنوات قلائل مرت منذ أن قررت ودون أن أفكر في شرور سابقة في أن أمد يد التحالف طواعية لقيصر النمسا، عندما تعلق الأمر بتحرير أرض ألمانية من احتلال أجنبي... لكن أملي قد خاب. لا تريد النمسا أن تنسى أن أمراءها قد حكموا ألمانيا ذات مرة: لا تريد النمسا أن ترى في بروسيا الشابة، لكن المتطورة بقوة حليفا طبيعيا، بل منافسا عدائيا. وهي ترى أنه يجب محاربة بروسيا في كل ما تطمح إليه، لأن ما يصلح بروسيا يضر النمسا. إنها الغيرة القديمة المشئومة وقد اشتعلت مجددا بكثير من اللهيب: لا بد من إضعاف بروسيا وتدميرها وإهانة شرفها. لم تعد ثمة معاهدات سارية معها، ولن يُدعى أمراء الحلف إلى الوقوف ضد بروسيا فحسب، بل ويُدفعون إلى إنهاء التحالف. أينما ننظر في ألمانيا نجد أننا محاطون بالأعداء الذين يرددون صيحة القتال: الذل لبروسيا.

ولطلب بركة السماء من أجل الحرب العادلة أصدر الملك فيلهلم أمرا بجعل الثامن عشر من يونيو/حزيران يوما للصلاة والتكفير عن الذنوب في عموم البلاد، حيث قال:

لم يرض الله عن جهودي في الحفاظ على نعمة السلام لشعبي ولم يكللها بالنجاح.[35]

ألا تُذكِّر الموسيقى الرسمية المصاحبة لإعلان الحرب في الرابع من أغسطس/آب كتلتنا البرلمانية، في حال لم تكن قد نسيت تاريخها الحزبي تماماً، بنغمات وكلمات معروفة منذ عهد بعيد؟

لكن هذا ليس كافيا. ففي عام 1870 كانت الحرب على فرنسا. ويشهد التاريخ على ارتباط اندلاعها ارتباطاً وثيقاً بالوثيقة المسماة برقية إيمزDepesche Emser[36]، وهي وثيقة أصبحت مصطلحا كلاسيكيا في فن إدارة شؤون الدولة البرجوازي. وهذا أيضا فصل جدير بالتأمل من تاريخ حزبنا.

[35] أوَر، **احتفالات نصر سيدان والاشتراكية الديمقراطية**، خطاب أُلقي في اجتماع في برلين في 4 سبتمبر/أيلول 1895
Auer, Sedanfeier und Sozialdemokratie, Rede, gehalten in einer Versammlung zu Berlin am 4. September 1895, Berlin 1895, S. 12/13.

[36] في الرابع عشر من يوليو/تموز 1870 قام رئيس الوزراء البروسي أوتو فون بسمارك بنشر برقية قام بتزويرها بنفسه تتناول محادثة بين فيليهلم الأول والسفير الفرنسي في بروسيا في 13 يوليو/تموز 1870 في باد إيمز. وقد استثارت برقية إيمز حفيظة فرنسا وتحقق لبسمارك إعلان الحرب المنشود.

لقد كان ليبكنيشت Liebknecht الكبير[37] وكانت الاشتراكية الديمقراطية آنذاك هي من جعلت من بين واجباتها كشف الحقائق وتعريف الجماهير «كيف تُشن الحروب؟».

بالمناسبة لم يكن «صنع حرب» فقط من أجل الدفاع عن الوطن المهدد من اختراع بسمارك. لقد اتبع إلى جانب انعدام ضميره مجرد وصفة قديمة وعامة ودولية حقاً لفن إدارة شؤون الدولة البرجوازي. متى وأين وقعت حرب، منذ أصبح ما يسمى بالرأي العام يدخل في حسابات الحكومة، ولم يهب حينها أي طرف من الأطراف الحربية بمفرده للدفاع عن الوطن وقضيته العادلة في مواجهة العدوان المزري للعدو ويسحب بقلب مكلوم السيف من غماده؟ إن هذه الأسطورة هي كالبارود والرصاص جزء من عملية شن الحروب. اللعبة قديمة. الجديد في الأمر فقط هو أن حزبا اشتراكيا ديمقراطيا قد شارك في هذه اللعبة.

[37] فيلهلم ليبكنيشت (1826-1900) هو أحد الآباء المؤسسين للحزب الاشتراكي الديمقراطي ووالد كارل ليبكنيشت. المترجم

3

إن مجرد وجود ارتباطات أكثر عمقا ورؤى أكثر تأسيسا تجعل حزبنا مؤهلا لكشف الجوهر الحقيقي والأهداف الفعلية لهذه لحرب مما لا يدع مجالا للمفاجأة. إن الأحداث والدوافع التي أدت إلى الرابع من أغسطس/ آب 1914 لم تكن سرا. لقد جُهز للحرب العالمية منذ عقود على أوسع نطاق من العلنية وفي وضح النهار، خطوة بخطوة وساعة بساعة. وعندما يعلن إشتراكيون عديدون اليوم حربا للقضاء على «الدبلوماسية السرية» التي يُقال إنها دبرت هذه الأعمال الشيطانية من وراء الكواليس، فإنهم ينسبون لهؤلاء الخبثاء المساكين قدرة سرية على السحر لا يستحقونها، كالإنسان البدائي الذي يجلد صنمه عندما تبدأ التقلبات الجوية. إن من يسمون بمحركي مصير الدولة كانوا هذه المرة، كما هي الحال دائما، مجرد قطع شطرنج تحركها أحداث تاريخية ذات قوة عليا وتقلبات القشرة الخارجية للمجتمع البرجوازي. وإن كان ثمة من يطمح لالتقاط هذه الأحداث والتقلبات طوال الوقت برؤية واضحة وكانت لديه القدرة على ذلك، فقد كان ذلك للاشتراكية-الديمقراطية.

ثمة تطوران في التاريخ الحديث يقودان مباشرة إلى الحرب الحالية. أحدهما ينبثق من مرحلة تأسيس ما يسمى بالدول القومية، أي الدول الرأسمالية الحديثة، من حرب بسمارك ضد فرنسا. حرب عام 1870 التي ألقت بالجمهورية الفرنسية عبر ضم الإلزاس واللورين في أحضان روسيا وأدت إلى تقسيم أوروبا إلى معسكرين متعاديين والتي افتتحت عصر سباق التسلح الجنوني وجلبت معها المادة المفجرة التي أشعلت الحريق العالمي الحالي. وأثناء ما كانت قوات بسمارك داخل فرنسا، كتب ماركس إلى لجنة براونشفيج يقول:

> «من لم تحجب عنه صرخة اللحظة كلياً أصواتاً أخرى، أو من لديه مصلحة في ألا يستمع الشعب الألماني لأصوات أخرى، عليه أن يرى أن حرب عام 1870 تحمل في بطنها حتما حربا بين ألمانيا وروسيا مثلما كانت حرب 1866 حبلى بحرب 1870. إنني أقول إنها حتمية ولا يمكن تجنبها إلا في الحالة غير المحتملة وهي إندلاع الثورة في روسيا. وإذا لم تقع هذه الحالة غير المحتملة فلا بد من التعامل مع الحرب بين ألمانيا وروسيا باعتبارها مسألة منتهية. وستتوقف فائدة هذه الحرب أو ضررها على المسلك الحالي للمنتصرين الألمان. فإذا ضموا الإلزاس واللورين فستحارب فرنسا بالاشتراك مع روسيا ألمانيا ولا حاجة بنا هنا

إلى توضيح العواقب الكارثية لذلك.»[38]

لقد استُهزئ بهذه النبؤة آنذاك: لقد اعتبروا أن العلاقة التي بنتها بروسيا مع روسيا وطيدة جدا بحيث كان ضرباً من الجنون حتى مجرد التفكير في أن روسيا ذات الحكم الأوتوقراطي يمكن أن تتحالف مع فرنسا الجمهورية. وكان ينظر لممثلي هذا الرأي على أنهم من نزلاء المصحات العقلية بالمطلق. ومع ذلك فإن كل ما توقعه ماركس حتى آخر حرف قد حدث. «هذه هي إذن» - كما يقول أور Auer في منشوره عن احتفالات نصر سيدان- «السياسة الاشتراكية الديمقراطية التي ترى الواقع بوضوح وتختلف عن تلك السياسة اليومية التي تركع في عماء أمام أي نجاح.»[39]

عموما لا يجوز فهم السياق على نحو وكأن الثأر المستحق من النهب البسماركي منذ 1870 سيدفع فرنسا الآن حتميا لاستعراض قوتها أمام الرايخ الألماني، وكأن الحرب العالمية الحالية في جوهرها عبارة عن «الانتقام» الذي طالما تعالت الصيحات من أجله. هذه الأسطورة القوموية المريحة لدعاة الحرب الألمان الذين يحكون الخرافات عن فرنسا ونواياها الانتقامية والهزيمة التي «لم تستطع نسيانها»، مثل الصحافيين السابحين في فلك بسمارك الذين كتبوا خرافات في العام 1866 عن النمسا، الأميرة التي أطيح بها من على العرش و»لم تستطع نسيان» أفضليتها على السندريلا الجذابة بروسيا. في الحقيقة كان الثأر للإلزاس واللورين مجرد أداة مسرحية لبعض المهرجين الوطنيين، وقد أصبح «أسد بلفور»[40] كشعار حيوانا هرما.

لقد تخطت سياسة فرنسا منذ فترة طويلة ضم الإلزاس واللورين، وغطت عليها هموم جديدة، ولم تفكر حكومة ولا حزب جاد في فرنسا في خوض حرب مع ألمانيا بسبب أراض تابعة للرايخ. إذا كان الإرث البسماركي هو زند الخشب الأول للحريق العالمي الحالي، فهذا يعني بالأحرى، من ناحية أن ألمانيا وكذا فرنسا وبذلك كل أوروبا قد دُفعت إلى طريق سباق التسلح العسكري

[38] رسالة من كارل ماركس في 1 سبتمبر/أيلول 1870 إلى لجنة براونشفايغ. المصدر:
Brief Karl Marx' vom 1. September 1870 an den Braunschweiger Ausschuß, in W. Bracke jr., Der Braunschweiger Ausschuß der sozialdemokratischen Arbeiter-Partei in Lötzen und vor dem Gericht, Braunschweig 1872, S. 9.

[39] أور، احتفالات نصر سيدان والاشتراكية الديمقراطية، خطاب أُلقي في اجتماع في برلين في 4 سبتمبر/أيلول 1895.
Auer, Sedanfeier und Sozialdemokratie, Rede, gehalten in einer Versammlung zu Berlin am 4. September 1895, S.9

[40] أسد بلفور بالفرنسية (Lion de Belfort) هو تمثال أو منحوتة لفردريك بارتولدي الذي صمم تمثال الحرية القابع قبالة شواطئ مدينة نيويورك الأمريكية، وهو موجود في مدينة بلفور في شرقي فرنسا. يجسد الأسد شجاعة وبسالة بلفور وأهلها خلال الهجوم الذي استمر 103 يوماً من قبل بروسيا من ديسمبر/كانون الأول 1870 إلى فبراير/شباط 1871. المصدر ويكيبيديا. المترجم

الوعر، ومن ناحية أخرى أن تحالف فرنسا مع روسيا وألمانيا مع النمسا كان نتيجة حتمية لذلك. وأعطى ذلك تعضيدا فائق المستوى لروسيا القيصرية كعامل قوة في السياسة الأوروبية- لكن ذلك قد بدأ منذ التنافس الممنهج بين بروسيا الألمانية وفرنسا على التذلل لكسب ود روسيا -، ومن ثم كان تفعيل الاقتران السياسي بين الرايخ الألماني والإمبراطورية النمسوية المجرية الذي تُوج كما تبين الكلمات الواردة في الكتاب الأبيض الألماني ب»إخوة السلاح» في الحرب الحالية.

وهكذا كان من تبعات حرب عام 1870 أنها أدت إلى التكتل السياسي الظاهري لأوروبا حول محور النزاع الألماني الفرنسي وكذا الهيمنة الشكلية للنزعة العسكرية في حياة الشعوب الأوروبية. وقد ملأت هذه الهيمنة وذاك الاصطفاف التطور التاريخي منذ ذاك الحين بمضمون جديد تماما. أما التطور الثاني الذي يصب في الحرب العالمية الحالية والذي أكدته نبؤة ماركس ببراعة ويعود في أصله لأحداث ذات طبيعة عالمية لم يشهدها ماركس وتحديدا: التطور الإمبريالي خلال الخمس وعشرين عاما الماضية.

إن الانتعاش الرأسمالي الذي حدث بعد مرحلة الحروب في الستينات والسبعينات في أوروبا التي تشكلت من جديد وتحديدا بعد التغلب على الكساد الطويل الأمد الذي تلا حمُى تأسيس الدول الألمانية وانهيار البورصات عام 1873 والانتقال إلى الازدهار الاقتصادي في التسعينات الذي بلغ ذروة غير مسبوقة، افتتح مرحلة جديدة من العاصفة والاندفاع للدول الأوروبية: وتحديدا توسعها للتنافس على الدول والمناطق غير الرأسمالية في العالم. يسود منذ الثمانينات اندفاع جديد ومحموم جدا نحو الغزو الاستعماري. سيطرت إنجلترا على مصر واتخذت لنفسها مستعمرة ضخمة في جنوب إفريقيا. واحتلت فرنسا تونس في شمال إفريقيا وتونكين في جنوب شرق آسيا وثبتت إيطاليا أقدامها في الحبشة واختتمت روسيا غزواتها في آسيا الوسطى ودخلت إلى منشوريا. وحصلت ألمانيا في أفريقيا وجنوب المحيط الهادئ على أولى مستعمراتها، وأخيرا دخلت الولايات المتحدة السباق وحصلت مع احتلالها الفلبين على «مصالح» في شرق آسيا. هذه المرحلة من التمزيق المحموم لأوصال أفريقيا وآسيا والتي تمخضت بدءا من الحرب الصينية اليابانية عام 1895[41] عن سلسلة متواصلة من الحروب الدموية، بلغت ذروتها في حملة

[41] بدأت الحرب الصينية – اليابانية من أجل السيطرة على كوريا بإعلان اليابان الحرب على الصين في 1 أغسطس/آب 1894 وانتهت لصالح اليابان في 17 أبريل/نيسان 1895 بعقد صلح شيمونوسيكي. وأُرغمت الصين على الاعتراف بأحقية اليابان في المناطق المتنازع عليها. وبهذا بدأت مرحلة تقسيم الصين لمناطق نفوذ للقوى الاستعمارية.

غزو الصين[42] واختتمت بالحرب الروسية - اليابانية عام 1904[43].

خلقت كل هذه الأحداث المتلاحقة نزاعات جديدة خارج أوروبا من كل النواحي: بين إيطاليا وفرنسا في شمال إفريقيا وبين إنجلترا وفرنسا في مصر وبين إنجلترا وروسيا في وسط آسيا وبين روسيا واليابان في شرق آسيا وبين اليابان وإنجلترا في الصين وبين الولايات المتحدة واليابان في المحيط الهادئ – بحر هائج وأمواج متلاطمة من النزاعات الحادة والتحالفات المؤقتة والتوترات وتخفيف حدتها، وخلالها كان ثمة تهديد باندلاع حرب جزئية بين القوى الأوروبية كل عدة أعوام، لكنها كانت تؤجل باستمرار. ومن خلال ذلك أصبح واضحا للجميع: 1. أن الحرب السرية الدائرة في صمت بين كل الدول الرأسمالية على ظهور الشعوب الإفريقية والآسيوية ستؤدي عاجلا أم آجلا إلى تصفية حساب كبيرة، وأن هبات الرياح التي بدأت في آسيا وأوروبا، لا بد أن تتحول ذات مرة لتضرب أوروبا كعاصفة رهيبة. وكلما استمر تدافع الأحداث الآسيوية والإفريقية، تصاعدت وتيرة التسلح في أوروبا، 2. أن الحرب العالمية الأوروبية كانت ستفرغ شحنتها بمجرد أن تجد الصراعات الجزئية والمتغيرة بين الدول الإمبريالية محورا مركزيا، أي أن تجد صراعا قوياً بشكل طاغٍ، يمكنها أن تتكتل حوله مؤقتا. وهذا الوضع قد خُلق مع دخول الإمبريالية الألمانية.

في ألمانيا يمكن متابعة صعود الإمبريالية الذي دُفع به دفعا في فترة وجيزة جدا على نحو شديد الوضوح. فالانتعاش منقطع النظير للصناعات الكبرى والتجارة منذ تأسيس الرايخ الألماني قد أنتج في الثمانينات شكلين مميزين وغريبين للتراكم الرأسمالي: التشكل الأقوى للكارتلات في أوروبا وأكبر تشكيل وتركيز لقطاع البنوك في العالم كله. وقد نظم هذا التراكم الصناعة الثقيلة، ويعني هذا تحديدا الفرع المالي المهتم بصورة مباشرة بإمدادات الدولة والتسليح العسكري والمشروعات الإمبريالية (بناء السكك الحديدية واستغلال ومناجم المعادن إلخ...) لتصبح العامل الأكثر نفوذا في الدولة. وقد كثف هذا العامل رأس المال النقدي ليصبح سلطة ذات طاقة كبرى دائمة النشاط، سلطة حاكمة تأمر وتنهي في صناعة وتجارة ودين البلاد، كما أن لها أيضا التأثير الأكبر في الاقتصاد الخاص والحكومي بلا حدود وقادرة على التوسع في صورة طفرات، متعطشة دائما إلى الفائدة والنشاط، غير شخصية ولذلك تنفق ببذخ وتتمتع بروح

[42] في عام 1899 اندلعت في شمال الصين انتفاضة شعبية قام بها اتحاد العدالة والتناغم (إيهوتوان) مناهضة للإمبريالية، وجرى قمعها بوحشية عام 1900 على يد الجيوش المتحدة لثماني دول إمبريالية بقيادة الجنرال الألماني ألفرد غراف فون فالديرزيه. وفي عام 1901 أُرغمت الصين وفق أحد البروتوكولات الختامية على دفع ضرائب تقدر بنحو مليون وأربعمئة ألف مارك وعلى الموافقة على وجود قواعد عسكرية لجيوش الاحتلال.

[43] انتهت الحرب الروسية – اليابانية التي امتدت من فبراير/شباط 1904 إلى سبتمبر/أيلول 1905 من أجل السيطرة على أراضي الصين بهزيمة روسيا.

الإقدام ولا تراعي أحدا، عالمية الأصل وكل استثماراتها مفصلة على الساحة العالمية كموقع لأفعالها.

وإذا ما أضاف المرء إلى ذلك الحكم الشخصي الأقوى والأكثر تقلبا في مبادراته السياسية والنظام البرلماني الأضعف، الذي لا يصلح للقيام بأي دور معارض، كل الطبقات البرجوازية متحدة في تناقض غاية في الفظاظة ضد الطبقة العاملة، ومتخندقة وراء الحكومة، فيمكننا أن نتوقع أن تلك الأمبريالية الفتية التي تستعرض عضلاتها بلا عوائق والتي وطأت الساحة العالمي بشهية وحشية، في وقت كان فيه العالم مقسما تقريبا، لا بد سريعاً وأن تصبح مصدراً للقلق العام لا يؤمن جانبه.

وقد ظهر ذلك فعليا من خلال التحول الراديكالي في السياسة العسكرية للرايخ نهاية التسعينات، من خلال مشروعي قانون الأساطيل المتلاحقين في عامي 1898 و1899 واللذين تمثلا في المضاعفة المفاجئة التي لا نظير لها للأسطول الحربي وخطة بناء ضخمة تكاد تستغرق عقدين من التسلح البحري.[44] ولم يكن ذلك مجرد إعادة هيكلة واسعة النطاق للسياسة المالية وللسياسة التجارية للرايخ- فالتعريفة الجمركية لعام 1902[45] كانت مجرد الأثر السلبي الذي تلا مشروعي قانون الأساطيل – كنتيجة منطقية أخرى للسياسة الاجتماعية ولكل الطبقات الداخلية- والعلاقات الحزبية. كان مشروعا قانون الأساطيل يعنيان في المقام الأول تغييرا جليا وحاسما في نهج السياسة الخارجية للرايخ منذ تأسيسه. ففي حين كانت السياسة البسماركية تتأسس على مبدأ أن الرايخ قوة برية وعليه أن يبقى كذلك، وأن البحرية الألمانية كانت تعتبر على أقصى تقدير مجرد أداة زائدة عن الحاجة للدفاع عن الساحل- وهو ما أعلنه وكيل الوزارة هولمان نفسه في مارس/ آذار عام 1897 في لجنة الميزانية في الرايخستاغ مايلي: «لانحتاج فعلاً لقوات بحرية لحماية السواحل، فالسواحل تحمي نفسها»- جرى الآن وضع برنامج مغاير تماما: ينبغي على ألمانيا أن تصبح القوة الأولى برا وبحرا. وكان هذا هو التحول من سياسة بسمارك الأوروبية إلى السياسة العالمية، ومن الدفاع إلى الهجوم كهدف للتسلح. كانت لغة الحقائق واضحة جدا لدرجة أن

[44] وافق الرايخستاغ في 28 مارس/آذار 1898على مشروع الأسطول الأول، والذي يفترض بموجبه توسيع الأسطول الحربي الألماني على نحو كبير حتى عام 1904 بتكلفة قدرها 482 مليون مارك. وبهذا بدأت الإمبريالية الألمانية سباق التسلح البحري، مما أدى إلى تصعيد حدة النزاع بين الإمبريالية الألمانية والإنجليزية. ورأى قانون الأسطول الثاني الذي أُقر في يونيو/حزيران 1900 مضاعفة حجم الأسطول الحربي المنصوص عليها في مشروع قانون عام 1898.

[45] نص قانون التعريفة الجمركية الذي أُقر في 14 ديسمبر/كانون الأول 1902 ودخل حيز التنفيذ عام 1906 على زيادة كبيرة في التعريفة الجمركية على كل السلع الواردة، خاصة المنتجات الزراعية، مما أدى إلى ارتفاع هائل في تكلفة المعيشة.

الرايخستاغ الألماني نفسه قدم التعليق الضروري عليها. فبعد خطاب القيصر الشهير في العيد الخامس والعشرين لتأسيس الرايخ الألماني الذي طور البرنامج الجديد كتمهيد لمشروعي قانون الأساطيل[46]، تحدث ليبر Lieber، الزعيم السابق لحزب «الوسط»، في الحادي عشر من مارس/آذار 1896 عن «خطط أساطيل بلا ضفاف»، يتحتم على المرء أن يرفضها بحسم. وصرح قيادي آخر من حزب الوسط، وهو شيدلر Schaedler، في الثالث والعشرين من مارس/آذار 1898 لدى عرض مشروع قانون الأساطيل الأول قائلا: «يرى الشعب أننا لا نستطيع أن نصبح القوة الأولى في البر والقوة الأولى في البحر. وعندما أسمع الآن صيحات تقول إننا لا نريد ذلك- نعم يا سادتي، فإنكم في بداية هذا الأمر ولكنها بداية قوية جدا». وعندما جاء مشروع القانون الثاني، أعلن شيدلر ذاته في الرايخستاغ في الثامن فبراير/شباط 1900 وبعد أن أشار إلى كل التصريحات السابقة التي قال فيها إنه لا يفكر في أي مشروع قانون جديد للأساطيل: «وهذا القانون المعدل الذي سيدشن، لا أكثر ولا أقل، لبناء أسطول عالمي ولأساس للسياسة الدولية عبر مضاعفة أسطولنا مع الالتزام بتحقيق ذلك خلال عقدين تقريبا.»وبالمناسبة تحدثت الحكومة نفسها بصراحة عن البرنامج السياسي للنهج الجديد: في الحادي عشر من ديسمبر/كانون الأول 1899 قال فون بيلو von Bülow، الذي كان آنذاك وكيل وزارة في وزارة الخارجية خلال تبريره لمشروع قانون الأساطيل الثاني: «عندما يتحدث الإنجليز عن Greater Britain)بريطانيا أعظم(، والفرنسيون عن فرنسا جديدة Nouvelle France وعندما ينفتح الروس على آسيا، فإن لدينا الحق أيضا في ألمانيا أعظم ...وإذا لم نبن أسطولا يكفي لحماية تجارتنا ومواطنينا في الغربة وبعثاتنا ولتأمين سواحلنا، فإننا نضر بذلك مصالح البلاد الأكثر حيوية...في القرن القادم سيكون الشعب الألماني إما مطرقة أو سندانا»[47] (الإبراز بالخط المائل لروزا لوكسمبورغ) وإذا ما شطبنا التعبيرات التقليدية مثل حماية السواحل والبعثات والتجارة، يتبقى فقط البرنامج المقتضب: ألمانيا الأعظم، سياسة المطرقة للشعوب الأخرى.

كان من الواضح للجميع ضد من تتوجه هذه الاستفزازات في المقام الأول: فمن المفترض أن تجعل سياسة الأساطيل العدوانية من ألمانيا منافسا لبريطانيا القوة البحرية الأولى. ولم تُفهم هذه السياسة في إنجلترا أيضا على نحو آخر، فقد أثار إصلاح نظام الأسطول والخطب المنهجية

46 طلب فيلهلم الثاني في مأدبة احتفالية في الثامن عشر من يناير/كانون الثاني 1896 بمناسبة مرور خمسة وعشرين عاما على تأسيس الرايخ وبحجة حماية الألمان المقيمين عبر البحار والأسطول التجاري الألماني وكذا ربط المستعمرات بشكل أوثق بالرايخ، بشكل غير مباشر أموالا أكثر لمواصلة التسلح.

47 تقارير مختزلة. مداولات الرايخستاغ، الدورة التشريعية العاشرة، الجلسة الأولى، 1900/1898.
Stenographische Berichte. Verhandlungen der Reichstags, X. Legislaturperiode, I. Session, 1898/1900, Vierter band, Berlin 1900, S. 3293–3295.

التي رافقته أكبر قدر من القلق في بريطانيا ولم تخف حدته مذاك الحين. في مارس/آذار 1910 قال اللورد روبرت سيسيل في مجلس العموم: إنه يتحدى أي شخص أن يذكر له أي سبب معقول آخر لبناء ألمانيا أسطولا عملاقا، سوى أن ألمانيا تنوي بذلك خوض حرب مع إنجلترا. إن التنافس البحري الذي استمر بين الجانبين على مدار خمسة عشر عاما ومؤخرا البناء المحموم للمدمرات البحرية والمدمرات البحرية الفائقة كان هو بالفعل الحرب بين ألمانيا وبريطانيا. لقد كان مشروع قانون الأساطيل في الحادي عشر من ديسمبر/كانون الأول عام 1899 إعلان حرب من ألمانيا على بريطانيا ردت عليه بريطانيا في الرابع من أغسطس/آب عام 1914.

لكن الملحوظ أن هذا الصراع البحري لم يكن له أدنى صلة بالتنافس الاقتصادي على الأسواق العالمية. إن «الاحتكار الإنجليزي» للسوق العالمية الذي يُزعم أنه يقيد التطور الرأسمالي لألمانيا، والذي يكثر الهذي به اليوم، ما هو إلا جزء من عالم أساطير الحرب الوطنية التي لا تستطيع أيضا التخلي عن «الثأر» الفرنسي الذي يزداد غضبا. كان هذا «الاحتكار» منذ الثمانينات، ولحسرة الرأسماليين البريطانيين، حكاية خرافية من عصور قديمة. فالتطور الصناعي لفرنسا وبلجيكا وإيطاليا وروسيا والهند واليابان، وعلى وجه الخصوص ألمانيا والولايات المتحدة، قد وضع نهاية لهذا الاحتكار الذي يعود للنصف الأول من القرن التاسع عشر ويمتد حتى الستينات منه، فإلى جانب بريطانيا ظهرت في العقود الأخيرة دولة تلو الأخرى في السوق العالمية وتطورت الرأسمالية وفقا للطبيعة وبخطى سريعة نحو الاقتصاد الرأسمالي العالمي.

لكن الهيمنة البحرية البريطانية التي تسلب اليوم حتى من بعض الاشتراكيين الديمقراطيين نومهم الهادئ والتي يبدو تحطيمها حسب هؤلاء الشجعان ضرورة ملحة لصالح الاشتراكية الأممية- لم تزعج هذه الهيمنة- وهي نتيجة لتوسع الإمبراطورية البريطانية على خمس قارات من العالم- الرأسمالية الألمانية قبل ذلك إلا قليلا جدا، بل إن الرأسمالية الألمانية قد نمت في ظل «نيرها» بسرعة هائلة لتصبح صبيا قوي البنيان بخدين ممتلئين. أجل إن بريطانيا ومستعمراتها هي حجر الزاوية الأهم لازدهار الصناعات الكبرى الألمانية، وكذلك بالعكس أيضا فإن ألمانيا أصبحت المستهلك الأكثر أهمية والذي لا غني عنه بالنسبة للإمبراطورية البريطانية. إن كلا من التطور الرأسمالي الكبير لبريطانيا وألمانيا لهما أبعد من أن يقفا في طريق بعضهما، إذ أنهما يعتمدان على بعضهما لأقصى درجة ومرتبطان ببعضهما ارتباطا وثيقا في تقسيم للعمل على نطاق واسع، وهو الأمر الذي يتحقق لأقصى حد بفضل التجارة الإنجليزية الحرة. إذن لا علاقة مطلقا لتجارة البضائع الألمانية ومصالحها في السوق العالمية بالتغيير الكامل في السياسة الألمانية ولا ببناء الأسطول. كما لم تؤد الممتلكات الاستعمارية الألمانية السابقة في حد ذاتها

إلى نشوب صراع عالمي خطير أو إلى حدوث تنافس بحري مع إنجلترا. لم تكن المستعمرات الألمانية بحاجة لقوة بحرية أولى لحمايتها، لأنها بحكم طبيعتها لم تجعل أحدا تقريبا، خصوصا انجلترا، يحسد الرايخ الألماني عليها. وكون إنجلترا واليابان قد استوليتا عليها الآن خلال الحرب، فهذا يعني أن مالك الغنيمة قد تغير، وهو إجراء وأثر معتاد للحرب، تقريباً مثلما يشتهي الأمبرياليون الألمان الآن الاستيلاء على بلجيكا بشره رهيب، في حين أنه في السابق، في فترة السلم، ما كان سيخطر لأحد أن يطور خطة لابتلاع بلجيكا، دون أن تكون لديه رغبة في أن يُودع مستشفى المجانين. لم يكن ثمة مجال أبدا لنشوب حرب برية أو بحرية بين ألمانيا وإنجلترا على جنوب شرق وجنوب غرب إفريقيا ولا على أراضي فليلهم (غينيا الجديدة الألمانية) ولا على تشينغدا، بل وكانت ثمة اتفاقية جاهزة بين ألمانيا وإنجلترا قبل إندلاع هذه الحرب بفترة وجيزة جدا، كان المفترض أن تمهد لتقسيم المستعمرات البرتغالية في أفريقيا بين البلدين بالتراضي.[48]

إن توسع القوة البحرية وارتفاع لواء السياسة الدولية على الجانب الألماني قد أعلن للعالم إذن عن جولات جديدة وكبيرة للإمبريالية الألمانية. فمن خلال الأسطول العدواني من الطراز الأول وبالزيادات المتتابعة المتعجلة في حجم الجيش بالتوازي مع توسيع الأسطول، تم عندئذ خلق جهاز لسياسة مستقبلية يشرع توجهها وأهدافها الأبواب لإمكانيات لا تُقدر عواقبها. لقد أصبح بناء الأسطول والتسلح مجال أعمال عظيما لقطاع الصناعات الكبرى الألماني، وقد فتح في الوقت ذاته آفاقا غير محدودة لرغبة رأسمال الكارتلات والبنوك لمواصلة العمل في أنحاء العالم المختلفة. وبهذا كان انضواء كل الأحزاب البرجوازية تحت راية الإمبريالية مضمونا. لقد حذا حزب الوسط حذو الليبراليين الوطنيين بوصفهم المجموعة الأساسية الممثلة للصناعة الثقيلة الإمبريالية، وبمجرد قبوله مشروع قانون الأساطيل الدولي الذي سبق أن فضحه بقوة في عام 1900، أصبح من الأحزاب الحاكمة. لقد اتبع حزب الوسط أهواءه في القانون اللاحق على قانون الأساطيل- تعريفة الجوع الجمركية-، وضم الطابور طبقة اليونكر الذين تحولوا من معارضين شرسين «للأسطول المريع» ولشق القناة[49] إلى طفيليين متحمسين للعسكرة البحرية وللنهب

[48] في الخامس عشر من يونيو/حزيران 1914 اختتمت مفاوضات بين ألمانيا وإنجلترا حول تحديد مصالحهما فيما يخص سكة حديد بغداد والحصول على أجزاء من الإمبراطورية الاستعمارية البرتغالية. لكن الاتفاق لم يوُقع بسبب اندلاع الحرب.

[49] في عام 1899 و1901 فشل البرلمان البروسي في تمرير مشروع قانون للحكومة البروسية بدعم من الدوائر الصناعية والعسكرية لشق قناة تصل بين نهر الإلبه والراين وذلك بسبب معارضة طبقة اليونكر في شرق نهر الإلبه، لأنهم كمزارعين خشوا من انخفاض أسعار الحبوب بسبب إمكانيات الاستيراد الرخيصة للحبوب من الخارج. ولم تجر الموافقة على مشروع القانون إلا في فبراير/شباط عام 1905 وبعد أن تخلت الحكومة، أيضا بسبب معارضة اليونكر مجددا، عن جزء حاسم من المشروع وهو ربط هانوفر بنهر الإلبه.

الاستعماري والسياسة الجمركية المرتبطة بهما. في انتخابات الرايخستاغ عام 1907 والتي أُطلق عليها انتخابات الهوتنتوت[50]، كشفت ألمانيا البرجوازية عن نفسها وقد توحدت صفوفها وهي في ذروة حمى الولع الإمبريالي، ألمانيا فون بيلو، التي تشعر أنها قد اختيرت لمهمة أن تصبح مطرقة العالم. وهذه الانتخابات كانت أيضا- بأجوائها التحريضية مقدمة لألمانيا الرابع من أغسطس/آب- ولم تكن تمثل تحديا للطبقة العاملة الألمانية فحسب، بل وللدول الرأسمالية الباقية، كانت تهديدا غير موجه لأحد بعينه، بل للجميع.

[50] تحت قيادة مستشار الرايخ بيرنارد فون بيلو كانت حملة انتخابات الرايخستاغ التي اجريت في 25 يناير/كانون الثاني 1907 حملة تحريض ضد كل القوى المعارضة وخصوصا الاشتراكية-الديمقراطية واتسمت بدعاية شوفينية من أجل مواصلة الحرب الاستعمارية ضد الهيريرو والهوتنتوت في أفريقيا. ورغم أعداد المصوتين الكبيرة لم تحصل الاشتراكية-الديمقراطية إلا على 43 مقعدا مقابل 81 في عام 1903، وذلك بسبب توزيع الدوائر المتقادم وتحالفات الأحزاب البرجوازية في جولة الإعادة.

4

أصبحت تركيا حقل العمليات الأهم للإمبريالية الألمانية، ومحركه هنا هو مصرف « دويتشه بنك» Deutsche Bank ومشروعاته العملاقة في آسيا، التي تمثل بؤرة الاهتمام في السياسة المشرقية الألمانية. في الخمسينات والستينات كان رأس المال الإنجليزي هو الذي يعمل بشكل أساسي في تركيا الآسيوية، وهو الذي بنى مشروع خط السكك الحديدية انطلاقا من سميرنا وكذلك قام باستئجار خط قطار الأناضول حتى إزميد. في عام 1888 دخل رأس المال الألماني على الخط وحصل من السلطان عبدالحميد على حق تشغيل الخط الذي بناه الإنجليز وبناء خط جديد من إزميد حتى أنغورا مع خطوط فرعية إلى سكوتاري وبروسا وقونية وقيصرية. وفي عام 1899 حصل «دويتشه بنك» على امتياز بناء وتشغيل ميناء ومنشآته في حيدر باشا وعلى التحكم المطلق في التجارة والجمارك في الميناء. في عام 1901 نقلت الحكومة التركية إلى «دويتشه بنك» امتياز بناء مشروع سكة حديد بغداد الكبيرة حتى الخليج العربي، وفي عام 1907 مُنح امتياز تجفيف بحيرة كارافيران وري سهل قونية.

إن الوجه الآخر لهذه «الأعمال الحضارية السلمية» العظيمة هو التخريب «السلمي» والعظيم لأحوال الفلاحين وأوضاعهم في آسيا الصغرى. وبالطبع قدم «دويتشه بنك» قروضا لتغطية تكلفة المشروعات الضخمة عبر نظام متشعب للدين العام. وأصبحت الدولة التركية مدينة للأبد للسادة زيمنس Siemens وغفينر Gwinner وهلفيريش Helfferich وغيرهم، كما كانت الحال في الماضي مع رأس المال الإنجليزي والفرنسي والنمساوي. ولا يتوجب على هذه الدولة المدينة أن تضخ مبالغ ضخمة لدفع فوائد القروض فحسب، بل وعليها أن تقدم ضمانا لإجمالي أرباح خطوط السكك الحديد المبنية بهذه الطريقة. فأحدث وسائل المواصلات والمنشآت تُفرض هنا على أوضاع متخلفة جدا ومعظمها أوضاع اقتصاد المقايضة، وعلى الاقتصاد الزراعي البدائي. ولا يمكن أن تتحقق الحركة والأرباح الضرورية للسكك الحديدية من الأراضي القاحلة لهذا الاقتصاد، الذي يستنزفه الطغيان المشرقي منذ قرون بلا ضمير، ولا يكاد ينتج بضع قشات تفيض عن نفقات الدولة من أجل إطعام الفلاحين. ووفقا للطبيعة الاقتصادية والثقافية للبلاد، فإن تجارة البضائع ونقل الأشخاص لا تزال غير متطورة ولا يمكن أن تزداد إلا ببطء. لكن الشيء الناقص المطلوب لتحقيق الربح الرأسمالي تضخه الدولة التركية في شكل معونة تعرف «بضمان

الكليومتر»[51]. هذا هو النظام الذي تأسست به السكك الحديدية في تركيا الأوروبية برأسمال نمساوي وفرنسي. وقد استخدم النظام نفسه في مشروعات «دويتشه بنك» في تركيا الآسيوية. وكرهن وضمان لدفع هذه المعونة، قامت الحكومة التركية بتحويل ضريبة العُشر العائد إلى مجموعة من الولايات، وهي مصدر الدخل الرئيسي للدولة، إلى ممثلية رأس المال الأوروبي، أو ما يسمى بمجلس إدارة الدين العام. وعلى هذا النحو «ضخت» الحكومة التركية في الفترة ما بين 1893 و1910 لخط السكة الحديد حتى أنغورا وخط شيهير-قونية مثلا بما يقرب من 90 مليون فرنك. وهذه «العشور» التي ترهنها الدولة التركية باستمرار لدى الدائنين الأوروبيين، هي عبارة عن مدفوعات عينية في صورة حبوب وخراف وحرير إلخ...وهذه العشور لا تُجبى بشكل مباشر ولكن عبر متعهدين على طريقة جباة الضرائب في فرنسا ما قبل الثورة تبيع لهم الدولة نقدا القيمة المتوقعة لضرائب كل ولاية على حدة في صورة مزاد، أي لمن يدفع أكثر. وإذا اشتري عُشر الولاية أحد المضاربين أو كونسورتيوم (اتحاد شركات)، يقوم ببيع عشور كل سنجق (دائرة) إلى مضاربين آخرين، وهؤلاء بدروهم يبيعون نصيبهم مجددا لسلسلة من الوكلاء الأصغر. ولأن كلا من هؤلاء يريد تغطية نفقاته وتحقيق أكبر قدر من الربح، لذا تتضخم قيمة العشور كلما اقتربت أكثر من الفلاح لتصبح مثل كتلة جليدية جارفة. وإذا ما أخطأ المتعهد في حساباته، فإنه يسعى لتعويض نفسه على حساب الفلاح. وهذا الأخير ينتظر وهو مديون دائما تقريبا، في غير صبر اللحظة التي يستطيع فيها بيع المحصول، لكن إذا ما كان قد حصد حبوبه، فكثيرا ما يضطر إلى أن يؤخر درسها لأسابيع، حتى يحلو لجابي العشور تحصيل النصاب المستحق. وعادة ما يكون جابي العشور في الوقت ذاته تاجر غلال ويستغل وضع الفلاح الذي يتهدده فساد كل المحصول في حقله، لكي يبتزه بشراء المحصول بسعر بخس ويستطيع مواجهة شكاوى الساخطين بمساعدة موظفي الحكومة وبالأخص بمساعدة المختار. وإذا لم يمكن العثور على متعهد لجمع الضرائب، كانت الحكومة تجمع العشور في صورتها العينية في مخازن وعندما يأتي موعد «المعونة» التي تدين بها تحولها إلى الرأسماليين. هذه هي الآلية الداخلية «للتجديد الاقتصادي لتركيا» عبر الإنجازات الحضارية لرأس المال الأوروبي.

تتحقق عبر هذه العمليات نتائج ذات شقين، إذ يصبح الاقتصاد الزراعي لآسيا الصغرى هدفا لعملية استنزاف منظمة جيدا لصالح رأس المال المصرفي والصناعي الأوروبي، والألماني على وجه الخصوص.وبهذا تتنامى «مجالات مصالح» ألمانيا في تركيا، وتلك بدورها تمنح الأساس والفرصة

[51] لدى بدء بناء خط سكك حديد الأناضول جرى حساب التكلفة الكلية بالكيلومتر وكانت الحكومة التركية مضطرة لدفع الفارق بين إيرادات التشغيل والتكلفة الكلية المحسوبة لشركة القطارات. ولضمان تغطية المبلغ كان لا بد من وضع إيرادات خزانة الدولة تحت التصرف.

ل«لحماية» السياسية لتركيا. في الوقت ذاته يصبح الجهاز الضروري لاستغلال الفلاحين، أي الحكومة التركية، أداة طيعة، وتابعا للسياسة الخارجية الألمانية. وحتى قبل ذلك كانت المالية التركية والسياسة الجمركية والسياسة الضريبية ونفقات الدولة خاضعة للرقابة الأوروبية. وقد تمكن النفوذ الألماني من بسط سيطرته على المنظومة العسكرية التركية بالذات.

إنه لمن الواضح بعد كل ذلك أن من مصلحة الإمبريالية الألمانية تقوية سلطة الدولة التركية، لدرجة تحول دون انهيارها المبكر. إذ أن تصفية سريعة لتركيا قد تؤدي لتقسيمها بين إنجلترا وتركيا وإيطاليا واليونان ودول أخرى، ما سيحتم إفناء القاعدة الأساسية الفريدة للعمليات الكبرى لرأس المال الألماني. وسيتبع ذلك في الحال نموا غير عادي لنفوذ روسيا وإنجلترا وكذلك دول البحر المتوسط. لهذا فإن الإمبريالية الألمانية تحرص على الإبقاء على الجهاز المريح «للدولة التركية المستقلة» وعلى «وحدة أراضي» تركيا لأطول وقت وحتى يفترسها رأس المال الألماني من الداخل، مثلما حدث لمصر سابقا على يد الإنجليز وللمغرب مؤخرا على يد الفرنسيين، لتسقط ثمرة ناضجة في حجر ألمانيا. وهذا ما يقوله مثلا بصراحة تامة باول رورباخ المؤيد المعروف للإمبريالية الألمانية:

> تحتم طبيعة العلاقات على تركيا المحاطة بجيران طامعين أن تجد سندها في قوة ليس لها بقدر الإمكان مصالح إقليمية في المشرق، وتلك هي ألمانيا. ونحن من جانبنا سنتكبد خسائر كثيرة عند اختفاء تركيا. فإذا كانت روسيا وإنجلترا هما ورثة تركيا الأساسيتين،حينئذ سيكون من الواضح تماما أن الدولتين ستحظيان بتنامٍ مهم لقوتهما لو انهارت تركيا. لكن أيضاً لو قُسمت تركيا، وكان جزء مهم منها من نصيبنا، فسيعني ذلك صعوبات لانهاية لها، لأن روسيا وإنجلترا، وعلى نحو ما، فرنسا وإيطاليا جارات للممتلكات التركية الحالية، وهذه الدول قادرة إما في البر أو في البحر أوفي كليهما على احتلال نصيبها والدفاع عنه. أما نحن في المقابل فليس لنا أي اتصال مباشر مع الشرق...ولا يمكن لآسيا صغرى أو أرض رافدين ألمانية أن تصبح أمرا واقعا إلا لو تم مسبقا إرغام روسيا، على الأقل، وبالتالي فرنسا على التخلي عن أهدافهما ومُثلهما السياسية الحالية، أي لو حُسم مآل الحرب العالمية لحساب المصالح الألمانية.»(الحرب والسياسة الألمانية، Der Krieg und die deutsche Politik, [Dresden 1914,] S. 36) **{الإبراز بالخط المائل لروزا لوكسمبورغ}**

إن ألمانيا التي أقسمت في 8 نوفمبر/ تشرين الثاني 1898 في أجواء احتفالية على قبر صلاح الدين الكبير بدمشق بحماية العالم الإسلامي وعلم النبي الأخضر[52] قد دعمت لعقد من الزمن وبحماس حكم السلطان الدموي عبدالحميد وواصلت عملها مع حكومة تركيا الفتاة[53]بعد فترة توقف قصيرة تميزت بالنفور.

وبخلاف صفقات دويتشه بنك المربحة، ركزت على البعثة الألمانية نفسها بشكل أساسي في إعادة وتنظيم وتدريب العسكرية التركية من خلال معلمين ألمان وعلى رأسهم غولتس Goltz باشا. وقد تسبب تحديث الجيش في وضع أعباء جديدة على كاهل الفلاحين الأتراك، لكنه فتح المجال لصفقات رائعة لصالح شركة كروب Krupp ودويتشه بنك. وفي الوقت ذاته أصبحت العسكرية التركية تابعة للعسكرية الألمانية البروسية، ونقطة ارتكاز للسياسة الألمانية في البحر المتوسط وآسيا الصغرى.

تظهر مصائر الثورة التركية على أفضل نحو أن عملية «إحياء» تركيا من قبل ألمانيا لم تكن سوى محاولات جلفنة لجثة هامدة. في طورها الأول، عندما غلب العنصر الإيديولوجي على حركة تركيا الفتاة، وعندما كانت لاتزال تطمح لخطط خيالية ولخداعات الذات بشأن ربيع مأمول في الحياة الواقعية وتجديد حقيقي لتركيا، وجهت تركيا الفتاة ميولها السياسية بحسم نحو إنجلترا، حيث رأت فيها مثال الدولة الليبرالية الحديثة، في حين ظهرت ألمانيا التي كانت لسنوات طوال الحامي الرسمي للنظام المقدس للسلطان القديم، كخصم معاد لحركة تركيا الفتاة.لقد بدا أن ثورة عام 1908 هي إفلاس لسياسة المشرق الألمانية وصارت تُفهم عموما على أنها كذلك، وظهر عزل عبد الحميد عن الحكم باعتباره إقصاء للنفوذ الألماني. لكن وعلى هذا النحو أيضا، عندما أمسكت تركيا الفتاة بدفة الحكم وأظهرت عدم قدرتها على إحداث أي إصلاح اقتصادي واجتماعي ووطني حديث وكبير، وعندما أخذت الثورة المضادة تبرز داخلها أكثر فأكثر، سرعان ما عادت إلى الحتمية الطبيعية وإلى أساليب حكم عبد الحميد القديمة، أي إلى حمامات الدم المنظمة دوريا بين الشعوب المقهورة التي يجري تحريضها ضد بعضها البعض، وإلى

[52] خلال رحلته إلى المشرق في أكتوبر- تشرين الأول/نوفمبر- تشرين الثاني 1898 أعلن فيلهلم الثاني لدى وصوله إلى دمشق نفسه حاميا للسلطان العثماني ولكل المسلمين.

[53] من خلال ثورة تركيا الفتاة- البرجوازية التي بدأت في يوليو/ تموز 1908، تم وضع دستور للبلاد وإنشاء برلمان وبذلك تم القضاء على الحكم المستبد للسلطان عبدالحميد الثاني الذي عُزل عن العرش لدى محاولته قمع الثورة عام 1909. لكن الجناح اليميني لتركيا الفتاة أسس دكتاتورية عسكرية قمعت جموع الشعب والحركة الوطنية. في يوليو/ تموز 1912 أُسقط حكم حزب تركيا الفتاة على يد الحزب الإقطاعي الكومبرادوري الموالي لبريطانيا، لكنه تمكن من العودة إلى الحكم مرة ثانية في يناير/ كانون الثاني 1913.

الاستغلال المشرقي غير المحدود للفلاحين، بوصفهما العمودين الأساسيين للدولة. وبهذا أيضا أصبح الحفاظ الاصطناعي على الحكم القمعي هو الهم الأساسي ل «تركيا الفتاة، وهكذا أُعيدت أيضا سريعا في السياسة الخارجية إلى تقاليد عبد الحميد- إلى التحالف مع ألمانيا.

مع تنوع القضايا القومية التي تمزق الدولة التركية: الأرمينية والكردية والسريانية والعربية واليونانية (وحتى قبل وقت قصير أيضا الألبانية والمقدونية) ومع تنوع المشاكل الاقتصادية- الاجتماعية في أنحاء مختلفة من الإمبراطورية، ومع صعود رأسمالية قوية وقادرة على الحياة في دول البلقان المجاورة الفتية، وخصوصا مع اقتصاد هدّام يمارسه رأس المال العالمي منذ سنوات عديدة ومع الدبلوماسية الدولية في تركيا، مع كل هذا، فقد كان واضحا للجميع وللاشتراكية الديمقراطية منذ فترة طويلة، إن أي إحياء حقيقي للدولة التركية هو بداية لا أمل فيها مطلقا وكل المحاولات للحفاظ على تماسك كومة الأطلال المتفتتة المنهارة، سيقود إلى مشروع رجعي. فحتى بمناسبة الانتفاضة الكبرى في كريت في عام 1896 [54] كان ثمة تحليل عميق لمشكلة المشرق في صحافة الحزب الألمانية أدت إلى مراجعة وجهة النظر التي تبناها ماركس سابقا خلال حرب القرم[55] وللرفض القاطع ل «وحدة تركيا» بوصفها إرثا للرجعية الاوروبية. ولم يكن ثمة من كشف حكم تركيا الفتاة من حيث جدبه الاجتماعي وطابعه الرجعي المضاد للثورة وبسرعة ودقة مثلما فعلت الصحافة الاشتراكية الديمقراطية الألمانية. ولقد كانت فكرة بروسية محضة أيضاً، وقوامها أن الأمر لا يحتاج أكثر من خطوط سكك حديدية استراتيجية من أجل حركة تعبئة سريعة لمُدربين عسكريين مفعمين بالحيوية من أجل جعل كوخ هش كالدولة التركية قادرا

[54] في عام 1896 قام السكان اليونانيون في جزيرة كريت بانتفاضة مسلحة ضد الحكم العثماني. وفي فبراير/ شباط 1897 أعلن المتمردون، بدعم من القوات اليونانية، انضمامهم لليونان. وتدخلت القوى الكبرى وأعلنت كريت منطقة حكم ذاتي «برعاية أوروبا» واحتلت القوات الإنجليزية والفرنسية والإيطالية والروسية الجزيرة.

[55] في حرب القرم ما بين عامي 1853و 1856 خاضت روسيا حربا ضد تركيا التي كانت متحالفة مع إنجلترا وفرنسا وسردينيا، في صراع من أجل الهيمنة والنفوذ في منطقة الشرق الأوسط وتلقت روسيا هزيمة ثقيلة وفقدت من خلالها نفوذها المهيمن على تركيا.

على الحياة.[56]

[56] في 3 ديسمبر/كانون الأول 1912، بعد حرب البلقان الأولى تحدث الناطق باسم كتلة الاشتراكيين الديمقراطيين ديفيد في الرايخستاغ قائلا: «لقد أُشير هنا بالأمس إلى أن سياسة المشرق الألمانية لم تكن سببا في انهيار تركيا وإنها كانت سياسة جيدة. ورأى السيد مستشار الرايخ إننا أسدينا خدمة جيدة لتركيا، وقال السيد باسرمان أننا أتحنا لتركيا إجراء إصلاحات معقولة. لكنني لا أعرف شيئا عن هذه الإصلاحات (قهقهة في صفوف الاشتراكيين الديمقراطيين) كما أنني أرغب في وضع علامة استفهام خلف هذه الخدمة الجيدة. لماذا انهارت تركيا؟ الذي انهار هناك هو حكم الإقطاعيين مثلما هي الحال عندنا في شرق نهر الإلبه («صحيح تماما!» ضحك في صفوف الاشتراكيين الديمقراطيين على اليمين). إن إنهيار تركيا هو انهيار مواز لإنهيار حكم الإقطاعيين المنشورريين في الصين. ويبدو أن حكم الإقطاعيين أصبح تدريجيا إلى زوال في كل مكان (صيحات من الاشتراكيين الديمقراطيين «نأمل ذلك») فلم يعد هذا الحكم يلائم الاحتياجات الحديثة. إنني أقول إن الأوضاع في تركيا تشبه لحد ما تلك التي في شرق نهر الإلبه. يشكل الأتراك طبقة غزاة حاكمة، وهم فقط أقلية، وبجانبهم يوجد غير الأتراك ممن اعتنقوا الدين الإسلامي: لكن الأتراك الأصليين فعليا عبارة عن أقلية، طبقة محاربين، طبقة استحوذت على كل المناصب القيادية، مثلما هي الحال في بروسيا في الإدارة والدبلوماسية والجيش، طبقة استند مركزها الاقتصادي على ملكية مساحات واسعة من الأراضي وامتلاك فلاحين طائعين، تماما مثلما هي الحال في منطقة شرق الإلبه، طبقة تتعامل مع كل هؤلاء الفلاحين الفقراء الذين كانوا ينتمون لأصل ودين غريبيين، مع الفلاحين البلغار والصرب بذات السياسة الإقطاعية القاسية التي كان ينتهجها فرساننا المغاوير في شرق الإلبه (قهقهة). وقد كان ذلك مقبولا طوال فترة اعتماد تركيا على الاقتصاد الطبيعي، لأن حكم الإقطاعيين يمكن أن يكون عندئذ مقبولا بعض الشيء، فالإقطاعي لا يشعر بحاجة ملحة لاستنزاف فلاحيه، وعندما يكون لديه طعام وحياة جيدة، يكون راضيا. لكن في اللحظة الحالية حيث تحولت تركيا عبر الاتصال مع أوروبا إلى اقتصاد مالي حديث، أصبح الضغط على الإقطاعيين الأتراك وفلاحيهم غير محتمل أكثر فأكثر. وأدى ذلك إلى استنزاف طبقة الفلاحين وتحول جزء كبير منهم إلى متسولين، وكثيرون أصبحوا لصوصا. وهؤلاء هم فرق الكوميتاتشي (ضحك على اليمنين). لم يخض الإقطاعيون الأتراك حربا على عدو خارجي فحسب، لا فأثناء الحرب على هذا العدو الخارجي قامت في تركيا ثورة فلاحين. وهذا ما قسم ظهر الأتراك وكان هذا هو السبب في انهيار نظامها الإقطاعي!

وعندما نقول إن الحكومة الألمانية قد أسدت خدمات جيدة- حسنا، فأفضل الخدمات التي كان يمكن أن تقدمها لتركيا ولحكومة تركيا الفتاة لم تقدمها. كان ينبغي على الحكومة الألمانية أن تمدها بالمشورة من أجل تنفيذ الإصلاحات التي التزمت بها تركيا عبر اتفاقية برلين1 وأن تحرر فلاحيها مثلما فعلت بلغاريا وصربيا. لكن كيف يتأتى ذلك للدبلوماسية البروسية الألمانية الإقطاعية!...

إن التعليمات التي تلقاها السيد فون مارشال2 من برلين لم يكن من الممكن أن تسدي حقا خدمات جيدة لحكومة تركيا الفتاة. ما جلبه له الألمان- وهنا لا أريد أن أتحدث مطلقا عن الأمور العسكرية- كان روحا معينة نقلوها إلى هيئة الضباط الأتراك وهي روح ضابط «الحرس الملكي الأنيق» (قهقة لدى الاشتراكيين الديمقراطيين)، الروح التي تبين في هذه المعركة أنها مفسدة على نحو غير عادي للجيش التركي. يتحدثون عن العثور على جثث ضباط يرتدون أحذية لميع وما إلى ذلك. لقد دمر التعالي على جموع الشعب وخصوصا على حشود الجنود، وهذا التأكيد على تميز الضابط والأوامر من أعلى لأسفل علاقات الثقة في الجيش التركي من جذورها. أيها السادة إننا مختلفون في الرأي فيما يخص السؤال عمن هو المسؤول عن انهيار تركيا. ليس دعم هذه الروح البروسية المعينة هو الوحيد المسؤول عن انهيار تركيا، بالطبع لا، لكن هذه الروح أسهمت في التعجيل بانهيارها. وفي الأساس كانت أسباب اقتصادية، كما سبق أن عرضت.» مداولات الرايخستاغ الدورة التشريعية الثالثة عشرة، الجلسة الأولى (الإبراز بالخط المائل لروزا لوكسمبورغ)

[Verhandlungen des Reichstags, XIII. Legislaturperiode, I. Session, Bd. 286, Stenographische berichte, S. 2513/2514.]

١. ملف مؤتمر برلين الذي وُقع كنتيجة لمؤتمر برلين الذي عُقد في الفترة من ١٣ يونيو/حزيران إلى ١٣ يوليو/تموز ١٨٧٨ وضم بريطانيا وألمانيا وإمبراطورية النمسا-المجر وفرنسا وإيطاليا وروسيا وتركيا، وألزم تركيا بضمان الحرية الدينية وكذلك حرية ممارسة جميع العقائد، ووضع لوائح جديدة للولايات، وطبقا لذلك إحداث تغييرات على لائحة عام ١٨٦٨ الخاصة بجزيرة كريت، وإدخال قرارات مشابهة على باقي مناطق تركيا الأوروبية، والقيام بتحسينات وإصلاحات في المناطق الأرمينية.

٢. أدولف فرايهر مارشال فون بيبرشتاين كان، كسفير لألمانيا في تركيا من ١٨٩٧ وحتى ١٩١٢، ممثلا لسياسات الإمبريالية الألمانية.

ففي صيف عام 1912 اضطرت حكومة تركيا الفتاة إلى إفساح الطريق للثورة المضادة . ولقد كان الفصل الأول المميِز ل «لانتعاش التركي» في هذه الحرب هو الانقلاب وإلغاء الدستور، هذا يعني من هذا المنظور العودة الشكلية إلى حكم عبد الحميد.

لقد أظهرت العسكرية التركية المدربة من الجانب الألماني إفلاسا مزريا في حرب البلقان. وستقود الحرب الحالية التي دخلت تركيا خضمها المروع بوصفها «ربيبة» لألمانيا، وبغض النظر عن نهايتها، وبقدرية مشؤومة لا حياد عنها، إلى تصفية أخرى أو التصفية النهائية للإمبراطورية التركية.

لقد وضع موقف الإمبريالية الألمانية- وفي جوهرها: مصالح دويتشه بنك- الرايخ الألماني في المشرق في مواجهة كل الدول الأخرى، وإنجلترا على وجه الخصوص. فهذه الأخيرة لم تضطر فقط إلى التخلي للخصم الألماني عن صفقات منافسة وبالتالي عن أرباح رأسمالية ضخمة في الأناضول وبلاد الرافدين، وهو الأمر الذي ارتضت به في نهاية المطاف، بل إن إنشاء سكك حديدية استراتيجية وتقوية العسكرية التركية تحت النفوذ الألماني قد تم هنا في واحدة من أكثر المناطق حساسية لإنجلترا على صعيد السياسة الدولية: في منطقة تقاطع بين آسيا الوسطى وإيران والهند من ناحية، ومصر من ناحية أخرى.

لقد كتب روورباخ Rohrbach في كتابه «سكة حديد بغداد» أن «إنجلترا يمكن أن تُهاجم وتصاب بجرح بليغ انطلاقا من أوروبا في موضع بري واحد فقط: في مصر. فمع استهداف مصر لن تفقد إنجلترا سيطرتها على قناة السويس والاتصال مع الهند وآسيا فحسب، بل وعلى الأغلب ستفقد أيضا ممتلكاتها في وسط وشرق إفريقيا. إن غزو مصر من قوة مسلمة كتركيا يمكن إضافة إلى ذلك أن يكون له ارتدادات خطيرة على ستين مليون مسلم من رعايا بريطانيا في الهند، بالإضافة إلى أفغانستان وإيران. لكن تركيا لن يمكنها أن تفكر في مصر إلا بشرط توفر نظام سكك حديدية موسع في آسيا الصغرى وسوريا، وأن تستطيع عبر إمداد خط سكك حديد الأناضول إلى بغداد صد هجمات بريطانيا على أرض الرافدين وأن يُضاعف جيشها ويجري تحسينه وأن يحرز وضعها الاقتصادي العام وماليتها تقدما.»[57]

ويقول في كتابه «الحرب والسياسة الألمانية» الذي ظهر مع بداية الحرب العالمية:

«كان الغرض من سكة حديد بغداد منذ البداية هو ربط اسطنبول والنقاط العسكرية

[57] باول روورباخ: سكة حديد بغداد.
Paul Rohrbach: Die Bagdadbahn, Berlin 1911. S. 18/19

للإمبراطورية التركية في آسيا الصغرى مباشرة بسوريا والمناطق الواقعة على نهري الفرات ودجلة... بالطبع كان متوقعا أن سكة حديد بغداد في اتحادها مع الخطوط المخطط إنجازها والأخرى التي يجري العمل على إنشائها في سوريا والجزيرة العربية ستتيح أيضا إمكانية أن تستخدمها القوات التركية في اتجاه مصر... لن ينكر أحد في ظل التحالف الألماني التركي وفي ظل شروط متعددة أخرى كان تحقيقها سيكون أقل سهولة من هذا التحالف، أن سكة حديد بغداد تعني تأمينَ حياة سياسي لألمانيا.»[58]

بهذه الصراحة تحدث القائد شبه الرسمي للإمبريالية الألمانية عن خططه ونواياه في المشرق. هنا اكتسبت السياسة الألمانية ملامح محددة شاملة، وتوجها على أعلى درجة من التدمير والعدوان وأصبح لها رأس حربة واضحة ضد بريطانيا. وبذلك أصبحت سياسة المشرق الألمانية هي التعليق المجسد على سياسة الأساطيل الحربية التي انطلقت عام 1899.

في الوقت ذاته بدأت ألمانيا بسياسة وحدة الأراضي التركية في مواجهة دول البلقان التي يتطابق اكتمالها التاريخي ونهضتها الداخلية مع تصفية تركيا الأوروبية. وأخيرا دخلت السياسة الألمانية في مواجهة إيطاليا التي تتجه شهيتها الاستعمارية في المقام الأول نحو ممتلكات تركيا. لقد وقفت إيطاليا في المؤتمر المغربي الذي انعقد في الجزيرة الخضراء بإسبانيا عام 1906[59] إلى جانب إنجلترا وفرنسا. وبعد ست سنوات كانت البعثة الاستكشافية الإيطالية إلى طرابلس[60] التي أعقبت ضم النمسا للبوسنة[61] ومن جانبها أعطت إشارة البدء لحرب البلقان الأولى، عبر الرفض

---

[58] باول رورباخ: الحرب والسياسة الألمانية.
19/Paul Rohrbach: Der Krieg und die deutsche Politik, Dresden 1914. S. 18

[59] في المصدر: -1905 في مؤتمر الجزيرة الخضراء في 7 أبريل/نيسان عام 1906 وُقعت معاهدة تم من خلال إنهاء أزمة المغرب الأولى عام 1905. وضمنت المعاهدة للمغرب الاستقلال شكليا لكنها رسخت نفوذ فرنسا في المغرب من خلال وضع شرطة البلاد لمدة خمسة أعوام تحت السيطرة الفرنسية والإسبانية. وعزلت ألمانيا نفسها بسبب سياستها الأمبريالية المغامرة كلياً تقريباً. ولم تدعم إيطاليا ألمانيا، شريكتها في التحالف الثلاثي، بل أيدت فرنسا التي عقدت معها اتفاقا سريا حول توزيع مجالات النفوذ في شمال إفريقيا واتفاقية حياد سرية.

[60] في سبتمبر/ أيلول 1911 أشعلت إيطاليا فتيل الحرب مع تركيا، وقد تمكنت في أكتوبر/ تشرين الأول 1912، مستغلة الصراعات الإمبريالية حول المغرب، من ضم طرابلس وبرقة.

[61] في أكتوبر/ تشرين الأول 1908 ضمت إمبراطورية النمسا والمجر البوسنة والهرسك التي كانت تحت إدارتها وتسببت من خلال ذلك في تصعيد الأوضاع في صربيا. أيدت الحكومة الألمانية إمبراطورية النمسا-المجر وأرغمت روسيا على الاعتراف بهذا الضم. هذا التحرك العنيف قاد إلى مزيد من عزل ألمانيا وامبراطورية النمسا والمجر، لأن قوى الوفاق الثلاثي قد تحالفت بصورة أوثق وإيطاليا أيضا التي تعهدت في اتفاق سري مع روسيا في أكتوبر/ تشرين الأول 1908 أن تكون على الحياد وعلى إبقاء الوضع على ما هو عليه في البلقان، في مقابل أن تترك لها روسيا حرية التصرف فيما يتعلق بغزو طرابلس وبرقة، وقد انسحبت إيطاليا بموجبه من الحلف الثلاثي.

الإيطالي وتدمير التحالف الثلاثي وعزل السياسة الألمانية أيضا عن هذا الجانب.

وقد ظهر الاتجاه الثاني لطموحات التوسع الألماني في الغرب، في قضية المغرب. إذ لم يتبد النكوص عن سياسة بسمارك أبدا أكثر فظاظة مما هي عليه الحال في هذه المسألة. كان من المعروف أن بسمارك يدعم الطموحات الاستعمارية لفرنسا عن قصد، سعيا لإلهائها عن البؤر القارية الملتهبة مثل الإلزاس واللورين. أما النهج الأحدث في ألمانيا فكان على النقيض يهدف للعمل مباشرة ضد التوسعات الاستعمارية الفرنسية. لقد كان الوضع في المغرب مختلفا بقدر كبير عنه في تركيا الآسيوية. لم يكن لألمانيا في المغرب سوى القليل جدا من المصالح الرأسمالية المشروعة. صحيح أن الإمبرياليين الألمان قد لجأوا أثناء الأزمة المغربية، وبكل ما أوتوا من قوة، للتضخيم من مطالب شركة مانسمان Mannesmann الرأسمالية، من مدينة ريمشايد Remscheid، التي أقرضت السلطان المغربي نقودا وحصلت في المقابل على امتيازات في مناجم المعادن باعتبارها «مصالح وطنية حيوية». لكن الحقيقة الواضحة القائلة إن كلتا المجموعتين الرأسماليتين المتنافستين في المغرب: أي مانسمان وكذلك شركة كروب-شنايدر تمثلان خليطا من رجال الأعمال الألمان والفرنسيين والإسبان، تعوق جديا وببعض النجاح مسألة الحديث عن «مجال مصالح ألمانية». وهذا ما جعل الحسم والإلحاح الذي سجل به الرايخ الألماني عام 1905 أحقيته في المشاركة في تسوية المسألة المغربية واحتجاجه على الهيمنة الفرنسية على المغرب أكثر غرابة. لقد كان هذا هو أول صدام مع فرنسا على صعيد السياسة الدولية. في عام 1895 كانت ألمانيا لا تزال تعمل مع فرنسا وروسيا سويا لمنع اليابان المنتصرة، من استغلال انتصارها على الصين في شيمونوسيكي. وبعد خمس سنوات وقفت مع فرنسا جنبا إلى جنب في الاصطفاف الدولي من أجل حملة نهب الصين. والآن ظهر في قضية المغرب توجه راديكالي جديد للسياسة الألمانية في علاقاتها مع فرنسا. في الأزمة المغربية التي استمرت لسبع سنوات وكادت مرتين أن تؤدي إلى حرب بين ألمانيا وفرنسا، لم يعد الأمر يتعلق ب»الثأر»، أو بأي صراعات قارية بين الدولتين. هنا كشف صراع جديد عن نفسه، من خلال تدخل الإمبريالية الألمانية عنوة في شؤون الإمبريالية الفرنسية. وقد أفضت النتيجة النهائية للأزمة إلى قبول ألمانيا بمنطقة الكونغو الفرنسية وبهذا اعترفت بنفسها أنها لم تمتلك مصالح خاصة في المغرب لتحميها. ولهذا السبب بالذات اكتسب التدخل الألماني في المسألة المغربية أهمية سياسية بعيدة الأثر. وبالذات بسبب عدم تحديد أهدافها الملموسة وطموحاتها كشفت السياسة الألمانية تجاه المغرب شهيتها اللامحدودة وتحسسها وبحثها عن الفريسة- لقد كانت هذه السياسة بمثابة إعلان حرب إمبريالي عمومي على فرنسا. لقد ظهر الصراع بين الدولتين هنا في ضوء متوهج. فهناك نجد تطورا صناعيا بطيئا وسكانا في حالة جمود، دولة متقاعدين تقوم

في الأساس بصفقات مالية خارجية، ومثقلة بإمبراطورية استعمارية ضخمة، تستطيع بالكاد المحافظة على تماسكها--، وهنا توجد رأسمالية قوية وفتية تسعى لأن تكون في المركز الأول، تجوب العالم من أجل اصطياد مستعمرات. لم يكن التفكير في غزو المستعمرات الإنجليزية واردا. وهكذا تحولت شهية الإمبريالية الألمانية، بخلاف تركيا الآسيوية، في المقام الأول إلى الإرث الفرنسي. وهذا الإرث نفسه أيضا ربما كان طعما مريحا لتعويض إيطاليا عن أطماع التوسع النمسوية في البلقان على حساب فرنسا، والإبقاء على إيطاليا هكذا من خلال صفقات مشتركة في التحالف الثلاثي. كان من الواضح أن مطالبات ألمانيا بحقوقها في المغرب قد أقلق الإمبريالية الفرنسية لأقصى حد، خصوصا إذا ما فكر المرء أن ألمانيا لو ثبتت أقدامها في أحد أجزاء المغرب، لكان بيدها دائما عبر إمدادات السلاح إلى كل الأنحاء، أن تضرم النيران في كل الإمبراطورية الفرنسية في شمال إفريقيا والتي يعيش سكانها في حالة حرب مزمنة مع المستعمر الفرنسي. لقد أزاح تخلي ألمانيا في نهاية الأمر عن المغرب وتعويضها هذا الخطر المباشر فقط. لكنه أبقى على قلق فرنسا العام وهذا الصراع السياسي الدولي الذي بات موجودا.[62]

لكن السياسة الألمانية تجاه المغرب لم تُدخل ألمانيا في صراع مع فرنسا فحسب، ولكن بصورة غير مباشرة أيضا مع إنجلترا. هنا في المغرب، وبالقرب جدا من جبل طارق، حيث توجد ثاني أهم نقطة تقاطع للطرق الدولية الخاصة بالإمبراطورية البريطانية، كان لا بد للظهور المفاجئ للإمبريالية الألمانية بطموحها وإصرارها العنيف الذي ميز هذا التحرك، أن يفهم على أنه احتجاج ضد إنجلترا. أيضا على المستوى الرسمي كان الاحتجاج الألماني الأول موجها ضد اتفاق إنجلترا وفرنسا بشأن مصر والمغرب عام 1904[63] وتوجهت المطالب الألمانية بوضوح إلى إخراج

[62] أيضا لم يكن التحريض الصاخب من أجل المغرب الذي قادته لسنوات دوائر الإمبرياليين الألمان ليخفف من قلق فرنسا، فاتحاد كل الألمان (الداعي لانضواء كل الأراضي الناطقة بالألمانية في دولة واحدة) كان يرى وفق برنامجه أن ضم المغرب «مسألة حياة» بالنسبة لألمانيا ووزع منشورات بقلم رئيسه هاينريش كلاس بعنوان «غرب المغرب ألماني!». وعندما حاول البروفيسور شيمان في صحيفة «كرويتس-تسايتونغ» الدفاع عن صفقة الكونغو واتفاق الخارجية الألمانية والتخلي عن المغرب هاجمته صحيفة «بوست» على النحو التالي: «السيد البروفيسور شيمان من أصل روسي وربما لا يكون من أصل ألماني خالص. ولهذا لن يؤاخذه أحد إن تعامل ببرودة واستهزاء مع قضايا تمس الوعي الوطني والفخار الوطني في صدر كل ألماني. إن حكم أجنبي يتحدث عن نبض القلب الوطني والرعشة المؤلمة لروح الشعب الألماني القلقة باعتبارهما فانتازيا سياسية عابرة ومغامرة غزاة، ليتحدى أكثر غضبنا واحتقارنا المستحق، أكثر مما يتمتع به هذا الأجنبي، هذا الأستاذ بجامعة برلين من كرم ضيافة الدولة البروسية. لكن ألما عميقا يغمرنا لكون هذا الرجل قد تجرأ في الصحيفة الرئيسة لحزب المحافظين الألمان على هذا النحو وأهان المشاعر الأقدس للشعب الألماني، هذا المعلم والمستشار لقيصرنا في القضايا السياسية- وهو بحق أو غير حق- يعتبر المتحدث باسم القيصر.»

[63] اتفقت إنجلترا وفرنسا بتوقيعهما اتفاقية الثامن من أبريل/نيسان 1904 (الوفاق الودي) على تسوية قضايا المستعمرات، وواقت فرنسا على الهيمنة البريطانية على مصر، فيما أعطت إنجلترا للحكومة الفرنسية حرية التصرف في المغرب.

إنجلترا تماما لدى تسوية المسألة المغربية. ولم يخف على أحد التأثير الذي لا مفر منه لهذا الموقف على العلاقات الألمانية الانجليزية. ويتبين وصف الموقف الذي نشأ آنذاك بوضوح في تقرير من لندن لصحيفة «**فرانكفورتر تسايتونغ**» في الثامن من نوفمبر/تشرين الثاني 1911:

«هذه هي الخلاصة: مليون من الزنوج على ضفاف نهر الكونغو، شعور بالندم وغضب شديد على «إنجلترا الخائنة بطبعها». ستتجاوز ألمانيا الشعور بالندم. لكن إلام ستؤول إليه علاقتنا بإنجلترا، لا يمكن مطلقا أن تستمر الأمور كما كانت عليه، بل ووفقا لكل حسابات الاحتمالات التاريخية، إما ستتدهور أي ستؤدي لاندلاع حرب أو أنها لا بد ستتحسن سريعا. إن رحلة البارجة «بانتر» (الفهد)، كما وصفها تقرير من برلين ل «**فرانكفورتر تسايتونغ**» مؤخرا بتعبير دقيق كانت وكزة من المفترض أن تلفت انتباه فرنسا إلى أن ألمانيا موجودة هناك أيضا... ولا يمكن أبدا أن تكون برلين على غير بينة من الأثر الذي كان سينتج عن مثل هذا التدخل، على الأقل لم يكن لدى مراسل الصحيفة المحلي شك في أن إنجلترا كانت ستنحاز بقوة إلى الجانب الفرنسي. كيف يمكن لصحيفة **نورددويتشه ألغماينه** أن تظل متمسكة بالتعبير القائل إنه كان على ألمانيا أن تتفاوض «مع فرنسا وحدها»! منذ عدة قرون تشكلت في أوروبا شبكة من المصالح السياسية المتنامية باستمرار. وإذا ما أُسيئت معاملة طرف ما، فإن الأطراف الأخرى ووفقا للقانون السياسي الطبيعي الذي نعيش في ظله،سيغمر بعضها السرور وسيشعر البعض الآخر بالقلق. عندما تفاوض النمساويون قبل عامين مع روسيا حول البوسنة، وجدت ألمانيا نفسها حاضرة «بجيشها المتألق»، برغم أنه قيل في فيينا لاحقا إنه كان من الأفضل لو كانت تفاوضت بمفردها... وليس من المفهوم كيف أمكن لبرلين أن ترى أن الإنجليز الذين تخطوا للتو فقط فترة سادتها أجواء عداء شديدة للألمان، أن يسمحوا فجأة بإقناعهم بأن مفاوضاتنا مع فرنسا لا تعنيهم قط. يتعلق الأمر في آخر المطاف بمسألة القوة فالوكزة، ومهما بدت ودية، فهي نوعا ما عمل خشن ولا أحد يمكنه أن يتوقع متى تتلوها اللكمة على الأسنان...منذ ذلك الحين أصبح الوضع أقل خطورة. أما في الوقت الحالي وحيث تحدث لويد جورج[64]، فإن خطر الحرب الداهم بين ألمانيا وانجلترا صار حسب معلوماتنا الدقيقة قائما... وهل يتوقع المرء وفقا لهذه السياسة

[64] ديفيد لويد جورج (1863 - 1945م). أحد زعماء حزب الأحرار البريطاني. كان رئيسًا للوزراء أثناء النصف الأخير من الحرب العالمية الأولى. المترجم

التي ينتهجها السير إدوارد غراي Grey[65] وممثلوه منذ زمن طويل والتي لم يجر التباحث حول تصحيحها هنا، أن يكون لهم موقف مختلف في المسألة المغربية؟ يبدو لنا أنه لو جرى التباحث حول ذلك في برلين، فسيضبط بذلك السياسة الألمانية.»

وهكذا خلقت السياسة الإمبريالية سواء في آسيا الصغرى أو في المغرب صراعا حادا بين ألمانيا إنجلترا، كما مع وفرنسا. لكن كيف كانت العلاقة بين ألمانيا وروسيا؟ ما هي أسباب الصدام هنا؟ في ظل أجواء الاضطهاد والملاحقة التي هيمنت على الرأي العام الألماني خلال أسابيع الحرب الأولى، ذهبت ظنون المرء بعيداً جداً. فقد ظن المرء أن النساء البلجيكيات سيقتلعن أعين الجرحى الألمان وأن القوزاق يأكلون الشموع المصنوعة من الاستيارين ويمسكون بالرضع من سيقانهم الصغيرة ويمزقونهم إربا. وكان الناس يصدقون أيضا أن أهداف روسيا من الحرب هي الاستيلاء على الرايخ الألماني وتدمير الثقافة الألمانية ونشر الاستبداد من نهر فارثه[66] إلى نهر الراين ومن كيل إلى ميونيخ.

وقد كتبت صحيفة **كيمنيتسر فولكسشتيمه** الاشتراكية الديمقراطية في 2 أغسطس/آب تقول:

«في هذه اللحظة نشعر كلنا بواجبنا في الكفاح، قبل كل شيء آخر، ضد حكم السياط الروسية. يجب ألا تصبح نساء ألمانيا وأطفالها ضحية للجرائم الوحشية الروسية والأرض الألمانية فريسة للقوزاق. لأنه عندما ينتصر حلف الوفاق الثلاثي، لن يحكم ألمانيا حاكم بريطاني أو جمهوري فرنسي بل قيصر روسيا. لذلك فإننا ندافع في اللحظة عن كل ما هو موجود من الثقافة والحرية الألمانيتين، ضد العدو الهمجي الذي لا يرحم .»

أما صحيفة **فرينكيشه تاغسبوست** فنادت في اليوم ذاته:

لا نريد أن يهرع القوزاق، الذين سبق واحتلوا كل المناطق الحدودية، لغزو بلادنا ويعيثوا في مدننا فسادا. لا نريد للقيصر الروسي، العدو اللدود للشعب الروسي، الذي لم يؤمن حتى الاشتراكيون الديمقراطيون بحبه للسلام في ذات يوم إصداره لبيانه السلمي أن يحكم شخصا من أصل ألماني.

أما صحيفة **كونيغسبيرغر فولكستسايتونغ** فكتبت في الثالث من أغسطس/آب تقول:

[65] سير إدوارد غراي (1862-1933) سياسي ليبرالي بريطاني، كان وزيرا لخارجية بريطانيا في الفترة من 1905 إلى 1916، وقد صرح عشية الحرب العالمية الأولى بعبارة شهيرة:»ستنطفئ الأضواء في كل أنحاء أوروبا، ولن نراها مجددا طوال حياتنا.» المترجم.

[66] أحد فروع نهر الأودر في وسط غرب بولندا.

«لكن لا أحد منا سواء كان ملزما بأداء الخدمة العسكرية أم لا، يمكن أن يشك ولو للحظة في أن عليه، طالما أننا سنخوض الحرب، أن يقوم بفعل كل ما بوسعه من أجل إبعاد هذا الحكم القيصري المهين عن حدودنا، والذي لو انتصر سينفي آلافا من رفاقنا إلى السجون الروسية الفظيعة. تحت الحكم الروسي لا وجود لحق تقرير المصير، والصحافة الاشتراكية الديمقراطية غير مسموح بها هناك، والاتحادات والتجمعات الاشتراكية الديمقراطية ممنوعة. ولهذا لا يفكر أحد منا في هذه الساعة، إن كان الأمر يتوقف على فوز روسيا من عدمه، بل إننا جميعا نريد العمل معاً من أجل الإبقاء على معارضتنا للحرب، لكي ننقذ أنفسنا من فظائع هؤلاء الأوغاد الذين يحكمون روسيا.»

سنخوض أكثر في علاقة الثقافة الألمانية بروسيا القيصرية، والتي تعد فصلا قائما بذاته في موقف الاشتراكية الديمقراطية في هذه الحرب. لكن فيما يتعلق بمطامع القيصر الروسي في ضم الرايخ الألماني، فسيمكننا على هذا المنوال أيضا أن نفترض أن روسيا كانت تنوي ضم أوروبا أو القمر أيضا. في هذه الحرب يدور الأمر في الأساس حول بقاء دولتين فقط: بلجيكا وصربيا. والمدافع الألمانية موجهة ضد كليهما في ظل الصراخ بأن الأمر يتعلق بوجود ألمانيا. من المعروف أن النقاش مستبعد مع المؤمنين بالقتل الطقسي. لكن لا بد أن يكون واضحا لهؤلاء الذين لا يستندون في مشورتهم إلى غرائز الغوغاء والعبارات الفظة الموجهة خصيصا للغوغاء من قبل صحافة التحريض القومية، بل إلى وجهات النظر السياسية، أن مساعى القيصرية الروسية لضم ألمانيا يمكن أن يشبه مسعاها لضم القمر. يترأس السياسة الروسية أوغاد محتالون، لكنهم ليسوا مخابيل، وسياسة الاستبداد بها رغم كل غرابتها شيئا مشتركا مع السياسات الأخرى وهي أنها لا تتحرك في سماء زرقاء صافية، بل في عالم الواقع، حيث تتصادم الأشياء في الفضاء بقوة. أما ما يتعلق بالاعتقال الذي يُخشى منه والنفي المؤبد للرفاق الألمان إلى سيبيريا ونشر الاستبداد الروسي في الرايخ الألماني، فإن رجال الدولة المحيطين بالقيصر الدموي، ورغم كل الدونية الروحية، هم ماديون تاريخيون أفضل من صحافي الحزب: فرجال الدولة هؤلاء يعرفون جيدا جدا أنه لا يمكن «نشر أي نظام سياسي حسب الهوى في أي مكان، بل أن أي نظام سياسي يطابق أساسا اجتماعيا اقتصاديا معينا، ويعرفون من تجربتهم الخاصة المريرة أن الأوضاع حتى في روسيا نفسها قد أوشكت على الخروج عن سيطرتهم، ويعرفون أخيرا أن الرجعية الحاكمة في أي بلد تحتاج فقط لأشكالها المطابقة لها ولا تتحمل سواها، وأن أوضاع الطبقات والأحزاب الألمانية لهي الصنف المطابق لاستبداد دولة أسرة هوهنتسولر البوليسية وقانون الانتخابات البروسي الثلاثي الطبقات وعند تأمل الأمور بصفاء ذهني لم يكن هناك من البداية أي سبب للقلق من أن روسيا القيصرية ستشعر جديا بأنها مدفوعة، حتى في الحالة غير

المحتملة لانتصارها الكامل، للمساس بهذه المنتجات الخاصة بالثقافة الألمانية.

في الواقع كانت ثمة صراعات أخرى بين ألمانيا وروسيا. لم يصطدما على صعيد السياسة الداخلية، التي أسست، على العكس، وعبر توجهاتهما المشتركة والقرابة الداخلية لمئة عام من الصداقة التقليدية بين الدولتين، ولكنهما وعلى النقيض من تضامنهما على مستوى السياسة الداخلية- اصطدما على صعيد السياسة الخارجية، على أسباب الصيد والقنص في ساحة السياسة الدولية.

إن الإمبريالية في روسيا هي أيضا كما في الدول الغربية نسيج متضافر من عناصر مختلفة. وأقوى خيوطها لا يشكله التوسع الاقتصادي لرأس المال النهم للتراكم، كما هي الحال في ألمانيا أو إنجلترا، بل المصلحة السياسية للدولة. بالطبع يتحتم على الصناعة الروسية، وكما هو تقليدي عموما لدى الإنتاج الرأسمالي، ومع عدم جهوزية السوق المحلي، أن تنجح ومنذ زمن طويل في التصدير إلى المشرق وإلى الصين وإيران وآسيا الوسطى، والحكومة القيصرية تسعى بكل الوسائل لدعم التصدير باعتباره أساسا مرغوبا ل «مجال مصالحها». لكن سياسة الدولة هنا الجزء الدافع وليس المدفوع. فمن جانب تفصح نزعات الغزو لدى الحكم القيصري عن التوسع التقليدي للإمبراطورية الضخمة التي يبلغ عدد سكانها اليوم 170 مليون نسمة، والتي تسعى لأسباب اقتصادية واستراتيجية إلى الوصول إلى البحار العالمية، للمحيط الهادئ في الشرق والبحر الأبيض في الجنوب. ومن جانب آخر، تلعب هنا المصلحة الحيوية للنظام الاستبدادي دورها، عبر ضرورة التأكيد على وضع جدير بالاحترام بشكل عام في المنافسة بين الدول الكبرى على الساحة الدولية، من أجل ضمان الحصول على القرض المالي في الخارج الرأسمالي والذي بدونه لن يكون النظام القيصري قادرا على البقاء إطلاقا. إلى ذلك تأتي أخيرا، وكما هي الحال في كل الأنظمة الملكية، مصلحة الأسرة الحاكمة التي تحتاج دائما الى الوجاهة الخارجية والإلهاء عن المشاكل الداخلية أكثر من احتياجها للوسائل التي لا غنى عنها لإدارة الدولة، وذلك في تناقض يزداد حدة مع شكل حكم السواد الأعظم من الجماهير.

تؤخذ في الاعتبار أيضا على نحو متزايد أيضا المصالح البرجوازية الحديثة بمفردها بوصفها أحد عوامل الإمبريالية في الإمبراطورية القيصرية. فالرأسمالية الروسية الفتية التي لم تتمكن من الانطلاق بصورة كاملة بسبب نظام الحكم الاستبدادي ولم تتمكن عموما من الخروج عن طور نظام النهب البدائي، ترى لنفسها مع ذلك مستقبلا عظيما مع المصادر الطبيعية المساعدة غير المحدودة للإمبراطورية العملاقة. ولا يوجد أدنى شك في أنه بمجرد أن يزول الاستبداد، فإن روسيا- بشرط أن يتيح لها الوضع العالمي للصراع الطبقي هذه المهلة- ستتطور سريعا

إلى واحدة من أوائل الدول الرأسمالية الحديثة. إن ما يملأ البرجوازية الروسية برغبة إمبريالية مميزة جدا ويجعلها تعلن بحماس عن مطالبها لدى تقسيم العالم هو إدراكها لهذا المستقبل وأطماعها التراكمية. تجد هذه الرغبة التاريخية دعما لها في الوقت ذاته في المصالح المعاصرة القوية جدا لدى البرجوازية الروسية. وتتمثل تلك المصالح أولا، في المصلحة الملموسة لصناعة السلاح ومورديها، فالصناعة الثقيلة المتكتلة بقوة في كارتلات تلعب أيضا دورا قويا في روسيا. ثانيا، إن الصراع مع «العدو الداخلي» أي مع البروليتاريا الثورية هو ما رفع من تقدير البرجوازية الروسية على نحو خاص للسياسة العسكرية ولتأثير التبشير السياسي الدولي الصارف للأنظار وجعل البرجوازية تتوحد تحت مظلة الحكم الرجعي. لقد نمت إمبريالية الأوساط البرجوازية في روسيا وتحديدا إمبريالية الليبراليين بوضوح في أجواء الثورة المضطربة وأضفت على البداية الجديدة للسياسة الخارجية التقليدية للإمبراطورية القيصرية طابعا حديثا.

إن الهدف الرئيسي سواء للسياسة التقليدية للنظام القيصري أو للمطامع الحديثة للبرجوازية الروسية تتجسد الآن في مضيق الدردنيل الذي يعد حسب تعبير بسمارك مفتاح البيت للمتلكات الروسية على البحر الأسود. ومن أجل هذا الهدف خاضت روسيا منذ القرن الثامن عشر سلسلة من الحروب الدامية مع تركيا، وتولت مهمة المحرر في البلقان، ومن أجلها صنعت تلالا هائلة من الجثث في إسماعيل ونافارين وسينوب وسيليسترا وسفاستوبول وبليفنا وشيبكا. كان لحماية الأشقاء السلافيين والمسيحيين من الفظائع التركية أثر الأسطورة الحربية الجذابة لدى أقنان الأرض الروس، تماما مثل دفاع الاشتراكيين الديمقراطيين حاليا عن الثقافة والحرية الألمانيتين في مواجهة الفظائع الروسية.

لكن البرجوازية الروسية قد قامت بالإحماء وجهزت نفسها أكثر لآمالها في البحر المتوسط أكثر من تطلعاتها إلى المهمة الثقافية المنشورية أو المنغولية. لذا فقد انتقدت البرجوازية الليبرالية الحرب اليابانية على وجه الخصوص باعتبارها مغامرة عديمة المغزى، لأنها تلهي السياسة الروسية عن واجبها الأهم- عن البلقان. وقد قادت الحرب الفاشلة مع اليابان من منظور آخر إلى الاتجاه نفسه. فلا بد أن توسع القوة الروسية في شرق ووسط آسيا وحتى التبت وبإتجاه إيران قد أثارت انتباه الإمبريالية الانجليزية بشدة. ونظرا لقلقها على الإمبراطورية الهندية الضخمة، كان على إنجلترا أن تتابع الزحف الآسيوي للإمبراطورية القيصرية بريبة متنامية. في الواقع كان الصراع الإنجليزي الروسي في آسيا في مطلع القرن هو أقوى الصراعات السياسية الدولية، كما أنه قد يكون على الأغلب البؤرة الملتهبة للتطور الإمبريالي المستقبلي بعد الحرب الحالية. وقد غيرت الهزيمة المدوية لروسيا عام 1904 واندلاع الثورة الموقف. وتبع الضعف الواضح للإمبراطورية

القيصرية تخفيف لتوتر العلاقات مع إنجلترا، التي وقعت فوق ذلك مع روسيا في عام 1907 اتفاقا لابتلاع[67] إيران سوية وقادت لعلاقات جيرة ودية في وسط آسيا.[68] وبهذا أصبح الطريق مبدئيا معبدا أمام روسيا لمشروعات كبيرة في الشرق، ووجهت طاقتها بقوة أكبر نحو هدفها القديم- سياسة البلقان. هنا دخلت روسيا القيصرية ولأول مرة منذ قرن من الصداقة المخلصة والعميقة مع الثقافة الألمانية في تعارض مؤلم معها. فالطريق إلى الدردنيل يمر على جثة تركيا، لكن ألمانيا تعتبر منذ عقد إن وحدة أراضي هذه الجثة واحدة أن أنبل مهامها على صعيد السياسة الدولية. بالطبع تغير أسلوب سياسة البلقان الروسية في مناسبات عديدة، وأيضا تبنت روسيا لفترة برنامج «وحدة» تركيا- لشعورها بالمرارة إزاء «جحود» سلافيو البلقان المحررين، الذين سعوا للتخلص من تبعية الإمبراطورية القيصرية- أيضا مع التحفظ غير المنطوق ذاته، بأن التقسيم يجب أن يؤجل لأوقات أكثر ملائمة . ولكن الآن أصبحت التصفية النهائية لتركيا ملائمة لخطط روسيا وأيضا للسياسة الإنجليزية، التي كانت تطمح من جانبها من أجل تقوية موقفها في الهند ومصر لتوحيد المناطق التركية الواقعة بينهما- أي الجزيرة العربية وبلاد الرافدين- لتصبح إمبراطورية إسلامية كبرى تحت الحكم البريطاني. وهكذا اصطدمت الإمبريالية الروسية في المشرق مع الإمبريالية الألمانية التي تقمصت دور المنتفع صاحب الامتيازات من التحلل التركي،

[67] في المصدر: إغلاق Versperrung

[68] من خلال هذه المعاهدة بين إنجلترا وروسيا في 31 أغسطس/آب 1907 قُسمت إيران بين الدولتين، ووُضعت أفغانستان تحت السيادة البريطانية واعتُرف بحقوق السيادة الصينية على التبت. وبهذا تحول الوفاق الودي الذي تأسس عام 1904 إلى الوفاق الثلاثي.

بوصفها الدرع الواقي لتركيا في البوسفور.[69]

لكن ما كان أكثر من مجرد تصادم مباشر مع ألمانيا كان هو اصطدام السياسة الروسية في البلقان مع النمسا. فالمكمل السياسي للإمبريالية الألمانية وتوأمها السيامي وكارثتها المشئومة في الوقت ذاته هي الإمبريالية النمساوية.

عزلت ألمانيا نفسها سياسيا من كل الجوانب عبر سياستها الدولية وتجد الآن في النمسا وحدها حليفاً. وهذا الحلف مع النمسا كان بالطبع قديما، ويعود تأسيسه إلى بسمارك في عام 1879، لكن طابعه قد تغير تماما منذ ذلك الحين. ومثل الصراع مع فرنسا، فإن الحلف مع النمسا قد مُلِأ بمضمون جديد عبر تطورات العقود الأخيرة. وكان بسمارك قد فكر فقط في الدفاع عن وضع الممتلكات الذي نشأ من خلال الحروب ما بين عامي 1864و 1870. والحلف الثلاثي الذي أبرمه كان له طابع محافظ تماما، وتحديدا أيضا بشكل يعني أن النمسا ستتخلى نهائيا عن دخول اتحاد الدول الألمانية والتوافق مع الأوضاع التي خلقها بسمارك وإنهاء التشظي الوطني لألمانيا وتثبيت

[69] في يناير/كانون الثاني 1908 كتب السياسي الروسي الليبرالي بيتر فون شتروفه حسبما أفادت الصحافة الألمانية قائلا: «الآن حان الوقت للقول، بأن ثمة طريقا واحدا لبناء روسيا الكبرى وهو توجه كل القوى إلى منطقة واحدة لها تجعل التأثير الحقيقي للثقافة الروسية متاحا. وهذه المنطقة هي كل حوض البحر الأسود، أي كل البلدان الأوروبية والآسيوية التي لها مخرج على البحر الأسود. ولدينا هنا قاعدة حقيقية لسيادتنا الاقتصادية التي لا منازع عليها: بشر وفحم حجري وحديد. وعلى هذه القاعدة الحقيقية- وعليها فقط- يمكن من خلال عمل ثقافي لا يكل والذي لا بد أن تدعمه الدولة في كل جوانبه، ستُبنى روسيا الكبرى القوية اقتصاديا.»

ومع بداية الحرب الحالية كتب شتروفه نفسه قبل التدخلات في تركيا قائلا: «تظهر لدى السياسيين الألمان سياسة تركية مستقلة ترتكز على فكرة وبرنامج مصرنة تركيا تحت الحماية الألمانية. ومن المفترض أن يتحول البوسفور والدردنيل إلى قناة سويس ألمانية. وحتى قبل الحرب التركية-الإيطالية، التي طردت تركيا من إفريقيا وقبل حرب البلقان التي كادت أن تطرد الأتراك من أوروبا، ظهرت لألمانيا بوضوح مهمة الحفاظ على تركيا واستقلالها لصالح تعزيز مركز ألمانيا الاقتصادي والسياسي. وبعد الحربين المذكورتين لم تتغير هذه المهمة إلا عندما ظهر ضعف تركيا في أقصى حدوده. وفي ظل هذه الظروف لا بد أن يتحول الحلف إلى حماية أوصاية، ما يجعل الإمبراطورية العثمانية في نهاية المطاف في مستوى مصر. ومن الواضح تماما أن وجود مصر ألمانية على البحر الأسود وبحر مرمرة لن يكون محتملا إطلاقا من المنظور الروسي. ولا عجب إذاً أن الحكومة الروسية قد احتجت على الفور على الخطوات الساعية لتحقيق هذه السياسة، على غرار بعثة الجنرال ليمان فون زاندرس، الذي لم يقم فقط بإعادة تنظيم الجيش التركي، بل وكان من المفترض أن يقود فرقة عسكرية في اسطنبول. شكليا حصلت روسيا على رد اعتبار، لكن في الواقع لم يحدث أدنى تغيير. وفي ظل هذه الظروف كانت ألمانيا وروسيا على وشك دخول الحرب في ديسمبر/كانون الأول عام 1913: لقد كشفت واقعة بعثة الجنرال ليمان فون زاندرس الغطاء عن سياسة ألمانيا لمصرنة تركيا.

وهذا الوجه الجديد كان كفيلا في حد ذاته لإثارة نزاع مسلح بين روسيا وألمانيا. لقد دخلنا إذن في ديسمبر/كانون الأول 1913 في عصر نضوج نزاع، لا مفر من أنه سيتخذ طابع النزاع العالمي.»

1.في ديسمبر/كانون الأول 1913 سافرت بعثة عسكرية ألمانية تحت قيادة الجنرال أوتو ليمان فون زاندرس إلى تركيا لإعادة تنظيم الجيش التركي. وقد احتجت روسيا بشدة على توليه المزمع لقيادة الفرق العسكرية التركية المتمركزة على المضايق، بحيث أُوكلت للجنرال فون زاندرس قيادة قوات تركية في منطقة أخرى.

الهيمنة العسكرية لبروسيا الكبرى. وكان بسمارك يبغض توجهات النمسا نحو البلقان بالقدر الذي كان يبغض به الممتلكات الألمانية في جنوب أفريقيا. وقد قال في كتابه **أفكار وذكريات:**

«من الطبيعي أن لسكان حوض الدانوب احتياجات وخطط، تمتد عبر حدود المملكة. ودستور الرايخ الألماني يبين الطريق الذي يمّكن النمسا من تحقيق وفاق بين المصالح السياسية والمادية الموجودة بين الحدود الشرقية للشعب الروماني وخليج كاتارو. لكنها ليست مهمة الرايخ الألماني أن يُعير رعاياه بممتلكاتهم ودماهم لتحقيق أمنيات الجار.(الإبراز بالخط المائل لروزا لوكسمبورغ)

وكان له أيضا تعبير شهير أكثر عنفا، إذ قال إن البوسنة لا تساوي بالنسبة له عظام جندي مشاة من بومريا. وأفضل ما يبرهن على أن بسمارك لم يفكر فعلا في وضع الحلف الثلاثي في خدمة طموحات التوسع النمساوي هو معاهدة «إعادة التأمين»[70] المبرمة مع روسيا عام 1887 والتي تنص على أنه في حالة الحرب بين روسيا والنمسا لا ينبغي على الرايخ الألماني أن يتدخل إلى جانب النمسا، بل يحافظ على الحياد الودي.

منذ أن اكتمل التحول الإمبريالي في السياسة الألمانية، تغيرت علاقتها بالنمسا أيضا، فإمبراطورية النمسا والمجر تقع على الطريق بين ألمانيا والبلقان، أي على الطريق إلى البؤرة الملتهبة لسياسة المشرق الألمانية. ولو اتخذت ألمانيا من النمسا عدوا، فقد كان ذلك سيعني في ظل العزلة العمومية التي وضعت السياسة الألمانية نفسها فيها التخلي عن كل الخطط الدولية. لكن أيضا في حالة ضعف أو إنهيار إمبراطورية النمسا والمجر، والذي يتطابق مع التصفية الفورية لتركيا والتقوية الهائلة لروسيا ودول البلقان وإنجلترا، ستكون بالفعل وحدة ألمانيا قد تحققت واكتسبت قوة، لكن السياسة الإمبريالية الألمانية ستفقد نور الحياة.[71] إذن فقد أصبح من المنطقي أن إنقاذ إمبراطورية الهابسبورغ والحفاظ عليها كان مهمة ثانوية للإمبريالية الألمانية التي جعلت من الحفاظ على تركيا مهمتها الأساسية.

لكن النمسا تعني وجود حالة حرب كامنة ومستمرة في منطقة البلقان. ومنذ أن أدت عملية التفكيك المستمرة لتركيا إلى تكوين وتقوية دول البلقان على مقربة من شديدة من النمسا، بدأ

[70] في المصدر: -1884 تُلزم اتفاقية إعادة التأمين المبرمة بين ألمانيا وروسيا عام 1887 كلا الدولتين بالحياد الودي في حالة الحرب مع دولة ثالثة. ولا يجوز أن تُطبق الاتفاقية في حالة هجوم روسيا على النمسا أو ألمانيا على فرنسا.

[71] في المنشور الإمبريالي المعنون « لماذا هي حرب ألمانية؟» نقرأ: «حاولت روسيا في السابق عبر إغراءنا بأن تقدم لنا النمسا الألمانية، هؤلاء الملايين العشرة الذين تحتم عليهم أثناء وحدتنا الوطنية في 1866 و1871/1870 أن يبقوا خارج الاتحاد. ولو سلمنا لهم إمبراطورية الهابسبورغ القديمة، لكان باستطاعتنا جني ثمن هذه الخيانة.»

الصراع بين دولة الهابسبورغ وجاراتها الجدد. ومن الجلي أن صعود دول قومية مستقلة وقادرة على الحياة إلى الجوار المباشر مع الإمبراطورية المؤلفة من أجزاء متناثرة من القوميات نفسها، وحكم هذه القوميات فقط بسوط قوانين الدكتاتورية، كان سيعجل حتما بتفكك الإمبراطورية المزعزعة فعليا. وتتجلى عدم قدرة النمسا الداخلية على البقاء في سياستها في البلقان وخصوصا في علاقتها مع صربيا. لم تكن النمسا، رغم شهيتها الإمبريالية التي دفعتها بلا انتقاء مرة نحو سالونيكي ومرة نحو دراس، بقادرة على ضم صربيا، حتى عندما لم تكن صربيا قد عرفت بعد هذا التنامي في القوة والحجم خلال حربي البلقان. بضمها لصربيا، كانت النمسا ستقوي على نحو خطير واحدة من أكثر القوميات السلافية الجنوبية جموحا، وسيصعب كبح ردة فعلها بأي حال بيد النظام الوحشي العنيد.[72] لكن النمسا لا تستطيع أيضا تحمل التطور الطبيعي المستقل لصربيا وأن تربح منها عبر علاقات تجارية عادية، لأن إمبراطورية الهابسبورغ ليست تنظيما سياسيا لدولة برجوازية، بل هي تكتل لبعض ثلل الطفيليات الاجتماعية التي ترغب في ظل استغلال وسائل سلطة الدولة في النهب بملء يديها، طالما أن البناء الهش للإمبراطورية لا يزال قائما. منعت النمسا صربيا من توريد الماشية والفاكهة لصالح المزارعين المجريين والزيادة المصطنعة في أسعار المنتجات الزراعية، وأغلقت بذلك على الدولة الزراعية السوق الأساسي لمنتجاتها. ولمصلحة الصناعة الاحتكارية النمسوية أرغمت صربيا على شراء المنتجات الصناعية النمسوية فقط وبأغلى الأسعار. وللإبقاء على التبعية الاقتصادية والسياسية لصربيا، حالت النمسا عبر تحالفها مع بلغاريا دون وصول صربيا للبحر الأسود وفي الغرب عبر حصولها على ميناء في ألبانيا حالت دون وصولها للبحر الأدرياتي. إذن كان الهدف من سياسة النمسا في البلقان هو ببساطة خنق صربيا. لكنها كانت في الوقت ذاته موجهة للحيلولة دون أي تقارب بين دول البلقان ومنع الانتعاش الداخلي لهذه الدول عموما التي شكلت لها خطرا دائما. لقد هددت الإمبريالية النمسوية فعلا وباستمرار بقاء دول البلقان وإمكانيات تطورها تارة بضمها للبوسنة وتارة من خلال مطالبتها بسنجق نوفي بازار وسالونيكي، ثم بمطالبتها بالاستحواذ على الساحل الألباني. ومن أجل هذه النزعات النمسوية وكنتيجة للمنافسة مع إيطاليا توجب أيضا بعد حرب

[72] كتبت صحيفة «كولنيشه تسايتونغ» بعد حادثة الاغتيال في سراييفو، أي عشية الحرب، عندما لم تكن أوراق السياسة الألمانية الرسمية قد كُشفت بعد تقول:

« من لا يعلم ببواطن الأمور، سيطرح السؤال، من أين يتأتى أن تكون النمسا ورغم الأعمال الخيرية التي أسدتها للبوسنة ليست فقط غير محبوبة، بل ومكروهة لدى الصرب الذين يمثلون 42 في المئة من السكان؟ والإجابة سيفهمها فقط العارف بالشعب وببواطن الأمور، أما من يقف بعيدا، وتحديدا من هو معتاد على المفاهيم والأوضاع الأوروبية سيتعذر عليه الفهم. الإجابة هي بوضوح: إن الحكم الإداري للبوسنة كان من حيث طبيعته وأفكاره الأساسية فاشلاً تماما، ويتحمل مسؤولية ذلك الجهل المزري الذي لا يزال يهيمن جزئيا بعد مرور أكثر من عمر بشري (منذ الاحتلال) على الأوضاع الحقيقية للبلاد.»

البلقان الثانية تأسيس كيان هزلي ل»ألبانيا المستقلة» يحكمها أمير ألماني، ولم تكن منذ ساعتها الأولى سوى كرة تتقاذفها مؤامرات الخصوم الإمبرياليين.

وهكذا أصبحت السياسة الإمبريالية للنمسا في القرن الأخير عائقا أمام تطور تقدمي طبيعي في البلقان وأدت من تلقاء نفسها إلى المأزق الذي لا مفر منه: إما إمبراطورية الهابسبورغ أو التطور الرأسمالي لدول البلقان! وقد رأت منطقة البلقان التي تحررت من الحكم التركي مواجهة بمهمة أخرى وهي إزاحة عائق النمسا من الطريق. إن تصفية إمبراطورية النمسا والمجر هي تاريخيا مجرد امتداد لانهيار تركيا وهي مع هذا الانهيار من متطلبات عملية التطور التاريخي.

لكن ذاك المأزق لم يتح مجالا لأي حل آخر سوى الحرب، بل والحرب العالمية. فصربيا كانت مدعومة من روسيا التي لم تستطع التفريط في نفوذها في البلقان وفي دورها «الحامي» في المنطقة، دون أن تتخلى عن برنامجها الإمبريالي الكامل في المشرق. في صراعها المباشر مع النمسا هدفت السياسة الروسية إلى توحيد دول البلقان بشكل طبيعي تحت حمايتها. كان اتحاد البلقان الذي قضت حربه المظفرة في عام 1912 على تركيا الأوروبية تقريبا، من صنع روسيا وكان من بين مقاصده توجيه رأس الحربة إلى النمسا. صحيح أن اتحاد البلقان قد تحطم سريعا في حرب البلقان الثانية رغم كل جهود روسيا، لكن صربيا التي خرجت منتصرة من هذه الحرب أصبحت معتمدة على روسيا بنفس القدر، عندما صارت النمسا عدوها اللدود. ورأت ألمانيا التي ارتبطت بمصير إمبراطورية الهابسبورغ نفسها مضطرة إلى تغطية سياستها الرجعية جدا في البلقان في كل خطوة والدخول إلى جانبها في صراع حاد مزدوج مع روسيا.

لكن سياسة النمسا في البلقان قادت إضافة إلى ذلك إلى صراع مع إيطاليا التي كانت مهتمة بشدة بتصفية النمسا وكذلك تركيا. وقد وجدت الإمبريالية الإيطالية في الممتلكات النمسوية الغطاء الأقرب والأكثر راحة وشعبية لشهواتها التوسعية التي اتجهت مع إعادة ترتيب الأوضاع في البلقان إلى الساحل الألباني المقابل لإيطاليا على البحر الأدرياتي. لقد أُفرغ الحلف الثلاثي الذي كان قد تلقى بالفعل صدمة مزعجة في حرب طرابلس، تماما من معناه من خلال أزمة البلقان الحادة أثناء حربي البلقان، وقاد كلا القوتين المركزيتين إلى صراع حاد مع العالم، وعبدت الإمبريالية الألمانية المقيدة بجثتين آخذتين في التحلل الطريق المستقيم إلى الحرب العالمية.

كانت الرحلة بالمناسبة مقصودة. فالنمسا كقوة محركة، كانت تهرع بعماء قاتل ومنذ سنوات نحو الهلاك. فالثلة الكنسية-العسكرية الحاكمة مع الأرشيدوق فرانتس فرديناند وذراعه الطولى البارون فون شلوميتسكي في المقدمة كانوا أقرب إلى تصيد الحجج من أجل القيام بهجوم.

ففي عام 1909 ومن أجل إشعال غضب الحرب الضروري في الأراضي الألمانية كلفت هذه الثلة البروفيسور فريدمان بفبركة الوثائق الشهيرة، التي كشفت مؤامرة شيطانية متشعبة الأذرع للصرب ضد إمبراطورية الهابسبورغ، لكن عيبا صغيرا شاب هذه الوثائق وهي أنها كانت من أولها لآخرها مزيفة. وبعد ذلك ببضع سنوات تناقلت الألسن لأيام نبأ الاستشهاد المروع للقنصل النمساوي بروهسكا في سكوبيا[73] وكان بمثابة سقوط شرارة مشتعلة في برميل بارود، فيما كان بروهسكا في الاثناء سليما معافا يدخن الغليون بنشاط وهو يتنزه في شوارع سكوبيا. وأخيرا جاء حادث الاغتيال في سراييفو، الجريمة النكراء التي طال انتظارها بحق. «لو كانت ثمة أُضحية لها تأثير التحرر والخلاص، لكانت هذه»، كما هلل زعماء الإمبرياليين الألمان. أما الإمبرياليون النمسويون فهللوا أكثر وقرروا استخدام جثتا الأرشيدوق وزوجته طالما أنهما لم تتحللا بعد[74]. بعد تفاهم سريع مع برلين تم الاتفاق على الحرب وأُرسل الإنذار كاللفافة الورقية، التي من شأنها أن تشعل الحريق في كل أركان العالم الرأسمالي.

لكن الواقعة في سراييفو أعطت فقط الذريعة. فمن حيث الأسباب والصراعات، كان كل شيء، ومنذ وقت طويل، ناضجا من أجل الحرب، والتركيبة التي نراها اليوم كانت جاهزة منذ عقد.

[73] أثناء حرب البلقان الأولى ظهرت إشاعة في نوفمبر/ تشرين الثاني 1912 بأنه قد وقعت أثناء دخول القوات الصربية إلى مدينة بريزرن، التي كانت حتى ذاك الحين تحت الحكم التركي، مصادمات بين القوات الزاحفة وقنصل إمبراطورية النمسا والمجر هناك بروهاسكا. ومن المفترض أن القنصل قد أُسر وأُسيئت معاملته. وقد اتخذت الحكومة النمساوية-المجرية ذلك ذريعة للقيام بخطوات دبلوماسية ضد الحكومة الصربية.

[74] أنظر لماذا هي حرب ألمانية؟ ص 21. كتبت «غروس أوسترايش» البوق التابع لثلة الأرشيدوق ، أسبوعا وراء أسبوع مقالات نارية بالأسلوب التالي: « إذا ما أراد المرء أن يثأر لموت ولي العهد الاشيدوق فرانتس فرديناند على نحو كريم ويليق بأحاسيسه، فلا بد أن يفرض المرء بأسرع ما يمكن الإرث السياسي للضحية البريئة لتطور مشئوم للأوضاع في جنوب الإمبراطورية.

منذ ست سنوات ونحن ننتظر الانفجار النهائي لكل التوترات المكبوتة التي نشعر بها على نحو مؤلم في كل سياستنا. لأننا نعرف أن النمسا الجديدة والعظيمة والسعيدة، النمسا الكبرى التي ترضي شعوبها لن تولد إلا من حرب، ولهذا نريد الحرب.

نريد الحرب لأن قناعتنا الأعمق هي أنه فقط عبر حرب راديكالية ومفاجئة يمكن بلوغ مثلنا الأعلى: وهو نمسا كبرى قوية، تزدهر فيها في وهج شمس مستقبل عظيم وبهيج، فكرة الدولة النمسوية، وفكرة الرسالة النمسوية، لجلب الحرية والثقافة لشعوب البلقان.

ومنذ أن مات العظيم الذي كان بإمكان يده القوية وطاقته التي لا تنثني أن تخلق النمسا الكبرى بعد عشية وضحاها، منذ ذاك الوقت نأمل الآن من الحرب كل شيء.

إنها الورقة الأخيرة التي نراهن بها على كل شيء!

ربما يقود الهياج الهائل ضد صربيا في النمسا والمجر بسبب حادثة الاغتيال إلى انفجار الوضع ضد صربيا وفي امتداد آخر ضد روسيا. كان بإمكان الإرشيدوق أن يعد بمفرده فقط لهذه الإمبريالية لا أن ينفذها. ومن المأمول أن يكون موته هو الأضحية الضرورية لإشعال الغضب الإمبريالي في كل أنحاء النمسا.»

وكان كل عام يمر وكل واقعة سياسية في الفترة الأخيرة تجعل الحرب تقترب أكثر فأكثر: الثورة التركية وضم البوسنة والأزمة المغربية وبعثة طرابلس الاستكشافية وحربا البلقان. وجرى الربط مباشرة بين كل مشاريع القوانين العسكرية في السنوات السالفة وهذه الحرب، كاستعداد واعٍ للحساب الكبير الذي لا مفر منه. وكاد فتيل هذه الحرب أن يشتعل خمس مرات خلال الأعوام الماضية: في صيف عام 1905 عندما أعلنت ألمانيا للمرة الأولى وبشكل حاسم مطالبها في المسألة المغربية. وفي صيف 1908 عندما أرادت إنجلترا وفرنسا وروسيا بعد لقاء الملوك في تالين[75] بسبب المسألة المقدونية إرسال إنذار إلى تركيا واستعدت ألمانيا لخوض الحرب من أجل حماية تركيا، ولم يحل دون ذلك في هذه المرة سوى اندلاع الثورة التركية[76]. في البداية عام 1909عندما ردت روسيا على ضم النمسا للبوسنة بإعلان التعبئة العامة، أعلنت ألمانيا بناء على ذلك في بطرسبورغ وبصورة رسمية أنها على استعداد لخوض الحرب إلى جانب النمسا. في صيف 1911عندما أرسلت السفينة «بانتر» إلى أغادير وهو ما كاد يقود بالضرورة إلى اندلاع الحرب، لو لم تتخل ألمانيا عن نصيبها من المغرب وتقبل بالكونغو. وأخيرا في بداية 1913 عندما أعلنت ألمانيا بصورة رسمية في بطرسبورغ وللمرة الثانية استعدادها للحرب بسبب اعتزام روسيا التدخل عسكريا في أرمينيا[77].

وهكذا ظلت الحرب العالمية الحالية عالقة في الهواء منذ ثماني سنوات. وإذا كانت قد أُجلت المرة تلو الأخرى، ففقط لأنه في كل مرة كان أحد الأطراف المشاركة لم يكن قد انتهى بعد من استعداداته العسكرية. تحديدا كانت الحرب العالمية ناضجة في مغامرة «البانتر» في أغادير عام -1911 بدون زوجي الأرشيدوق المغتالين وبدون الطائرات الفرنسية فوق نورنبرغ وبدون

[75] في التاسع والعاشر من يونيو/حزيران 1908 انعقد في تالين اجتماع بين القيصر نيقولا الثاني والملك الإنجليزي إدوارد السابع، حيث تم التأكيد على سريان المعاهدات الموقعة في عام 1907 والتوافق فيما يخص الوضع في إيران وأفغانستان ومقدونيا . وفي 28 يوليو/ تموز 1908 اجتمع الرئيس الفرنسي أ. فاليير مع القيصر الروسي في تالين لتعزيز التحالف الروسي الفرنسي.

[76] «بالطبع كان الساسة الألمان على علم بما سيحدث، واليوم لم يعد سرا أن البحرية الألمانية مثلها مثل قوات بحرية أوروبية أخرى كانت آنذاك في حالة الاستعداد للحرب المباشرة» (رورباخ: الحرب في السياسة الألمانية، Rohrbach, Der Krieg und die deutsche Politik, S. 32.) (الإبراز بالخط المائل لروزا لوكسمبورغ).

[77] لم تظهر تركيا في المفاوضات التي جرت خلال حرب البلقان الأولى استعدادها للاستجابة لطلب دول البلقان المنتصرة بالتخلي عن مدينة أدريانوبل التي كانت بلغاريا تطالب بها وعن الجزر في بحر إيغه. وبناء على ذلك هددت روسيا التي كانت تساند بلغاريا على وجه الخصوص ولديها اهتمام بمصير أدريانوبل ، بالتخلي عن حيادها، وحشدت قوات على حدود القوقاز. ولدعم الحكومة التركية أعلنت ألمانيا في بطرسبورغ أن تحركا عسكريا لروسيا ضد تركيا سيعتبر «تهديدا للسلام الأوروبي». ووفقا لذلك استأنفت حكومة تركيا الفتاة التي عادت إلى الحكم في يناير/ كانون الثاني 1913 العمليات القتالية مجددا لكنها انهزمت مرة أخرى.

الغزو الروسي لبروسيا الشرقية. لقد أجلتها ألمانيا للحظة مناسبة لها. وهنا أيضا لا يحتاج المرء سوى لقراءة الإيضاح الصريح للإمبرياليين الألمان: « إذا وُجهت للسياسة الألمانية تهمة الضعف من طرف من يسمون بكل الألمان، أي الداعين لوحدة الأراضي الناطقة بالألمانية، فإن هذه الفكرة الخاطئة تفقد معناها فقط لأننا عندما أرسلنا «بانتر» إلى أغادير، كانت تعديل قناة بحري الشمال والبلطيق لم ينته بعد ولم يكتمل توسيع هيلغولاند لتتحول إلى حصن بحري كبير، وظهر أن أسطولنا كان في وضع غير مناسب لدرجة كبيرة أمام القوات البحرية الإنجليزية فيما يتعلق بالبوراج والأسلحة المساعدة، بخلاف ما أصبحت عليه الحال بعد ثلاث سنوات. وسواء تعلق الأمر بالقناة أو أيضا هيلغولاند أو قوة الأسطول، فقد كانت كلها مقارنة بالسنة الحالية 1914، جزئيا قوية وجزئيا لم تكن بعد صالحة للحرب. في مثل هذا الوضع، حيث يعرف المرء أن شيئا ستكون له فرص مواتية أكثر بعد بعض الوقت، فإن الرغبة في إثارة الحرب المصيرية ربما كان مجرد سفه.»[78] (الإبراز بالخط المائل لروزا لوكسمبورغ) إذن لا بد أولا من تهيئة الأسطول الألماني وتمرير مشروع القانون العسكري الكبير في الرايخستاغ.[79] في صيف عام 1914 شعرت ألمانيا أنها مستعدة للحرب، بينما كانت فرنسا لا تزال تجرب نظام الخدمة العسكرية لثلاث سنوات وروسيا لم تكن قد فرغت بعد من تطوير برنامج أسطولها ولا جيشها. وكان استغلال الوضع بقوة هو شعار اللحظة. «بالنسبة لنا، أي بالنسبة لألمانيا وإمبراطورية النمسا والمجر»- هكذا كتب رورباخ نفسه عن الموقف في عام 1914، الذي لم يكن أخطر زعماء الإمبرياليين الألمان فحسب، بل وكان على اتصال وثيق مع الدوائر القيادية في السياسة الألمانية، وكان أشبه ببوق رسمي لهم- «بالنسبة لنا كان القلق الأساسي يكمن في أنه كان يمكن أن نضطر أخلاقيا إلى الانتظار بسبب الإذعان المؤقت والظاهري لروسيا، إلى أن تصبح روسيا وفرنسا جاهزتين فعلا.»[80] بعبارة أخرى كان القلق الرئيسي في يوليو 1914 أن تنجح «عملية السلام» التي طرحتها الحكومة الألمانية وأن تذعن كل من روسيا وصربيا. كان المطلوب هذه المرة إرغامهما على دخول الحرب وقد تحقق ذلك. «بألم بالغ رأينا فشل مساعينا الحثيثة من أجل الحفاظ على السلام

---

78 رورباخ: الحرب والسياسة الألمانية.

Rohrbach, Der Krieg und die deutsche Politik, S. 41.

79 في نهاية مارس/آذار 1913 عُرضت على الرايخستاغ مسودة قانون للجيش والدفاع، تنص على أكبر زيادة لعديد القوات الألمانية منذ تأسيس الرايخ الألماني. وكان من المفترض أن يجري تحصيل جزء من الموارد المالية اللازمة لذلك عبر ضريبة استثنائية ولمرة واحدة وعبر فرض ضرائب على الممتلكات التي تزيد قيمتها على 10 آلاف مارك، أما الجزء الباقي فقد أُلقي على كاهل الشعب العامل. وفي 30 يونيو/حزيران 1913 تمت الموافقة على مشروع قانون الجيش والدفاع.

80 رورباخ: الحرب والسياسة الألمانية.

.83/Rohrbach, Der Krieg und die deutsche Politik, S. 82

العالمي.» إلخ...

عندما دخلت القوات الألمانية إلى بلجيكا، وعندما وُضع الرايخستاغ الألماني أمام الحرب كحقيقة مفروغ منها وأمام الأحكام العرفية، لم يأت هذا على حين غرة، لم يكن وضعا جديدا غريبا، ولا حدثا يمكن أن يكون في سياقه السياسي مفاجئا للكتلة الاشتراكية الديمقراطية. كانت الحرب العالمية التي بدأت رسمياً في الرابع من أغسطس/آب هي الحرب نفسها التي حضرت لها السياسة الإمبريالية الألمانية والدولية منذ عقود وبلا كلل، وهي الحرب نفسها التي لم تكل الاشتراكية الديمقراطية الألمانية أيضا منذ نحو عقد وعاما وراء عام تقريباً عن التنبؤ بدنوها، والحرب نفسها التي وسمها النواب الاشتراكيون الديمقراطيون والصحف والمنشورات الاشتراكية الديمقراطية ألف مرة باعتبارها جريمة إمبريالية آثمة، لا علاقة لها بالثقافة ولا بالمصالح الوطنية، بل على الأحرى لها علاقة بالنقيض المباشر بكليهما.

وفعلا، لم يتعلق الأمر في هذه الحرب ب»الوجود والتطور الحر لألمانيا» كما قال بيان الكتلة الاشتراكية الديمقراطية ولا بالثقافة الألمانية كما كتبت الصحافة الاشتراكية الديمقراطية، بل بأرباح البنوك الألمانية في تركيا الآسيوية والأرباح المستقبلية لشركات مانسمان وكروب في المغرب، وبوجود ورجعية النمسا، «هذه الكومة من التحلل المنظم ، الذي يطلق على نفسه إمبراطورية الهابسبورغ»، كما كتبت مجلة «فورفيرتس» في الخامس والعشرين من يوليو/تموز 1914، من أجل الخنازير المجرية والبرقوق المجري، من أجل المادة 14 وترومبيت الأطفال وثقافة فريدمان-بروشاسكا، من أجل الإبقاء على حكم الباشي بوزق[81] ألاتراك في آسيا الصغرى والثورة المضادة في البلقان.

لقد كان جزء كبير من صحافتنا الحزبية مستاءا أخلاقيا من أن خصوم ألمانيا قد دفعوا إلى الحرب «الملونين والمتوحشين»، الزنوج والسيخ والماوري. حسنا، هذه الشعوب تلعب في الحرب الحالية الدور ذاته تقريبا الذي تلعبه البروليتاريا الاشتراكية للدول الأوروبية. وإذا كان الماوري في نيوزيلندا يتحرقون شوقا كما جاء في أنباء رويترز- للتضحية برؤوسهم من أجل الملك الإنجليزي، فإنهم يظهرون الآن وعيا بمصالحهم الخاصة يعادل وعي الكتلة الاشتراكية الديمقراطية التي خلطت الإبقاء على إمبراطورية الهابسبورغ وتركيا وخزائن «دويتشه بنك» بوجود وحرية وثقافة الشعب الألماني. لكن بالطبع ثمة فارق: قبل جيل سابق كان الماوري لا يزالون يمارسون أكل لحوم البشر وليس النظرية الماركسية.

---

[81] كانت قوات الباشي بوزق، قوات غير نظامية مسلحة تسليحا جيدا، اشتهرت بارتكاب الفظائع وأعمال النهب. وقد ظهرت للمرة الأولى في الحرب الروسية-التركية عام 1853.

5

لكن الحكم القيصري! لقد كان هو بلا شك العامل الحاسم في موقف الحزب وتحديدا في اللحظة الأولى من الحرب. لقد رفعت الكتلة الاشتراكية الديمقراطية في بيانها شعار: ضد الحكم القيصري! وسرعان ما صنعت منه الصحافة الاشتراكية الديمقراطية صراعا من أجل „الثقافة" لكل أوروبا.

وكتبت صحيفة **فولكسشتيمه** الصادرة في فرانكفورت في الحادي والثلاثين من يوليو/تموز:

> لقد اتهمت الاشتراكية الديمقراطية النظام القيصري منذ وقت طويل بأنه المأوى الدموي للرجعية الأوروبية، منذ ذاك الوقت الذي تابع فيه ماركس وإنغلز بنظرة ثاقبة كل تحرك من تحركات النظام الهمجي، وحتى يومنا هذا حيث يملأ السجون بمجرمين سياسين، لكنه يرتعد من أي حركة عمالية. والآن ستسنح الفرصة تحت بيارق الحرب الألمانية لتصفية الحساب مع هذا المجتمع المريع.

أما صحيفة «**بفيلتسيشه بوست**» في لودفيغسهافن، فكتبت في اليوم نفسه تقول:

> «هذا هو الأساس الذي رسخه خالد الذكر أوغست بيبل. هنا يدور الصراع بين الثقافة والهمجية، وهنا تقدم البروليتاريا رجالها»

وكتبت «**مونشنر بوست**» في الأول من أغسطس/آب:

> «أداءً لواجبنا في الدفاع عن الوطن ضد النظام القيصري الدموي، لن نرضى بأن نصبح مواطنين من الدرجة الثانية.»

وفي الخامس من أغسطس/آب كتبت **فولكسبلات** في مدينة هالّه:

> «إذا كان صحيحا أن روسيا هاجمتنا- وكل الأنباء الواردة قد أوضحت ذلك-، فإنه من الطبيعي أن توافق الاشتراكية الديمقراطية على كل وسائل الدفاع. فلا بد من طرد النظام القيصري من البلاد بكل قوة.»

وفي الثامن عشر من أغسطس/آب:

«الآن أُلقي بالنرد الحديدي ولم يعد واجب الدفاع عن الوطن وحده أو الحفاظ على الوجود الوطني هو ما يدفعنا نحن الألمان إلى حمل السلاح، بل وأيضا الوعي بأن العدو الذي نحاربه في الشرق، هو في الوقت ذاته عدو كل تقدم وكل ثقافة... وهزيمة روسيا هي في الوقت ذاته انتصار للحرية في أوروبا.»

أما صحيفة «**فولكسفرويند**» من براونشفايغ فكتبت في الخامس من أغسطس/آب تقول:

«يجرجر ضغط القوة العسكرية الذي لا يقاوم الجميع معه. لكن العمال ذوي الوعي الطبقي لا يتبعون فقط قوة ظاهرية. إنهم يصغون لقناعتهم الخاصة، عندما يدافعون عن الأرض التي يقفون عليها من الاجتياح الآتي من الشرق.»

ونادت صحيفة «**أربياترتسايتونغ**» العمالية في إسن في الثالث من أغسطس/آب بالآتي:

«إذا أصبح هذا البلد مهددا بقرارات روسيا، فإن الاشتراكيين الديمقراطيين، ونظرا لأن هذه الحرب هي حرب على النظام القيصري الدموي الذي ارتكب ملايين الجرائم بحق الحرية والثقافة، لن يدعوا مجالا لأن يتفوق عليهم أحد في أداء الواجب والاستعداد للتضحية... فليسقط النظام القيصري، فليسقط معقل الهمجية. سيكون هذا هو شعارنا.»

كذلك كتبت صحيفة **فولكسفاخت** في بيليفيلد في الرابع من أغسطس/آب تقول:

«المصير واحد في كل مكان: مواجهة الطغيان والمكر الروسي!»

وكتبت صحيفة الحزب في إلبرفيلده في الخامس من أغسطس/آب تقول:

«لدى غرب أوروبا كله مصلحة مصيرية في إفناء النظام القيصري المريع المتعطش للقتل. لكن هذه المصلحة الإنسانية مقموعة عبر جشع الطبقات الرأسمالية في إنجلترا وفرنسا التي تسعى للحد من إمكانيات الربح التي كانت متاحة لرأس المال الألماني حتى الآن.»

أما صحيفة **راينيشه تسايتونغ** في كولونيا فقالت:

«قوموا بواجبكم، أيها الأصدقاء بغض النظر عن المكان الذي تحملكم الأقدار إليه. إنكم تقاتلون من أجل ثقافة أوروبا ومن أجل حرية بلادكم ومن أجل سعادتكم أنتم.»

وكتبت صحيفة **شليسفيج-هولشتاينيشه فولكستسايتونغ** في السابع من أغسطس/آب تقول:

«بالطبع نحن نعيش في عصر الرأسمالية، وستكون ثمة صراعات طبقية بعد الحرب الكبيرة. لكن هذه الصراعات الطبقية ستجري في بلد أكثر تحررا من عهدنا به الآن، وستقتصر هذه الصراعات الطبقية أكثر على النواحي الاقتصادية، وسيكون من المستحيل في المستقبل- عندما تختفي القيصرية الروسية- معاملة الاشتراكيين الديمقراطيين كمنبوذين وكمواطنين من الدرجة الثانية، من معدومي الحقوق السياسية.»

وفي الحادي عشر من أغسطس/آب كتبت «**هامبورغر إيشو**» تقول:

«إذ أنه ليسَ علينا أن نخوض حربا دفاعية ضد إنجلترا وفرنسا فحسب، بل علينا في المقام الأول أن نخوض الحرب ضد النظام القيصري، وأن نخوضها بكل حماس. لأنها حرب من أجل الثقافة.»

كما كتبت صحيفة الحزب في لوبيك في الرابع من سبتمبر/أيلول ما يلي:

«عندما يجري إنقاذ حرية أوروبا، فستدين أوروبا بعد اندلاع الحرب بالفضل لقوة السلاح الألماني. إذ أن العدو اللدود للديمقراطية ولكل الحريات، هو من نخوض صراعنا الأساسي ضده.»

هكذا ترددت الأصداء في صحف الحزب الألمانية في جوقة متعددة الأصوات.

وقبلت الحكومة الألمانية في المرحلة الأولى من الحرب الدعم المقدم لها ووضعت لنفسها فوق خوذتها وبيد غير مكترثة إكليل غار المحرر للثقافة الأوروبية. أجل، فرغم فظاظتها وعدم رضاها الملحوظ، فقد ارتاحت لدور «محرر الأمم». بل وتعلمت القيادة العامة ل»كلا الجيشين الكبيرين» التحايل-»الضرورات تبيح المحظورات- واقتلعت «الطفيليين والمتآمرين» في مملكة بولندا[82]. وُوُعد البولنديون بمملكة مستقلة- ولكن بالطبع مقابل ارتكابهم جماعيا «للخيانة العظمى» ضد نظامهم القيصري، علما بأن دوالا مانغا بِل شنُق في الكاميرون في صمت وسط صخب الحرب وبدون محاكمة ثقيلة الوطء[83] لمجرد الزعم بأنه شرع في ذلك.

كل قفزات الدب الثقيلة هذه التي قامت بها الإمبريالية الألمانية مضطرة، شاركتها فيها الصحافة

---

[82] مملكة بولندا، هي المملكة التي تأسست عام 1815 من خلال مؤتمر فيينا عام 1815 في إطار الاتحاد الشخصي مع روسيا وعانت من الحكم الروسي-القيصري.

[83] في عام 1914 انتفضت قبيلة الدوالا في ساحل الكاميرون ضد الحكم الاستعماري الألماني. وقد قُمعت الانتفاضة قمعا دمويا وأُعدم زعيمهم مانغا بيل في الثامن من أغسطس/آب 1914.

الاشتراكية الديمقراطية. وبينما غطت الكتلة البرلمانية للحزب جثة زعيم الدوالا في صمت وسرية، ملأت صحافة الحزب الأجواء بتغريدات القنبرات المهللة عن الحرية التي ستجلبها «كعوب البنادق» الألمانية لضحايا الحكم القيصري المساكين.

كما كتبت مجلة «**دي نويه تسايت**» المعبرة عن الأفكار النظرية للحزب في عدد 28 أغسطس/آب تقول:

«رحب سكان الحدود المجاورة في إمبراطورية القيصر بطلائع القوات الألمانية بصيحات التهليل لأن كل من يقبع من البولنديين واليهود في هذه البقاع لم يعرف معنى الوطن إلا في صورة الفساد والقمع. أشقياء مساكين، أناس بلا وطن. وحتى لو كانت لدى رعايا نيقولا الدموي المنتهكين هؤلاء رغبة في الدفاع عن شيء، فلن يكون لديهم ما يدافعون عنه سوى أصفادهم، ولهذا فهم يحيون ويتحركون ويوجدون وكلهم رغبة وأمل وشوق أن تتطاير كعوب البنادق الألمانية من القبضات الألمانية وتحطم النظام القيصري برمته في أقرب وقت... وثمة إرادة سياسية واضحة الهدف تحيا أيضا في الطبقة العاملة الألمانية في الوقت الذي يهدر دوي الحرب العالمية فوق رأسها: وتتمثل في الدفاع عن رفاق الحلف في الغرب ضد الهمجية الشرقية، من أجل الوصول إلى سلام مشرف معهم، والعمل حتى آخر نفس على إفناء النظام القيصري.»[84] (الإبراز بالخط المائل لروزا لوكسمبورغ).

وبعد أن اختلقت الكتلة الاشتراكية الديمقرطية للحرب طابع الدفاع عن الأمة والثقافة الألمانية، أسبغت عليها صحافة الحزب صفة تحرير الشعوب الأجنبية. وأصبح هندنبورغ منفذا لوصية ماركس وإنغلز.

لقد خدعت الذاكرة حزبنا في هذه الحرب خداعا وخيم العواقب: ففي الوقت الذي نسي فيه تماما كل مبادئه وتعهداته وقراراته الخاصة بالمؤتمرات الأممية، حيثما يتوجب استخدامها، تذكر لبؤسه «إرث» ماركس وأخرجه في هذه اللحظة من وسط غبار الأزمنة، حيثما يمكن له فقط تزيين وجه العسكرية البروسية، التي أراد ماركس أن يناضل «حتى آخر نفس» من أجل القضاء عليها. كانت أصوات النفير المتجمدة التي أطلقتها صحيفة ثورة مارس/آذار الألمانية **نويه راينيشه تسايتونغ** عام 1848 ضد روسيا المستعبدة من قِبل نيقولا الأول هي التي اخترقت فجأة في عام الخلاص 1914 آذان الاشتراكية الديمقراطية ووضعت في يدها «كعوب البنادق الألمانية» لتقف

[84] مقال بعنوان حرب الشعب. في مجلة «دي نويه تسايت» (شتوتغارت)
Volkskrieg, Die Neue Zeit (Stuttgart), 32. Jg. 1913/14, Zweiter Band, S. 872.

مع اليونكر البروسيين كتفا لكتف في مواجهة الثورة الكبرى في روسيا.

لكن هنا تجدر «المراجعة» وفحص مصطلحات ثورة مارس/آذار استنادا إلى سبعين عاما من التجربة التاريخية.

في عام 1848 كان النظام القيصري الروسي فعلا «مأوى للرجعية الأوروبية». كان الحكم المطلق نتاجا أصيلا للظروف الاجتماعية الروسية التي تجذر عميقا في أساسها القروسطي ذي الاقتصاد المقايض، وكان الحامي وفي الوقت ذاته المتحكم الجبار في الرجعية الملكية التي زعزعتها الثورة البرجوازية وضعفت في ألمانيا تحديدا بسبب كثرة الدويلات. في عام 1851 كان لا يزال باستطاعة نيقولا الأول أن أن يوُصل عبر المبعوث البروسي فون روشو رسالة إلى برلين يقول فيها إنه « كان يود لو أدى دخول الجنرال فون فرانغل[85] في نوفمبر/تشرين الثاني عام 1848 إلى برلين إلى قمع الثورة في مهدها. وأنه «كانت ثمة لحظات أخرى لم يكن المرء ليحتاج لإصدار دستور سيء.» أو مرة أخرى في تحذيره لمانتويفل[86] قائلا إنه « يتوقع بثقة أن تدافع الوزارة الملكية تحت إمرته بكل حزم عن حقوق التاج ومبادئه المحافظة في مواجهة الغرف النيابية.» ونيقولا بذاته أيضا هو من منح أيضا وسام ألكسندر نيفسكي لرئيس وزراء بروسي تقديرا «لمجهوداته المستمرة... في ترسيخ النظام القانوني في بروسيا».

لكن حرب القرم هي التي جلبت معها تحولا كبيرا. لقد قادت إلى الإفلاس العسكري ومعه أيضا الإفلاس السياسي للنظام القديم. ورأت الملكية المطلقة في روسيا نفسها مضطرة إلى انتهاج طريق الإصلاح وإلى تحديث نفسها والتكيف مع الأوضاع البرجوازية، وبهذا أعطت للشيطان خنصرها والآن صار يتمسك بالذراع وسيأخذه. كانت نتائج حرب القرم في الوقت نفسه تجربة مليئة بالعبر للمبدأ القائل بإمكانية تحرير شعب مستعبد ب «كعوب البنادق». لقد منح الإفلاس العسكري في معركة سيدان[87] الجمهورية لفرنسا، لكن هذه الجمهورية لم تكن هدية من العسكرية البسماركية: لم يكن لدى بروسيا آنذاك ولا اليوم شيئا لتمنحه للشعوب الأخرى سوى حكم اليونكر الإقطاعي الخاص بها. كانت الجمهورية في فرنسا ثمرة ناضجة للصراعات

85 الجنرال- فيلدمارشال فريدريش إرنست دوق فرانغل (1784-1877) كان قائدا في الجيش البروسي وقام بقمع ثورة 1848 في برلين. المترجم

86 أوتو تيودور فون مانتويفل. كان رئيسا لوزراء بروسيا من عام 1850 إلى 1858. المترجم

87 في الأول والثاني من سبتمبر/أيلول 1870 بالقرب من سيدان هُزمت القوات الفرنسية هزيمة حاسمة على يد الجيش البروسي الألماني ووقع نابليون الثالث مع نحو 83 ألفا من قواته في الأسر.

الاجتماعية الداخلية منذ 1789 وللثورات الثلاث. لم يؤد الانهيار العسكري في سفاستوبول[88]، كما في يينا[89]، وفي ظل غياب حركة ثورية في داخل البلاد إلا لتجديدات ظاهرية لإعادة تثبيت النظام القديم فقط.

لكن إصلاحات الستينات[90] [القرن التاسع عشر] التي شقت الطريق أمام التطور البرجوازي الرأسمالي في روسيا، لم تكن لتتحقق أيضاً بدون أموال اقتصاد برجوازي رأسمالي. وهذه الأموال جاءت من رأس المال الأوروبي الغربي- من فرنسا وألمانيا. ومنذ ذاك الحين توثقت العلاقة الجديدة التي ظلت قائمة حتى يومنا هذا بين الملكية المطلقة الروسية والبرجوازية الأوروبية الغربية. لم يعد «الروبل الروسي» هو الذي يدور في الغرف الدبلوماسية مثلما اشتكى الأمير البروسي فيلهلم بمرارة عام 1854، قائلا بأنه (أي الروبل الروسي) «وصل حتى إلى غرف السكرتارية الملكية»، بل على العكس صار الذهب الألماني والفرنسي يتدحرج إلى بطرسبورغ لتغذية الحكم القيصري، الذي لولا هذه السيولة المنعشة لانتهت مهمته منذ زمن بعيد. منذ ذاك الوقت لم يعد النظام القيصري مجرد نتاج للأوضاع الروسية: فجذره الثاني هو الظروف الرأسمالية في غرب أوروبا. أجل والعلاقة تتغير أكثر فأكثر مع كل عقد يمر. فبالقدر نفسه الذي يقرض فيه الحكم المستبد جذوره المحلية مع تطور الرأسمالية الروسية، تزداد قوة الرأسمالية الأخرى، أي الأوروبية الغربية أكثر فأكثر. وإلى جانب الدعم المالي، جاء الدعم السياسي بصورة متنامية عبر التنافس بين فرنسا وألمانيا منذ حرب 1870. وكلما صعدت قوى ثورية ضد الحكم المطلق من وسط الشعب الروسي نفسه ، كلما اصطدمت أكثر بمقاومة من غرب أوروبا التي تمنح النظام القيصري المهدد دعما معنويا وسياسيا. عندما هزت الحركة الإرهابية للاشتراكية الروسية الأقدم في بداية الثمانينات [القرن التاسع عشر] أركان الحكم القيصري بعنف لبرهة من الزمن، وقضت على سلطته في الداخل والخارج، عند هذا الوقت بالذات عقد بسمارك مع روسيا معاهدة إعادة التأمين ووفر لها دعما سياسيا دوليا. وكلما سعت السياسة الألمانية أكثر لكسب

[88] احتلت القوات الفرنسية والبريطانية المتفوقة عدديا حصن سفاستوبول البحري الروسي في أغسطس/آب 1855 بعد 343 يوما من دفاع الجنود والبحارة الروس عنه.

[89] في المعركة المزدوجة في يينا وأورشتيت بتاريخ 14 أكتوبر/تشرين الأول 1806، هزمت قوات نابليون الأول الجيشين الرئيسيين للدولة البروسية بعد بداية المعركة مباشرة.

[90] تسببت هزيمة روسيا في حرب القرم 1853-1856 في تأزم الأوضاع الداخلية في البلاد، حتى اضطرت الطبقة الحاكمة إلى تطبيق سلسلة من الإصلاحات في الفترة من 1861 إلى 1870، صحيح أنها لم تكن كاملة وظلت بعض آثار الإقطاع عالقة بها، لكنها أدت مع ذلك إلى الدفع بالتطور الرأسمالي إلى الأمام. وتعلقت أهم الإصلاحات بإلغاء نظام أقنان الأرض (1861) وتشكيل أجهزة للحكم الذاتي في الريف والمدن (1864) وتغييرات في نظام التعليم الشعبي (1863) ونظام المحاكم (1864) وكذلك على مستوى الرقابة (1865).

ود روسيا، كلما فُتحت لها أكثر خزائن البرجوازية الفرنسية. وبانتهاله من مصدري الدعم، حافظ الحكم المطلق على وجوده أثناء صراعه مع طوفان الحركة الثورية في الداخل.

وأخيرا آتى التطور الرأسمالي، الذي رعاه النظام القيصري بنفسه، أُكله. فمنذ التسعينات[القرن التاسع عشر] بدأت الحركة الجماهيرية الثورية للبروليتاريا الروسية. وفي ظل النظام القيصري بدأت أسس البلاد في الاهتزاز والترنح. وسرعان ما رأى «مأوى الرجعية الأوروبية» سابقا نفسه مضطرا إلى إصدر «دستور سيء»، واضطر أمام الطوفان المتصاعد في بلده أن يبحث لنفسه عن «مأوى».وقد وجده- في ألمانيا. تسدد[91] ألمانيا في عهد فون بيلو دين العرفان، الذي تكبدته بروسيا في عهد فرانغل ومانتويفل. لقد شهدت العلاقة تغييرا عكسيا مباشرا: لقد حلت المساعدات الألمانية لمواجهة الثورة الروسية محل المساعدات الروسية لمواجهة الثورة الألمانية. تجسس وترحيل وتسليم للسلطات- لقد أُطلق العنان في ألمانيا لعمليات «تحريض غوغائي» منظمة ضد المناضلين الروس من أجل الحرية، وظلت تلاحقهم حتى بداية الثورة الروسية. ولم يبلغ التحريض ذروته في عام 1904 فحسب، بل سلط الضوء في محاكمة كونيغسبيرغ[92] على المسار التاريخي للتطور منذ عام 1848 بوضوح باهر، وعلى الانقلاب التام للعلاقات بين الاستبداد الروسي والرجعية الأوروبية. Tua res agitur! (أي إنه شأنك أنت) هكذا خاطب أحد وزراء العدل البروسيين الطبقات الحاكمة في ألمانيا مشيرا إلى الأسس المتزعزعة للحكم القيصري في روسيا. «إن تأسيس جمهورية ديمقراطية في روسيا لا بد وأن يؤثر بطريقة بالغة الحساسية على ألمانيا»، هكذا أوضح النائب العام الأول شوتسه[93] في كونيغسبرغ- مضيفا، «إذا ما احترق بيت جاري، فبيتي أيضا في خطر.» وأكد مساعده كاسبار قائلا: «بالمناسبة سيكون بالطبع لبقاء حصن الاستبداد أو عدم بقائه تأثير كبير على المصالح العامة لألمانيا. وبلا شك يمكن أن تنتقل جذوة الحركة الثورية بسهولة إلى ألمانيا.» هنا نستطيع أن نلمس أخيرا بأيدينا كيف يطمر حيوان خلد التطور التاريخي الأشياء ويقلبها رأسا على عقب، وكيف دفن العبارة القديمة «مأوى الرجعية الأوروبية. إن الرجعية الأوروبية وفي المقام الأول الرجعية البروسية- اليونكرية هي الآن مأوى الاستبداد الروسي. بها لا يزال قادرا على الوقوف كما أنه يمكن أن يصاب من داخلها إصابة قاتلة. وهذا ما يُفترض أن مصائر الثورة الروسية قد أكدته.

[91] في المصدر: تتحمل

[92] أُتهم تسعة من الاشتراكيين-الديمقراطيين الألمان في محاكمة في مدينة كونيغسبرغ عام 1904 بتهمة الخيانة العظمى لروسيا وإهانة القيصر وتشكيل تنظيم سري، لأنهم أدخلوا مؤلفات ثورية إلى روسيا. وأدان كارل ليبكنيشت الذي كان أحد المحامين القمع الوحشي في روسيا والتعاون بين السلطات البروسية والقيصرية.

[93] في المصدر شولتسه.

لقد قُمعت الثورة. لكن أسباب فشلها العابرة بالذات، وإذا ما تأملها المرء بعمق سيجد أنها مليئة بالدروس المفيدة لوضع الاشتراكية الديمقراطية الألمانية في هذه الحرب. ثمة سببان يمكن لهما أن يوضحا لنا هزيمة الثورة الروسية في عام 1906/1905 رغم المجهود الثوري غير المسبوق الذي بذلته، ووضوح الهدف وصلابة المقاومة. يكمن السبب الأول في الطبيعة الداخلية للثورة نفسها: في برنامجها التاريخي الضخم، وفي الكم الكبير من المشكلات الاقتصادية والسياسية، التي طرحتها مثلما فعلت الثورة الفرنسية الكبرى قبل قرن مضى وبعضها لا يمكن حله إطلاقا في إطار النظام الاجتماعي الحالي كالمشكلة الزراعية مثلا، وفي صعوبة إقامة نظام حكم حديث لصالح السيادة الطبقية للبرجوازية وضد المقاومة المضادة للثورة لكل برجوازية الإمبراطورية. ومن هذا المنظور فشلت الثورة الروسية لأنها ثورة بروليتارية بمهام برجوازية، أو إن شئنا أن نقول، ثورة برجوازية بوسائل نضال بروليتارية-اشتراكية، إنه تصادم عصرين في ظل صيحات التعجب واللعنة، وهذا نتاج للتطور المتأخر للأوضاع الطبقية في روسيا وأيضا لنضجها الفائق في غرب أوروبا. من هنا فإن هزيمة الثورة في عام 1906 لم تكن أيضا إفلاسا لها، بل مجرد ختام طبيعي لأول فصل منها، ولا بد أن تتبعه، وفقا لحتمية قانون الطبيعة، فصول أخرى. أما السبب الثاني فكان مرة أخرى ذا طبيعة ظاهرية: وكان يكمن في غرب أوروبا. فالرجعية الأوروبية هُرعت لمساعدة ربيبتها الواقعة في مأزق. ليس بعد بالبارود والرصاص، رغم أن «كعوب البنادق» الألمانية في «القبضات الألمانية» كانت بالفعل في عام 1905 في انتظار إشارة من بطرسبورغ، لكي تتدخل في الجارة بولندا، ولكن بوسائل دعم كانت لها فعالية مماثلة: لقد شُد أزر النظام القيصري بالمساعدات المالية والتحالفات السياسية. لقد حصل بالأموال الفرنسية على الذخيرة التي قمع بها الثورين الروس، وحصل من ألمانيا على الدعم المعنوي والسياسي للخروج من أعماق الخزي الذي ألحقته به الطوربيدات اليابانية والقبضات البروليتارية الروسية. في عام 1910 استقبلت ألمانيا الرسمية النظام القيصري الروسي بالأحضان[94]. ولم يكن استقبال القيصر الملوث بالدماء أمام أبواب عاصمة الرايخ الألماني يعني مباركة ألمانيا لخنق إيران[95] فحسب، بل وفي المقام الأول مباركة أعمال الفتك التي نفذتها الثورة المضادة الروسية، لقد كان الحفل الرسمي ل»لثقافة» الألمانية والأوروبية على القبر الوهمي للثورة الروسية. والغريب! آنذاك عندما شهدت الاشتراكية الديمقراطية الألمانية هذه المأدبة الجنائزية المستفزة على أرواح أعداد

[94] في نوفمبر/تشرين الثاني 1910 زار القيصر الروسي ألمانيا. وتفاوض وزراء خارجية البلدين آنذاك في بوتسدام حول تحديد مصالح البلدين في ايران وحول سكة حديد بغداد.

[95] تحت تأثير الثورة في روسيا 1905 تطورت في إيران حركة جماهيرية برجوازية- ديمقراطية، تمكنت من الحد من الاستبداد بالحكم وإدخال نظام الحكم الدستوري. ثم استطاعت القوى الرجعية في نهاية عام 1911 من قمع الثورة بدعم من بريطانيا وروسيا القيصرية اللتين قمعتا القوى الثورية بقوة السلاح في جنوب إيران وشمالها على التوالي.

غفيرة من ضحايا الثورة الروسية، صمتت تماما ونسيت كلية «إرث أساتذتنا القدامى» من عام 1848. وفي حين غرقت أصغر صحف الحزب مع بداية الحرب ومنذ أن سمحت الشرطة بذلك، في سكرة التعبيرات الدموية المناهضة لجلاد الحرية الروسية، لم يُسمع في عام 1910 أثناء الاحتفال بالجلاد في بوتسدام، أي صوت معارض ولم يُعلن عن أي عمل احتجاجي ولم تُكتب مقالة للتضامن مع الحرية الروسية، ولم يسجل أي اعتراض على دعم الثورة المضادة الروسية! ومع ذلك فقد كشفت الرحلة المظفرة للقيصر الروسي في أوروبا عام 1910 أكثر من أي شيء آخر أن البروليتاريا الروسية المهزومة لم تكن فقط ضحية للرجعية المحلية، بل وأيضا للرجعية الأوروبية الغربية، وأن رؤوسها اليوم تدمي تماما كما سالت دماء مناضلي ثورة مارس/آذار 1848 ليس فقط في مواجهة الرجعية في الداخل، بل وأيضا في مواجهة «مأواها» في الخارج.

لكن النبع الحيوي للطاقة الثورية لدى البروليتاريا لا ينضب ولا يفنى ككأس آلامها تحت حكم القهر المزدوج للنظام القيصري ورأس المال. بعد فترة من الحملة الصليبية غير الإنسانية التي شنتها الثورة المضادة، بدأ التخمر الثوري من جديد. منذ عام 1911، ومنذ مذبحة لينا[96] استعدت جماهير العمال مجددا للنضال وبدأ الطوفان يعلو ويزبد. وشملت الإضرابات الاقتصادية في روسيا وفقا للتقارير الرسمية في عام 1910: 64623 عاملا و256385 يوما وفي عام 1911: 96730 عاملا و768556 يوما وفي الأشهر الخمسة الأولى من عام 1912: 98771 عاملا و1214881 يوما وضمت الإضرابات الجماعية والاحتجاجات والتظاهرات السياسية في عام 1912: 1005000 عامل وفي عام 1913: 1272000 عامل. في عام 1914 ازداد ارتفاع الفيضان ذي الهمهمة المكتومة على نحو أكثر تهديدا وأكثر علوا. وفي الثاني والعشرين من يناير/كانون الثاني شارك 200000 عامل في إضراب جماعي بمناسبة الاحتفال بذكرى انطلاق الثورة. في يونيو/حزيران، وكما كانت الحال قبل اندلاع ثورة عام 1905، انطلقت الشرارة الكبرى في القوقاز وفي باكو. وشارك أربعون ألف عامل في إضراب جماعي وانتقلت الشرارة في الحال إلى بطرسبورغ: وأضرب هناك في السابع عشر من يوليو/تموز 80000 ألف عامل، وفي العشرين من يوليو/تموز 200000 عامل، وفي 23 يوليو/تموز بدأ الإضراب العام في الانتشار في كامل أنحاء روسيا. جرى البدء في إقامة المتاريس، وكانت الثورة في طريقها للزحف...بقيت بضعة أشهر وكانت ستتحرك بالتأكيد بأعلام خفاقة، وبعد وبضع سنوات، ربما كان باستطاعتها شل النظام

[96] في 29 يناير/كانون الثاني 1912 بدأ إضراب في أحد مناجم شركة لينا غولدفيلد المحدودة، بقيادة البلاشفة، وتحول لإضراب العام شارك فيه نحو 6 آلاف عامل. وطالب العمال بتحسين ظروف الحياة والعمل وبيوم عمل مدته ثمانِ ساعات . وعندما طالب العمال في الرابع من أغسطس 1912بإطلاق سراح أعضاء لجنة الإضراب المعتقلين، فتح الجيش النار ووقتل 250 شخصا وأصيب 270 آخرون. وقد شهدت كافة أرجاء البلاد إضرابات احتجاجية على حمام الدم هذا.

القيصري لدرجة تحول دون تمكنه من العمل من أجل خدمة الرقصة الإمبريالية لكل الدول التي كان من المزمع تنفيذها في عام 1916. وربما تغيرت من خلال ذلك كل التركيبة السياسية الدولية، وضاعت الفرصة على الإمبريالية.

لكن الرجعية الألمانية قامت مجدداً بالعكس وفوتت الفرصة على الحسابات الثورية للحركة الروسية. لقد اندلعت شرارة الحرب من فيينا وبرلين، ودفنت الحرب الثورة الروسية تحت أطلالها- ربما مجددا لأعوام. لم تحطم «كعوب البنادق الألمانية» النظام القيصري، بل خصمه. لقد ساعدوا النظام القيصري على دخول حرب تحظى بأكبر تأييد شعبي في روسيا منذ قرن، فكل شيء كان هذه المرة في صالح الهالة الأخلاقية للحكومة الروسية: الاستفزاز لدخول الحرب من قبل فيينا وبرلين واضح للجميع خارج ألمانيا، و«تنحية الخلافات السياسية الداخلية جانبا» في ألمانيا وما تبعه من إطلاق العنان لهذيان القوموية، ومصير بلجيكا وضرورة دعم الجمهورية الفرنسية-لم يسبق أبدا أن تمتع الحكم المطلق بمثل هذا الوضع المناسب للغاية في حرب أوروبية. لقد غرق علم الثورة المرفرف المفعم بالأمل في خضم الحرب الهمجية- لكنه غرق بشرف وسيرفرف ثانية من وسط المجازر الوحشية- رغم «كعوب البنادق الألمانية»، رغم انتصار ورغم هزيمة النظام القيصري في المعارك.

ولقد فشلت الثورات القومية في روسيا أيضا، فمن الواضح أن استجابة «الأمم» لطُعم مهمة التحرير التي تقودها فصائل هندنبورغ[97]. كان أقل من استجابة الاشتراكية الديمقراطية. فاليهود، وهم كعادتهم شعب عملي، قد يكونون لجأوا إلى أسلوب الحساب البسيط على الأصابع وقدروا أن «القبضات الألمانية» التي لم تتمكن حتى من «تحطيم» رجعيتها البروسية، ولم تتمكن مثلا من القضاء على نظام الانتخابات الثلاثي الطبقات، لن تكون على الأرجح نافعة في تحطيم الرجعية الروسية. أما البولنديون، الذين تعرضوا لجحيم الحرب ثلاث مرات، فلم يستطيعوا الرد بصوت عال على رسالة الخلاص الواعدة من «محرريهم» من فريشن[98] حيث تركت الصلاة

[97] إشارة إلى باول فون هندنبورغ (1847-1934) الذي كان قائدا عاما للجيش الألماني خلال الحرب العالمية الأولى، ثم أصبح رئيسا لألمانيا من عام 1925 وحتى وفاته عام 1934، حيث خلفه أدولف هتلر في المنصب. المترجم

[98] في 20 مايو/ أيار 1901 تعرض أطفال بولنديون في فريشن، وهي مركز بمقاطعة بوزن، لمعاملة قاسية على يد مدرس ألماني، لأنهم لم يرغبوا في الأجابة على أسئلة أثناء الدرس باللغة الألمانية. وعُوقب الأهالي الغاضبون بالسجن لمدد طويلة بسبب الإخلال بالأمن العام.

الربانية باللغة الألمانية آثارا دامية على أجساد الأطفال البولنديين، ومن لجان التوطين[99]. لكن كان باستطاعتهم ترجمة التعبير الألماني الشعار الألماني الشهير لغوتس فون بيرليشينغر (فلتلحسوا مؤخرتي) إلى البولندية بتعبير أكثر قوة.

الجميع: البولنديون واليهود والروس كلهم أدركوا سريعا وببساطة أن «كعوب البنادق الألمانية» التي ستهشم جماجمهم، لن تجلب لهم الحرية، بل الموت.

لكن أسطورة التحرير بإرث ماركس التي تروج لها الاشتراكية الديمقراطية خلال هذه الحرب هي أكثر من مجرد مزاح سخيف: إنه استهتار.فالثورة الروسية كانت بالنسبة لماركس منعطف عالمي. كل رؤاه السياسية والتاريخية كانت مرتبطة بشرط: «طالما لم تندلع في غضون ذلك الثورة في روسيا». آمن ماركس بالثورة الروسية وتوقعها، حتى عندما كان لا يزال يرى نظام القناة المهيمن في روسيا أمام ناظريه. في الأثناء جاءت الثورة. لم تنتصر من أول مرة، لكن لم يعد من الممكن إيقافها، لقد أصبحت جزءا من جدول الأعمال، وهي تعود الآن للنهوض من جديد. والآن يزحف الاشتراكيون الديمقراطيون فجأة «بكعوب بنادق ألمانية» ويعلنون الثورة الروسية باطلة ولاغية. لقد أخرجوا فجأة سجل عام 1848: تحيا الحرب ضد روسيا! لكن في عام 1848كانت في ألمانيا ثورة وفي روسيا رجعية جامدة لا أمل فيها. في المقابل دبت الثورة في جسد روسيا في عام 1914، في حين حكم إقطاع اليونكر البروسي ألمانيا. ليس انطلاقا من المتاريس الألمانية، كما فعل ماركس عام 1848 بل مباشرة من حيثما قُمعت ثورة 1848 في المجر على يد القوات الروسية، انطلق «محررو أوروبا» الألمان إلى مهمتهم الثقافية ضد روسيا! لقد خرجوا متعانقين في إخوة، كشعب متحد مع اليونكر البروسي الذي هو المأوى الأقوى للنظام القيصري الروسي، «منحين الخلافات الداخلية جانبا» مع وزراء ووكلاء نيابة كونيغسبيرغ- خرجوا ضد النظام القيصري وهشموا «كعوب البنادق» على جماجم البروليتاريا الروسية!

إنها هزلية تاريخية دامية. لا يمكن تصور سخرية أكثر قسوة من الثورة الروسية والإرث الماركسي أكثر من ذلك. إنه الفصل الأكثر سوداوية في السلوك السياسي للاشتراكية-الديمقراطية خلال الحرب.

فصل كان من المفترض أن يكون تحديدا لتحرير الثقافة الأوروبية فقط. لكن القناع غير المريح

[99] ما يسمى بلجان الاستيطان التي كانت تمارس نشاطها وفقا لقانون الاستيطان الذي صدر عام 1886 وشُدد عامي 1893 و1902 وبموجبه وُضعت ملايين الماركات من أجل «تقوية العنصر الألماني في مناطق غرب بروسيا وبوزنان»، كان من المفترض أن تقوم بشراء ضياع بولندية بأموال الحكومة وتُسلم لكبار الملاك الألمان أو تُقسم وتوزع على المستوطنين الألمان.

سرعان ما نُزع عن الإمبريالية الألمانية، وتحولت الجبهة صراحة إلى فرنسا وتحديدا إلى إنجلترا. وشارك جزء من صحافة الحزب بسرعة في هذا التحول. وبدلا من الحديث عن القيصر الدموي، بدأت هذه الصحافة في إظهار احتقارها العمومي لإنجلترا الخبيثة وضيق أفقها، وتحرير الثقافة الأوروبية من الهيمنة البحرية الإنجليزية بدلا من الاستبداد الروسي.

وليس بالإمكان التعبير بصورة أكثر ألقا عن الموقف الملتبس الذي وضع الحزب فيه نفسه والذي لا خلاص منه، إلا من خلال المحاولات المتشنجة للجانب الأفضل من صحافة الحزب، الذي سعى جاهدا، نتيجة لفزعه من الجبهة الرجعية، إلى إرجاع الحرب إلى هدفها الأصلي، وربطها بشكل وثيق ب «إرث أساتذتنا»- وهذا يعني ربطها بأسطورة خلقتها الاشتراكية الديمقراطية بنفسها. «بقلب مكلوم، اضطررت أن آمر قواتي بالتحرك ضد جار، كثيرا ما حاربت إلى جانبه في معارك عدة. إنني أرى بألم حقيقي تحطم صداقة حافظت عليها ألمانيا بإخلاص.»[100] كان هذا بسيطا وصريحا وصادقا. لكن الكتلة الاشتراكية الديمقراطية وصحافتها حورت ذلك في مقال لصحيفة «**نويه راينيشه تسايتونغ**». وعندما أزاح أسلوب الإمبريالية النثري المقتضب بلاغة الأسابيع الأولى للحرب، تبخر التبرير الوحيد الضعيف لموقف الاشتراكية الديمقراطية في الهواء.

[100] إعلان الحرب على لسان القيصر فيلهلم الثاني. المترجم

6

كان القبول الرسمي بطي الخلافات السياسية الداخلية هو الجانب الآخر من موقف الاشتراكية الديمقراطية، أي وقف الصراع الطبقي طوال فترة الحرب. كان بيان الكتلة البرلمانية الذي تُلي في الرايخستاغ في الرابع من أغسطس/آب هو نفسه هو التحرك الأول للتخلي عن الصراع الطبقي: كان نص البيان متفقا عليه مسبقا مع ممثلي الحكومة الرايخ والأحزاب البرجوازية، والفصل الاحتفالي في الرابع من أغسطس/آب كان مسرحية استعراضية قومية معدة مسبقا خلف الكواليس من أجل الشعب والخارج، حيث لعبت الاشتراكية الديمقراطية دورها فيها إلى جانب المشاركين الآخرين.

إن موافقة الكتلة البرلمانية على القروض، قد أعطى إشعارا لكل المؤسسات القيادية في الحركة العمالية. وعلى الفور عمل زعماء النقابات على إيقاف كل معارك الأجور وأبلغوا أصحاب الشركات رسميا بذلك استنادا إلى التزامهم بالواجبات الوطنية القاضية بطي الخلافات الداخلية. وتم التخلي طواعية عن النضال ضد الاستغلال الرأسمالي طوال فترة الحرب. وتولى زعماء النقابات أنفسهم توصيل القوى العاملة المدينية إلى المزارعين لكي يضمنوا لهم جمع المحصول دون أي إزعاج. وأعلنت قيادة الحركة النسائية الاشتراكية-الديمقراطية الاتحاد سويا مع نساء برجوازيات في إطار «الخدمة النسائية الوطنية» من أجل أن تقود أهم قوة عمالية للحزب باقية في البلاد بعد التعبئة، تنفيذ أعمال خيرية وطنية مثل توزيع الحساء ومنح المشورة ... إلخ، عوضا عن قيامهن بالتحريض الاشتراكي الديمقراطي. في ظل قانون ملاحقة الاشتراكيين استغل الحزب الانتخابات البرلمانية في الأغلب من أجل نشر التوعية وتثبيت موقفه، متحديا كل الأحكام العرفية والملاحقة للصحافة الاشتراكية الديمقراطية. والآن تخلت الاشتراكية الديمقراطية رسميا أثناء الانتخابات البرلمانية للرايخستاغ وانتخابات الولايات والمجالس المحلية، عن المعارك الانتخابية، أي عن أي تحريض وتوعية لصالح النضال الطبقي لبروليتاري، واختصرت الانتخابات البرلمانية في محتواها البرجوازي البسيط: وهو حصد المقاعد التي اتفقوا في سلام ووئام مع الأحزاب البرجوازية على الحصول عليها. إن موافقة الاشتراكية الديمقراطية على الميزانية في برلمانات الولايات والمجالس المحلية- باستثناء برلماني بروسيا والإلزاس واللورين-، وفي ظل الاستناد باحتفالية إلى طي الخلافات السياسية الداخلية، يؤكد على القطيعة الفظة مع الواقع العملي قبيل اندلاع الحرب.

لقد رفعت الصحافة الاشتراكية-الديمقراطية كلها، مع بعض الاستثناءات على أقصى تقدير، بنبرة عالية مبدأ الوحدة الوطنية باعتبارها مصلحة مصيرية للشعب الألماني. وحذرت وقت اندلاع الحرب من سحب الأرصدة من البنوك وبذلك حالت بكل ما تستطيع من جهد دون حدوث اضطراب اقتصادي في البلاد وأمنت بذلك بصورة رائعة وصول البنوك لسندات الحرب. وحذرت نساء البروليتاريا من أن يخبرن رجالهن في ساحة القتال عن الفاقة التي يعيشنها وأطفالهن، وعن التموين غير الكاف الذي تقدمه الدولة، ونصحتهن بأن يعطوا للمحاربين عبر وصفهن للسعادة الأسرية العذبة و «عبر وصف لطيف للإعانات التي حصلن عليها حتى الآن انطباعا مطمئنا ورافعا للمعنويات»[101] لقد امتدحت العمل التربوي للحركة العمالية الحديثة، كوسيلة دعم ممتازة في خوض الحروب، مثلا كما يرد في النموذج الكلاسيكي التالي:

> لا يُعرف الأصدقاء الحقيقيون إلا وقت الضيق. هذا المثل القديم يصبح في اللحظة الحالية حقيقة. فالاشتراكييون المنبوذون والملاحقون والذين يعانون من التضييق عليهم، يقفون وقفة رجل واحد للدفاع عن الوطن. ومراكز النقابات التي عاشت أوقاتا مريرة جدا في ألمانيا البروسية، ذكرت بالإجماع أن أفضل رجالها متواجدون في خدمة العلم. بل إن الصحف التابعة لأصحاب الشركات مثل „غينرال-انتسايغر" أوردت هذه الحقيقة وذكرت إضافة إلى ذلك أنها على قناعة بأن „هؤلاء الناس" سيؤدون واجبهم مثل الآخرين، بل وربما سيكونون في مواقعهم أكثر شراسة في القتال.
>
> لكننا على قناعة بأن رجال نقاباتنا المدربين يستطيعون تقديم أشياء أكثر من مجرد „الطعان والقتال". إن إدارة الحرب مع الجيوش الضخمة الحديثة لم تعد سهلة للجنرالات، فقذائف سلاح المشاة التي تصل ل 3000 متر وتستطيع بالتأكيد إصابة أهداف على بعد 2000 متر، تجعل من المستحيل على قادة الجيوش التقدم للأمام بفرق عسكرية كبيرة في طابور سير متماسك. عندئذ لا بد لهذا الطابور أن «يتفرق عن بعضه البعض» مبكرا. وهذه التفرقة تتطلب مجدداً عدداً أكبر من الدوريات، وهذا النظام وهذه الرؤية الواضحة مطلوبان ليس فقط لدى الأقسام العسكرية المختلفة ولكن لدى كل رجل على حدة، وستبين هذه الحرب فعلا مدى الأثر التربوي للنقابات، وكيف يمكن للمرء الاعتماد جيدا على هذه التربية في مثل هذه الأيام العصيبة. ربما يمكن للجنود الروس والفرنسيين أن يضربوا أمثالا في البسالة لكن النقابي الألماني سيتفوق عليهم في التفكير الهادئ البارد. ينضاف إلى ذلك

[101] انظر مقال صحيفة الحزب في نورنبرغ، بعد إعادة طباعته في صحيفة «هامبورغر إيشو».
Siehe den Artikel des Nürnberger Parteiorgans, nachgedruckt im Hamburger Echo vom 6. Oktober 1914.

أن الأشخاص المنظمين كثيرا ما يعرفون المناطق الحدودية بمداخلها ومخارجها معرفة جيدة وأن بعض موظفي النقابات يتقنون اللغات ... إلخ. وإذا قيل في عام 1866 أن زحف القوات البروسية كان انتصارا للمعلمين، فسيكون الحديث هذه المرة عن انتصار موظفي النقابات (صحيفة **فولكسشتيمه** من فرانكفورت، عدد 18 أغسطس/آب 1914.)

أما مجلة «**نويه تسايت**» (في عدد رقم 32 الصادر في 25سبتمبر/أيلول 1914) المعبرة عن الأفكار التنظيرية للحزب، فأوضحت:

«طالما أن السؤال يدور فقط حول النصر أم الهزيمة، فإنه يجبُّ كل الأسئلة الأخرى، بل حتى السؤال عن الغرض من الحرب أيضاً. وبالتالي تُزاح، من باب أولى، كل الفوارق بين الأحزاب والطبقات والأمم داخل الجيش والشعب.»[102] (الإبراز بالخط المائل لروزا لوكسمبورغ)

وفي العدد رقم 8 بتاريخ 27 نوفمبر/تشرين الثاني 1914 شرحت مجلة «نويه تسايت» نفسها حدود الأممية:

قسمت الحرب العالمية الاشتراكيين إلى معسكرات مختلفة، وفي الأغلب معسكرات وطنية مختلفة. والأممية غير قادرة على الحيلولة دون ذلك. (الإبراز بالخط المائل لروزا لوكسمبورغ)

هذا يعني أنها ليست أداة مؤثرة في الحرب. إنها في أساسها أداة للسلام.[103]

و «مهمتها التاريخية الكبيرة» هي «الكفاح من أجل السلام، الصراع الطبقي في السلم.»

إذن فقد أعلنت الاشتراكية-الديمقراطية أن الصراع الطبقي لن يكون موجودا اعتبارا من الرابع من أغسطس/آب 1914 وحتى إبرام معاهدة سلام في المستقبل. لقد تحولت ألمانيا مع أول دوي لمدافع شركة كروب في بلجيكا إلى بلد عجائبي يُضرب به المثل في تضامن الطبقات والتناغم الاجتماعي.

---

102 ك. كاوتسكي. تأثيرات الحرب في. «دي نويه تسايت».
K. Kautsky, Wirkungen des Krieges, in: Die Neue Zeit, 32. Jg. 1913/14, Zweiter Band, S. 975.

103 ك. كاوتسكي، الأممية والحرب. في: «دي نويه تسايت» عدد 33، لسنة 15/1914. الجزء الأول. ص 248.
K. Kautsky, Die Internationalität und der Krieg, in: Die Neue Zeit, 33. Jg. 1914/15, Erster Band, S. 248.

لكن كيف يمكن لنا تصور هذه المعجزة، فكما هو معروف، فإن الصراع الطبقي ليس اختراعا وليس إبداعا حرا للاشتراكية الديمقراطية، لكي تستطيع إيقافه حسب هواها لفترات زمنية معينة. فالصراع الطبقي البروليتاري أقدم من الاشتراكية الديمقراطية: إنه منتج أساسي للمجتمع الطبقي، وهو يتوهج مع دخول الرأسمالية إلى أوروبا. لم ترشد الاشتراكية-الديمقراطية البروليتاريا الحديثة إلى الصراع الطبقي، بل إنها هي نفسها بالأحرى تدين بوجودها له، من أجل تحقيق الوعي بالهدف وخلق الترابط بين مختلف الأحداث الزمانية والمكانية المتفرقة للصراع الطبقي. ما الذي تغير مع اندلاع الحرب؟ هل انتهت مثلاً الملكية الخاصة والاستغلال الرأسمالي والهيمنة الطبقية؟ هل أعلن المُلاك مثلاً مع هيجان الوطنية: الآن وبسبب الحرب سننقل طوال مدتها أدوات الإنتاج والأرض والمصانع والمعامل للملكية العامة، يتخلون عن حق الانتفاع القصري بالبضائع ويلغون كل الامتيازات السياسية ويضحون بها على مذبح الوطن ، طالما أنه في خطر؟ هذه الفرضية على أعلى درجة من البلاهة وتُذكر بكتب الأطفال المبتدئين لكنها ربما قد تكون الشرط الوحيد الذي كان يمكن به تتبع تفسير الطبقة العاملة. سيتم إيقاف الصراع الطبقي. لكن لن يحدث بالطبع شيئ كهذا. بل على النقيض: كل علاقات الإنتاج والاستغلال والهيمنة الطبقية، وحتى نزع الحقوق السياسية في هيئتها البروسية الألمانية المتعددة بقيت سليمة كما هي. لم يُحدث دوي المدافع في بلجيكا وبروسيا الشرقية أدنى تغيير في البناء الاقتصادي والاجتماعي والسياسي لألمانيا.

إذن فقد كان إلغاء الصراع الطبقي إجراءً أحادي الجانب تماما. وفيما بقي «العدو الداخلي» للطبقة العاملة، أي الاستغلال الرأسمالي والقمع، قائماً، قام قادة الطبقة العاملة، الاشتراكية الديمقراطية والنقابات، بكرمهم الوطني بتسليم الطبقة العاملة طوال فترة الحرب للأعداء دون قتال. وفي حين ظلت الطبقات الحاكمة محتفظة بكامل عدتها من حقوق ملكية وسيادة، أمرت الاشتراكية الديمقراطية البروليتاريا ب»نزع سلاحها».

لقد شهدنا معجزة التناغم الطبقي والأخوة بين كل الطبقات في مجتمع برجوازي حديث ذات مرة- في فرنسا عام 1848.

كما كتب ماركس في **الصراع الطبقي في فرنسا:** «في تصور البروليتاريين الذين خلطوا كلياً بين الارستقراطية المالية والبرجوازية، وفي تخيل رجال جمهوريين مخلصين ينكرون حتى وجود الطبقات أو، على الأكثر، يعترفون بها كنتيجة للملكية الدستورية. وفي العبارات المتملقة للكتل البرجوازية التي كانت حتى ذلك الحين مستبعدة من الحكم، كانت سيادة البرجوازية قد انتهت مع إدخال النظام الجمهوري. تحول كل الملكيين آنذاك

إلى جمهوريين وكل مليونيرات باريس إلى عمال. والعبارة التي لائمت هذا الإلغاء المتخيل للعلاقات الطبقية كانت هي *fraternité* أي الإخاء العمومي والإخوة. هذا التجريد المبسط للتناقضات الطبقية، وهذه المساواة العاطفية للمصالح الطبقية المتناقضة، وهذا التسامي الحالم فوق الصراع الطبقي، الإخاء كان الشعار الحقيقي لثورة فبراير/شباط...لقد انغمست بروليتاريا باريس في أجواء الأخوة المنتشية السمحة...بالطبع زكت بروليتاريا باريس التي رأت في الجمهورية وليدها، كل تحرك للحكومة المؤقتة أتاح لهذه الحكومة توطيد مكانتها في المجتمع البرجوازي. فقد سمحت لكوسيدير[104] باستخدامها طواعية في جهاز الشرطة لحماية الممتلكات في باريس وكذلك عهدت للويس بلان[105] بتسوية نزاع الأجور بين العمال وأصحاب العمل. لقد كان عدم المساس بالشرف البرجوازي للجمهورية، مسألة شرف للبروليتاريا أمام عيون أوروبا.»[106]

إذن لقد أوقفت بروليتاريا باريس في فبراير/شباط عام 1848 الصراع الطبقي أيضاً بوهم ساذج، لكن اللافت أنها فعلت ذلك بعد أن حطمت ملكية يوليو/تموز بتحركها الثوري ودفعت بالقوة لقيام الجمهورية. أما في الرابع من أغسطس/آب 1914 فكان وضع ثورة فبراير/شباط مقلوبا رأسا على عقب: فلم تُلغ التناقضات الطبقية في ظل الجمهورية، بل تحت حكم الملكية العسكرية، ليس بعد انتصار للشعب على الرجعية، بل بعد انتصار للرجعية على الشعب، ليس مع إعلان الحرية والمساواة والإخاء، بل مع إعلان الأحكام العرفية وخنق حرية الصحافة وإيقاف العمل بالدستور! لقد أعلنت الحكومة بصورة احتفالية طي الخلافات السياسية الداخلية وحصلت على تعهد كل الأحزاب بالحفاظ على السلام الداخلي. لكنها كسياسي محنك لم تثق فعليا في التعهدات وضمنت لنفسهاَ «السلام الداخلي» عبر وسائل ملموسة للدكتاتورية العسكرية. قبلت الكتلة الاشتراكية الديمقراطية ذلك أيضاً دون أي اعتراض أو مقاومة. لم يعلق بيان الكتلة الاشتراكية الديمقراطية في الرايخستاغ في 4 أغسطس/آب ولا أيضا في 2 ديسمبر/كانون الأول ولو بحرف على صفعة الأحكام العرفية. وبقبولها بالسلام الداخلي وقروض الحرب، تكون الاشتراكية الديمقراطية قد وافقت في صمت على حالة الأحكام العرفية التي كممتها هي نفسها

[104] مارك كوسيدير (1808-1861) سياسي فرنسي، من قيادات الحركة العمالية الفرنسية، شكل فرق الحرس الشعبي التي حاولت خلال ثورة 1848 أن تحل محل الشرطة الباريسية. المترجم

[105] جون جوزيف شارل لويس بلان (1811-1882) اشتراكي طوباوي فرنسي، سعى لتخفيف تبعات الرأسمالية عبر إصلاح اقتصادي يستند إلى الهيمنة السياسية للبروليتاريا. المترجم

[106] كارل ماركس. الصراعات الطبقية في فرنسا من 1848 إلى 1850.
Karl Marx, Die Klassenkämpfe in Frankreich 1848 bis 1850, in: Karl Marx u. Friedrich Engels, Werke, Bd. 7, S. 21-22.

تحت أقدام الطبقات الحاكمة. وبهذا أدركت في الوقت نفسه أن حالة الحصار وتكميم أفواه الشعب والدكتاتورية العسكرية كلها ضرورية للدفاع عن الوطن. لكن الأحكام العرفية، لم تكن موجهة ضد أحد سوى الاشتراكية الديمقراطية. فالمقاومة والصعوبات والفعاليات الاحتجاجية لم تكن متوقعة من أحد سواها. ففي الوقت نفسه الذي أُعلنت فيه إزالة التناقضات الطبقية في ظل موافقة الاشتراكية الديمقراطية على السلام الداخلي، وُضعت هي تحت الأحكام العرفية وأُعلنت الحرب على الطبقة العمالية في أشرس صورها، في هيئة الدكتاتورية العسكرية. كثمرة لاستسلامها، حصلت الاشتراكية الديمقراطية على أسوأ ما كان يمكنها الحصول عليه في حالة الهزيمة في ظل مقاومة عتيدة: الأحكام العرفية! يستند البيان الاحتفالي للكتلة البرلمانية في الرايخستاغ في شرح أسباب الموافقة على القروض على المبدأ الاشتراكي القائل بحق الأمم في تقرير مصيرها. والخطوة الأولى ل»حق تقرير المصير « للأمة الألمانية في هذه الحرب، كان قميص أكتاف الأحكام العرفية الذي وُضعت فيه الاشتراكية الديمقراطية. على الأغلب لم يسبق للتاريخ أن شهد هوانا لحزب على نفسه بقدر أكبر من هذا.

تنكرت الاشتراكية الديمقراطية للصراع الطبقي بقبولها للسلام الداخلي طوال فترة الحرب. لكنها تنكرت بذلك لأساس وجودها ولسياستها. ألا يعني أي نفس من أنفاسها شيئا سوى الصراع الطبقي؟ وأي دور يمكنها أن تلعبه خلال فترة الحرب بعد أن تخلت عن الصراع الطبقي، مبدأ حياتها؟ مع إنكار الصراع الطبقي طوال الفترة الحرب أنهت الاشتراكية الديمقراطية دورها كحزب سياسي فاعل وكممثل للسياسة العمالية. وبهذا انتزعت من نفسها أهم أسلحتها، ألا وهو نقد الحرب من المنظور الخاص للطبقة العاملة. لقد تركت مهمة «الدفاع عن الوطن» للطبقات الحاكمة واكتفت بوضع الطبقة العاملة تحت إمرتهم وعملت على ضمان الهدوء في ظل الأحكام العرفية، أي أنها لعبت دور شرطي درك الطبقة العاملة.

ومن خلال موقفها هذا أضرت الاشتراكية الديمقراطية على أسوأ نحو، وعلى مدى أطول بكثير من الحرب الحالية بقضية الحرية الألمانية التي تعمل مدافع كروب الآن -حسب بيان الكتلة البرلمانية- من أجل نيلها. وتعول قيادات الاشتراكية الديمقراطية كثيرا على الأمل في أن الطبقة العاملة ستُمنح توسعا مهما في الحريات الديمقراطية وستحصل على المساواة في حقوق المواطنة كمكافأة لها على مسلكها الوطني في الحرب. لكن لم يحدث في التاريخ أن مُنحت الطبقات المحكومة حقوقا سياسية من الطبقات الحاكمة كإكرامية لها على مسلكها المقبول من قبل هذه الطبقات الحاكمة. بل على العكس التاريخ مليء بأمثلة عن الحنث الغادر للحكام بوعودهم حتى في مثل هذه الحالات، حيث تُطلق وعود احتفالية قبل الحرب. في الواقع،

لم تضمن الاشتراكية عبر مسلكها هذا التوسيع المستقبلي للحريات السياسية في ألمانيا، بل زعزعت ما تم الحصول عليه من حريات قبل الحرب. فالطريقة التي جرى بها تقبل إلغاء حرية الصحافة وحرية التجمع والحياة العامة وكذلك الأحكام العرفية لأشهر طويلة دون أي صراع، بل ومع استحسان جزئي من قبل الاشتراكيين الديمقراطيين[107]، هي أمر غير مسبوق في تاريخ المجتمع الحديث. في إنجلترا ثمة حرية تامة للصحافة، أما فرنسا فتعاني قمعا لا يختلف كثيرا عن القمع الذي تشهده الصحافة في ألمانيا. لا يوجد بلد اختفى فيه الرأي العام تماما وحل محله «الرأي» الرسمي، وأوامر الحكومة مثلما حدث في ألمانيا. وحتى في روسيا أيضا يعرف الناس فقط قلم الرقيب الأحمر المدمر، الذي يمحو الآراء المعارضة، أما ما هو غير معروف تماما هو أن تقوم الصحافة المعارضة بطبع مقالات جاهزة سلمتها الحكومة لها، وأن يتحتم على مقالاتها الخاصة أن تمثل وجهات نظر معينة تمليها وتأمر بها السلطات الحكومية «في محادثات سرية مع الصحافة». وأيضا في ألمانيا نفسها أثناء حرب عام 1870 لم يشهد المرء شيئا مشابها للوضع الحالي. فقد تمتعت الصحافة بحرية غير محدودة ورافقت أحداث الحرب، ما أثار استياء بسمارك بشدة، واتسمت بانتقادات حادة وبصراع حيوي للآراء، وتحديدا حول أهداف الحرب وقضايا ضم المناطق والدساتير ... إلخ. وعندما اعتقل يوهان ياكوبي[108] ثارت عاصفة من الاستياء في كل أنحاء ألمانيا، وحتى بسمارك تبرأ من الجريمة الوقحة التي دبرتها الرجعية باعتبارها خطأ جسيما. كان هذا هو الوضع في ألمانيا بعدما رفض بيبل وليبكنيشت باسم الطبقة العاملة الألمانية وبغلظة أي شراكة تجمعهما بالقوميين المهللين في سدة الحكم. وكان لا بد أولا أن يأتي الاشتراكيون الديمقراطيون الوطنيون ب 4 ملايين وربع مليون ناخب واحتفال التصالح المؤثر من أجل السلام الداخلي وموافقة الكتلة الاشتراكية الديمقراطية على قروض الحرب حتى تطبق في ألمانيا أقسى دكتاتورية عسكرية، ارتضى بها شعب راشد. كون أن أمراً كهذا ممكن في ألمانيا اليوم، ومقبول باستسلام تام ودون أي سعي لمقاومة تستحق الذكر، ليس فقط من الصحافة البرجوازية، بل من الصحافة الاشتراكية الديمقراطية المتطورة جدا وصاحبة التأثير الواسع، يعني أن مصائر الحرية الألمانية كارثية لأقصى حد. ويبرهن على أن

[107] كتبت صحيفة «فولكسشتيمه في 21 أكتوبر/ تشرين الأول 1914: «على كل حال فإن الرقابة العسكرية في ألمانيا هي في المجمل أكثر احتراما وعقلانية منها في فرنسا وإنجلترا. إن صرخة الشكوى من الرقابة تخفي على نحو مضاعف عدم وجود موقف واضح من مشكلة الحرب، ولن يساعد نشر الكذبة القائلة بأن ألمانيا صارت روسيا أخرى، سوى أعداء ألمانيا. من يعتقد بجد أنه لا يستطيع أن يكتب ما يعتقد فيه في ظل الرقابة العسكرية الحالية، فعليه أن يترك القلم من يده ويصمت.»

[108] يوهان ياكوبي هو طبيب وكاتب كان يعد في الفترة من 1830 إلى 1870 أحد القيادات البرجوازية الديمقراطية. وقد سُجن في عام 1870 لاعتراضه على ضم الإلزاس واللورين. وفي عام 1872 انضم لحزب العمال الاشتراكي- الديمقراطي.

المجتمع الألماني ليس لديه في داخله اليوم أي أسس للحريات السياسية، حيث أنه قادر على التخلي عن هذه الحرية بهذه السهولة وبدون أي صدام.

ويجب ألا ننسى أن القدر الضئيل من الحقوق السياسية الذي كان متوفرا في الرايخ الألماني قبل الحرب، لم يكن مثلما هي الحال في فرنسا وإنجلترا ثمرة لمعارك ثورية كبيرة ومتكررة، ومترسخة عبر تقاليدها في حياة الشعب، بل هو هبة السياسة البسماركية بعد ثورة مضادة مظفرة استمرت لأكثر من عقدين. لم ينضج الدستور الألماني في حقول الثورة، بل خلال اللعبة الدبلوماسية للملكية العسكرية البروسية باعتباره الإسمنت، الذي بواسطته تطورت هذه الملكية العسكرية إلى الرايخ الألماني الحالي. ولا تكمن الأخطار التي يواجهها «تطور ألمانيا الحر»، كما تقول الكتلة البرلمانية، في روسيا، بل في ألمانيا نفسها. إنها تكمن في هذا الأصل الثوري المضاد للدستور الألماني، وفي العوامل الرجعية للسلطة في المجتمع الألماني التي شنت منذ تأسيس الرايخ حربا مستمرة وصامتة على «الحرية الألمانية» الهزيلة، وهذه العوامل يجسدها إقطاعيو اليونكر في شرق نهر الإلبه والمحرضين من كبار رجال الصناعة وحزب الوسط الرجعي حتى النخاع، وضياع الليبرالية الألمانية والحكم الشخصي والحكم العسكري القاسي المنبثق من كل هذه العوامل والنهج القمعي الذي سجل انتصارات كبيرة قبيل الحرب بفترة وجيزة. هذه هي الأخطار الحقيقية على الثقافة و«التطور الحر» في ألمانيا. وكل هذه العوامل تجد تعضيدا لها الآن ولأقصى حد في الحرب والأحكام العرفية وموقف الاشتراكية الديمقراطية. طبعا ثمة حجة ليبرالية حقيقية لهدوء المقابر السائد الآن في ألمانيا: إنه فقط تخل «مؤقت» طوال مدة الحرب. لكن شعبا يتمتع بالنضج السياسي لا يمكن أن يتخلى «مؤقتا» عن الحقوق السياسية والحياة العامة، تماما كما لا يمكن لإنسان حيّ أن يتخلى عن تنفس الهواء. إن شعبا يعترف من خلال سلوكه بأن الأحكام العرفية ضرورية أثناء الحرب، يكون قد أقر بذلك بأنه يمكنه الاستغناء عموما عن الحرية السياسية. إن تغاضي الاشتراكية الديمقراطية عن الأحكام العرفية الحالية- وموافقتها على قروض الحرب دون أي تحفظات وكذلك القبول بالسلام الداخلي لا يعني شيئا آخر-، وبقدر ما سيكون لذلك تأثير مثبط للمعنويات لدى حشود الجماهير التي هي الدعامة الوحيدة للدستور في ألمانيا، سيكون له تأثير داعم ومشجع للرجعية الحاكمة، عدوة الدستور.

لكن عبر تخليه عن الصراع الطبقي، عزل حزبنا نفسه في الوقت ذاته عن التأثير الفعال على أمد الحرب وعن الإعداد لإرساء السلام. وهنا دحض الحزب بيانه الرسمي. فالحزب الذي احتج باحتفالية ضد كل ضم للأراضي، أي ضد أي تبعات منطقية لا يمكن تفاديها للحرب الإمبريالية، سلم في الوقت ذاته من خلال قبوله للسلام الداخلي وطالما أن الحرب تسير عسكريا بنجاح،

كل الوسائل والأسلحة التي كان يمكن أن تكون ملائمة لتعبئة الحشود الجماهيرية والرأي العام لصالحه، ولممارسة الضغط الفعال من خلالها ليسيطر بذلك على الحرب ويمارس نفوذه في إرساء السلام. لكن على العكس، فبتأمينها الهدوء لظهر النزعة العسكرية عبر السلام الداخلي، سمحت الاشتراكية الديمقراطية، ودون أية مراعاة لمصالح أخرى سوى مصالح الطبقات الحاكمة، للنزعة العسكرية بالسير على أهوائها، مطلقة العنان لميولها الامبريالية الجامحة والطامحة إلى ضم الأراضي والتي لا بد ستقود إلى ضم الأراضي. بعبارة أخرى: حكمت الاشتراكية الديمقراطية بقبولها بالسلام الداخلي ونزع السلاح السياسي عن الطبقة العاملة على اعتراضها الصاخب على أي ضم للأراضي، بأن يظل كلاما مفرغا من أي معنى.

لكنها حققت بذلك شيئا آخر وهو إطالة أمد الحرب! وهنا يمكننا أن نلمس بأيدينا أي شرك خطير للسياسة البروليتارية يكمن في تلك العقيدة الشائعة: معارضتنا للحرب يمكن أن تظل مستمرة طالما بقي خطر الحرب قائما. فإن قامت الحرب، فسيعني هذا أن دور السياسة الاشتراكية الديمقراطية قد انتهى، ثم لا يتبقى ما يقال سوى: نصر أو هزيمة، أي أن الصراع الطبقي يتوقف طوال أمد الحرب. في الحقيقة تبدأ المهمة الأكبر للسياسة الاشتراكية-الديمقراطية بعد اندلاع الحرب. ينص قرار المؤتمر الأممي في شتوتغارت عام 1907[109] والذي اتخذ بالإجماع من الحزب الألماني وممثلي النقابات والذي تم التأكيد عليه في بازل عام 1912[110] على ما يلي:

> إذا ما اندلعت الحرب رغم ذلك، فمن واجب الاشتراكية-الديمقراطية أن تدعم وضع نهاية سريعة لها، وتطمح بكل قواها إلى استغلال الأزمة الاقتصادية والسياسية التي أحدثتها الحرب لإيقاظ وتعبئة الشعب وتسرع بذلك إزاحة الحكم الطبقي الرأسمالي. [111] (الإبراز بالحرف المائل لروزا لوكسمبورغ)

ماذا فعلت الاشتراكية الديمقراطية في هذه الحرب؟ النقيض المباشر لوصية مؤتمري شتوتغارت وبازل: إنها تعمل عبر موافقتها على قروض الحرب وحفظها للسلام الداخلي بكل الوسائل على منع الأزمة الاقتصادية والسياسية ومنع إيقاظ وتعبئة الجماهير من خلال الحرب. إنها «تطمح بكل قواها» إلى إنقاذ المجتمع الرأسمالي من فوضاه الناجمة عن الحرب وبهذا تعمل على إطالة أمد الحرب وزيادة عدد ضحاياها. يُقال -حسبما نسمع كثيرا من نواب الرايخستاغ- أن عدد قتلى

[109] انعقد مؤتمر الاشتراكيين الأممي في شتوتغارت في الفترة من 18 إلى 24 أغسطس/آب عام 1907.

[110] انعقد مؤتمر الاشتراكيين الأممي الطارئ في بازل يومي 24 و25 نوفمبر/تشرين الثاني 1912.

[111] الملحق الأول للنشرة الدورية للمكتب الاشتراكي الأممي.
Erste Beilage zum Periodischen Bulletin des Internationalen Sozialistischen Bureaus, Brüssel 1912, S. 7.

الحرب لم يكن لينقص رجلا واحدا، سواء وافقت الكتلة الاشتراكية الديمقراطية على قروض الحرب أم لم توافق. أجل، وتبنت صحافتنا الحزبية عموما الرأي القائل إنه كان علينا المشاركة في «الدفاع عن البلاد» ومساندتها من أجل تقليل العدد الدامي للضحايا. لكن السياسة التي مورست حققت العكس: أولا عبر السلوك «الوطني» للاشتراكية الديمقراطية، وبفضل السلام الداخلي خلف الجبهة، استطاعت الحرب الإمبريالية دون أي رادع إطلاق فظاعاتها. حتى ذاك الوقت كان الخوف من الاضطرابات الداخلية ومن حنق الشعب الذي يعاني الفاقة هو الكابوس الدائم وبالتالي اللجام الأكثر فعالية للطبقات الحاكمة عندما تستعر شهواتها للحرب. ومعروف قول فون بيلو إن المرء يسعى الآن لتأجيل كل حرب بقدر الإمكان خوفا، بشكل أساسي، من الاشتراكية الديمقراطية. وقال رورباخ في صفحة 7 من كتابه **الحرب والسياسة الألمانية:** «ما لم تقع كوارث أساسية، فسيكون هذا هو الشيء الوحيد الذي يمكن أن يرغم ألمانيا على السلام، إنه جوع المعوزين». وعلى ما يبدو أنه فكر في جوع معين يعلن عن نفسه ويجعل نفسه مسموعا وملحوظا لكي يلفت انتباه الطبقات الحاكمة إليها. فلنسمع ما قاله رجل عسكري ومنظر بارز، وهو الجنرال فون برناردي. في عمله الضخم **الحرب الحالية:**

«هكذا تصعب الجيوش الضخمة الحديثة خوض الحرب من نواح عدة. بالإضافة إلى ذلك فإنها تشكل في حد ذاتها لحظة خطر لا يستهان بها. إن آلية عمل مثل هذا الجيش ضخمة ومعقدة جدا لدرجة أنه يمكن فقط أن يظل قادرا على العمل وسهل القياد، إذا ما عملت تروس الماكينة عموما بشكل مضمون وتم تجنب الهزات المعنوية القوية على نطاق واسع. لكن إمكانية الحيلولة تماما دون وجود هذه الظواهر في حرب يسودها التقلب، أمر يصعب توقعه، كما يصعب توقع الظفر بمعارك عديدة. يمكن تجاوز هذه الظواهر لو وقعت في نطاق محدود. لكن حيثما تفلت جموع كبيرة متزاحمة فجأة من يد القيادة، وحيثما تسقط في حالات هلع، حيث تتعذر إمدادات الغذاء على نطاق أوسع وتسود روح العصيان بين الجموع، عندئذ لا تصبح هذه الجموع غير قادرة على مقاومة العدو فحسب، بل وتصبح هي نفسها خطرا على نفسها وعلى قيادة الجيش، من خلال تدميرها لرباط النظام، وإخلالها عمدا بمسار العمليات وبهذا تضع القيادة أمام مهام لا يمكنها الاضطلاع بها.

إن الحرب بحشود الجيش الحديثة هي في كل الأحوال لعبة جريئة تستنفد موارد الدولة البشرية والمالية لأقصى حد. وفي ظل هذه الظروف، فإن الطبيعي فقط هو أن تتخذ في كل مكان تدابير يفترض بها أن تتيح إنهاء الحرب بسرعة، إذا ما اندلعت، وحل النزاعات المرعبة التي ستنجم حتما عن حشد أمم بأكملها بسرعة.» (الإبراز بالحرف المائل لروزا

لوكسمبورغ)

هكذا يعتبر السياسيون البرجوازيون والعسكريون ذوو النفوذ أن الحرب بالجيوش الحاشدة «لعبة جرئية»، وهذه كانت اللحظة الأكثر فعالية من أجل إعاقة أصحاب السلطة الحاليين من إشعال حرب، وكذلك في حالة اندلاع الحرب، يجب التفكير في إنهائها بأسرع وقت. إن سلوك الاشتراكية الديمقراطية الذي يعمل في كل اتجاه من أجل تخفيف «التوترات المرعبة» قد شتت المخاوف، وهدم سدودا منفردة كانت تقف في وجه الطوفان الجارف للنزعة العسكرية. أجل، لقد حدث شيء، لا يمكن لبرناردي ولا لأي رجل دولة برجوازي أن يحلم به: من معسكر الاشتراكيين الديمقراطيين ترددت عاليا أصداء شعار «الصمود»، أي استمرار المجزرة الإنسانية. وهكذا يجثم منذ أشهر آلاف الضحايا، الذين يغطون أرض المعارك، فوق ضمائرنا.

7

كيف هي الحال إذن رغم ذلك- عندما لا نتمكن من منع إندلاع الحرب، عندما تصبح الحرب حقيقة واقعة، وعندما تكون البلاد في مواجهة غزو عدائي- هل ينبغي علينا أن نترك بلادنا عزلاء، ونتخلى عنها للعدو- نترك الألمان للروس، والفرنسيين والبلجيكيين للألمان، والصرب للنمساويين؟ ألا ينص المبدأ الاشتراكي، على حق الأمم في تقرير مصيرها، على أنه يحق لكل شعب ويكون لزاما عليه الدفاع عن حريته واستقلاله؟ إذا ما احترق البيت، ألا يتوجب أولا إطفاء الحريق، عوضا عن البحث عن المذنب الذي أضرم النيران؟ لقد لعبت حجة البيت المحترق دورا كبيرا في التأثير على رأي الاشتراكيين هنا وهناك، في فرنسا وألمانيا. وأصبحت أيضا نموذجا يحتذى به في الدول المحايدة، فكانت ترجمتها إلى الهولندية كالتالي: إن تسرب ماء إلى السفينة، ألا يتوجب أولا سد الثقب؟

بالتأكيد، حقير ذاك الشعب الذي يستسلم لأعدائه الخارجيين، كما أنه حقير أيضا ذاك الحزب الذي يستسلم لأعدائه في الداخل. لكن ثمة شيئا واحدا فقط نسيه إطفائيو «البيت المحترق» وهو أن الدفاع عن الوطن يعني بلغة الاشتراكيين شيئا مختلفا عن دور لقمة المدفع تحت إمرة البرجوازية الإمبريالية. بداية فيما يتعلق ب»الغزو»: هل له حقا هذه الهيئة المفزعة التي تجعل أي صراع طبقي يتسمر ويُشل ويختفي أمامها وكأن سحرا قاهرا قد مسه؟ وفقا للنظرية البوليسية للقومية البرجوازية وللأحكام العرفية، فإن أي صراع طبقي هو جريمة بحق مصالح الدفاع عن البلاد، لأن من شأنه أن يشكل خطرا على القوة الدفاعية للأمة ويضعفها. وقد سمحت الاشتراكية الديمقراطية الرسمية لهذا الصراخ أن يؤثر فيها ويبهرها. لكن التاريخ الحديث للمجتمع البرجوازي قد أظهر في كل روحة وغدوة أن الغزو الأجنبي، بالنسبة لها، ليس هو أفظع الفظائع، كما يُصور الآن، بل هو وسيلة مستخدمة ومجربة ضد العدو «الداخلي». ألم تستدع أسرة البوربون وأرستقراطيو فرنسا الغزو إلى البلاد ضد اليعاقبة؟ ألم تستدع الثورة المضادة النمساوية البابوية الغزو الفرنسي عام 1849 إلى روما، والغزو الروسي إلى بودابست؟ ألم يهدد «حزب النظام» الفرنسي عام 1850 صراحة بقدوم الغزاة القوزاق من أجل إخضاع الجمعية الوطنية؟ وألم يتم الاتفاق في معاهدة 18 مايو/أيار 1871 سيئة السمعة بين جول فافر وتيير وشركائهم من جانب، وبسمارك من جانب آخر، على إطلاق سراح الجيش البونابرتي والمشاركة المباشرة للقوات البروسية في سحق كومونة باريس؟ كانت لماركس خبرة تاريخية كافية، كي يكشف قبل 45 عاماً أن «الحروب الوطنية» للدول البرجوازية الحديثة مجرد احتيال. في ندائه الشهير للمجلس العام للأممية بشأن قضية كومونة باريس قال:

«أن يتحالف الجيشين الغالب والمغلوب بعد أكثر حروب العصر الحديث عنفا من أجل القيام سويا بذبح البروليتاريا- مثل هذا الحدث الرهيب لا يبرهن، مثلما يظن بسمارك، على السحق التام للمجتمع الصاعد الجديد، بل على التفتت التام للمجتمع البرجوازي القديم. إن أعلى تحليق بطولي لا يزال المجتمع القديم قادرا عليه هو الحرب الوطنية، وقد تبين الآن أن هذه الحرب هي محض احتيال حكومي، لا غرض منه سوى تأجيل الصراع الطبقي، وسينزاح هذا الاحتيال جانبا بمجرد أن يشتعل الصراع الطبقي في الحرب الأهلية. لم يعد الحكم الطبقي قادرا بعد على إخفاء نفسه في الزي الوطني، الحكومات الوطنية كلها يد واحدة في مواجهة البروليتاريا!» (الإبراز بالخط المائل لروزا [112]لوكسمبورغ).

إذن، فالغزو والصراع الطبقي ليسا نقيضين في التاريخ البرجوازي كما يقال في الأسطورة الرسمية، بل إن أيا منهما هو وسيلة وتعبير عن الآخر. وإذا كان الغزو يمثل بالنسبة للطبقات الحاكمة وسيلة مجربة ضد الصراع الطبقي، فقد تبين للطبقات الصاعدة إن الصراع الطبقي الأكثر حدة لا يزال هو الوسيلة الأفضل ضد الغزو. على عتبة العصر الحديث، يبين تاريخ المدن العاصف الذي يعج بتقلبات داخلية وعدوات خارجية لا حصر لها، وتحديدا تاريخ المدن الإيطالية، تاريخ فلورنسا وميلانو بصراعهما الذي امتد لقرن مع سلالة هوهنشاوفن أن عنف واندفاع الصراعات الطبقية الداخلية لم يضعف قدرة الجماعة على المقاومة ضد الخارج، بل على العكس، فمن جوهر هذه الصراعات تصاعد اللهيب الذي كان كافيا للوقوف في وجه أي صدام عدائي من الخارج. لكن المثال الكلاسيكي لكل العصور هو الثورة الفرنسية الكبرى. وينطبق ذلك أكثر ما ينطبق، على فرنسا في عام 1793، وعلى قلب فرنسا، باريس المحاطة الأعداء من جميع الأنحاء! وإذا كانت باريس وفرنسا لم تسقطا آنذاك صريعتين لطوفان التحالف الأوروبي، وللغزو من جميع النواحي، بل نهضتا خلال الصراع الذي لا مثيل له مع تنامي الخطر والهجوم العدائي لتشكلا مقاومة يتزايد حجمها العملاق باستمرار، ولتقطع رأس أي تحالف جديد للأعداء بمعجزة جديدة من معجزات البسالة النضالية، فإن الفضل في ذلك يعود فقط إلى إطلاق العنان اللامحدود للقوى الداخلية في صراع الطبقات الكبير. اليوم وعند النظر للأمور بعد مرور قرن، يتضح جليا أن وحده التعبير الأكثر حدة لهذا الصراع ووحدها ديكتاتورية الشعب الباريسي وراديكاليته التي لا هوادة فيها تمكنت أن تخرج من تربة الوطن الوسائل والقوى التي كانت كافية للدفاع عن المجتمع البرجوازي الوليد ضد عالم من الأعداء ولتثبيت مكانته في مواجهة مؤامرات الأسرة الحاكمة ومؤامرات الخيانة الوطنية التي دبرها الارستقراطيون ومكائد

[112] كارل ماركس. الحرب الأهلية في فرنسا.

Karl Marx, Der Bürgerkrieg in Frankreich, in: Karl Marx u. Friedrich Engels, Werke, Bd. 17, S. 360/361.

رجال الكنيسة وانتفاضة إقليم فونديه وخيانة الجنرالات ومقاومة ستين إقليما وعاصمة إقليمية وفي مواجهة الجيوش والأساطيل المتحدة للتحالف الملكي لأوروبا. وكما تشهد قرون، فليست الأحكام العرفية، ولكن الصراع الطبقي الذي لاهوادة فيه الذي يوقظ الشعور بالذات وشجاعة التضحية والقوى الأخلاقية لجموع الجماهير، هو أفضل حماية وأفضل دفاع للبلاد ضد الأعداء من الخارج.

يقع الخلط المأساوي نفسه للاشتراكية الديمقراطية، عندما تستند في تبرير موقفها في هذه الحرب إلى حق الأمم في تقرير مصيرها. هذا صحيح، تعترف الاشتراكية بحق كل شعب في الاستقلال والحرية وحق التصرف المستقل في مصائره. لكنه إزدراء حقيقي للاشتراكية، عندما تُقدَّم الدول الرأسمالية الحالية على أنها هي تجسيد لهذا الحق للأمم في تقرير مصيرها. ففي أي من هذه الدول قررت الأمة حتى الآن بشأن أشكال وشروط وجودها الوطني أو السياسي أو الاجتماعي؟

لقد أعلن ديمقراطيو عام 1848ومناضلو البروليتاريا الألمانية الأوائل، ماركس وإنغلز ولاسال وبيبل وليبكنيشت معنى تقرير مصير الشعب الألماني وإلام يهدف ودافعوا عنه: إنها الجمهورية الألمانية الكبرى الموحدة. لقد بذل مناضلو مارس/آذار في فيينا وبرلين كل التضحيات أمام المتاريس، ومن أجل تحقيق هذا البرنامج أراد ماركس وإنغلز في عام 1848 دفع بروسيا إلى خوض حرب مع روسيا القيصرية. وأول متطلبات تحقيق هذا البرنامج الوطني كان تصفية «هذه الكومة من العفن المنظم» المسماة مملكة الهابسبورغ، والقضاء على الملكية العسكرية البروسية وكذلك على دزينتين من الممالك القزمية في ألمانيا. لقد قادت هزيمة الثورة الألمانية وخيانة البرجوازية الألمانية لمثلها الديمقراطية الذاتية إلى الحكم البسماركي ولصنيعته: بروسيا الكبرى الحالية التي تضم عشرين وطنا تحت سن الخوذة البروسية، وتسمي نفسها الرايخ الألماني. لقد تأسست ألمانيا الحالية فوق ضريح ثورة مارس/آذار وعلى أطلال حق تقرير المصير الوطني للشعب الألماني.إن الحرب الحالية التي كانت تهدف إلى جانب الإبقاء على تركيا وإلى الإبقاء على إمبراطورية الهابسبورغ وتقوية الملكية العسكرية البروسية، هي طمر متكرر للضحايا الذين سقطوا في ثورة مارس/آذار وللبرنامج الوطني لألمانيا. وثمة مزحة شيطانية تكمن في أن الاشتراكيين الديمقراطيين، ورثة الوطنيين الألمان من عام 1848، يخوضون هذه الحرب حاملين في أياديهم بيرق «حق الأمم في تقرير المصير»! أم أن الجمهورية الثالثة مع ممتلكاتها الاستعمارية في أربعة قارات من العالم وفظائعها الاستعمارية في قارتين هي تعبير عن «حق تقرير مصير» الأمة الفرنسية؟ أم أن الإمبراطورية البريطانية مع الهند، ومع هيمنة مليون من

البيض على خمسة ملايين من الملونين في جنوب إفريقيا هي التعبير عن هذا الحق؟ أم هي تركيا أم الإمبراطورية الروسية؟ لا يمكن الحديث عن «حق تقرير المصير الوطني» في بلد مستعمر إلا بالنسبة لسياسي برجوازي تمثل له الشعوب المتفوقة عرقياً البشرية، والطبقات الحاكمة الأمة. وحسب المعنى الاشتراكي لهذا المفهوم، لا توجد أمة حرة إذا كان وجود دولتها قائم على استعباد شعوب أخرى، لأن الشعوب المستعمرة تعد أيضا شعوبا وأعضاء بالدولة. تعترف الاشتراكية الأممية بحق الأمم الحرة والمستقلة والمتساوية ببعضها البعض، لكن الاشتراكية هي وحدها القادرة على بناء هذه الأمم وهي فقط من تستطيع تحقيق حق تقرير مصير الشعوب على أرض الواقع. إلا أن شعار الاشتراكية هذا، كشعارات أخرى، ليس إعلان قداسة لما هو قائم، بل دليل وحافز لسياسة البروليتاريا الثورية المغيرة النشطة. وطالما ظلت الدول الرأسمالية قائمة، وتحديدا طالما أن السياسة الدولية الإمبريالية تحدد وتشكل الحياة الداخلية والخارجية للدول، فلن يكون إطلاقا ثمة شيء مشترك يجمع بين حق تقرير المصير الوطني وبين ممارسته في أرض الواقع، لا في الحرب ولا في السلم.

وبالإضافة إلى ذلك: لا يمكن أن توجد في البيئة الإمبريالية الحالية أية حروب دفاعية بعد، وأي سياسة اشتراكية تغض الطرف عن هذه البيئة التاريخية المحددة، وتسعى فقط وسط الدوامة العالمية للاهتداء بوجهات نظر معزولة لبلد ما، فإنها تبنى من البداية قصورا في الرمال.

لقد سعينا لإظهار خلفية الصدام الحالي بين ألمانيا وخصومها. وكان ضروريا إلقاء الضوء عن كثب على دوافع الحرب الحالية وسياقاتها الداخلية، لأن الدفاع عن وجود وحرية وثقافة ألمانيا قد لعب الدور الحاسم في موقف كتلتنا البرلمانية وكذلك صحافتنا. وإزاء ذلك لا بد من التمسك بالحقيقة التاريخية التي مفادها أن الأمر يتعلق بحرب وقائية حضرت لها الإمبريالية الألمانية من خلال أهدافها االسياسية الدولية منذ سنوات ودبرتها الدبلوماسية الألمانية والنمساوية عن قصد في صيف 1914. علاوة على ذلك فإنه لا جدوى إطلاقا خلال التقييم العام للحرب وأهميتها بالنسبة للسياسة الطبقية للبروليتاريا، من طرح تساؤلات عن الدفاع والهجوم وعن «المذنب». فلو كانت ألمانيا على أقل تقدير في حالة دفاع ذاتي، فليست كذلك حال فرنسا وإنجلترا أيضاً، لأن ما «تدافعان» عنه ليس موقفهما الوطني وإنما موقفهما في السياسة الدولية، ووضع ممتلكاتهما الإمبريالية القديمة المهددة من ألمانيا الصاعدة. وإذا كانت جولات الإمبريالية الألمانية والنمساوية في المشرق هي بلا شك وراء إندلاع الحريق العالمي، فإن الإمبريالية الفرنسية بابتلاعها المغرب، والإنجليزية بترتيباتها للاستيلاء على أرض الرافدين والجزيرة العربية وعبر كل الإجراءات لضمان حكمها القهري في الهند، والروسية بسياستها في البلقان التي كانت

تهدف إلى الاستيلاء على اسطنبول، قد جمعت قطع الحطب اللازمة لاشتعاله قطعة قطعة وكومتها. وإذا كان التسلح العسكري قد لعب دورا جوهريا كمحرك لوقوع الكارثة، فقد كان سباقاً بين كل الدول. وإذا كانت ألمانيا قد وضعت حجر الأساس لسباق التسلح عبر سياسة بسمارك في عام 1870، فقد كانت تلك السياسة تحظى قبل ذلك بتفضيل الرايخ الثاني الألماني وبعد ذلك حظيت بدعم الجمهورية الفرنسية الثالثة عبر سياسة المغامرات الاستعمارية العسكرية التي اتبعتها ومن خلال توسعاتها في شرق آسيا وأفريقيا.

كان الاشتراكيون الفرنسيون منساقين وراء وهمهم المتعلق بِ «الدفاع الوطني»، خصوصا وأنه لم تكن لدى الحكومة الفرنسية ولا الشعب بأكمله في يوليو/تموز 1914 أية نوايا للحرب. «الجميع في فرنسا يؤيدون السلام باستقامة وأمانة دون قيد أو شرط»، هذا ما شهد به جوريس في آخر خطاب له في حياته عشية الحرب في دار الشعب في بروكسل. هذا الأمر صحيح تماما وهذا ما يجعل الغضب الذي استحوذ على الاشتراكيين الفرنسيين مفهوما من الناحية النفسية، عندما أُرغمت بلادهم على خوض الحرب الإجرامية. لكن هذه الحقيقة لا تكفي للحكم على الحرب العالمية كظاهرة تاريخية ولا تكفي كأساس لموقف السياسة البروليتارية منها. فالتاريخ الذي وُلدت منه هذه الحرب لم يبدأ في يوليو/تموز 1914، بل يعود لعقود مضت، حيث تضافرت الخيوط وفقا لحتمية قانون طبيعي حتى أحاطت الشبكة السميكة للسياسة الإمبريالية الدولية بقارات العالم الخمس- مركب تاريخي ضخم من الظواهر تصل جذورها للأعماق السحيقة للتطور الاقتصادي، وتلوح فروعها الخارجية تجاه عالم جديد آخذ في البزوغ بشكل باهت- ظواهر تجعل، نظرا لضخامتها، مصطلحات كالجريمة والعقاب والدفاع والهجوم تتلاشى بلا أثر.

إن السياسة الإمبريالية ليست من صنع دولة ما أو بعض الدول، إنها نتاج لدرجة النضج في التطور العالمي لرأس المال، وهي ظاهرة عالمية المنشأ، كل غير قابل للتجزئة، يمكن التعرف عليه فقط في كل العلاقات التبادلية ولا تستطيع دولة واحدة أن تفلت منه.

من هذا المنطلق يمكن أولا تقييم مسألة «الدفاع الوطني» في الحرب الحالية على نحو صحيح. فالدولة الوطنية والوحدة الوطنية والاستقلال، كانت هي اللافتة الإيديولوجية التي تأسست تحتها الدول البرجوازية الكبرى في وسط أوروبا في القرن الماضي. لا يمكن للرأسمالية تحمل الدويلات والتشظي الاقتصادي والسياسي، فمن أجل تطورها تحتاج الرأسمالية لمنطقة كبيرة بقدر الإمكان ومترابطة داخليا ولثقافة روحية، بدونها لا يمكن رفع احتياجات المجتمع ليطابق مستوى إنتاج البضائع الرأسمالي، ولا يمكن لآلية السيادة الطبقية البرجوازية الحديثة أن تعمل. قبل أن تتضخم

الرأسمالية لتصبح اقتصادا عالميا يشمل الكرة الأرضية بأكملها، سعى إلى إقامة منطقة مغلقة داخل الحدود الوطنية لدولة ما. لم يتحقق هذا البرنامج - نظرا لأن تنفيذه في ظل الأوضاع السياسية والوطنية التي تعود للعصر الوسيط لا يتم إلا بالطريق الثوري- إلا في فرنسا، في الثورة الكبرى. أما في باقي أوروبا فظل، كما هي الحال عموما مع الثورة البرجوازية، عملا مرقعاً، توقف في منتصف الطريق. فالرايخ الألماني وإيطاليا الحالية واستمرار بقاء إمبراطورية النمسا والمجر وتركيا إلى اليوم والإمبراطورية الروسية والإمبراطورية البريطانية العالمية كلها دلائل حية على ذلك. لقد لعب البرنامج الوطني فقط دورا تاريخيا كتعبير أيديولوجي عن البرجوازية الطامحة والهادفة إلى الوصول إلى السلطة في الدولة، حتى وطدت الهيمنة الطبقية البرجوازية مكانتها بقدر الإمكان في الدول الكبرى بوسط أوروبا، وخلقت فيها الأدوات والشروط الضرورية.

منذ ذاك الحين حملت الإمبريالية البرنامج البرجوازي الديمقراطي القديم كلياً إلى القبر، من خلال التوسع خارج الحدود الوطنية وجعل هذا التوسع برنامجا للبرجوازية في كل البلدان دون مراعاة للسياقات الوطنية. بالطبع ظلت العبارة الوطنية باقية، لكن مضمونها الحقيقي ووظيفتها كانت معكوسة: كانت فقط تعمل كغطاء هزيل للمطامح الاستعمارية وكصيحة معركة في الخصومات الإمبريالية، وكوسيلة إيديولوجية وحيدة وأخيرة يمكن بها اصطياد الجماهير للقيام بدورها كطعمة حرب في الحروب الإمبريالية.

يهيمن الاتجاه العام للسياسة الرأسمالية الحالية على سياسة الدول المنفردة وكأنه قانون قاهر يحكم ويقرر بعماء، مثل قوانين التنافس الاقتصادي التي تتحكم في شروط إنتاج أصحاب الشركات المنفردين.

فلنتصور للحظة-من أجل أن نتفحص حقيقة شبح «الحرب الوطنية» الذي يهيمن حاليا على السياسة الاشتراكية الديمقراطية- أن الحرب قد بدأت في إحدى الدول الحالية باعتبارها فعلا حربا دفاعية وطنية محضة، فسيقود النجاح العسكري على وجه الخصوص إلى احتلال مناطق أجنبية. ومع وجود مجموعات رأسمالية متنفذة لأقصى حد، ولديها اهتمام بالحصول على مكتسبات إمبريالية، فستوقظ خلال الحرب تلقائيا شهية التوسع، والتوجه الاستعماري الذي كان في بداية الحرب لا يزال في مهده أو كان غافيا، سينمو تلقائيا بشكل هائل وكأنه في أجواء صوبة زجاجية حرارية ويحدد طبيعة الحرب وأهدافها ونتائجها. إضافة إلى ذلك، فإن نظام التحالفات بين الدول العسكرية الذي يهيمن منذ عقود على العلاقات السياسية بين الدول يعني أن كل طرف من أطراف الحرب يسعى خلال الحرب، حتى ولو لأغراض دفاعية، إلى جر حلفاء إلى جانبه. وبذلك تجر دائما دول أخرى إلى الحرب، لتتأثر بالتالي، وبشكل محتوم، دوائر إمبريالية

في نطاق السياسة العالمية وتنشأ أخرى. وهكذا أدخلت إنجلترا، من جانب، اليابان إلى الحرب ونقلتها من أوروبا إلى شرق آسيا ووضعت أقدار الصين على جدول الأعمال، وأشعلت المنافسة بين اليابان والولايات المتحدة، وبين إنجلترا واليابان، أي أنها راكمت مادة جديدة للصراعات المستقبلية. ومن جانب آخر جرجرت ألمانيا تركيا إلى الحرب، بحيث أصبحت نتيجة لذلك، قضية اسطنبول وكل منطقة البلقان والشرق الأدنى مباشرة عرضة للتصفية. ومن لم يفهم أن الحرب العالمية كانت من حيث أسبابها ومنطلقاتها حربا إمبريالية محضة، فيمكنه بعد هذه التأثيرات وعلى أية حال أن يدرك أن الحرب في ظل الظروف الحالية كان لا بد أن تتحول بشكل آلي لا مفر منه إلى عملية تقسيم إمبريالية للعالم. أجل لقد أصبحت هكذا تقريبا منذ اللحظة الأولى لإندلاعها. فتوازن القوى المتأرجح دائما بين الأطراف المتصارعة يرغم كل طرف منها، وبالذات من منطلقات عسكرية بحتة، لتقوية موقفه ولحماية نفسه من أخطار العداوات الجديدة، على أن يمسك أيضا بلجام الدول المحايدة عبر المساومات المكثفة على الشعوب والبلدان. فلننظر، من جانب، إلى «العروض» الألمانية النمساوية، ومن جانب آخر إلى مثيلتها الإنجليزية الروسية في إيطاليا ورومانيا واليونان وبلغاريا. إن ل»حرب الدفاع الوطنية» المزعومة تأثير مثير جدا للانتباه، لدرجة أنها أدت حتى لدى دول غير مشاركة في الحرب إلى تغيير عمومي في وضع ممتلكاتها وفي موازين القوى، وتحديدا إلى التوجه الصريح نحو التوسع. وفي النهاية لنعد إلى الحقيقة ذاتها، إلا وهي أن جميع الدول الرأسمالية لديها حاليا ممتلكات استعمارية يتم جرجرتها إلى الحرب من منظور عسكري بحت، وحتى لو بدأت هذه ك»حرب دفاع وطنية وذلك من خلال سعي كل دولة مشاركة في الحرب إلى احتلال مستعمرات العدو أو على الأقل إثارة القلاقل فيها- أنظر مصادرة انجلترا للمستعمرات الألمانية، وسعي الألمان لإثارة لدعوات «الجهاد» في المستعمرات الإنجليزية والفرنسية-، هذه الحقيقة تُحوِّل أيضا كل حرب حالية تلقائيا إلى حريق عالمي إمبريالي الطابع.

وهكذا فإنه حتى هذا المفهوم الخاص بتلك الحرب الدفاعية الوطنية الأخلاقية المتواضعة، الذي يدور بذهن نوابنا وصحافيينا حالياً هو محض خيال يفتقد لأي فهم تاريخي لكل ما يجري ولسياقاته العالمية. لا تقرر البيانات الاحتفالية ولا حتى النوايا الصادقة لمن يسمون بالقيادات السياسية طبيعة الحرب، بل تقررها الحالة التاريخية للمجتمع وتنظيمه العسكري.

ربما يكون نموذج «حرب الدفاع الوطنية» المحضة مناسبا للوهلة الأولى لبلد مثل سويسرا. لكن سويسرا بالذات ليست دولة وطنية، وبالتالي ليست نموذجا تقليديا للدول الحالية. فكينونتها «المحايدة» تحديدا وعدم احتياجها للجيش هو فقط مجرد نتاج سلبي لحالة الحرب الكامنة

لدى الدول العسكرية الكبيرة المحيطة بها والتي ستظل سارية فقط، طالما أن سويسرا قادرة على تحمل هذه الحالة. يوضح مصير بلجيكا كيف تداس في الحرب العالمية مثل هذه الحيادية على الفور بالحذاء العسكري للإمبريالية. هنا نأتي على وجه الخصوص لوضع الدول الصغيرة. وتمثل صربيا تجربة تكاد تكون كلاسيكية فيما يخص نموذج «الحرب الوطنية». فلو كانت ثمة دولة لديها الحق في الحرب الوطنية وفقا لكل الملامح الشكلية الخارجية، فستكون صربيا. لقد حُرمت صربيا من وحدتها الوطنية بسبب إجراءات الضم التي قامت بها النمسا، ولكونها مهددة في وجودها من قبل النمسا، والنمسا هي التي أرغمتها على دخول الحرب، فإن صربيا تحارب، حسب كل التقديرات العقلانية، حربا دفاعية حقيقية من أجل وجود وحرية وثقافة أمتها. ولو كانت الكتلة الاشتراكية الديمقراطية الألمانية محقة في موقفها، فإن الاشتراكيين الديمقراطيين الصرب، الذين احتجوا في برلمان بلغراد على الحرب ورفضوا قروض الحرب، يعدون تقريبا خائنين للمصالح المصيرية لبلادهم. في الواقع لم يسجل الصربيان لابستيفتش وكازلروفيتش اسميهما بحروف من ذهب في تاريخ الاشتراكية الأممية فحسب، بل وأظهرا في الوقت ذاته نظرة ثاقبة للسياقات التاريخية للحرب وقدما بذلك أفضل خدمة لبلدهما ولتوعية شعبهما. لا شك أن صربيا من الناحية الشكلية في حرب دفاعية. لكن توجهات ملكيتها وطبقاتها الحاكمة تسير، على غرار طموحات الطبقات الحاكمة في كل الدول الحالية، نحو التوسع غير عابئة بالحدود الوطنية وتكتسب بذلك طابعا عدوانيا. وهكذا تتجه صربيا إلى الساحل الأدرياتيكي، حيث تخوض مع إيطاليا نزالا إمبرياليا حقيقيا على حساب الألبان، ستُحسم نتيجته خارج صربيا من قبل القوى الكبرى. لكن الشيء الأساسي هو أنه خلف القومية الصربية تقف الإمبريالية الروسية، فصربيا نفسها هي مجرد قطعة شطرنج في لعبة شطرنج السياسة الدولية، وأي حكم على الحرب في صربيا يغض النظر عن هذه السياقات الكبرى وعن الخلفية العامة للسياسة الدولية، لا بد وأنه بلا أساس. والشيء نفسه بالضبط ينسحب على حروب البلقان الأخيرة. فإذا ما نظرنا إلى دول البلقان الفتية بشكل منفصل وبصورة شكلية، سنجد أنها كان لديها الحق التاريخي الكامل ونفذت البرنامج الديمقراطي القديم للدولة الوطنية. لكن في السياق التاريخي الفعلي الذي جُعلت فيه منطقة البلقان بؤرة توتر ومنطقة لتقلب أجواء السياسة الإمبريالية العالمية، كانت حروب البلقان أيضاً، من الناحية الموضوعية، مجرد جزء صغير من الصراع العام، حلقة في السلسلة الكارثية لتلك الأحداث التي أدت بحتمية وخيمة العواقب إلى الحرب العالمية الحالية. وقد احتفت الاشتراكية الديمقراطية الأممية في بازل بحماس شديد باشتراكيي البلقان لرفضهم الحاسم لأي مشاركة معنوية أو سياسية في حرب البلقان ولكشفهم للوجه الحقيقي لهذه الحرب، وبهذا حددت مسبقا الاتجاه الذي ينبغي أن يسير فيه موقف الاشتراكيين الألمان والفرنسيين في الحرب

الحالية.

لكن كل الدول الصغيرة، تواجه اليوم وضعا مماثلا لوضع دول البلقان. وهكذا هو وضع هولندا أيضا على سبيل المثال. «إذا تسرب ماء إلى السفينة، لا بد أن يفكر المرء أولا كيف يسد الثقب.» تُرى هل يمكن أن يتعلق الأمر بالنسبة لهولندا الصغيرة بشيء سوى الدفاع الوطني المحض، الدفاع عن وجود واستقلال البلاد؟ لو وضع المرء نوايا الشعب الهولندي وحتى طبقاته الحاكمة في الاعتبار، فلن نجد قضية مطروحة سوى الدفاع الوطني. لكن السياسة البروليتارية التي تستند إلى معرفة تاريخية، لا يمكن أن تحدد توجهها وفقا للنوايا الذاتية بلد بمفرده، لا بد لها أن تسترشد بالمركب الشامل للوضع السياسي الدولي، فهولندا، شاءت أم أبت، هي أيضا ترس صغير في علبة تروس السياسة الدولية والدبلوماسية الحاليتين. سيتضح ذلك على الفور، إذا ما جُرت هولندا إلى دوامة الحرب العالمية. الشيء الأول هو أن خصوم هولندا سيبحثون عن توجيه ضربات لمستعمراتها. وخوض هولندا للحرب سيتجه تلقائيا نحو الحفاظ على ممتلكاتها الحالية.وسيتوسع هدف الدفاع عن استقلال الشعب الفلمنكي في بحر الشمال ليصبح بشكل ملموس دفاعا عن حق السيطرة والاستغلال في جزر أرخبيل الملايو. لكن هذا لن يكفي: لو تركت العسكرية الهولندية وحيدة، فستتحطم في خضم الحرب العالمية مثل قشرة جوز، وستصبح هولندا، شاءت أم أبت، على الفور عضوا في إحدى التحالفات القتالية للدول الكبرى، أي أنها ستصبح من هذا الجانب أيضا راعية وأداة للتوجهات الإمبريالية المحضة.

بهذه الطريقة تكون مجددا البيئة التاريخية للإمبريالية الحالية هي من يحدد طابع الحرب في كل بلد على حدة، وهذه البيئة هي التي تجعل من حروب الدفاع الوطنية غير ممكنة على الإطلاق في وقتنا الحالي.

هكذا كتب كاوتسكي قبل سنوات قلائل فقط في كُتيبه المعنون **الوطنية والاشتراكية-الديمقراطية**، الصادر في لايبزج عام 1907:

> «إذا كانت وطنية البرجوازية ووطنية البروليتاريا شيئان مختلفان تماما، بل وأقرب إلى أن يكونا ظاهرتين متناقضتين، إلا أنه توجد مواقف يمكن فيها لهذين النوعين من الوطنية أن يلتقيا سويا من أجل تحقيق تأثير مشترك، حتى في الحرب. فلدى برجوازية وبروليتاريا أمة ما المصلحة ذاتها في استقلالها، وفي إزالة وإبعاد أي قمع واستغلال من قبل أمة أجنبية... ففي حال المعارك الوطنية التي تولدها مثل هذه المطامح، اتحدت دائما وطنية البروليتاريا مع وطنية البرجوازية... لكن منذ أن أصبحت البروليتاريا قوة، تمثل خطراً على الطبقات

الحاكمة عند تعرض الدولة لأي زعزعة أكبر، ومنذ أن أصبح خطر الثورة قائما مع نهاية كل حرب، مثلما برهنت كومونة باريس في 1871 والإرهاب الروسي بعد الحرب الروسية-التركية، منذ ذلك الحين تخلت أيضا برجوازية مثل هذه الأمم غير المستقلة أو غير المستقلة بالقدر الكافي وغير المتحدة فعليا عن أهدافها الوطنية، طالما كان تحققها ممكنا فقط عبر إسقاط حكومة ما، نظرا لأنها تكره الثورة وتخشاها أكثر مما تحب استقلالها وعظمة أمتها. من هذا المنطلق تتخلى هذه البرجوازية عن استقلال بولندا وتترك كيانات دول متقادمة مثل النمسا وتركيا قائمة مع أنها كانت آيلة للسقوط منذ دهر.

بهذا توقفت المعارك الوطنية كسبب للحرب أو الثورة في الأجزاء المتحضرة من أوروبا. وهذه المشاكل الوطنية التي لا يمكن حلها إلى اليوم سوى عبر الحرب أو الثورة، سيمكن حلها من الآن فصاعداً فقط بعد انتصار البروليتاريا. وعندها ستأخذ هذه المشكلات على الفور، وبفضل التضامن الأممي، شكلا مختلفا تماما عما هو قائم اليوم في مجتمع الاستغلال والقمع. في الدول الرأسمالية لم يعودوا بحاجة لشغل البروليتاريا عن معاركها العملية الحالية، إذ أن عليها أن توجه كل طاقتها لمهام أخرى. (ص 12-14)

«في الأثناء تختفي أكثر فأكثر احتمالية أن تتحد الوطنية البروليتارية والوطنية البرجوازية مرة أخرى من أجل الدفاع عن حرية شعبهما. لقد اتحدت البرجوازية الفرنسية مع روسيا القيصرية. وقيل إن روسيا لم تعد تمثل خطرا على حرية غرب أوروبا لأنها ضعفت بسبب الثورة. «في هذه الحال، تعد الحرب من أجل الدفاع عن حرية الأمة التي قد تتحد فيها الوطنية البرجوازية والبروليتارية غير متوقعة الحدوث إطلاقا في أي مكان.» (ص. 15/ 16) (الإبراز بالحرف المائل لروزا لوكسمبورغ)

«لقد رأينا أن الصراعات، التي كانت قادرة على إرغام بعض الشعوب الحرة في القرن التاسع عشر على دخول الحروب مع جاراتها، قد زالت، وأن السياسة العسكرية الحالية أيضاً لم تعد، ولو لأدنى درجة، مدافعة عن مصالح الشعب المهمة، بل فقط مدافعة عن الربح، ولم تعد ضامنة للاستقلال والحفاظ على سلامة شعبه من أي تهديد، بل فقط من أجل تأمين وتوسيع عمليات الغزو والاحتلال عبر البحار التي تخدم فقط دعم الربح الرأسمالي. إن صراعات الدول الحالية لم تعد قادرة على أن تجلب حربا لا تعارضها الوطنية البروليتارية بأقصى درجات الحسم.» (ص. 23) (الإبراز بالخط المائل لروزا لوكسمبورغ)

ماذا ينتج عن كل ذلك فيما يخص السلوك العملي للاشتراكية-الديمقراطية في الحرب الحالية؟

هل ينبغي عليها مثلا أن تعلن: نظرا لأن هذه الحرب إمبريالية وهذه الدولة غير مطابقة لحق تقرير المصير الاشتراكي ولا للمثل الأعلى الوطني[113]، لذا فنحن لا نكترث بها ونتخلى عنها للأعداء؟ لا يمكن أن تكون السلبية إزاء الأحداث نهجاً سلوكيا لحزب ثوري مثل الحزب الاشتراكي الديمقراطي. لا أن يضع نفسه تحت إمرة الطبقات الحاكمة من أجل الدفاع عن بقاء الدولة الطبقية ولا أن يتنحى جانبا في صمت وينتظر حتى تمر العاصفة، بل عليه أن ينهج سياسة طبقية مستقلة، تسوق بالسوط، عند كل أزمة كبيرة يقع فيها المجتمع البرجوازي، الطبقات الحاكمة لتسير للأمام. إن دور الاشتراكية الديمقراطية كطليعة للبروليتاريا المناضلة هو إبعاد الأزمة عن نفسها. وبدلا إذن من أن تُلبس الحرب الإمبريالية بالخطأ معطف الدفاع الوطني، كان يتحتم الآن بالذات التعامل بجدية مع حق تقرير مصير الشعوب والدفاع الوطني، واستخدامه كرافعة ثورية في وجه الحرب الإمبريالية. إن المطلب الأكثر جوهرية في الدفاع الوطني هو أن تتولى الأمة مسألة الدفاع بنفسها. والخطوة الأولى لذلك هي "الميليشيا"، أي ليس فقط التسليح الفوري لكل الذكور البالغين من السكان، بل وفي المقام الأول أيضا قرار الشعب بشأن الحرب والسلام، وهذا يعني أيضا: القضاء الفوري على أي حرمان من الحقوق السياسية، لأن الحرية السياسية الكبرى ضرورية كأساس للدفاع الشعبي. إن إعلان هذه الإجراءات الفعلية للدفاع الوطني والمطالبة بتحقيقها كانت هي المهمة الأولى للاشتراكية-الديمقراطية. لقد أثبتنا للطبقات الحاكمة ولجموع الشعب على مدى أربعين عاما أن الميليشيا وحدها" قادرة فعلا على الدفاع عن الوطن وجعله غير قابل للهزيمة. والآن حين حان الاختبار الأول الكبير، قمنا بتسليم مهمة الدفاع عن البلاد، وكأنه أمر طبيعي جدا، لأيدي الجيش القائم، لأيدي طُعمة الحرب تحت سياط الطبقات الحاكمة. لم يلحظ نوابنا، على ما يبدو، إطلاقا أنهم عبر «تمنياتهم الحارة» التي أرفقوها مع طعمة الحرب هذه إلى ساحة القتال ومن خلال إقرارهم ببساطة أن الجيش البروسي-الملكي القائم هو المنقذ الحقيقي للبلاد في ساعة المحن، أنهم بذلك تخلوا بكل سهولة عن الميليشيا التي تعد النقطة المحورية في برنامجنا، وجعلوا المعنى العملي لتحريضنا من أجل الميليشيا على مدى أربعين عاما يتبخر في الهواء، يتحول إلى نزوة إيديولوجية-طوباوية،

[113] في المصدر: الوطني المثالي.

لا يمكن لأحد أن يأخذها مأخذ الجد.[114]

لقد فهم مرشدو البروليتاريا العالمية الدفاع عن الوطن على نحو مغاير. عندما تولت البروليتاريا زمام الأمور في باريس المحاصرة من قبل بروسيا عام 1871، كتب ماركس متحمسا عن هذا التحرك يقول:

«إن باريس هي مركز ومقر سلطة الحكومة القديمة وفي الوقت ذاته هي مركز الثقل الاجتماعي للطبقة العاملة الفرنسية. لقد انتفضت باريس بالسلاح ضد محاولة السيد تيير ورفقته من اليونكر البروسي لاستعادة وتخليد سلطة الحكومة القديمة التي تسلموها من القيصرية الألمانية. وقد استطاعت باريس المقاومة، فقط لأن الجيش قد تفرق كتبعة للحصار وحل محله حرس وطني مكون بشكل أساسي من العمال.وهذه الحقيقة ينبغي أن تتحول الآن إلى قاعدة ثابتة. لذلك كان المرسوم الأول للكومونة ينص على قمع الجيش القائم وإحلال الشعب المسلح محله....

وإذا كانت الكومونة وفقا لذلك هي الممثلة الحقيقية لكل العناصر السليمة للمجتمع الفرنسي، ولذلك هي الحكومة الوطنية الحقيقية، فهي إذن في الوقت ذاته، كحكومة عمالية، كحاملة لواء تحرير العمل بالمعنى الكامل للكلمة على المستوى الأممي. تحت عيون الجيش البروسي الذي ضم إقليمين فرنسيين إلى ألمانيا، ضمت الكومونة عمال العالم أجمع إلى فرنسا.» (نداء للمجلس العام للأممية.)[115] (الإبراز بالحرف المائل لروزا لوكسمبورغ)

وكيف فكر أساتذتنا المخضرمين في دور الاشتراكية-الديمقراطية في حرب كالتي تدور حاليا؟ لقد كتب فريدريش إنغلز في عام 1892 عن المبادئ الأساسية للسياسة التي تقع على عاتق حزب البروليتاريا خلال حرب كبرى، ما يلي:

---

[114] «حتى إذا وافقت رغم ذلك كتلة الاشتراكيين الديمقراطيين في الرايخستاغ الآن على قروض الحرب بالإجماع،» هكذا كتبت صحيفة الحزب في ميونيخ في 6/آب أغسطس «وبعثت تمنياتها الحارة بالنجاح لكل من سيخرجون للحرب من أجل الدفاع عن الرايخ الألماني، فإن ذلك لم يكن مثلا «حركة تكتيكية»، إنها النتيجة الطبيعية لموقف حزب كان دائما على استعداد أن يضع جيشا شعبيا للدفاع عن البلاد محل نظام يرى فيه تعبيراً عن الهيمنة الطبقية أكثر منه عن إرادة الدفاع عن الأمة ضد الهجمات الوقحة.»
وفي مجلة «نويه تسايت» رُقيت الحرب الحالية إلى «حرب شعبية» والجيش القائم إلى «جيش الشعب» (أنظر عددي 20 و23 أغسطس-آب/سبتمبر-أيلول 1914). وقد افتخر الكاتب العسكري الاشتراكي الديمقراطي هوغو شولتز في تقرير الحرب بتاريخ 24 أغسطس/آب 1914 «بروح الميليشيا القوية الحية» في جيش إمبراطورية الهابسبورغ!

[115] كارل ماركس. الحرب الأهلية في فرنسا.
Karl Marx, Der Bürgerkrieg in Frankreich, in: Karl Marx u. Friedrich Engels, Werke, Bd. 17, S. 338, 346.

«إن حربا يغزو فيها الروس والفرنسيون ألمانيا، ستكون، بالنسبة لألمانيا، صراعا على الحياة أو الموت، ولن يمكن فيها تأمين الوجود الوطني إلا باستخدام إجراءات ثورية. من المؤكد أن الحكومة الحالية لن تطلق العنان للثورة إذا لم تُرغم على ذلك. لكن لدينا حزب قوي يمكن أن يرغمها على ذلك أو يحل محلها في حالة الضرورة، إنه الحزب الاشتراكي الديمقراطي.

ولم ننس المثال الرائع الذي قدمته فرنسا عام 1793. تقترب الآن الذكرى المئوية لعام 1793. إذا ما قُدِّر لتعطُّش القيصر الروسي للغزو وضيق الصدر الشوفيني للبرجوازية الفرنسية أن يُوقف زحف للاشتراكيين الألمان المظفر ولكن السلمي من ناحية ثانية، فإن هؤلاء- وكونوا واثقين من ذلك-على استعداد أن يبرهنوا للعالم أن البروليتاريين الألمان اليوم ليسوا أقل شأنا من اللامتسرولين الفرنسيين [بروليتاري الثورة الفرنسية الكبرى] قبل مائة عام وأن عام 1893 يمكن أن يكون مشهودا إلى جانب عام 1793. وإذا أراد جنود السيد كونستان وضع أقدامهم في منطقة ألمانية، فسيكون استقبالهم بكلمات من النشيد الوطني الفرنسي «لامارسييز»:

Quoi? ces cohortes étrangères
Feraient la loi dans nos foyers?
ماذا، أسنترك هذه الشرذمة من الغرباء
تملي علينا إرادتها في بيوتنا؟

باختصار: يضمن السلام انتصار الحزب الاشتراكي الديمقراطي الألماني لعشر سنوات تقريبا. أما الحرب فستجلب النصر خلال عامين أو ثلاثة أو الخراب الشامل لخمسة عشر إلى عشرين عاما على الأقل.»[116] (الإبراز بالحرف المائل لروزا لوكسمبورغ)

عندما كتب إنغلز ذلك كان بذهنه موقف مغاير تماما للموقف الحالي. كانت الإمبراطورية القيصرية الروسية نصب عينيه، في حين أننا عايشنا الثورة الروسية الكبرى منذ ذلك الحين. لقد فكر أيضا في حرب حقيقية للدفاع الوطني عن ألمانيا في مواجهة هجمات آتية من الشرق والغرب في الوقت ذاته. في نهاية المطاف لقد بالغ في تقدير نضج الأوضاع في ألمانيا وتقدير التطلعات إلى ثورة اجتماعية، مثلما هو معهود لدى المناضلين الحقيقيين الذين يبالغون في أغلب الأحوال في تقدير سرعة التطورات. لكن ما يبرز في كلامه بوضوح هو أن تعبير الدفاع

[116] فريدريش إنغلز. الاشتراكية في ألمانيا.
Friedrich Engels, Der Sozialismus in Deutschland, in: Karl Marx u. Friedrich Engels, Werke, Bd. 22, S. 255/256.

الوطني لم يكن يعني لديه مساندة حكومة العسكر البروسية-الإقطاعية وهيئة أركانها، بل كان يعني تحركا ثوريا وفقا لنموذج اليعاقبة الفرنسيين.

أجل، يتوجب على الاشتراكيين الديمقراطيين الدفاع عن بلادهم عند وقوع أزمة تاريخية كبرى. وهنا بالذات يكمن الجرم الكبير للكتلة البرلمانية للاشتراكيين الديمقراطيين في الرايخستاغ، في أنها في بيانها في 4 أغسطس/آب 1914 أعلنت باحتفال: «لن نخذل وطننا في ساعة الخطر»، وكلماتهما كانت تتنكر لذلك في اللحظة نفسها. لقد خذلت الوطن في الساعة الأكثر خطورة، لأن أول واجب تجاه الوطن في تلك الساعة كان أن تبين له بصوت عال ومسموع الخلفيات الحقيقية لهذه الحرب الاستعمارية وتمزق نسيج الأكاذيب الوطنية والدبلوماسية، التي حوك بها الهجوم على الوطن، وأن النصر أو الهزيمة في هذه الحرب سيكونان كارثيين بالقدر نفسه، وأن تعارض حتى النهاية قمع الوطن بالأحكام العرفية، وأن تعلن حتمية التسلح الفوري للشعب وأن يكون قرار الحرب والسلام بيد الشعب والمطالبة بإلحاح بالانعقاد الدائم للمجلس النيابي طوال فترة الحرب من أجل المراقبة اليقظة للحكومة عبر المجلس النيابي وللمجلس النيابي عبر الشعب، والمطالبة بالإلغاء الفوري لأي حرمان من الحقوق السياسية، نظرا لأن شعباً حراً وحده هو القادر على الدفاع عن أرضه بفعالية. وأخيرا وضع البرنامج الوطني الحقيقي لوطني وديمقراطي عام 1848، برنامج ماركس وإنغلز ولاسال وشعارات الجمهورية الألمانية الكبرى في مواجهة البرنامج الإمبريالي الموجه للحفاظ على النمسا وتركيا، أي على الرجعية في أوروبا وألمانيا. كان هذا هو العلم الذي كان يجب أن ترفعه البلاد أمامها، كان سيكون وطنيا بحق، وطامحا للحرية بحق ومتطابق مع أفضل تقاليد ألمانيا كما أنه متطابق مع السياسة الطبقية الأممية للبروليتاريا.

من الواضح أن الساعة التاريخية الكبرى للحرب العالمية تطلبت جهداً سياسياً حاسماً، وموقفا شاملا وتوجها مدروسا للبلاد، كانت الاشتراكية-الديمقراطية وحدها هي المؤهلة له. عوضا عن ذلك وقع فشل بائس لا مثيل له من قبل ممثلي الطبقة العاملة الذين كانت لهم الكلمة في تلك اللحظة. لم تتبع الاشتراكية الديمقراطية- بفضل قادتها- سياسة خاطئة، بل لم تنتهج أي سياسة على الإطلاق، لقد عطلت تماما وظيفتها كحزب طبقي له رؤية خاصة للعالم ، تركت البلاد دون أي انتقاد لكارثة الحرب الإمبريالية المريعة في الخارج وللديكتاتورية العسكرية في الداخل، وفوق ذلك حملت على عاتقها مسؤولية الحرب. يقول بيان الكتلة البرلمانية في الرايخستاغ: إنها وافقت فقط على الأموال اللازمة للدفاع عن البلاد، لكنها رفضت في المقابل تحمل مسؤولية الحرب. لكن العكس تماما هو الصحيح. لم تكن الاشتراكية الديمقراطية بحاجة إطلاقا للموافقة على الأموال اللازمة لهذا «الدفاع»، أي لمذبحة البشر الإمبريالية على يد جيش الملكية العسكرية،

لأن استخدام هذه الأموال لم يكن متوقفا إطلاقا على موافقة الاشتراكية الديمقراطية: فهي كأقلية كانت في مواجهة أغلبية الثلاثة أرباع المتماسكة في الرايخستاغ. وعبر موافقتها الطوعية حققت الكتلة البرلمانية للاشتراكيين الديمقراطيين شيئا واحدا: استعراض وحدة الشعب ككل في الحرب، وإعلان السلام الداخلي، أي وقف الصراع الطبقي، وإلغاء السياسة المعارضة للاشتراكية الديمقراطية خلال الحرب، أي تحمل المسؤولية الأخلاقية للحرب. وقد أعطت عبر موافقتها الطوعية على الأموال لخوض هذه الحرب ختم الدفاع الديمقراطي عن البلاد، وأيدت تضليل الجماهير بشأن الشروط والمهام الحقيقية للدفاع عن الوطن بصورة دامغة.

هذا هو المأزق الصعب بين مصالح الوطن والتضامن الدولي للبروليتاريا، إنه الصراع المأساوي الذي أمال فيه نوابنا، ولكن «بقلب مكلوم» فقط، الكفة لصالح الحرب الإمبريالية، هذا خيال محض، خيال برجوازي قومي. إن التناغم بين مصالح البلاد والمصالح الطبقية للبروليتاريا الأممية حاضر في أوقات الحرب أكثر منه في أوقات السلام: فكلاهما يتطلب التطور الأكثر حمية للصراع الطبقي والتمثيل الأقوى للبرنامج الاشتراكي الديمقراطي. ماذا ينبغي على حزبنا أن يفعل من أجل تأكيد معارضته للحرب والإصرار على تلك المطالب؟ هل ينبغي عليه أن يعلن الإضراب الجماهيري؟ أو يطالب الجنود برفض تأدية الخدمة العسكرية؟ هكذا يطرح السؤال عادة. والإجابة على هذه الأسئلة بنعم سيكون سخيفا بالقدر نفسه مثلما لو أراد الحزب مثلا أن يقرر التالي: «إذا اندلعت الحرب، فسنصنع بثورة». لكن الثورات لا «تًصنع»، والحركات الشعبية الكبيرة لا تُدبر بوصفات تقنية من جيب مؤسسات الحزب العليا. يمكن لدوائر صغيرة من المتآمرين أن «يجهزوا» انقلابا في يوم وساعة معينة، ويستطيعون أن يعطوا لبضع عشرات من أتباعهم إشارة «الهجوم» في اللحظة المطلوبة. لكن لا يمكن إدارة الحركات الجماهيرية في اللحظات التاريخية المهمة بمثل هذه الوسائل البدائية. إن الإضراب الجماهيري «الأفضل تجهيزا» يمكن أحيانا أن يفشل فشلا ذريعا أو أن يسحق ويسوى بالأرض بعد أول انطلاقة، إذا ما أعطته قيادة الحزب «الإشارة». وسواء تعلق الأمر بمؤتمرات شعبية أو تحركات حاشدة، تقام فعليا بهذا الشكل أو ذاك، فإن مجموعة كاملة من العوامل الاقتصادية والسياسية والنفسية هي التي تحسم إقامتها، التوتر الخاص بالتناقضات الطبقية ودرجة الوعي ونضج أجواء النضال لدى الجماهير التي يصعب التنبؤ بأفعالها وهي عوامل لا يستطيع حزب أن ينتجها بصورة مصطنعة. وهذا هو الفرق بين أزمات التاريخ الكبرى والتحركات الاستعراضية الصغيرة، التي ينفذها حزب منظم بإتقان ووفقا لعصا إيقاع «مؤسسات الحزب العليا». تتطلب الساعة التاريخية في كل مرة الأشكال الملائمة لها من الحركات الشعبية وتخلق بنفسها حركات جديدة، وترتجل وسائل نضال لم تكن معروفة من قبل، وترصد ترسانة الشعب وتثريها، ضاربة بعرض الحائط كل تعليمات

الحزب.

ما كان قادة الاشتراكية الديمقراطية يعتبرونه طليعة للبروليتاريا الواعية طبقيا، لم يكن إذن تعليمات ووصفات سخيفة ذات طابع تقني، بل كان الشعار السياسي والوضوح بشأن المهام السياسية ومصالح البروليتاريا في الحرب. ينطبق على كل تحرك جماهيري، ما قيل عن الإضرابات الجماهيرية في الثورة الروسية:

> «عندما تكون إدارة الإضرابات الجماهيرية بمعنى قيادة قيامها وبمعنى حساب وتغطية كلفتها مسألة تتعلق بالمرحلة الثورية ذاتها، فإن معنى الإدارة يأتي مختلفا تماما بالنسبة للاشتراكية الديمقراطية وأجهزتها القيادية. فعوضا عن الجانب التقني الخاص بآليات الحركة الجماهيرية الذي يشغل فكر آخرين، تُناط بالاشتراكية الديمقراطية مهمة تولي الإدارة السياسية حتى في وسط المرحلة الثورية. وضع الشعار الذي يحدد توجه النضال وإعداد التكتيك للصراع السياسي على نحو يتحقق من خلاله إجمالي القوة الكائنة المنطلقة والنشطة للبروليتاريا في كل مرحلة وكل لحظة، لتعبر عن نفسها في الوضع القتالي للحزب، وألا يقل مستوى تكتيك الاشتراكية الديمقراطية من حيث الحسم والحدة عن علاقات القوة الحقيقية، بل يجب أن يكون سباقا في هذه المسألة. هذه هي المهمة الضرورية ل«لإدارة» خلال فترة الإضرابات الجماهيرية. وهذه الإدارة تنقلب من نفسها إلى حد ما إلى إدارة تقنية. إن تكتيكا مستمرا وحاسما وطامحا للتقدم من قبل الاشتراكية الديمقراطية ليبث في نفوس الجماهير شعورا بالطمأنينية والأمان والثقة في النفس والرغبة في النضال، في حين أن تكتيكا مهزوزا وضعيفا ومؤسسا على الاستهانة بالبروليتاريا، يشل حركة الجماهير ويصيبها بالتشوش. في الحالة الأولى تندلع إضرابات جماهيرية من «تلقاء نفسها» ودائما في «الوقت المناسب» وفي الحالة الثانية تبقى أحيانا مطالب الإدارة المباشرة للقيام بإضراب جماهيري حبرا على ورق.»[117]

إن ما يبرهن على أن الأمر لا يتوقف على الشكل التقني الخارجي للتحرك، بل على مضمونه السياسي، هو بالذات مثال منصة البرلمان، بوصفه الموقع الوحيد الحر والمسموع والمرئي دوليا، كأداة رائعة يمكن استخدامها في هذه الحالة لإيقاظ وتعبئة الشعب، لو استخدمت من نواب الاشتراكية الديمقراطية لصياغة مصالح ومهام ومطالب الطبقة العاملة خلال الأزمة

[117] روزا لوكسمبورغ: الإضراب العام والحزب والنقابات. هامبورغ 1906. في روزا لوكسمبورغ الأعمال الكاملة
Luxemburg, Massenstreik, Partei und Gewerkschaften, Hamburg 1907. [Rosa Luxemburg, Gesammelte Werke, Bd. 2, Berlin 1972, S. 133/134.]

بصوت مسموع وواضح.

فهل كان للجماهير أن تمنح من خلال مسلكها قوة لشعارات الاشتراكية الديمقراطية تلك؟ لا يمكن لأحد أن يقول ذلك في وسط الزحام. لكن هذا أيضا ليس هو الحاسم. لقد ترك نوابنا جنرالات الجيش البروسي-الألماني أيضاً يخرجون للحرب «بكل ثقة»، دون أن يطلبوا منهم، على سبيل المثال قبل الموافقة على قروض الحرب، أن يقدموا مسبقا الضمانة الغريبة، بأنهم سينتصرون بأية حال وأن الهزيمة مستبعدة تماما. ما يصلح للجيوش العسكرية، يسري أيضا على الجيوش الثورية: يخوضون القتال، أينما كان متاحا دون حاجة ليقين مسبق بالنجاح. في أسوأ الأحوال ربما كان صوت الحزب سيظل بداية بدون تأثير ملموس. وكبرى التبعات كانت ستكون هي على الأرجح المكافأة على الموقف الثابت لحزبنا، كما كانت هي مكافأة بيبل وليبكنيشت في 1870. «...لكن ما معنى هذا؟»- هكذا عبر إغناتس أور ببساطة في خطابه عن احتفالات نصر سيدان -1895 «إن الحزب الذي يريد أن يغزو العالم لا بد أن يُعلي مبادئه دون مراعاة لأي أخطار ترتبط بذلك، وإلا سيضيع لو تصرف بشكل آخر.»[118]

«لم تكن السباحة ضد التيار سهلة أبدا»- هكذا كتب ليبكنيشت الكبير-» وإذا كان التيار يجري بسرعة خاطفة وقوة تعادل قوة شلالات نياغرا، عندئذ لا يكون الأمر فعلاً هينا. لا يزال الرفاق الأكبر سنا يحتفظون في ذاكرتهم بملاحقة الاشتراكيين في عام «العار الوطني»: عار قانون ملاحقة الاشتراكيين1878-. فقد رأى الملايين في حينه في كل اشتراكي ديمقراطي قاتلا ومجرما خبيثا مثل خائن البلاد والعدو اللدود في عام 1870. إن مثل هذا الجيشان الغاضب في «نفس الشعب» يتمتع من خلال قوته البدائية الهائلة، بشيء مذهل ومخدر ومقبض. يشعر المرء أنه بلا حول وقوة أمام قوة أعلى- إنها بلا شك قوة قاهرة حقيقية. لا يملك المرء عدوا ملموسا. إنه شيء كالوباء موجود لدى الناس وفي الهواء وفي كل شيء. إن فوران عام 1878 يفوق في قوته ووحشيته بمراحل فوران عام 1870. ليس الأمر هو مجرد هذا الإعصار من العواطف الإنسانية، الذي يحني ويقمع ويركع ويحطم كل ما يمسك به- بالإضافة إلى الآلة المريعة للنظام العسكري في كامل نشاطها الأكثر إرعابا، ونحن بين صليل العجلات الحديدية التي كانت ملامستها تعني الموت وبين الأذرع الحديدية التي طوحتنا في الهواء وكانت تستطيع في كل لحظة أن تمسك بنا. إلى جانب القوة البدائية للأشباح المتحررة توجد آلية القتل الأكثر اكتمالا بين الآليات التي شهدها العالم حتى الآن.

[118] أور، احتفالات سيدان والاشتراكية الديمقراطية.

I. Auer, Sedanfeier und Sozialdemokratie, S. 6

وكل هذا في ظل العمل الأكثر وحشية- تسخن كل مراجل البخار حتى الانفجار. أين تبقى القوة المنفردة، الإرادة المنفردة؟ خاصة حين يدرك المرء نفسه كأقلية متلاشية ولا تتمتع وسط الشعب نفسه بنقطة ارتكاز مضمونة.

كان حزبنا في البداية في صيرورة وواجهنا أصعب اختبار متخيل قبل أن يتحقق التنظيم المطلوب. وعندما جاء قانون ملاحقة الاشتراكيين في عام عار أعدائنا وعام فخار الاشتراكية الديمقراطية، كان لدينا بالفعل تنظيم متشعب واسع، بحيث كان كل شخص يشعر من خلال الوعي بسند قوي أنه مدعوم، وأنه لا يمكن لأي عاقل أن يعتقد في انهيار الحزب.

لكن هذا لم يكن شيئا هينا، أن تسبح آنذاك ضد التيار. لكن ما الذي كان يمكن فعله؟ الواجب واجب. عندئذ كان الشعار عض على أسنانك وما سيأتي دعه يأتي. لم يكن ثمة وقت للخوف...

حسنا، بيبل وأنا لم ننشغل لدقيقة بالتحذير. لم نستطع مغادرة ساحة القتال، كان علينا أن نرابط في مواقعنا وليأت ما يأتي.»[119]

لقد رابطا في موقعيهما وعاشت الاشتراكية الديمقراطية لأربعين عاما على القوة المعنوية التي شحذتها آنذاك في مواجهتها لعالم من الأعداء.

وكان يمكن أن يحدث ذلك هذه المرة أيضا. في اللحظة الأولى ربما لم تكن لتحصل شيئا آخر سوى إنقاذ شرف البروليتاريا الألمانية، سوى أن آلافا مؤلفة من البروليتاريا التي تلقى حتفها الآن في الخنادق في جنح الظلام،لم تكن لتموت في حيرة روحية خانقة، بل وفي ذهنها ومضات مضيئة بأن الشيء الأغلى لديهم في حياتهم، الاشتراكية الديمقراطية الأممية المحِررة للشعوب لم تكن وهما. لكن كان بالفعل لصوت حزبنا الشجاع أن يثبط بقوة أجواء الانتشاء الشوفيني وانعدام الوعي لدى الجموع، كان بإمكانه أن يحمي الدوائر الواعية من الشعب من الهذيان، وكان بإمكانه أن يصعب على الإمبريالية عملها في تسميم الشعب وتجهيله. لقد كان من شأن الحملة الصليبية ضد الاشتراكية الديمقراطية أن تفتح عيون الشعب بأقصى سرعة. عندئذ ومع استمرار الحرب وعندما يتنامى في كل البلدان الإحساس بالندم على المجازر الإنسانية المفزعة التي لا نهاية، وعندما تبرز بصمة الإمبريالية بوضوح متزايد، وعندما يصبح الضجيج السوقي للمضاربين المتعطشين للدماء أكثر وقاحة، عندها سيلتف كل ما هو حيوي وصادق وإنساني

[119] المحاكمة بتهمة الخيانة العظمى في لايبزغ عام 1872.
Der Leipziger Hochverratsprozeß vom Jahre 1872, Berlin 1960, S. 389, 392.

وتقدمي حول علم الاشتراكية الديمقراطية. وخصوصا: أن الاشتراكية الديمقراطية الألمانية كانت ستظل وسط الدوامة العمومية والتحلل والإنهيار مثل صخرة وسط البحر الصاخب، هي الفنارة العالية للأممية التي كانت ستهتدي بها سريعا كل الأحزاب العمالية الأخرى. إن السلطة الأخلاقية الهائلة التي تمتعت بها الاشتراكية الديمقراطية الألمانية في كل العالم البروليتاري حتى الرابع من أغسطس/آب 1914، كانت ستقود أيضا بلا شك وخلال فترة قصيرة إلى تحول وسط هذا التشوش العمومي. وكان ذلك سيؤدي إلى تنامي أجواء السلم وضغوط الحشود الشعبية في كل البلدان وسيسرع وقف الإبادة الجماعية وتقليل أعداد ضحاياها. وكانت البروليتاريا الألمانية ستظل هي حارسة برج الاشتراكية وتحرير الإنسانية- وهذا بالأحرى عمل وطني، كان جديرا بتلامذة ماركس وإنغلز ولاسال.

8

رغم الديكتاتورية العسكرية والرقابة على الصحف، ورغم فشل الاشتراكية الديمقراطية والحرب التي يسفك فيها الإخوة دماء بعضهم البعض، يتصاعد من وسط السلام الداخلي العنف البدائي للصراع الطبقي ومن وسط أبخرة الدماء في ساحات المعارك تضامن العمال الأممي. ليس في المحاولات الضعيفة لجلفنة الأممية القديمة بشكل مصطنع، وليس في النذور التي سرعان ما تجدد هنا وهناك، بأنه بعد الحرب سيتم الاصطفاف سويا على الفور. لا، الآن في الحرب، فمن خلال الحرب تجلى بقوة وعنف شديدين أن لدى البروليتاريا في كل البلدان مصالح واحدة. لقد دحضت الحرب العالمية الخداع الذي صنعته بنفسها.

النصر أم الهزيمة؟ هذا هو شعار النزعة العسكرية الحاكمة في كل الدول التي تخوض الحرب، وهكذا تبناه قادة الاشتراكية الديمقراطية وكأنه صدى. من المفترض الآن أن تقتصر القضية فقط أيضا بالنسبة لبروليتاري ألمانيا وفرنسا وإنجلترا وروسيا على النصر أو الهزيمة، تماما كما هي بالنسبة للطبقات الحاكمة في هذه البلدان. بمجرد أن تدوي المدافع ينبغي على البروليتاريا أن تهتم بنصر بلدها، وبالتالي هزيمة البلدان الأخرى. فلنرى ما قد يجلبه النصر للبروليتاريا.

بعد أن تبنى قادة الاشتراكية الديمقراطية الصيغة الرسمية بلا انتقاد، يعني النصر لألمانيا الأمل في نهوض اقتصادي لا محدود وبدون أية عوائق، أما الهزيمة فستعني خرابا اقتصاديا. يستند هذا الفهم تقريبا على مخطط حرب عام 1870. لكن الازدهار الاقتصادي الذي تلا حرب عام 1870، لم يكن نتيجة للحرب، بل للوحدة السياسية، حتى ولو كانت في الهيئة العرجاء للرايخ الألماني الذي أسسه بسمارك. لقد نتج الازدهار الاقتصادي من توحيد ألمانيا رغم الحرب ورغم المعوقات الرجعية العديدة في عواقبها. ما حققته الحرب المظفرة بنفسها كان تثبيت الملكية العسكرية في ألمانيا وحكم اليونكر البروسي، في حين أن الهزيمة أدت في فرنسا إلى تصفية الإمبراطورية وساعدت في قيام الجمهورية. لكن الأوضاع اليوم مختلفة تماما في كل الدول المشاركة في الحرب. لا تعمل الحرب حاليا باعتبارها طريقة دينامية لمساعدة الرأسمالية الشابة الصاعدة لخلق الشروط الضرورية للتطور «الوطني». هذا الطابع تتسم به الحرب على أقصى تقدير وفقط باعتبارها جزءا معزولا في صربيا. وإذا ما اختزلناها في المعنى التاريخي الموضوعي، فإن الحرب الحالية ككل هي صراع تنافسي للرأسمالية التي وصلت في تطورها إلى الازدهار الكامل، من أجل السيطرة على العالم واستغلال آخر بقايا مناطق العالم غير الرأسمالية. ومن هنا ينشأ طابع متغير تماما للحرب ذاتها ولآثارها. وتعبر درجة التطور العالية للتطور الاقتصادي

للإنتاج الرأسمالي عن نفسها هنا في التكنولوجيا المتقدمة الفائقة، أي في القوة التدميرية لوسائل الحرب، وكذلك في أن هذه التكنولوجيا تقترب من المستوى نفسه في كل البلدان التي تخوض الحرب. وينعكس التنظيم الدولي لصناعات الموت حاليا في التوازن العسكري الذي يعيد خلق نفسه بشكل متكرر عبر قرارات جزئية واهتزازات في كفتي الميزان، ويؤجل المرة تلو الأخرى اتخاذ قرار عام. يقود عدم حسم النتائج العسكرية للحرب لصالح طرف ما إلى إرسال احتياطيين جدد من الجماهير سواء من البلدان المشاركة في الحرب أو في البلدان المحايدة إلى أتون النار. تجد الحرب في كل مكان الكثير والكثير كم الأشياء التي تصلح للمطامع والصراعات الإمبريالية، بل وتخلق هي نفسها مادة جديدة للصراع وتنتشر كما النار في الهشيم. وكلما جرجرت حشود أضخم ولكن أيضا دول أكثر من جميع الجوانب إلى الحرب العالمية، طال أمدها أكثر فاكثر. وتنتج عن كل هذه الأمور مجتمعة، وكأثر للحرب قبل أي حسم عسكري بالنصر أو الهزيمة، ظاهرة لم تكن معروفة في الحروب السابقة للعصر الحديث وهي الخراب الاقتصادي لكل المشاركين في الحرب، وبقدر أكبر دائما للدول التي تعد رسميا ليست طرفا في الصراع. يرسخ كل شهر زائد في أمد الحرب هذه النتيجة ويزيد من فداحتها ويؤجل بذلك الثمار المرتقبة من النجاح العسكري لعقد من الزمن. لا يمكن لا لنصر أو هزيمة أن يغير شيئا من هذه النتيجة في الحساب النهائي، بل هي على العكس تشكك عموما في كل قرار عسكري محض وتقود على الأغلب بشكل متزايد إلى إنهاء الحرب في النهاية بسبب الإنهاك الحاد لكل الأطراف. في ظل هذه الظروف لن تجني حتى ألمانيا المنتصرة- وحتى لو نجح دعاة الحرب الإمبرياليين الألمان في قيادة الإبادة الجماعية حتى الهزيمة التامة لكل الأعداء، وحتى لو تحققت كل تلك الأحلام الجسورة- سوى نصر بطعم الهزيمة. وستكون رموزه عبارة عن بضعة مناطق تم الاستيلاء عليها وقد أُفقرت وخلت من السكان، وخراب يطل بابتسامة شماتة في داخل البلاد، سيعلن عن نفسه على الفور عندما تنزاح الكواليس الملونة التي رسمها الاقتصاد المالي بسندات الحرب والوعود الوهمية التي خلقتها إمدادات الحرب عن «رخاء شعبي راسخ الجذور». ومن الواضح لأكثر المراقبين سطحية أنه حتى الدول التي حققت أكبر انتصار لا يمكنها التفكير في أي تعويض حرب، من شأنه أن يداوي بأي حال الجراح التي سببتها تلك الحرب. فالتعويض عن ذلك والتكملة «للنصر، سيتجسد ربما في خراب اقتصادي أكبر للخصم المهزوم: أي فرنسا وإنجلترا، وهما أكثر بلدان ترتبط بهما ألمانيا اقتصاديا، وإزدهار اقتصادها من جديد مرتبط بالرخاء الاقتصادي فيهما. هذا هو الإطار الذي ربما ستدور حوله الأمور بالنسبة للشعب الألماني بعد الحرب- بالتحديد بعد حرب «مظفرة»- إنها مسألة تغطية نفقات الحرب لاحقا على أرض الواقع بعد أن «وافق» عليها نواب الشعب الوطنيين كدفعة مقدمة، وهذا يعني إثقال الكاهل بالعبء

الضريبي الهائل مجتمعا مع الرجعية العسكرية التي اكتسبت مزيدا من القوة، بوصفهما الثمرة الوحيدة الباقية والملموسة لل»نصر».

إذا ما سعى المرء الآن لتخيل أسوأ نتائج الهزيمة، فإنها -باستثناء الاستيلاء الإمبريالي على الأراضي- تشبه في كل ملمح الصورة ذاتها لعاقبة النصر التي لا مفر منها: إن لتأثيرات خوض الحرب في حد ذاتها طبيعة أعمق وأوسع اليوم، بحيث لا يمكن لنتيجة الحرب العسكرية أن تغير كثيرا فيها.

لكن فلنفترض للحظة أن الدولة المظفرة ستستطيع مع ذلك أن تبعد الخراب الأكبر عن نفسها وتغرق الخصم المهزوم فيه، وتقيد تطوره الاقتصادي باستخدام كل المعوقات. فهل ستستطيع الطبقة العاملة الألمانية أن تتقدم في نضالها النقابي، عندما تكون الحركة النقابية للعمال الفرنسيين والإنجليز والبلجيكيين والإيطاليين معطلة بسبب التراجع الاقتصادي؟ حتى عام 1870 كانت الحركة العمالية في كل بلد على حدة تخطو خطوات منفردة، وكانت تأخذ قرارتها في مدن متفرقة. وثم كانت باريس هي الأرض التي اندلعت فيها معارك البروليتاريا وحسمت. إن الحركة العمالية الحالية ونضالها الاقتصادي اليومي المضني وتنظيمها الجماهيري مبني على تفاعل كل بلدان الإنتاج الرأسمالي. وإذا صحت الجملة القائلة بأن القضية العمالية لا يمكن أن تنمو وتترعرع إلا في تربة حياة اقتصادية سليمة ونابضة بقوة، فإن هذا لا ينطبق على ألمانيا وحدها، بل أيضا على فرنسا وإنجلترا وبلجيكا وروسيا وإيطاليا. وإذا ما فترت همة الحركة العمالية في كل البلدان الرأسمالية الأوروبية، وإذا ما كانت الأجور هناك متدنية والنقابات ضعيفة وكانت مقاومة المستغلين محدودة، فسيكون مستحيلا على الحركة النقابية في ألمانيا أن تزدهر. من هذه المنطلقات، فإن الخسارة ستكون بالنسبة لوضع البروليتاريا في نضالها الاقتصادي هي ذاتها بالضبط إذا ما تقوت الرأسمالية الألمانية على حساب الرأسمالية الفرنسية أو تقوت الرأسمالية الإنجليزية على حساب الألمانية.

فلنتحول إلى النتائج السياسية للحرب. هنا ستكون التفرقة أسهل عما هي الحال عليه في المجالات الاقتصادية. منذ فترة طويلة اتجه تعاطف وانحياز الاشتراكيين إلى هذا الطرف المشارك في الحرب الذي يدافع عن التقدم التاريخي في مواجهة الرجعية. أي طرف في الحرب العالمية الحالية يمثل التقدم وأي طرف يمثل الرجعية؟ من الواضح أن إجابة هذا السؤال لا يمكن أن تقيم على أساس الملامح الخارجية للدول المشاركة في الحرب مثل «الديمقراطية» و»الاستبداد»، بل فقط على أساس التوجهات الموضوعية لكل موقف سياسي دولي يمثله كل طرف. وقبل أن نتمكن من تقييم ماذا يمكن أن يجلبه النصر الألماني للبروليتاريا الألمانية، علينا أن نأخذ بعين

الاعتبار كيف سيكون تأثير هذا النصر على التشكل الإجمالي للأوضاع السياسية في أوروبا. إن النصر الحاسم للألمانيا من شأنه أن يؤدي، كنتيجة مباشرة، إلى الاستحواذ على بلجيكا وربما أيضا على بقاع عديدة في الشرق والغرب وعلى جزء من المستعمرات الفرنسية، وفي الوقت ذاته إلى الإبقاء على إمبراطورية الهابسبورغ واكتسابها مناطق جديدة، وأخيرا الحفاظ الخيالي على «وحدة الأراضي» التركية تحت الحماية الألمانية، أي تحول آسيا الصغرى وأرض الرافدين بشكل أو بآخر فعلياً إلى أقاليم ألمانية. وسيتمخض عن ذلك،كنتيجة إضافية، وجود هيمنة عسكرية واقتصادية حقيقية لألمانيا في أوروبا. ولا يأتي توقع كل هذه النتائج لنصر عسكري ألماني عنيف، فقط لأنها تطابق أمنيات أصحاب الصيحات الإمبريالية في الحرب الحالية، بل لأنها نشأت كعواقب لا مفر منها للموقف السياسي الدولي الذي اتخذته ألمانيا من الصراعات التي خاضتها إنجلترا وفرنسا وروسيا، والتي تفاقمت خلال الحرب بشكل هائل متجاوزة بذلك أبعادها الأولى. يكفي أن نستحضر هذه النتائج لكي نرى أنه لم يكن ممكنا في ظل هذه الظروف أن ينشأ توازن سياسي دولي يمكن الحفاظ عليه. وبقدر ما قد تعنيه الحرب من خراب لكل الأطراف، ربما بدرجة أكبر للمهزومين، فإن التحضيرات لحرب عالمية جديدة ستبدأ تحت قيادة إنجلترا في اليوم التالي على إرساء السلام، من أجل الانعتاق من ربقة النزعة العسكرية البروسية الألمانية التي ستجثم فوق أوروبا والشرق الأدنى. وبهذا فإن انتصار ألمانيا لن يعدو أن يكون مجرد فصل تمهيدي لحرب عالمية ثانية قريبة وسيكون بهذا بمثابة إشارة لتسلح عسكري محموم، ولإطلاق العنان لأسوأ القوى الرجعية في كل البلدان، وفي ألمانيا في المقام الأول. على الجانب الآخر سيقود انتصار إنجلترا وفرنسا على الأرجح إلى خسارة ألمانيا لأجزاء من المستعمرات على الأقل وكذلك لأجزاء من أراضي الرايخ وبالتأكيد إلى إفلاس الموقف السياسي الدولي للإمبريالية الألمانية. وهذا سيعني تجزئة إمبراطورية النمسا والمجر والتصفية التامة لتركيا. ورغم أن كياني الدولتين غاية في الرجعية وبقدر ما أن انهيارهما سيطابق مطالب التطور التقدمي، فإنه في ظل البيئة السياسة الدولية الحالية قد لا يؤدي إنهيار إمبراطورية الهابسبورغ وتركيا إلا إلى بيع أراضيهما وسكانهما إلى روسيا وإنجلترا وفرنسا وإيطاليا. وستلي هذه العملية الكبرى لإعادة تقسيم العالم وتبديل القوى في البلقان والبحر المتوسط، مباشرة عملية أخرى في آسيا: تصفية إيران وإعادة تجزئة الصين من جديد. وبهذا يبرز الصراع الإنجليزي-الروسي وكذلك الصراع الإنجليزي-الياباني في واجهة السياسة الدولية، ما قد يجلب حربا عالمية جديدة من أجل اسطنبول مثلا بعد تسوية الحرب العالمية الحالية مباشرة، أو يحولها على أية حال إلى احتمال آخر لا مفر منه. سيقود النصر من هذا الجانب أيضا إلى تسلح محموم في كل الدول- وستكون ألمانيا المهزومة على قمة سباق التسلح- وبهذا سيجري التمهيد لعصر تسوده الهيمنة المنفردة للنظام العسكري وللرجعية

في كل أوروبا، من أجل الوصول لهدف نهائي وهو نشوب حرب عالمية جديدة.

إذا كان من المفترض أن تنحاز السياسة البروليتارية في الحرب الحالية، من منطلق التقدم والديمقراطية، لهذا الطرف أو ذاك، فإنها، وإذا أخذنا في الاعتبار السياسة الدولية وفرصها الأخرى بصورة شاملة، تكون محصورة بين الكوليرا والطاعون، والسؤال عن النصر أو الهزيمة في ظل هذه الظروف سيكون بالنسبة للبروليتاريا الأوروبية سواء من الناحية الاقتصادية أو السياسية خيارا ميئوسا منه بين أمرين أحلاهما مر، لذلك فإنه الجنون الكارثي بعينه عندما يظن الاشتراكيون الفرنسيون أنه وعبر إذلال ألمانيا عسكريا، سيُقطع دابر النزعة العسكرية، بل ودابر الإمبريالية، وسيُشق الطريق للديمقراطية السلمية في العالم. تحقق الإمبريالية ومعها النزعة العسكرية التي تخدمها ما تسعى إليه تماما سواء في حالة النصر أو الهزيمة، إلا في حالة واحدة: عندما تفوت عليها البروليتاريا الأممية الفرصة بتدخلها الثوري.

لذلك فإن أهم عبرة تتخذها سياسة البروليتاريا من الحرب الحالية هي الحقيقة الراسخة بأنه لا يجوز أن تسمح لنفسها سواء في ألمانيا أو فرنسا أو إنجلترا أو روسيا بأن تكون مجرد صدى خال من أي نقد لشعار: النصر أو الهزيمة! وهو الشعار الذي لا يوجد له مضمون حقيقي إلا من وجهة نظر الإمبريالية، ويتطابق بالنسبة لكل دولة كبرى مع السؤال عن كسب أو خسارة النفوذ السياسي الدولي والمناطق المستحوذ عليها والمستعمرات والهيمنة العسكرية. إن الانتصار والهزيمة لأي طرف من معسكر الحرب يعدان من المنظور الطبقي لعموم البروليتاريا الأوروبية اليوم كارثيين بالقدر نفسه. إنها الحرب في حد ذاتها، وأي حسم عسكري لها يعني أكبر هزيمة متخيلة للبروليتاريا الأوروبية، إن التغلب على الحرب وفرض السلام بأقصى سرعة عبر التحرك النضالي الأممي للبروليتاريا هو ما سيجلب النصر الوحيد لقضية البروليتاريا. وهذا النصر يمكن أن يكون في الوقت ذاته إنقاذا حقيقيا لبلجيكا وللديمقراطية في أوروبا.

لا تستطيع البروليتاريا الواعية طبقيا أن تجد ما يمثل قضيتها لدى أي معسكر حربي في الحرب الحالية. هل يترتب على ذلك أن تطالب السياسة البروليتارية بإبقاء الأوضاع على ما هي عليه، وأنه ليس لدينا أي برنامج للتحرك سوى التمني أن تبقى الأوضاع كما هي عليه، مثلما كانت قبل الحرب؟ لكن الوضع القائم لم يكن أبدا نموذجنا المثالي، ولم يكن أبدا التعبير عن تقرير مصير الشعوب. وفوق ذلك، فإن الوضع السابق لم يعد قادراً على إنقاذ نفسه ولم يعد موجودا، حتى ولو ظلت الحدود السابقة للدول قائمة. لقد أحدثت الحرب تغيرا هائلا في علاقات القوة وفي التقدير المتبادل للقوى والتحالفات والصراعات، حتى قبل أن تتم تصفية حساباتها رسميا. لقد أخضعت العلاقات بين الدول بعضها ببعض وبين الطبقات في داخل المجتمع لمراجعة حادة،

ودمرت أوهاما وقوى قديمة كثيرة وخلقت نزعات ومهاما جديدة، بحيث أصبح مستبعدا العودة لأوروبا القديمة ما قبل الرابع من أغسطس/آب 1914، كما هو مستبعد العودة إلى الأوضاع ما قبل الثورية حتى بعد ثورة مجهضة. إن سياسة البروليتارية لا تعرف أبداً «عودة للوراء»، إنها تستطيع فقط أن تتطلع للأمام، عليها دائما أن تسبق الأوضاع القائمة والجديدة. وبهذا المعنى فقط يمكنها أن تقف بسياستها في وجه معسكري الحرب العالمية الإمبرياليين.

لكن هذه السياسة لا يمكن أن تكمن في تنافس الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية كل على حدة أو جميعا في المؤتمرات الدولية على عمل مشروعات وشحذ الأفكار من أجل تجهيز وصفات للدبلوماسية البرجوازية، عن كيفية إرساء السلام، من أجل إتاحة تطور سلمي وديمقراطي. إن كل المطالب الهادفة إلى «نزع السلاح» الكامل أو الجزئي و القضاء على الدبلوماسية السرية وتقسيم كل الدول الكبرى إلى دول وطنية صغرى وما إلى ذلك، هي مطالب في مجملها طوباوية، طالما أن الحكم الطبقي الرأسمالي ممسك بزمام الأمور. لا يمكن لهذا الحكم الطبقي، وخصوصا في ظل النهج الإمبريالي الحالي، أن يتخلى عن النزعة العسكرية الحالية ولا عن الدبلوماسية السرية ولا عن الدولة المركزية الكبرى ذات القوميات المتعددة، مما يعني أن المطالب المقصودة ينبغي أن تصب جميعها في «مطلب» واحد وهو إلغاء الدولة الطبقية الرأسمالية لا يمكن للسياسة البروليتارية أن تعود فتتبوأ مجددا مكانتها المستحقة باقتراحات ومشاريع طوباوية من قبيل تخفيف حدة الإمبريالية وترويضها وكبحها في إطار الدولة البرجوازية عبر إصلاحات جزئية. إن المشكلة الحقيقية التي وضعتها الحرب العالمية أمام الأحزاب الاشتراكية ووتتوقف على حلها المصائر الأخرى للحركة العمالية هي قدرة جماهير البروليتاريا على التحرك في صراعها مع الإمبريالية. ليست المطالب ولا البرامج ولا الشعارات هي ما ينقص البروليتاريا العالمية، ما ينقصها هو الأفعال والمقاومة الفعالة والقدرة على مهاجمة الرأسمالية في اللحظات الحاسمة وبالذات في الحرب وتطبيق الشعار القديم «الحرب على الحرب» عمليا. هذا هو المحك والاختبار الحقيقي، وهنا محور السياسة البروليتارية ومستقبلها الأبعد.

إن الإمبريالية بكل سياسة العنف الوحشية التي تنتهجها وبسلسلة الكوارث الاجتماعية المتواصلة التي تستثيرها هي بالطبع حتمية تاريخية بالنسبة للطبقات الحاكمة في العالم الرأسمالي الحالي. لن يكون ثمة شيء أكثر كارثية من احتفاظ البروليتاريا لنفسها من هذه الحرب العالمية الحالية بأدنى وهم وأمل في إمكانية استمرار التطور السلمي الهادئ للرأسمالية. والخلاصة التي نستنتجها للسياسة البروليتارية من الحتمية التاريخية للإمبريالية، ليست هي ضرورة الاستسلام للإمبريالية من أجل أن تتغذى في ظلها على ما تجود به عليها من فتات عظم انتصاراتها.

يتحرك الجدل التاريخي بطبيعته وسط تناقضات ويضع لكل حتمية أيضا نقيضها. لا شك أن الحكم الطبقي البرجوازي هو حتمية تاريخية، لكن ثورة البروليتاريا ضدها هي أيضا كذلك، رأس المال هو حتمية تاريخية، لكن حفارى قبرها، أي البروليتاريا الاشتراكية هم أيضا كذلك. الهيمنة الإمبريالية على العالم هي أيضا حتمية تاريخية لكن إسقاطها بيد الأممية البروليتارية هي أيضا كذلك. في كل غدوة وروحة ثمة حتميتان تاريخيتان تدخلان في صراع فيما بينهما. وحتميتنا أي حتمية الاشتراكية لها النفس الأطول. تدخل حتميتنا بكامل حقها في اللحظة التي تتوقف فيها الحتمية الأخرى أي الحكم الطبقي البرجوازي عن أن تكون مسؤولة عن التقدم التاريخي، حيثما تتحول إلى عقبة وخطر على التطورات الأخرى للمجتمع. وهذا ما كشفته بالذات الحرب العالمية الحالية للنظام الاجتماعي الرأسمالي.

إن نزوع التوسع الإمبريالي للرأسمالية بوصفه تعبيرا عن أقصى نضج لها وآخر مراحلها الحياتية يتسم بتوجه اقتصادي يحول العالم بأسره إلى عالم ينتج رأسماليا- ويزيل كل أشكال الانتاج وأشكال المجتمع المتقادمة ما قبل الرأسمالية، ويحول كل ثروات الأرض وكل أدوات الإنتاج إلى رأسمال وكل الجماهير العاملة في كل المناطق إلى عبيد للأجر. في أفريقيا وآسيا ومن أقصى السواحل الشمالية وحتى الطرف الجنوبي للأمريكتين يدمر رأس المال بقايا الجماعات الشيوعية البدائية وأوضاع الحكم الإقطاعي والاقتصادات الزراعية الأبوية، والصناعات اليدوية العتيقة ويسحقها، ويقضي على شعوب بأكملها، تسوى حضارات عريقة بالأرض من أجل تحل محلها صناعة الربح في أحدث صورها. إن لموكب الانتصار الوحشي لرأس المال في العالم الممهد والمرفق بكل وسائل العنف والنهب والعار جانبا مضيئا: فقد خلق الشروط المسبقة لأفوله. لقد أفرز الهيمنة الرأسمالية على العالم والتي لا يمكن أن يتبعها شيء سوى الثورة الاشتراكية العالمية.

كان ذلك هو الجانب الوحيد الحضاري والتقدمي لما يسمى بإنجازاته الحضارية في الدول البدائية. يعتبر الاقتصاديون والسياسيون الليبراليون-البرجوازيون القطارات وأعواد الثقاب السويدية وقنوات الصرف الصحي والمتاجر «تقدما» و«حضارة». ليس في هذه الأشياء التي فُرضت على أوضاع بدائية أي حضارة أو تقدم، لأن ثمنها كان الخراب الاقتصادي والحضاري للشعوب التي تحتم عليها أن تعاني كل ويلات وفظائع عصرين في آن واحد: علاقات السيطرة التقليدية في ظل اقتصاد المقايضة والاستغلال الرأسمالي الأحدث والأكثر حذقا. لقد حملت إنجازات موكب الانتصار الرأسمالي في العالم ختم التقدم بالمعنى التاريخي الواسع، فقط باعتبارها شروطا مادية مسبقة لإزالة الهيمنة الرأسمالية ولإلغاء المجتمع الطبقي عموما. وبهذا

المعنى كانت الرأسمالية تعمل لصالحنا في آخر المطاف.

إن الحرب العالمية الحالية هي منعطف في مسارها. لأول مرة تنهار الوحوش الفتاكة التي أُطلقت الرأسمالية من أوروبا إلى كل مناطق العالم، بجملة واحدة من وسط أوروبا. جابت صرخة الفزع العالم عندما استحالت بلجيكا، الدرة الثمينة للحضارة الأوروبية، والنصب التذكارية الثقافية الأكثر تقديرا في شمال فرنسا إلى حطام صاخب الرنين تحت تأثير القوة التدميرية العمياء. «العالم المتحضر» هذا الذي شهد بأعصاب هادئة قيام الإمبريالية نفسها بإعداد أفظع نهاية لعشرات الآلاف من الهيريرو وامتلاء صحراء كلهاري بالصرخات الجنونية للعطشى وحشرجات المحتضرين[120]، وتعذيب أربعين ألف شخص حتى الموت خلال عشر سنوات في بوتومايو على يد عصابة من فرسان الصناعة الأوروبيين وإصابة بقية الشعب بإعاقات جسدية، وفي الصين الحضارة العريقة التي تُركت فريسة لكل فظائع الدمار والفوضى من قبل الجنود الأوروبيين المتوحشين، وإيران التي اختنقت من تضييق الخناق عليها من قبل الحكم الأجنبي العنيف، وفي طرابلس حيث رضخ العرب بالحديد والنار لربقة رأس المال وسويت حضارتهم وبيوتهم بالأرض- «العالم المتحضر» هذا انتبه اليوم فقط أن عضة الوحوش الإمبريالية تجلب الموت وأن نفَسَها هو الدناءة. لقد لاحظ ذلك فقط عندما غرزت الوحوش حوافرها النهاشة في حجر الأم، في الحضارة البرجوازية الأوروبية.وهذا الإدراك يتصارع في الشكل المشوه للنفاق الأوروبي الذي يتعرف فيه كل شعب على الخزي فقط في الزي الوطني للآخر. «البرابرة الألمان!»- وكأن كل شعب يخرج للقتل المنظم لا يتحول في اللحظة ذاتها إلى قطيع من البرابرة. «فظائع القوزاق»- وكأن الحرب في حد ذاتها ليست هي أفظع الفظائع، وكأن مديح المذابح البشرية بوصفها بطولات في صحيفة شبابية اشتراكية ليس هو التجسد الروحي للهمجية في أجلى صورها.

لكن فتك الوحشية الإمبريالية الحالي في أروقة أوروبا لا يزال له تأثير لم تفزع له عين «العالم المتحضر» ولم يخفق له قلبه: إنه الإنهيار الجماعي للبروليتاريا الأوروبية. لم يسبق لحرب أن أبادت لهذا الحد طبقات شعبية كاملة. لم يحدث منذ قرن أن طالت الحرب بمثل هذه الطريقة جميع دول أوروبا المتحضرة الكبيرة والعريقة. لقد أُفنيت حيوات ملايين البشر في جبال الفوج وأردين وفي بلجيكا وبولندا وفي جبال كاربات وعلى نهر سافا، وأُصيب ملايين بإعاقات. لكن تسعة أعشار هذه الملايين هم من الشعب العامل من المدينة والريف... إنهم قوتنا وأملنا الذين تجز أعناقهم يوميا واحدا تلو الآخر كالحشائش تحت المنجل. إنهم أفضل وأذكى قوى الاشتراكية

[120] في عام 1904 انتفض في جنوب غرب إفريقيا شعب الهيريرو ضد الحكم الاستعماري للإمبريالية الألمانية. وقامت القوات الاستعمارية الألمانية أثناء حملتها القمعية بأمر الجنرال لوتار فون تروتا بطرد السكان الأصليين إلى الصحراء وقطع إمدادات الماء عنهم وتركوهم بالتالي يموتون ميتة بشعة.

الأممية وأكثرها تدريبا، إنهم حملة التقاليد الأقدس والبطولات الأكثر جسارة للحركة العمالية المعاصرة، طلائع قوات كل البروليتاريا العالمية: عمال إنجلترا وفرنسا وبلجيكا وألمانيا وروسيا، الذين يُسحقون ويُذبحون بالجملة.إن عمال الدول الرأسمالية الأوروبية الرائدة هم بالذات من سيضطلعون بمهمة تنفيذ التحول الاشتراكي.من أوروبا وحدها وفقط من أقدم الدول الرأسمالية يمكن- عندما يحين الأوان- أن تنطلق الإشارة للثورة الاجتماعية المحررة للبشرية. وحدهم العمال الإنجليز والفرنسيون والبلجيكيون والألمان والروس والإيطاليون هم من يستطيعون سويا أن يقودوا جيش المستغلين والمستعبدين في قارات العالم الخمس. وحدهم من يستطيعون، عندما يأتي الوقت أن يطالبوا بمحاسبة الرأسمالية على جرائمها التي امتدت لعقود بحق كل الشعوب البدائية وعن الدمار الذي أحدثته في كل أنحاء الأرض ويقومون بالقصاص منها. لكن تقدم وانتصار الاشتراكية يتطلب بروليتاريا قوية ومدربة وقادرة على الحركة ويتطلب جماهير تكمن قوتها في ثقافتها الفكرية وفي عددها على السواء. وهذه الجماهير تتقلص إلى العشرات بفعل الحرب العالمية. يسقط مئات الآلاف ممن هم في ريعان شبابهم وعنفوانه، وكان تدريبهم الاشتراكي في إنجلترا وفرنسا وبلجيكا وألمانيا وروسيا ثمرة عقود من التوعية والتحريض، ومئات آلاف آخرين من الذين كان الممكن أن تكسبهم الاشتراكية في المستقبل، يسقطون وتتحلل أجسادهم في ساحات القتال. تفنى ثمرة تضحيات وجهود أجيال لعقود طويلة خلال أسابيع قليلة، تصاب صفوة قوات البروليتاريا الأممية في شريان حياتها.

لقد شلت الخسارة الفادحة في مذابح يونيو/حزيران 1848 الحركة العمالية الفرنسية لخمسة عشر عاما، وجعلتها خسائر مجزرة الكومونة تعود مجددا أكثر من عشر سنوات إلى الوراء. ما يجري الآن هو مذبحة جماعية لم يسبق حدوثها أبدا، وستحصر باستمرار البالغين في كل الدول المتحضرة على النساء والشيوخ والمعاقين، إنها خسارة تهدد الحركة العمالية الأوروبية بالنزيف. ونشوب حرب عالمية أخرى كهذه سيكون كفيلا بدفن كل تطلعات الاشتراكية تحت الحطام المتراكم للهمجية الإمبريالية. إنه لشيء أكثر دناءة من تدمير مدينة لوفان وكاتدرائية ريمس. إنه ليس فقط مجرد اعتداء على الحضارة البرجوازية الماضية، بل على الحضارة المستقبلية للاشتراكية إنه انقلاب مميت على القوى التي تحمل في رحمها مستقبل البشرية والوحيدة القادرة على إنقاذ كنوز الماضي النفيسة ونقلها إلى مجتمع أفضل. هنا تكشف الرأسمالية عن جمجتها، هنا تشي بأن حق وجودها التاريخي قد أصبح باطلا، وأن استمرار هيمنتها لم يعد يتماشى مع تقدم الإنسانية.

هنا يتبين أن الحرب العالمية الحالية ليست مجرد جريمة قتل كبرى، بل هي أيضا انتحار للطبقة العاملة الأوروبية. إنهم جنود الاشتراكية، بروليتاريو إنجلترا وفرنسا وروسيا وحتى بلجيكا، الذين يذبحون بعضهم بعضا منذ أشهر بأمر رأس المال، ويغرسون في قلوب بعضهم البعض خناجر القتل الباردة، ويتعانقون بأذرع قاتلة ليترنحوا ويسقطوا سويا في قبورهم.

«ألمانيا، ألمانيا فوق الجميع! تحيا الديمقراطية! يحيا القيصر وتحيا القومية السلافية! عشرة آلاف من أغطية الخيام، بالتأكيد مطابقة للمواصفات! مئة ألف كيلو من شحم الخنزير وبديل القهوة، الدفع نقدا فقط، جاهزة للتسليم الفوري!...ترتفع الأرباح ويسقط ضحايا البروليتاريا. ومع كل ضحية تسقط، يسقط في القبر مناضل مستقبلي، جندي للثورة، منقذ للبشرية من ربقة الرأسمالية.

لن يتوقف العبث ولن يختفي الشبح الدموي للجحيم، إلا إذا أفاق عمال ألمانيا وفرنسا وإنجلترا وروسيا أخيرا من غيبوبتهم ومدوا أيديهم لبعضهم البعض في إخوة وتفوقوا على الجوقة الوحشية لدعاة الحرب الإمبرياليين وعلى الصرخة المتحشرجة للضباع الرأسمالية بدوي صيحة معركة العمل القديمة القوية: يا عمال العالم اتحدوا!



حول الثورة الروسية

روزا لوكسمبورغ ولويزه كاوتسكي، 1908.

حول الثورة الروسية[1]

1

إن الثورة الروسية هي أعظم أحداث الحرب العالمية الأولى، إذ يفند اندلاعها وراديكاليتها التي لا مثيل لها وتأثيرها المستمر، من ناحية أيدولوجية، المقولة التي كست بها الاشتراكية الديمقراطية الرسمية في البداية وبحماس حملة الغزو الإمبريالية الألمانية، أي تلك المقولة الخاصة بمهمة الحِراب الألمانية في إسقاط روسيا القيصرية وتحرير شعوبها المضطهدة. لقد كان للحجم الهائل الذي أتخذته الثورة في روسيا هذا التأثير البالغ الأثر، الذي زعزعت بفضله جميع الظروف الطبقية وحركت كل القضايا الاجتماعية والسياسية، واندفعت قدماً بحتمية المنطق الداخلي وحسب التتابع الصحيح، من المرحلة الأولى للجمهورية البرجوازية إلى مراحل أكثر تقدما- لم يكن سقوط القيصرية إلا مجرد فصل مقتضب فيها، بل وبقي حتى عديم الأهمية تقريبا. كل ذلك يبين ببساطة أن تحرير روسيا لم يكن نتاجا للحرب وللهزيمة العسكرية لروسيا القيصرية ولا بفضل «حِراب ألمانية في قبضات ألمانية»، مثلما بشَّرت مجلة «*Neue Zeit*» التي يرأسها كاوتسكي في افتتاحيتها، بل كان لها جذورا عميقة في البلاد وكانت، داخليا، في تمام نضجها. لم تتسبب مغامرة الحرب الإمبريالية الألمانية، متدثرة بالعباءة الإيديولوجية للاشتراكية الديمقراطية الألمانية، في اندلاع الثورة في روسيا- بل أعاقتها بداية بعض الوقت- بعد فيضانها الجارف الذي امتد من عام 1911 إلى 1913 خالقة لها، بعد اندلاعها، أصعب الظروف وأكثرها خروجا عن المألوف.

لكن هذا المسار يشكل بالنسبة لكل مراقب متدبر دليلاً قاطعا على النظرية المذهبية التي يتقاسمها كاوتسكي مع حزب الاشتراكيين الحكوميين، والتي ترى بأن روسيا، كبلد متخلف اقتصادياً، بلد يغلب عليه الطابع الزراعي، ربما كان غير ناضج بعد للثورة الاجتماعية وديكتاتورية البروليتاريا. هذه النظرية- التي ترى أن ثورة بورجوازية فقط ممكنة في روسيا- والتي ينتج عن فهمها أيضا تكتيك التحالف بين الاشتراكيين في روسيا والليبرالية البرجوازية-، هي في ذات الوقت نظرية الجناح الانتهازي في الحركة العمالية الروسية الذين يُسمون بالمناشفة تحت القيادة المجربة لِ أكسلرود Axelrod ودان Dan. وكلاهما، الانتهازيون الروس والألمان، يلتقيان تماما مع الاشتراكيين الحكوميين الألمان في هذا الفهم الأساسي للثورة الروسية، والذي ينتج عنه

---

[1] عنوان تحريري لنص غير مكتمل مأخوذ عن الأعمال الكاملة لروزا لوكسمبورغ مع تغيير في الحاشية رقم 28
Rosa Luxemburg, Werke Bd 4, S. 332-365.

تلقائيا هذا الموقف من الأسئلة التفصيلية حول التكتيك: فبرأي ثلاثتهم ربما كان يجدر بالثورة الروسية أن تتوقف عند تلك المرحلة التي رأت فيها استراتيجية الحرب الإمبريالية الألمانية، حسب أساطير الاشتراكية الديمقراطية الألمانية، مهمة نبيلة: عند سقوط [روسيا] القيصرية.. وإذا كانت الثورة قد تخطت هذه المهمة، وإذا كانت قد اتخذت من ديكتاتورية البروليتاريا هدفا لها، فقد كان ذلك، حسب هذا المذهب مجرد خطأ بسيط ارتكبه الجناح الراديكالي لحركة العمال الروسية، أي البلاشفة، وأن كل التأثيرات السلبية التي لحقت بالثورة في مسارها اللاحق وكل الاضطرابات التي وقعت ضحية لها تظهر الآن كنتيجة لهذا الخطأ البسيط المشئوم. من الناحية النظرية، يرمي هذا المذهب، الذي ينُصح به في صحيفة «Vorwärts» [إلى الأمام] التي يترأس تحريرها شتامبفر، وبالقدر نفسه يفعل كاوتسكي، باعتباره ثمرة ل «الفكر الماركسي»، إلى اكتشاف «ماركسي» أصيل مفاده أن التحولات الجذرية الاشتراكية مسألة وطنية، أي بمعنى ما محلية تخص كل دولة حديثة على حدة. وبالطبع يستطيع كاوتسكي خلف ستار المخطط التجريدي أن يتخيل بدقة شديدة الروابط الاقتصادية العالمية للرأسمالية التي تجعل من جميع الدول الحديثة كياناً عضوياً مترابطاً.

من غير الممكن لثورة روسيا- وهي ثمرة للتطورات الدولية والمسألة الزراعية- أن تحقق الانتقال من الإقطاع إلى الاشتراكية في إطار الإمكانيات المحدودة للمجتمع البرجوازي.

يميل هذا المذهب، عملياً، إلى إلقاء المسؤولية عن مآل الثورة الروسية على عاتق البروليتاريا العالمية والبروليتاريا الألمانية في المقام الأول، وإنكار السياقات الدولية لهذه الثورة. فليس عدم نضج روسيا، كما تبين من مجرى أحداث الحرب والثورة، بل عدم نضج البروليتاريا الألمانية للقيام بالمهام التاريخية. ويبقى التأكيد على ذلك بكل وضوح من أولى مهام المقاربة النقدية للثورة الروسية. لقد ارتبطت مصائر ثورة روسيا ارتباطاً وثيقاً ب[الأحداث] العالمية. أما وأن البلاشفة قد راهنوا كلياً في سياستهم على الثورة العالمية للبروليتاريا، فما هو إلا خير دليل على بعد نظرهم السياسي وإخلاصهم المبدئي وجرأة طرحهم السياسي. وفي ذلك تتجلى الطفرة الهائلة التي كان قد حققها التطور الرأسمالي في العقد الماضي. لم يكن لثورة 1905-1907 سوى صدى ضعيف في أوروبا. ولذلك كان عليها أن تبقى فصلا تمهيدياً. أما التتمة والانتقال إلى المجتمع الاشتراكي، فقد كانا مرتبطين بالتطور الأوروبي.

من الواضح أن نقداً دقيقاً متروياً، وليس التماس أعذارٍ خال من أي نقد، هو وحده القادر على استخراج كنوز التجارب والدروس المستفادة من هذه الثورة. وربما كان حقاً تصوراً جنونياً لو أن التجربة التاريخية العالمية الأولى لديكتاتورية الطبقة العاملة التي جرت في ظل أصعب

الظروف- وسط احتراق العالم وفوضى الإبادة الجماعية والإمبريالية والقبضة الحديدية للقوى العسكرية الرجعية في أوروبا، وفي ظل الفشل التام للبروليتاريا العالمية- قد بلغت في ظل هذه الظروف غير العادية، مع كل ما تم وما لم يتم إنجازه في روسيا، ذروة الكمال. بل على العكس ترغمنا مفاهيم أولية للسياسة الاشتراكية ويرغمنا التبصر في شروطها التاريخية الضرورية على التسليم بأنه في ظل هذه الظروف القاهرة لا يمكن للمثالية الأسمى ولا للطاقة الثورية الأكثر مقاومة للعواصف تحقيق الديمقراطية ولا الاشتراكية، بل يمكنها فقط تحقيق بدايات غُفل ومشوهة لكل منهما.

إن النظر بوضوح في كل الترابطات العميقة وتأثيراتها لهو واجب أساسي يقع على عاتق الاشتراكيين في كل البلدان، لأنه بهذه المعرفة المُرة وحدها يُقاس حجم مسؤولية البروليتاريا الأممية فيما يخص مصائر الثورة الروسية. ومن جانب آخر، فعلى هذا النحو وحده تتحقق أهمية التحرك العالمي الحازم للثورة البروليتارية- كشرط أساسي، وبدونه لن تحول أكبر همة ولا أكبر عدد من ضحايا البروليتاريا دون التورط في حبائل التناقضات والتصرفات الخاطئة التي لا مفر منها.

لا يوجد شك أيضاً في أن العقلين الحصيفين في قيادة الثورة الروسية، أي لينين وتروتسكي، يقرران اتخاذ بعض الخطوات في طريق مليئ بالأشواك ومحاط بكل الفخاخ على أنواعها وهما يشعران بشك كبير ورفض داخلي عنيف، وأنه ليس ثمة شيء أبعد بالنسبة لهما من أن تنظر البروليتاريا العالمية إلى ما فعلاه وما تركاه في ظل الظروف القاهرة وخضم الأحداث المتفاعلة كنموذج سامٍ للسياسة الاشتراكية لا يحظى إلا بالإعجاب الخالي من النقد والتقليد الحماسي.

وسيكون من الخطأ أيضا الخشية من أن نظرة نقدية للطرق التي سلكتها الثورة الروسية حتى الآن يعد تقويضاً خطيراً لهيبة البروليتاريا الروسية ومثالها المبهر الذي استطاع وحده التغلب على الخمول القاتل للجماهير الألمانية. ليس ثمة شيء أكثر خطأ من ذلك. إذ لم يعد ممكنا إيقاظ الدافع الثوري لدى الطبقة العاملة في ألمانيا بروح أساليب وصاية أفكار الاشتراكيين الديمقراطيين المأسوف عليها، وعبر أي من طرق التأثير على الجماهير أو الإيمان الأعمى بأي سلطة لا تشوبها شائبة، سواء كانت تلك «مؤسساتنا» أو مؤسسات «النموذج الروسي». لن تتولد القدرة التاريخية للبروليتاريا الألمانية على الحركة عبر خلق أجواء احتفالية، بل عبر التبصر في الجدية المرعبة جداً والتعقيد الشديد للمهام، وعبر النضج السياسي وقدرة الجماهير على الحكم النقدي، تلك القدرة التي قتلتها الاشتراكية الديمقراطية الألمانية لعقود، وذلك بالاستعانة بحجج عديدة. ويبقى التحليل النقدي للثورة الروسية في كل سياقاتها التاريخية أفضل تدريب للعمال الألمان وعمال العالم على المهام التي سيضطلعون بها في ظل الموقف الراهن.

2

تتطابق هذه المرحلة الأولى من الثورة الروسية، منذ اندلاعها في آذار/مارس وحتى الإطاحة بالنظام في تشرين الأول/ أكتوبر، في مسارها العام تماما مع مسار تطور الثورة الإنجليزية الكبرى أو الثورة الفرنسية الكبرى على حد سواء. إنه المسار النمطي لكل نزاع عام أولي كبير تخوضه القوى الثورية المولودة في حِجر المجتمع البورجوازي ضد قيود المجتمع القديم. تسير عملية تطورها بشكل طبيعي في خط صاعد: من بدايات معتدلة إلى تجذر متصاعد للأهداف وبالتوازي مع ذلك الانتقال من تحالف الطبقات والأحزاب إلى السيادة المطلقة للحزب الأكثر راديكالية.

في اللحظة الأولى، في آذار/مارس 1917، وقف «الكاديت» [حزب الديمقراطيين الدستوريين]، أي البرجوازية الليبرالية، على رأس الثورة. لقد جرف الاجتياح العام الأول للطوفان الثوري كل شخص وكل شيء معه: فجأة تحولت الدوما الرابعة، المُنتج الأكثر رجعية لقانون الانتخاب الرباعي[2] الطبقات الأكثر رجعية والمنبثق عن الانقلاب[3]، إلى جهاز للثورة. فجأة شكلت كل الأحزاب البرجوازية، بما فيها القوميون اليمينيون، جبهة موحدة ضد السلطة الاستبدادية، التي ما لبثت أن انهارت بعد أول انقضاض عليها دون قتال تقريباً، كما لو كانت عضوا ميتاً لا يحتاج سوى أن يلمسه المرء لكي يسقط. كما باءت محاولة البرجوازية الليبرالية قصيرة الأجل لإنقاذ السلالة الحاكمة والعرش، على الأقل بعد ساعات قليلة على حصولها بالفشل. لقد تخطى التطور المثير للثورة في أيام وساعات مسافات احتاجت فرنسا ذات يوم إلى عقود لقطعها. وهنا يتبين أن الثورة الروسية قد حققت نتائج قرن من التطور الأوروبي- خصوصا وأن الثورة الروسية كانت استمراراً مباشراً لثورة 1905-1907 ولم تكن هدية من «المحررين» الألمان. لقد واصلت الحركة نشاطها في آذار/ مارس 1917 مباشرة حيثما توقفت عن الفعل قبل عشرة أعوام. فالجمهورية

[2] وفقا لقانون الانتخابات الصادر في كانون الأول/ ديسمبر 1905، فقد جرى تقسيم الناخبين حسب الطبقة والملكية إلى أربع طبقات، وحصل كبار الملاك على ميزات خاصة فيما كان عدد ممثلي العمال والفلاحين محدودا. وقد أُضيف على قانون الانتخابات غير الديمقراطي هذا تقليص جديد بعد الانقلاب الحكومي عام 1907 أصبحت من خلاله هيمنة البرجوازية الكبيرة وكبار الملاك مضمونة فيما فقدت شعوب المناطق الحدودية في أطراف روسيا حق الانتخاب أو أصبح هذا الحق محدودا.

[3] قامت الحكومة القيصرية في 3 يونيو/ حزيران 1907 بحل مجلس الدوما القيصري الثاني واعتقلت النواب عن الكتلة الاشتراكية الديمقراطية. في الوقت ذاته قامت بدون الحصول على موافقة الدوما بوضع قانون انتخاب جديد. وقد أتاح هذا الانقلاب للحكومة أغلبية يمينية في مجلس الدوما الرابع الذي تشكل عام 1912 وأصبح جهازا سلطويا «للقوى الرجعية وللبيروقراطية القيصرية ذات العلاقات المتضافرة مع ملاك الضياع المستعبِدين والطبقات العليا من البرجوازية» (W.I. Lenin: Werke Bd.19, S. 29).

الديمقراطية كانت المنتَج الجاهز والناضج داخلياً للاندفاع الأول للثورة.

إلا أن المرحلة الثانية والأصعب قد بدأت الآن. فمنذ اللحظة الأولى كانت جماهير البروليتاريا المدينية هي القوة المحركة للثورة. ولم تقتصر مطالبها على الديمقراطية السياسية وحسب، بل تعدتها إلى قضية السياسة الدولية الساخنة: السلام الفوري. في الوقت ذاته استندت الثورة إلى جماهير الجيش التي رفعت المطلب نفسه، وإلى جماهير الفلاحين الذين وضعوا المسألة الزراعية، هذا المحور الأساسي للثورة منذ عام 1905، في المقدمة: السلام الفوري والأرض- فبفضل هذين الهدفين تأكدت صحة التصدع الداخلي للجبهة الثورية، وشكلت المطالبة بالسلام الفوري نقيضاً صارخاً للتوجه الإمبريالي للبرجوازية الليبرالية التي كان يتزعمها ميليوكوف[4]. أما مسألة الأرض، فقد شكلت بداية هاجساً مرعبا للجناح الآخر من البورجوازية، لملاك الأراضي الإقطاعيين، ثم لاحقاً باعتبارها اعتداء على شرعية المِلكية الخاصة المقدسة، وهي عقب أخيل كل الطبقات البرجوازية.

وهكذا وفي اليوم التالي بعد الانتصار الأول للثورة بدأ صراع داخلي في حضن الثورة حول القضيتين المركزيتين: السلام ومسألة الأرض. فقد بدأت البرجوازية الليبرالية بإتباع تكتيك المماطلة والمراوغة، فيما واصلت جماهير العمال والجيش والفلاحين تصعيد ضغوطها. ومما لا شك فيه أن مصائر الديمقراطية السياسية للجمهورية كانت مرتبطة هي الأخرى بمسألتي السلام والأرض. فالطبقات البرجوازية التي جرفتها الموجة الأولى للثورة وتركت نفسها تجري مع التيار حتى تم الوصول للشكل الجمهوري للدولة، سرعان ما بدأت تبحث في الخلف عن معاقل لتجهز بهدوء للثورة المضادة. لقد بدا هذا التوجه جليا من خلال حملة القوزاق على بطرسبُرغ بقيادة كاليدين[5]. ولو قدر لهذا الزحف أن يتوج بالنجاح، لكان قد تقرر نهائياً، ليس فقط مصير مسألتي السلام والأرض، بل ومستقبل الديمقراطية والجمهورية ذاتها أيضاً. وربما [كانت] النتيجة الحتمية ديكتاتورية عسكرية تمارس قمعا رهيبا ضد البروليتاريا ثم العودة إلى الملكية.

ووفقاً لذلك يمكن قياس ما هو طوباوي، وفي جوهره رجعي، بالنظر إلى التكتيك الذي اقتفى أثره الاشتراكيون الروس الذين يتبعون نهج كاوتسكي، أي المناشفة.

ومن المدهش حقاً ملاحظة كيف استطاع هذا الرجل المجتهد (أي كاوتسكي) خلال سنوات الحرب

---

4 زعيم حزب الكاديت ب.ن. ميليوكوف كان وزير خارجية الحكومة المؤقتة.

5 قام قائد القوزاق ألكسي ماكسيموفيتش كاليدين بتعبئة قوزاق الدون ودعم قوات الثورة المضادة التي زحفت في أغسطس عام 1917 بقيادة إ. كورنيلوف نحو بطرسبورغ من أجل قمع الثورة وإقامة ديكتاتورية عسكرية. لكن العمال والجنود بقيادة البلاشفة وقفوا في وجه أنصار الثورة المضادة وألحقوا بهم هزيمة ساحقة.

العالمية الأربع عبر عمله الكتابي الدؤوب، بهدوء ومنهجية، إحداث ثقوب نظرية، الواحدة تلو الآخرى، في الاشتراكية، عمل خرجت منه الاشتراكية كمصفاة لم تترك الثقوب فيها رقعة سليمة. وما من نظير لهدوء البال الخالي من النقد الذي ينظر به أنصار هذا العمل إلى مُنظُرِهم الرسمي ويبتلعون اكتشافاته الجديدة دون أن يرف لهم جفن، سوى هدوء بال أتباع شايدهمان[6] وشركاه، وكيف يقوم هؤلاء الأخيرون، عملياً، بنخر الاشتراكية خطوة خطوة. واقع الأمر إن العملين يكملان بعضهما تماما، وأن كاوتسكي، الحارس الرسمي لمعبد الماركسية، يؤدي، في الواقع، منذ اندلاع الحرب فقط الجانب النظري من الشيء نفسه الذي يقوم به شايدهمان عمليا، أي: 1. الأممية كأداة للسلام. 2. نزع السلاح وعصبة الأمم، القوموية وأخيراً 3. الديمقراطية وليس الاشتراكية.

ولكونهم مسكونين بالفكرة الخيالية للطابع البرجوازي للثورة الروسية- نظرا لأن روسيا، من وجهة نظرهم، ليست ناضجة بعد للثورة الاجتماعية- تشبثوا باستماتة بالتحالف مع البرجوازيين الليبراليين، أي بالربط العنيف لتلك العناصر، التي كانت، نتيجة لانشطارها بفعل المسار الداخلي الطبيعي للتطور الثوري، قد أضحت في تناقض صارخ مع بعضها البعض. لقد أراد أكسلرود ودان التعاون بأي ثمن مع تلك الطبقات والأحزاب التي شكلت أكبر الأخطار على الثورة وأولى إنجازاتها، ألا وهي الديمقراطية.

لهذا يعود الفضل التاريخي في هذا الموقف للتوجه البلشفي، وذلك لمناداته من البداية بهذا التكتيك وانتهاجه له بصرامة فولاذية، تكتيك استطاع وحده إنقاذ الديمقراطية ودفع الثورة قدماً إلى الأمام؛ فنقلُ السلطة بكاملها إلى أيدي العمال والفلاحين فقط- إلى السوفيتات [المجالس الحكومية المنتخبة]- شكل، واقع الأمر، المخرج الوحيد من المأزق الذي تورطت فيه الثورة. لقد كان ذلك ضربة السيف التي قطعت العقدة الغوردية مخرجة الثورة من مأزقها وفاتحة أمامها فضاء مكشوفاً من أجل انطلاقة جديدة بلا قيود.

وبذلك كان حزب لينين هو الحزب الوحيد في روسيا الذي أدرك المصالح الحقيقية للثورة في تلك الفترة الأولى. لقد كان عامل دفعها إلى الأمام، وبهذا المعنى الحزب الوحيد الذي مارس سياسة اشتراكية حقيقية.

ومن خلال ذلك يتبين أيضاً، أن البلاشفة، الذين كانوا في بداية الثورة أقلية منبوذة ومفترى عليها ومطاردة من الأطراف كافة قد انتقلوا خلال فترة وجيزة جداً إلى قمة الثورة واستطاعوا جمع كل

[6] فيليب شايدهمان (1865-1939)، زعيم كتلة الاشتراكيين الديمقراطيين في الرايخستاغ. في التاسع من نوفمبر/ تشرين الثاني 1918 أعلن من شرفة الرايخستاغ انهيار الإمبراطورية الألمانية وقيام الجمهورية. المترجم

الحشود الجماهيرية الحقيقية تحت رايتهم: البروليتاريا المدينية والجيش والفلاحين، إضافة إلى العناصر الثورية للديمقراطية والجناح اليساري للاشتراكيين - الثوريين.

وقد اقتصر الوضع الحقيقي للثورة الروسية بعد أشهر قليلة على البديلين: إما انتصار الثورة المضادة أو ديكتاتورية البروليتاريا، إما كاليدين أو لينين. كان هذا هو الموقف الموضوعي الذي سرعان ما ينشأ في كل ثورة بعدما تتطاير النشوة الأولى، وهو الذي نشأ في روسيا جراء قضيتي السلام والأرض الملحتين اللتين لم يكن لهما حل في إطار الثورة «البرجوازية».

وهنا صادقت الثورة الروسية فقط على التعاليم الأساسية لكل ثورة كبرى، ومفاد قانونها الحياتي: إما أن تنطلق للأمام بسرعة كبيرة وعزم وأن تُسقط كل العوائق بيد من حديد وأن تستمر في وضع أهداف أعلى لها، أو سرعان ما ترد على أعقابها إلى خلف نقطة انطلاقها الضعيفة وتسحقها الثورة المضادة. لا تعرف الثورة ركوداً أو مراوحة في المكان أو قناعة بالهدف الأول الذي كان قد تم تحقيقه. ومن يريد نقل هذه الحِكَم البسيطة المقتبسة من المشاحنات البرلمانية السخيفة إلى التكتيك الثوري، تراه يُظهر فقط، أن علم النفس، ناموس حياة الثورة ذاتها غريب عليه غربة كل خبرة تاريخية، إنه بالنسبة له كتاب مستغلق على الفهم.

فلنقارن مسار الثورة الإنجليزية منذ اندلاعها عام 1642. كيف قاد منطق الأمور إلى ذلك، بحيث أن التقلبات الضعيفة للمشيخيين، بداية، والحرب المترددة ضد الجيش الملكي التي تجنب فيها زعماء المشيخيين عمدا الدخول في معركة حاسمة والانتصار على تشارلز الأول، جاعلين من طرد المستقلين لهم من البرلمان وانتزاعهم السلطة ضرورة حتمية. كذلك ضمَّ جيش المستقلين داخله جماهير الجنود من البرجوازية الصغيرة السفلى وأتباع ليلبورن من حزب «الليفلرز» [المساواتيين] [7] الذين شكلوا القوة الدافعة لحركة المستقلين ككل، ناهيك أيضا عن العناصر البروليتارية لجماهير الجنود، تلك التي ذهبت إلى أقصى حد في ثورتها الاجتماعية ممثلة في حركة الحفارين، التي شكلت من جانبها خميرة حزب «الليفلرز» الديمقراطي.

ودون التأثير الفكري للعناصر الثورية البروليتارية على جماهير الجنود، ودون ضغط جماهير الجنود الديمقراطيين على الطبقة البرجوازية العليا لحزب المستقلين، ربما لم يكن ليحصل هناك «تطهير» للبرلمان الطويل[8] من المشيخيين، ولا نهاية مظفرة للحرب مع جيش الفرسان ومع

[7] حزب «المساواتيون» هو حركة سياسية نشأت خلال الحرب الأهلية الإنجليزية تنادي بالسيادة الشعبية وتساوي الجميع أمام القانون وحق الانتخاب والتسامح الديني. المترجم

[8] البرلمان الطويل اسم يُطلق على البرلمان الإنكليزي الذي دعاه الملك تشارلز الأول إلى الانعقاد، عام 1640، والذي اتّهم هذا الملك بالخيانة العظمى وأمرَ بإعدامه في عام 1649. المترجم

الاسكتلنديين، ولا محاكمة وإعدام تشارلز الأول ولا إلغاء لمجلس اللوردات وإعلان للجمهورية.

وكيف كانت حال الثورة الفرنسية الكبرى؟ لقد تبين أن استيلاء اليعاقبة على السلطة بعد أربع سنوات من المعارك شكل الوسيلة الوحيدة لإنقاذ منجزات الثورة وإقامة الجمهورية وتحطيم الإقطاع وتنظيم الدفاع الثوري، داخلياً وخارجياً، والقضاء على مؤامرات الثورة المضادة ونشر الموجة الثورية من فرنسا إلى سائر أنحاء أوروبا.

أما كاوتسكي ومن هم على شاكلته من الروس، ممن أرادوا الحفاظ على»الطابع البورجوزاي» للثورة الروسية في مرحلتها الأولى، فهم نسخة مطابقة لأولئك الليبراليين الألمان والروس من القرن الماضي، الذين ميزوا بين المرحلتين المعروفتين في الثورة الفرنسية: ثورة الطور الأول الجيروندي [أعضاء مجموعة جيروند] «الطيبة» والثورة «السيئة» منذ انقلاب اليعاقبة. بالطبع لم تحتاج الضحالة الليبرالية لفهم التاريخ أن تدرك أنه بدون انقلاب اليعاقبة «المتطرفين»، فإن أولى الإنجازات الخجولة وغير المكتملة للمرحلة الجيروندية ربما كانت قد دفنت على الفور تحت أنقاض الثورة وأن البديل الواقعي لديكتاتورية اليعاقبة، كما يُظهره المسار الصلب للتطور التاريخي في العام 1793، لم يكن الديمقراطية «المعتدلة»، بل إعادة أسرة «البوربون» إلى الحكم! فليس هناك من ثورة بوسعها الحفاظ على مبدأ «خير الأمور أوسطها»، إذ أن قانونها الطبيعي يتطلب اتخاذ قرار عاجل: إما أن يتم السير بالقاطرة على [سكة] المرتقى التاريخي بكل قوة وحتى الذروة، أو أنها سترتد عائدة بفعل الجاذبية الذاتية إلى القاع الذي انطلقت منه جارفة معها إلى الهاوية أولئك الذين حاولوا بقواهم الضعيفة إيقافها في منتصف الطريق.

يتضح من خلال ذلك أنه في أي ثورة لا يمكن سوى للحزب الذي يمتلك شجاعة إطلاق الشعارات الدافعة للإمام وتحمل كل التبعات المترتبة على ذلك أن يتولى القيادة وانتزاع السلطة. ومن هنا يتبين الدور البائس للمناشفة الروس، لدان وتسيريتلي من بين آخرين غيرهم، أولئك الذين تمتعوا في البداية بتأثير هائل على الجماهير، ثم تم كنسهم من على مسرح [الأحداث] بشكل شائن، وذلك بعد تقلب طويل في المواقف، وبعد أن عارضوا بشدة تولي السلطة والمسؤولية.

كان حزب لينين هو الحزب الوحيد الذي أدرك فعلا مهمة وواجب الحزب الثوري، الحزب الذي حافظ على تقدم الثورة تحت شعار: كل السلطة للعمال والفلاحين!

وبذلك حل البلاشفة المسألة الشهيرة المتعلقة ب «أغلبية الشعب»، تلك المسألة التي بقيت جاثمة ككابوس على صدر الاشتراكيين الديمقراطيين الألمان منذ ذلك الحين. فباعتبارهم تلاميذَ متمرسين في القماءة والبلاهة البرلمانية، يقومون ببساطة بتطبيق الحكمة البسيطة من روضة

الأطفال البرلمانية على الثورة: من أجل فرض شيء ما، لا بد بداية من توفير الأغلبية. كذلك الأمر في الثورة: علينا بداية الحصول على «أغلبية». إلا أن الديالكتيك الحقيقي للثورات يقلب حكمة حيوان الخُلد البرلمانية رأسا على عقب: فليس عبر الأغلبية يكون الوصول إلى التكتيك الثوري، وإنما عبر التكتيك الثوري يتم الوصول إلى الأغلبية. وثمة حزب واحد يعرف كيف يقود، أي كيف يدفع بالثورة قدماً إلى الأمام، يستطيع كسب أنصارإلى جانبه بهجوم عاصف. لقد حوّل هذا العزم الذي رفع به لينين ورفاقه في اللحظة الحرجة الشعار الوحيد الدافع للأمام: كامل السلطة في أيدي البروليتاريا والفلاحين! حولهم بين ليلة وضحاها تقريبا من أقلية ملاحقة ومشوهة السمعة و»غير شرعية»، وذات قيادة كان عليها الاختباء في الأقبية مثل مارا[9]، إلى سيدة الموقف بلا منازع.

وعلى الفور قدم البلاشفة أيضا البرنامج الثوري الكامل والأكثر شمولاً كهدف للاستيلاء على السلطة: ليس ضمان الديمقراطية البرجوازية مثلاً، بل إقامة ديكتاتورية البروليتاريا بهدف تحقيق الاشتراكية. وبذلك كان لهم الفضل التاريخي الخالد في إعلان الأهداف النهائية للاشتراكية وللمرة الأولى كبرنامج مباشر للسياسة العملية.

لقد أظهر لينين وتروتسكي ورفاقهما كل ما يستطيع حزب في لحظة تاريخية أن يظهره من شجاعة وعزم ورؤية ثورية بعيدة المدى ومثابرة. فقد كانت الكرامة والقدرة على العمل الثوريتان اللتان افتقرت إليهما الاشتراكية الديمقراطية في الغرب ممثلة بالكامل في البلاشفة. فانتفاضتهم في تشرين الأول/ أكتوبر لم تكن إنقاذاً حقيقياً للثورة الروسية وحسب، بل ورد اعتبار للاشتراكية العالمية أيضاً.

[9] جان- بول مارا (1743-1793) أحد أهم قادة ومفكري الثورة الفرنسية وأكثرهم راديكالية. بعد اغتياله اعتبر شهيد الثورة الفرنسية. المترجم

3

إن البلاشفة هم الورثة التاريخيون ل»لليفلرز» البريطانيين واليعاقبة الفرنسيين. لكن المهام المحددة التي اضطلعوا بها في الثورة الروسية بعد استيلائهم على السلطة كانت أصعب بحيث لا يمكن مقارنتها مع تلك التي اضطلع بها أسلافهم التاريخيين[10]. بالتأكيد كان الشعار الخاص باستيلاء الفلاحين المباشر والفوري على الأرض وتقسيمها هو الصيغة الأقصر والأبسط والأكثر إيجازاً، بغية تحقيق هدفين: تحطيم الملكيات الكبيرة وإلزام الفلاحين[11] فوراً بالحكومة الثورية. وكإجراء سياسي لتثبيت أقدام الحكومة البروليتارية-الاشتراكية، فقد مثل ذلك تكتيكا متميزاً. ولكن هذا الإجراء، وللأسف، كان ذا وجهين، حيث الوجه الآخر والمتمثل في كون استيلاء الفلاحين المباشر على الأرض لا يمت بأي صلة إلى الاقتصاد الاشتراكي.

تشترط إعادة الهيكلة الاشتراكية للعلاقات الاقتصادية فيما يخص الأوضاع الزراعية أمرين: أولاً القيام بتأميم الملكيات الكبيرة كونها تمثل تلك الكتلة المركزة لوسائل وطرق الانتاج الزراعية الأكثر تقدماً تقنياً والتي يمكنها وحدها أن تشكل منطلقاً لأسلوب النشاط الاقتصادي الاشتراكي في الريف. وبالطبع يتوجب على أي إصلاح اقتصادي اشتراكي في الريف أن يبدأ بالملكيات الكبيرة والمتوسطة، حتى لا تكون ثمة حاجة لانتزاع قطعة الأرض المحدودة من الفلاح الصغير وترك له حرية التصرف، ليقبل في البداية طوعاً عبر مزايا العمل بالانضمام للتعاونيات وينخرط في نهاية المطاف في العمل في إطار نظام الاقتصاد الاشتراكي. ويحتم هذا الإصلاح في المقام الأول نقل حق الملكية إلى الأمة، أو، وهو الشيء ذاته لدى أي حكومة اشتراكية، إلى الدولة، لأن هذا فقط ما يضمن إمكانية تنظيم الإنتاج الزراعي وفقا لرؤى اشتراكية متسقة.

ثانياً تشترط إعادة الهيكلة هذه إلغاء الفصل بين الزراعة والصناعة، هذه السمة المميزة للمجتمع البرجوازي، بغية إفساح المجال أمامهما للتغلغل والانصهار المتبادل، أمام هيكلة لقطاعي الإنتاج الزراعي والصناعي، وذلك وفقاً لرؤى موحدة. وبغض النظر عن تفاصيل الإشراف العملي،

---

[10] ملاحظة روزا لوكسمبورغ على الهامش العلوي للصفحة بدون إشارة تصنيفية» (أهمية المسألة الزراعية. في عام 1905 ثم في الدوما الثالث، حقوق الفلاحين! مسألة الفلاحين والدفاع والجيش)».

[11] وفقا للمرسوم الذي أقره المؤتمر الثاني الشامل للسوفيتات الروسية حول الأراضي في الثامن من نوفمبر/ تشرين الثاني 1917 وما تضمنه عن «مهمة الناخبين الفِلاحيين»، أُلغيت الملكية الخاصة للأراضي وملكيات أصحاب الضياع والأملاك الخاصة لأقارب العائلة القيصرية وأراضي الأديرة والكنائس بدون أي تعويض. وقد وُزعت الأراضي بين العاملين في الأرض وفقا لمبدأ الاستخدام المتوازن للأراضي أي وفقا لمعايير معينة للعمل والاستعمال. وتُركت للقرى حرية تحديد شكل استخدام الأرض إن كان قائما على العمل الفردي أو الأدارة المحلية أو التعاونيات. لم يتم تقسيم الأراضي القائمة على اقتصاديات متطورة بل سُلمت إلى الإدارة المحلية أو إلى الدولة.

سواء من خلال المحليات المدينية، كما يقترح البعض، أو انطلاقاً من الدولة المركزية – يُشترط بأي حال أن يُنجز الإصلاح بطريقة موحدة تمهد لها الدولة المركزية، وشرط هذا الإصلاح هو تأميم الأراضي. وتوحيد الصناعة والزراعة هما عاملان أساسيان في أي إصلاح اقتصادي اشتراكي، يتعذر دونهما قيام اشتراكية.

من ذا الذي يستطيع لوم الحكومة السوفيتية في روسيا على عدم قيامها بهذه الإصلاحات الضخمة! ربما سيكون هذرا سخيفا لو طلبنا أو توقعنا من لينين ورفاقه خلال فترة حكمهم القصيرة وفي خضم صراعات داخلية وخارجية، وهم محاصرون بعدد لا يحصى من الأعداء والعوائق، حل واحدة من أصعب المهام، بل المهمة الأصعب على الإطلاق في التحول الاشتراكي أو حتى التصدي لها! وإذا ما وصلنا ذات يوم إلى سدة الحكم، فسنحتاج إلى بذل قصارى جهدنا للتعاطي مع هذه المشكلة العويصة حتى هنا في الغرب، حيث الظروف أفضل، قبل أن نتمكن من إيجاد حل للمشكلة الأصعب بين آلاف المشكلات المعقدة لهذه المهمة الضخمة!

لكن على أي حكومة اشتراكية تصل إلى سدة الحكم أن تقوم على الأقل بشيء واحد: اتخاذ إجراءات اتجاه تلك الشروط الأساسية اللازمة لإصلاح اشتراكي لاحق للزراعة، وعليها، على الأقل، تجنب كل ما يمكنه أن يسد الطريق أمام هذه الإجراءات.

إلا أن الشعار الذي أطلقه البلاشفة الآن: استيلاء الفلاحين الفوري على الأرض وتقسيمها، كان لا بد أن يكون له تأثير في الاتجاه المعاكس تقريباً. فهو لا يكتفي بكونه إجراءً غير اشتراكي، بل يقطع الطريق على الاشتراكية ويراكم صعوبات لا يمكن التغلب عليها أمام إعادة هيكلة الزراعة وفقا للمفهوم الاشتراكي.

لقد قاد الاستيلاء على الأراضي من قبل الفلاحين استجابة للشعار القصير والمقتضب للينين وأصدقائه: هيا إذهبوا وخذوا الأراضي! ببساطة إلى انتقال فجائي وفوضوي للأراضي من الملكيات الكبيرة إلى الملكية الفلاحية. وما تحقق لم يكن ملكية جماعية، بل ملكية خاصة جديدة، وذلك عبر تفتيت الملكيات الكبيرة إلى ملكيات متوسطة وصغيرة، وتحويل مشاريع كبيرة متقدمة إلى مشاريع صغيرة بدائية تعمل، تقنياً، بوسائل تعود إلى عهد الفراعنة. ليس هذا فحسب: فعبر هذا الإجراء وطريقة تنفيذه الفوضوية والمتعسفة بشكل صرف، لم تجر إزالة فوارق الملكية في الريف، بل، على العكس من ذلك، ازدادت حدتها. ورغم أن البلاشفة طالبوا الفلاحين بتكوين لجان فلاحية لتحويل الاستيلاء على أراضي النبلاء بطريقة ما إلى عمل جماعي، إلا أنه من الواضح أن هذه النصيحة العمومية لم تتمكن من تغيير شيء في الممارسات وموازين القوى الفعلية في

الريف. وسواء بلجان أو دونها، فإن الفلاحين الأغنياء والمرابين الذين شكلوا الطبقة البرجوازية في القرية وتمتعوا في كل قرية روسية بسلطة محلية حقيقية أصبحوا، بالتأكيد، المنتفعين الأساسيين من الثورة الزراعية. ومن غير تمحيص يمكن التخيل ببساطة أن تقسيم الأراضي لم يؤد في المحصلة إلى القضاء على الظلم الاجتماعي والاقتصادي في أوساط الفلاحين، بل، على العكس من ذلك، إلى استفحاله وإلى ازدياد حدة التناقضات الطبقية. ومع ذلك، فقد حصل انتقال السلطة بشكل حاسم لصالح المصالح الاشتراكية والبروليتارية.

يحضرنا خطاب لينين حول ضرورة المركزة في الصناعة وتأميم البنوك والتجارة والصناعة. لماذا لم يتطرق إلى الأرض؟ بل على النقيض من ذلك تحدث هنا عن اللامركزية والملكية الخاصة.

كان برنامج لينين الزراعي قبل الثورة مختلفا. لقد تبنى الشعار من الاشتراكيين الثوريين المفترى كثيراً عليهم، أو بمعنى أصح من الحركة العفوية للفلاحين.

ومن أجل إدخال مبادئ اشتراكية في الأوضاع الزراعية، سعت الحكومة السوفيتية إلى تأسيس وحدات إدارية زراعية من البروليتاريا- مؤلفة غالباً من مدينيين عاطلين عن العمل. ومن السهولة بمكان أن نتوقع مسبقا، أن نتائج هذه الجهود، قياساً بضخامة المسألة الزراعية، كان عليها أن تبقى ضئيلة جداً، ولا يمكن أخذها في الاعتبار عند تقييم المسألة[12]. (بعد أن فُتت الملكيات الكبيرة، المنطلق الأنسب للاقتصاد الاشتراكي، إلى مشاريع صغيرة، يسعى المرء الآن انطلاقاً من بدايات متواضعة إلى بناء مشاريع شيوعية نموذجية). وفي ظل هذه الأوضاع القائمة لا تعدو هذه الوحدات الإدارية أكثر من مجرد تجربة، ولا تستحق مزية إصلاح اشتراكي شامل.

وعلى كل حال فقد واجه الإصلاح الاشتراكي في الريف مقاومة من قبل طبقة صغيرة من النبلاء وكبار ملاك الأراضي الرأسماليين، إضافة إلى قلة محدودة من برجوازيي القرية الأغنياء، تشكل عملية نزع ملكيتهم على يد جماهير ثورية مجرد نزهة. والآن وبعد حصول «الاستيلاء»، يقف جمهور من الفلاحين الملاكين، ممن قوت شوكتهم ونموا بشكل هائل، معادياً في وجه كل شكل من أشكال التأميم الاشتراكي للملكية الزراعية، وهو على استعداد للدفاع عن ملكيته المكتسبة ضد جميع محاولات [السلب] الاشتراكية بأسنانه وأظافره. وهكذا تحول الآن التأميم الاشتراكي المستقبلي للزراعة، أي على مستوى الإنتاج عموماً في روسيا، إلى قضية خلاف وصراع بين البروليتاريا المدينية وجماهير الفلاحين. أما المدى الذي بلغته حدة الخلاف، فهو ما يدلل عليه

[12] ملاحظة روزا لوكسمبورغ على الهامش الأيسر بدون إشارة تصنيفية: «احتكار الحبوب مع الأرباح. الآن وبعد أن فات الأوان يريدون نقل الصراع الطبقي إلى القرية».

قيام الفلاحين بمقاطعة المدن من خلال منع المواد الغذائية عنها بغية بيعها بأسعار عالية جداً بالضبط مثلما يفعل كبار ملاك الأراضي البروسيون. لقد كان الفلاح الفرنسي [صاحب قطعة الأرض الصغيرة] قد تحول إلى أشجع المدافعين عن الثورة الفرنسية الكبرى، بعد أن كانت هذه قد منحتهم الأراضي المصادرة من المهاجرين. وكجندي في جيش نابليون، حمل هذا الفلاح علم فرنسا نحو النصر، عابراً أنحاء أوروبا، محطماً الإقطاع في البلد تلو الآخر. قد يكون لينين وأصدقاؤه قد توقعوا تحقيق تأثير مشابه عبر شعارهم الزراعي. في حين، وبعد أن استولى بنفسه على الأرض، لم يفكر الفلاح الروسي ولا حتى في الحلم، في الدفاع عن روسيا والثورة التي اكتسب هذه الأرض بفضلها. لقد تمسك بملكيته الجديدة وترك الثورة لأعدائها والدولة للانهيار وسكان المدينة فريسة للجوع.

وفي الريف خلق إصلاح لينين الزراعي للاشتراكية طبقة شعبية جديدة وقوية من الأعداء، ستكون مقاومتهم أخطر وأشد مما كانت عليه مقاومة كبار الملاك النبلاء في السابق.

يتحمل البلاشفة جزءاً من المسؤولية في تحول الهزيمة العسكرية إلى انهيار روسيا وتفتتها. فقد أسهموا بأنفسهم في زيادة حدة الصعوبات الموضوعية للوضع عبر شعار[13] وضعوه في مقدمة سياستهم: ما يُدعى حق الامم[14] في تقرير مصيرها أو ما يُقصد به فعلًا من هذه العبارة: تفتت روسيا كدولة. كانت هذه الصيغة المعلنة دائما بإصرار عقائدي عن حق القوميات المختلفة في الامبراطورية الروسية في تقرير مصيرها بذاتها، « بما في ذلك انفصالها عن روسيا» صيحة معركة مميزة لدى لينين ورفاقه أثناء معارضتهم لحرب ميليكوف وكذا لحرب كيرينسكي[15]. كانت محور سياستهم الداخلية بعد ثورة تشرين الأول/ أكتوبر وشكلت كامل برنامجهم في بريست-ليتوفسك، سلاحهم الوحيد الذي أشهروه في مواجهة نفوذ الإمبريالية الألمانية.

بداية يندهش المرء من العناد والإصرار المتصلب الذي يتمسك به لينين ورفاقه بهذا الشعار، الذي

---

[13] في المصدر: السياسة.

[14] أيدت الحكومة السوفيتية مبدأ حق الأمم في تقرير مصيرها. انطلاقا من أنه لا يجوز تقييد الأمم التي قمعها النظام القيصري بالقوة وربطها بروسيا

[15] واصلت الحكومة المؤقتة بمشاركة ب. ن. ميليوكوف كوزير للخارجية الحرب وأكدت لقوى الوفاق الثلاثي على الوفاء بكل تعهداتها لهم كحلفاء من أجل الوصول ل»نهاية مظفرة» للحرب. واستمرت هذه السياسة مع الحكومة الجديدة التي تشكلت في مايو/أيار 1917 وكان أ.ف. كيرينسكي وزيرا للحربية والبحرية فيها وشن هجوما في يوليو/تموز 1917 راح ضحيته 60 ألف شخص. ووضع البلاشفة في مقابل ذلك مطلبهم بالسلام الفوري دون ضم أي أراضي، في حين أنهم كانوا يعتبرون أيضا أن إبقاء بولندا وفنلندا وأوكرانيا وباقي المناطق غير التابعة لروسيا الكبرى بالقوة داخل اتحاد الدولة الروسي يعد أيضا ضما للأراضي.

يوقعهم في تناقض حاد مع مبدأ مركزية السياسة الذي يؤكدون عليه عادة، وكذلك مع موقفهم من المبادئ الديمقراطية الأخرى. ففي حين يولون تقديرا محدودا جدا وفاترا للجمعية التأسيسية ولقانون الانتخابات العام وحرية الصحافة والتجمع، باختصار، كل منظومة الحريات الأساسية الديمقراطية لجماهير الشعب، التي شكلت معاً «حق تقرير المصير» في روسيا نفسها، تعاملوا مع حق الأمم في تقرير مصيرها وكأنه دُرة السياسة الديمقراطية، التي من أجلها يمكن السكوت عن كل الأوجه العملية للنقد الواقعي. وبينما لم يتأثروا إطلاقا بالاستفتاء العام على الجمعية التأسيسية في روسيا- وهو استفتاء عام أجري على أساس قانون الانتخاب الأكثر ديمقراطية في العالم في ظل الحرية التامة لجمهورية شعبية- وأعلنوا بناء على تفكير نقدي واقعي بالغ إلغاء نتائج الانتخابات[16]، دافعوا في برييست عن «الاستفتاء العام للقوميات الأجنبية» في روسيا بشأن الدولة التي تنتمي لها باعتبارها الحامي الحقيقي لتلك الحرية والديمقراطية، وخلاصة حقيقية للإرادة الشعبية وكأعلى سلطة حاسمة في فيما يخص قضايا المصائر السياسية للأمم.

إن التناقض الذي تتسع هوته هنا يصبح أكثر استغلاقا على الفهم، نظراً لأن كل الأشكال الديمقراطية للحياة السياسية في كل بلد تتعلق فعلاً، وكما سنرى، بأسس للسياسة الاشتراكية غاية في القيمة ولا غنى عنها، فيما لا يعدو«حق الأمم في تقرير مصيرها» أن يكون تعبيراً لبرجوازية صغيرة فارغة من المعنى ومجرد شعوذة.

ماذا يعني هذا الحق فعليا؟ إن من أبجديات السياسة الاشتراكية أن تكافح كل أشكال القمع، بما في ذلك قمع أمة لأخرى.

لكن بالرغم من كل ذلك، عندما يجعل سياسيون حصفاء ونقديون مثل لينين وتروتسكي مع أصدقائهم، ممن يهزون أكتافهم ساخرين إزاء أي تعبير طوباوي مثل نزع السلاح وعصبة الأمم إلخ...، من عبارات فارغة من الصنف نفسه هوايتهم المفضلة، فإنهم يفعلون ذلك، على ما يبدو، انطلاقاً من لون من ألوان السياسة الانتهازية. يبدو أن لينين ورفاقه اعتقدوا أنه ربما ليس ثمة وسيلة أكثر ضماناً لربط القوميات الأجنبية الكثيرة الموجودة في كنف الإمبراطورية الروسية بالثورة وبقضية البروليتاريا الاشتراكية، سوى منحها باسم الثورة والاشتراكية الحرية القصوى واللامحدودة لتقرير مصائرها. كان ذلك مماثلا لسياسة البلاشفة تجاه الفلاحين الروس، والتي كان من المفترض أن يُشبع شعار الاستيلاء المباشر على أراضي النبلاء جوعهم لامتلاكهاوأن يجعلهم

[16] طالبت الحكومة الروسية أثناء مفاوضات السلام في برييست-ليتوفسك بحق تقرير المصير لكل شعوب الدول التي خاضت الحرب حتى حق الانفصال وتكوين دولة مستقلة لكل دولة وكان من المفترض تحقيق ذلك عبر إجراء استفتاء لسكان هذه المناطق وفق شروط معينة.

مرتبطين بعلم الثورة والحكومة البروليتارية. ولكن وللأسف كانت الحسابات في كلتا الحالتين خاطئة تماماً. ففي حين توقع لينين ورفاقه، على ما يبدو، أنهم، كمدافعين عن الحرية القومية «إلى حد انفصال» فنلندا وأوكرانيا وبولندا وليتوانيا ودول البلطيق والقوقاز ... إلخ، سيحولون كل هذه القوميات إلى حلفاء مخلصين كثر للثورة الروسية، شهدنا المسرحية معكوسة: فقد استغلت هذه «الأمم»، الواحدة تلو الأخرى، هذه الحرية الممنوحة حديثاً وتحالفت كعدو لدود للثورة الروسية مع الإمبريالية الألمانية وحملت في حماها علم الثورة المضادة إلى روسيا ذاتها. فالواقعة الخاصة بأوكرانيا في بريست[17]، والتي قادت إلى منعطف حاسم في تلك المفاوضات وفي الوضع السياسي الداخلي والخارجي ككل للبلاشفة، تعد مثالاً نموذجياً على ذلك. ويُظهر موقف فنلندا وبولندا وليتوانيا ودول البلطيق وشعوب القوقاز على نحو مقنع للغاية أن المسألة هنا ليست استثناءً عابراً، بل ظاهرة نمطية.

أجل، إنها ليست «الأمم» التي تمارس واقعاً في كل هذه الحالات تلك السياسة الرجعية، بل الطبقات البرجوازية والبرجوازية الصغيرة فقط، والتي، على النقيض التام من جماهيرها البروليتارية، قد حولت «حق تقرير المصير الوطني» إلى أداة لسياستها الطبقية المناهضة للثورة. لكن- وبهذا نصل إلى بيت القصيد في القضية- ففي ذلك بالذات يكمن الطابع البرجوازي الصغير- الطوباويّ لهذه المقولة القوموية، إذ أنها تتحول في الواقع الفظ للمجتمع الطبقي، وخصوصاً في أوقات تكون فيه التناقضات على أشدها إلى أداة للهيمنة الطبقية البرجوازية. كان من المفترض بالبلاشفة، وعلى حساب الضرر الكبير الذي لحق بهم وبالثورة، التحرر من وهم أنه بالذات في ظل سيطرة الرأسمالية لا مكان لحق تقرير مصير «أمة»، وأنه، في ظل مجتمع طبقي، تطمح كل طبقة إلى»تقرير مصيرها» على نحو مغاير، وأنه، بالنسبة للطبقات البرجوازية، تتراجع مناحي الحرية الوطنية تماماً خلف تلك الخاصة بالهيمنة الطبقية. فقد اتفقت البرجوازية الفنلندية وكذلك البرجوازية الصغيرة الأوكرانية تماماً على تفضيل الحكم الاستبدادي الألماني على الحرية الوطنية، في حال كانت هذه الأخيرة مقترنة بأخطار «البلشفية».

كان الأمل المعقودعلى قلب هذه الأوضاع الطبقية الواقعية عبر «استفتاء» مثلاً، وهو ما كان محور الاهتمام في بريست، وعبر كسب أغلبية بغية الاتحاد مع الثورة الروسية من خلال الاعتماد على الجماهير الثورية- إن كان لينين- تروتسكي يقصدان هذا بجد- ينم عن تفاؤل غير مفهوم، وحتى لو كان الأمر مجرد طعنة تكتيكية في النزال مع سياسة العنف الألمانية،

[17] وقع المجلس المركزي الأوكراني في 27 يناير/كانون الثاني 1918 معاهدة مع دول المركز رغم انهيار سيادتها وانتصار قوى السوفيت في جميع أنحاء أوكرانيا. وقد حصلت ألمانيا بموجب هذه المعاهدة على حق احتلال أوكرانيا وأكدت خلال مفاوضات برييست-ليتوفسك في 27 و28 يناير/كانون الثاني 1918 بصيغة مشددة على مطالبها بضم أوكرانيا.

فقد كان ذلك لعباً خطيراً بالنار. وحتى لو أُجري الاستفتاء الشهير في البلدان الحدودية، من دون الاحتلال الألماني، فقد كان سيأتي على الأغلب بنتيجة لن تسر البلاشفة كثيراً، وذلك في ظل مزاج عام لجماهير الفلاحين ولطبقات كبيرة من بروليتاريا غير مبالية، وفي ظل التوجهات الرجعية للبرجوازية الصغيرة والآلاف من وسائل البرجوازية للتأثير على الاستفتاء. وقد يمكن مع ذلك اعتبار أن هذه الاستفتاءات الشعبية حول المسألة الوطنية قاعدة لا تتزعزع وأن الطبقات المهيمنة ستعرف كيف تمنع هذه الاستفتاءات، لو لم تكن تلك الاستفتاءات مناسبة لهاأو تقوم حيثما تُجرى الاستفتاءات بالتأثير على نتائجها بكل الوسائل المتاحة، بحيث لا يعود في استطاعتنا إدخال الاشتراكية عبر الاستفتاءات.

لقد تسبب الزج بقضايا التطلعات الوطنية والتوجهات الاستثنائية في خضم الصراعات الثورية والدفع بها إلى الصدارة عبر معاهدة بريست للسلام وإبرازها بوصفها العلامة المميزة للسياسة الاشتراكية والثورية، في إحداث أكبر اضطراب في صفوف الاشتراكية وفي زعزعة موقف البروليتاريا خاصة في البلدان الحدودية. ففي فنلندا كان للبروليتاريا الاشتراكية وضع قوي مهيمن، طوال ما كانت تقاتل ضمن الصفوف الثورية الموحدة في روسيا. وكان لها الأغلبية في البرلمان Landtag وفي الجيش، ودَحرت البرجوازية تماما، حتى صارت هذه بلا حول ولا قوة، وكانت سيدة الموقف في البلاد. كانت أوكرانيا الروسية في بداية القرن العشرين قلعة للحركة الثورية الروسية، عندما لم تكن الأحاديث العبثية عن «القومية الأوكرانية» وصك عملات «الكاربوفانيتس» و«اجتماعات جمعيتها التأسيسية» وهواية لينين في الحديث عن «أوكرانيا مستقلة» قد اختُرعت بعد. ومن هناك، من روستوف، وأوديسا ومناطق الدونيتس، انطلقت حوالي عام 1902 وحتى 1904أولى حمم الثورة وجعلت من جنوب روسيا كله بحراً من اللهيب، وهو ما مهد لاندلاع ثورة عام 1905. وقد تكرر الشيء نفسه مع الثورة الحالية التي شكلت فيها بروليتاريا جنوب روسيا قوات النخبة في صفوف قوات البروليتاريا. أما بولندا ودول البلطيق، فكانت منذ عام 1905 أقوى بؤر الثورة وأكثرها موثوقية ولعبت البروليتاريا الاشتراكية فيها دورا مهيمناً.

كيف يحصل إذن أن تنتصر الثورة المضادة فجأة في كل هذه البلدان؟ لقد شلت الحركة القوموية البروليتاريا بالذات عبر فصلها عن روسيا وتركتها وحيدة في مواجهة البرجوازية الوطنية في البلدان الحدودية. وعوضاً عن السعي بالذات وبروح السياسة الطبقية الدولية المحضة، والتي عادة ما مثلتها، نحو أقصى حشد مكثف للقوى الثورية في جميع أنحاء الإمبراطورية، وعوضاً عن الدفاع بالأظافر والأسنان عن وحدة أراضي الإمبراطورية الروسية كمنطقة ثورة وجعل تماسك ووحدة البروليتاريا في كل الأمم واجباً أسمى للسياسة في مواجهة التطلعات القوموية الانفصالية، منح

البلاشفة، على النقيض من ذلك، عبر هذه العبارة القوموية الطنانة عن «حق تقرير المصير إلى حد انفصال الدول» البرجوازية في كل البلدان الحدودية أكثر الحجج المنشودة وأروعها، بالضبط تلك الراية اللازمة لأهداف ثورتها المضادة. وبدلاً من تحذير البروليتاريا في البلدان الحدودية من تلك النزعة الانفصالية باعتبارها فخا برجوازياً محضاً، وبدلاً من خنق هذه التطلعات الانفصالية في مهدها بيد من حديد- وهو أمر كان سيتماشى حقاً مع معنى وروح ديكتاتورية البروليتاريا- تسببوا بالأحرى في إثارة بلبلة بين الجماهير في البلدان الحدودية وتركوها ضحية لديماغوغية الطبقات البرجوازية. لقد قادوا هم أنفسهم عبر هذا الدعم للقوموية إلى انهيار روسيا ذاتها وأعدوا له. وهكذا وضعوا في يد عدوهم الخنجر الذي من المفترض أن يطعن به الثورة الروسية في القلب.

وبالطبع دون الإمبريالية الألمانية ودون «كعوب البنادق الألمانية في القبضات الألمانية»، كما كتبت مجلة كاوتسكي «*Neue Zeit*»، ما كان لأنصار لوبينسكي وأوغاد أوكرانيا الآخرين وكذلك أتباع إريكس مانّرهايم في فنلندا وبارونات البلطيق السيطرة على جماهير البروليتاريا الاشتراكية في بلدانهم أبداً. لقد كانت النزعة الانفصالية القومية هي حصان طروادة الذي زحف به «الرفاق» الألمان بالحراب في قبضاتهم إلى كل هذه البلدان. لقد أدت التناقضات الطبقية الواقعية وعلاقات القوة العسكرية إلى التدخل العسكري الألماني. لكن البلاشفة قدموا الأيديولوجية التي تقنع بها حمَلَة الثورة المضادة تلك. لقد قوّوا موقف البرجوازية وأضعفوا موقف البروليتاريا. وأفضل دليل هو أوكرانيا، التي كان من المفترض أن تلعب دورا مصيريا في الثورة الروسية، فالقوموية الأوكرانية كانت مختلفة تماما في روسيا عن القوموية التشيكية أو البولندية أو الفنلندية، مثلاً، إذ لم تكن سوى نزوة وخيلاء كاذبة لعشرات من مثقفي البرجوازية الصغيرة، ممن ليست لديهم أية أدنى علاقة متجذرة بالأوضاع السياسية والاقتصادية أو الفكرية للبلاد وليس لهم تراث تاريخي، لأن أوكرانيا لم تكن لها أبداً أمة ولا شكلت دولة، وبدون أي ثقافة وطنية سوى القصائد الرومانسية الرجعية لشفتشينكو. إن الأمر يشبه بالضبط اكتشافنا ذات صباح جميل أن أهالي فاتركانت بهامبورغ قد أرادوا استناداً إلى شاعر الألمانية الدارجة فريتز رويتر تكوين أمة جديدة تتكلم اللهجة الألمانية الشمالية ودولة مستقلة. وقد قام لينين ورفاقه عبر تحريضهم المذهبي على «حق تقرير المصير حتى...» إلخ، بتضخيم هذه الهزلية السخيفة التي مصدرها بعض أساتذة الجامعة والطلاب الأوكرانيين، بشكل اصطناعي لتصبح أحد العوامل السياسية. لقد أكسبوا الهزلية البدائية أهمية حتى أصبح الأمر غاية في الخطورة: وتحديدا لم تتحول لحركة وطنية جادة، حيث لا تزال تفتقر ليس إلى جذور فقط، بل إلى لافتة وراية تتجمع تحتها الثورة المضادة! ومن وعبر هذا الوهم زحفت في بريست الحراب الألمانية.

تتمتع الكلمات في تاريخ الصراعات الطبقية أحيانا بأهمية حقيقية جداً. إنه القدر المشؤوم للاشتراكية أن تكون هي من أختيرت في هذه الحرب العالمية لتقديم ذريعة إيديولوجية للثورة المضادة. تعجلت الاشتراكية الديمقراطية الألمانية عند اندلاع الحرب بتجميل حملة النهب الإمبريالية الألمانية بلافتة إيديولوجية من مخزن مخلفات الماركسية، عندما أعلنت أنها حملة التحرير من نير القيصرية الروسية التي كان ينشدها أساتذتنا القدامى عام 1848. وقد وُفق مناوئو الاشتراكيين الحكوميين، أي البلاشفة، بعبارتهم عن حق تقرير المصير في تدوير طواحين الثورة المضادة وتمكنوا بذلك، ليس فقط من خنق الثورة الروسية نفسها فحسب، بل وقدموا الأيديولوجية لتصفية الحرب العالمية كلها وفقا لخطط الثورة المضادة. لدينا كل الأسباب التي تجعلنا ننظر بتمعن شديد في سياسة البلاشفة بهذا الخصوص، فقد شكل «حق تقرير المصير» مقروناً بعصبة الأمم ونزع السلاح، الذي أنعم به الرئيس ويلسون، صيحة المعركة للصراع المرتقب للاشتراكية العالمية مع العالم البرجوازي. ومن الواضح في يومنا هذا أن عبارة حق تقرير المصير وكل الحركة الوطنية التي تعد حاليا أكبر خطر على الاشتراكية العالمية، قد حصلت بالذات من الثورة الروسية ومفاوضات بريست على دعم فائق. وسنظل ننشغل بهذه القضية. فالمصائر المأساوية لهذه العبارة في الثورة الروسية والتي انغرز البلاشفة في أشواكها بصورة دامية، يجب أن تظل كأنموذج تحذيري للبروليتاريا العالمية.

ثم كانت الديكتاتورية الألمانية هي النتيجة لكل ذلك. من معاهدة بريست للسلام إلى «المعاهدة الإضافية»![18] وضحايا العقاب المئتين في موسكو[19]. من هذا الوضع تولد الإرهاب وقمع الديمقراطية.

[18] أقرت المعاهدة الألمانية-الروسية التكميلية في 27 أغسطس/آب 1918 أنه بعد ترسيم الحدود الشرقية لكل من إستونيا ولاتفيا ستنسحب ألمانيا من المناطق التي احتلتها شرق هذه الحدود. أما المنطقة الواقعة شرق بيرزينا، فأرادت ألمانيا أن تنسحب منها حسب التزام روسيا السوفيتية بتعهداتها المالية. من جانبها تخلت روسيا عن سيادتها على إستونيا ولاتفيا وجورجيا. وفي المعاهدة المالية الألمانية الروسية في 27 أغسطس/آب أُلزمت روسيا السوفيتية بدفع 6 مليار مارك لألمانيا

[19] بمقتل السفير الألماني في موسكو فيلهلم غراف فون ميرباخ- هارف في السادس من يوليو/تموز 1918 بدأ الاشتراكيون الثوريون اليساريون انقلابا للإطاحة بالحكومة السوفيتية. لكن انتفاضتهم قُمعت وتم القبض على المئات منهم.

4

نريد أن نتفحص ذلك عن كثب من خلال عدة أمثلة.

لقد لعب الحل الشهير للجمعية التأسيسية في نوفمبر/ تشرين الثاني 1917 دوراً بارزاً في سياسة البلاشفة. لقد كان هذا الإجراء حاسماً لوضعهم اللاحق، وكان، إلى حد ما، نقطة التحول في تكتيكهم. بالفعل طالب لينين ورفاقه حتى انتصارهم في أكتوبر/ تشرين الأول بحماس عاصف بانعقاد الجمعية التأسيسية. وبالفعل كانت سياسة التلكؤ التي اتبعتها حكومة كيرينسكي في هذه المسألة بالذات هي إحدى التهم التي وجهها البلاشفة لهذه الحكومة وأعطتهم فرصة لانتقادها بعنف. أجل، لقد قال تروتسكي في نصه القصير المثير «من ثورة أكتوبر إلى معاهدة برييست للسلام» إن ثورة أكتوبر كانت بمثابة «إنقاذ للجمعية التأسيسية» وكذلك للثورة عموماً. واستطرد قائلا «وعندما قلنا أن الدخول إلى الجمعية التأسيسية لن يكون عبر البرلمان التمهيدي برئاسة تسيرتيلي، بل عبر استيلاء السوفيت على السلطة، فقد كنا على صواب.»[20]

وبعد كل هذه التصريحات كانت أولى الخطوات التي اتخذها لينين بعد ثورة أكتوبر هي حل الجمعية التأسيسية ذاتها التي كان من المفترض أن تشكل الثورة بوابة الدخول إليها. أي أسباب يا ترى كانت حاسمة في هذا التحول المدهش؟ لقد صرح بها تروتسكي في النص المذكور ونريد أن نعرض حجته هنا[21]:

كل هذا ممتاز ومقنع جداً. فقط لا مفر من أن يتعجب المرء من أن أناساً أذكياء مثل لينين وتروتسكي لم يتمكنوا من التوصل للنتيجة التالية التي تمخضت عن الحقائق المذكورة أعلاه.

---

[20] ليو تروتسكي: من ثورة أكتوبر وحتى معاهدة سلام برييست.
Leo Trotski: Von der Oktoberrevolution bis zum Brester Friedensvertrag, Berlin o.J., S.90

[21] هذه الحجة وأيضا الإشارة إلى نص تروتسكي غير موجودة في الأصل. هذا ما ورد في محاججة تروتسكي: " إذا كانت الأشهر السابقة على ثورة أكتوبر هي فترة تحول جماهيري إلى اليسار وللتدفق الأساسي للعمال والجنود والفلاحين إلى البلاشفة، فقد دفعت هذه العملية داخل حزب الاشتراكيين الثوريين نحو تعضيد الجناح اليساري للحزب على حساب جناحه اليميني. لكن لا تزال ثلاثة أرباع الأسماء القديمة من الجناح اليميني على قوائمه... إضافة إلى ذلك فقد جرت الانتخابات ذاتها في الأسابيع الأولى بعد ثورة أكتوبر. وقد انتشرت أخبار التغييرات التي وقعت ببطء نسبي في دوائر مركزة من العاصمة إلى الأقاليم ومن المدن إلى القرى. ولم يتضح لجماهير الفلاحين في كثير من الأماكن إلا القليل جدا مما يحدث في بطرسبرغ وموسكو. لقد صوتوا من أجل الأرض والحرية وصوتوا لممثليهم في اللجنة الوطنية الذين وقفوا تحت راية "نارودنكي" وبهذا فقد صوتوا لكيرينسكي وأفكسنتييف، الذين حلوا هذه اللجنة الوطنية وألقوا القبض على أعضائها...تعطينا هذه الحقيقة تصورا واضحا كم بقت الجمعية التأسيسية متخلفة عن تطور الصراع السياسي والمجموعات الحزبية."

فنظراً لأن الجمعية التأسيسية قد انتخبت قبل نقطة التحول، أي قبل ثورة أكتوبر بوقت طويل، ويوجد في تركيبتها صورة للماضي الذي تم تجاوزه ولا تعكس الواقع الجديد، فقد نتج تلقائياً عن ذلك قرار بحل هذه الجمعية التأسيسية المتقادمة والمولودة ميتة وتمت الدعوة فوراً لانتخابات لجمعية تأسيسية جديدة. لم يرغبوا ولم يكن يحق لهم أن يتركوا مصائر الثورة في أيدي جمعية تعكس روسيا الأمس بقيادة كيرينسكي ومرحلة التقلبات والتحالف مع البرجوازية. إذن لم يكن ثمة مفر من الدعوة لإنعقاد جمعية جديدة منبثقة عن روسيا المتجددة المتطورة محل القديمة.

بدلا من ذلك يستنتج تروتسكي بناء على القصور الخاص بالجمعية التأسيسية التي انعقدت في أكتوبر/تشرين الأول انعدام الفائدة من أية جمعية تأسيسية. أجل لقد عمم ذلك ليصبح عدم نفع، أي تمثيل شعبي ناتج عن انتخابات شعبية عامة أثناء الثورة.

«بفضل الصراع المفتوح والمباشر على سلطة الحكومة يتراكم قدر كبير من الخبرة السياسية لدى الجماهير العاملة خلال فترة وجيزة جداً ويصعدون في تطورهم بسرعة من درجة لأخرى. وكلما كان حجم البلد أكبر وكان جهازه الفني لم يكتمل بعد، تصبح الآلية الثقيلة للمؤسسات الديمقراطية أقل قدرة على مواكبة هذا التطور.» (تروتسكي ص 93.)

هنا يجري الحديث عن «آلية المؤسسات الديمقراطية عموماً». في المقابل لا بد بداية من التأكيد على أن في هذا التقييم للمؤسسات النيابية ما يعبر عن فهم آلي وجامد يتناقض بقوة مع الخبرة التاريخية بالذات لكل العصور الثورية. فوفقا لنظرية تروتسكي تعكس الجمعية المنتخبة لمرة وحيدة وأخيرة فقط الحالة الفكرية والنضج السياسي وأجواء ناخبيها فقط في اللحظة التي يتوجهون فيها لصناديق الاقتراع. ووفقا لذلك فإن المؤسسة الديمقراطية هي دائما صورة لجمهور موعد الاقتراع، ويشبه ذلك تماما قبة هيرشل[22] السماوية للأجرام السماء التي لا تعكس النجوم كما هي عند نظرنا إليها، بل كما هي في اللحظة التي أرسلت فيها أشعتها الضوئية إلى الأرض من مسافات تستعصي على القياس. هنا يتم إنكار كل ترابط حيوي فكري بين من أُنتخب ذات مرة والناخبين، وكل تأثير متبادل مستمر بين الاثنين.

كم يتناقض ذلك مع كل خبرة تاريخية! يبين لنا ذلك على العكس أن السائل الحيوي للأجواء الشعبية يغمر باستمرار هذه المؤسسات النيابية ويتخللها ويوجهها. وإلا فكيف سيكون ممكنا أن نشهد من حين لآخر في كل برلمان برجوازي هذه النزوات المسلية ل «ممثلي الشعب»، الذين

[22] فريدريك وليام هيرشل (1738-1822) فلكي بريطاني ألماني المولد، استطاع اكتشاف كوكب أورانوس وتحديد موقع الأرض في مجرة درب التبانة. المترجم

يتحدثون وقد أحيتهم فجأة «الروح الجديدة» بنبرة غير متوقعة على الإطلاق، بحيث تكتسب أحياناً أكثر المومياوات تيبساً ملامح حيوية. والكثيرون من أمثال شايدهمان سيجدون فجأة نبرة ثورية في حناجرهم- عندما تنتشر حالة تذمر في المصانع والورش والشوارع؟

فهل من المفترض لهذا التأثير الحيوي المستمر لهذه الأجواء وللنضج السياسي للجماهير على المؤسسات المنتخبة أن يفشل خلال ثورة أمام جمود اللافتات الحزبية والقوائم الانتخابية؟ العكس هو الصحيح! الثورة بالذات هي التي تخلق عبر حرارتها المتوهجة هذا الهواء السياسي الخفيف المتذبذب المنفتح للتلقي الذي تؤثر فيه موجات الأجواء الشعبية ونبض الحياة الشعبية لحظياً وعلى أروع نحو على المؤسسات النيابية. وإلى ذلك بالذات تستند كل المشاهد المؤثرة من المرحلة الأولى لكل الثورات، حيث تتحول برلمانات قديمة رجعية أو معتدلة إلى أبعد حد انتُخبت في ظل النظام القديم بقانون انتخابي مقيد للحريات فجأة إلى قيادة بطولية للثورة، ويتحول نوابها إلى ثوارها المندفعين. ويقدم لنا البرلمان الإنجليزي الطويل الشهير النموذج الكلاسيكي؛ فقد انتخب عام 1642 وانعقد وبقي لسبع سنوات وشهد في داخله كل تغييرات المزاج الشعبي والنضج السياسي والتصدع الطبقي واستمرار الثورة حتى ذروتها، من المناوشات الأولية الخانعة مع التاج في ظل «رئيس برلمان» جاثٍ على ركبتيه وحتى إلغاء مجلس العموم وإعدام تشارلز وإعلان الجمهورية.

ألم يحدث هذا التحول الرائع ذاته في مجلس الأعيان الفرنسي وفي برلمان لوي فيليب الرقابي، أجل والنموذج الأخير والأكثر إدهاشا قريب جداً من تروتسكي- تكرر في الدوما الروسية الرابعة التي انتخبت في عام الخلاص 1912[23] في ظل الحكم الأكثر جموداً للثورة المضادة، واستشعرت فجأة في فبراير/شباط عام 1917 الرغبة الجموحة للثورة وصارت مركز انطلاق لها؟

هذا كله يبين أن «الآلية الثقيلة لل...[24] الديمقراطية لديها قدرة عالية على التصحيح- بالطبع في ظل الحركة الحيوية للجماهير وفي ظل ضغطها المستمر بلا توقف. وكلما كانت المؤسسة ديمقراطية، كان نبض الحياة السياسية للجماهير أكثر حيوية وقوة، وكان التأثير أكثر مباشرة ودقة- رغم اللافتات الحزبية الجامدة والقوائم الانتخابية المتقادمة... إلخ. من المؤكد أن لكل مؤسسة ديمقراطية حدودها وعيوبها، وهو الأمر الذي تتقاسمه مع كل المؤسسات الإنسانية. لكن العلاج الذي وجده كل من تروتسكي ولينين، ألا وهو إلغاء الديمقراطية، هو أسوأ كثيراً من الضرر الذي يفترض أن يتحكم فيه: فهو تحديداً يبدد المصدر الحيوي ذاته الذي يمكن من خلاله

[23] في المصدر 1909

[24] نقاط في الأصل- وهذا هو نص الاقتباس الكامل: «الآلية الثقيلة للمؤسسات الديمقراطية».

وحده تصحيح كل أوجه القصور الموروثة في المؤسسات الاجتماعية: الحياة السياسية النشطة والحيوية وغير المكبلة للجماهير العريضة.

لنأخذ مثالا مذهلا آخر: قانون الانتخابات الذي أعدته الحكومة السوفيتية[25]. ليس من الواضح تماماً مدى الأهمية العملية لهذا القانون. يستخلص من نقد تروتسكي ولينين للمؤسسات الديمقراطية أنهما يرفضان مبدئيا التمثيل الشعبي عبر الانتخابات العامة ويريدان فقط الاعتماد على مجالس السوفيت. لهذا لا يتبين لنا بوضوح سبب إعداد قانون الانتخابات العام. كما أنه لم يتنام لعلمنا أن قانون الانتخابات هذا قد طُبق: فنحن لم نسمع عن أي نوع من الانتخابات لمجلس نيابي على أساسه. الفرضية الأكثر احتمالاً هي أنه مجرد منتج نظري بعيد عن الواقع، لكنه، بوضعه هكذا، يمثل منتجاً غريباً لنظرية الديكتاتورية البلشفية. لا يمكن قياس أي قانون انتخابي أو أي حق سياسي وفقاً لأوهام مجردة عن «العدالة» والتعبيرات الديمقراطية البرجوازية، بل وفقاً للأوضاع الاجتماعية والاقتصادية التي يتم تفصيله على أساسها. وحسب التفسير الذي يتبناه لينين وتروتسكي لهذه الديكتاتورية، سيُمنح حق الانتخاب فقط لهؤلاء الذين يتعيشون من عملهم، فيما يُحرم كل الآخرين من هذا الحق.

من الواضح طبعاً أن مثل قانون الانتخاب هذا يكون له معنى فقط في مجتمع يكون اقتصادياً في وضع يوفر لكل من يرغب في العمل حياة مرضية وكريمة ومتحضرة من عرق جبينه. فهل ينطبق ذلك على روسيا الآن؟ في ظل الصعوبات الهائلة التي تصارعها روسيا السوفيتية المعزولة عن السوق العالمي والتي انقطعت عنها أهم مصادر موادها الخام، وفي ظل تمزيق الحياة الاقتصادية والانهيار الحاد لعلاقات الإنتاج إثر التقلبات في علاقات الملكية في الزراعة والصناعة والتجارة، يبدو جلياً أن أعداداً لا تحصى من البشر قد انتُزعت فجأة من جذورها وأُطيح بها خارج مسارها دون أية إمكانية موضوعية لإيجاد أي استخدام لهم كقوة عاملة في الآلية الاقتصادية. ولا ينطبق ذلك فقط على طبقة الرأسماليين وملاك الأراضي، بل وأيضاً على الطبقة العريضة للطبقة الوسطى الصغيرة والطبقة العاملة ذاتها. إنه لحقيقي فعلاً أن تقلص الصناعة قد تسبب في نزوح جماعي للبروليتاريا المدينية إلى الأراضي المنبسطة بحثاً عن ملجأ لها في الزراعة. ففي ظل هذه الظروف يعد قانون الانتخاب السياسي، الذي يجعل من الاضطرار العمومي

[25] كان حق الانتخاب السلبي والإيجابي ممنوحا حسب الدستور وبغض النظر عن المعتقد الديني والقومية ومحل الإقامة للمواطنين الذين أتموا عامهم الثامن عشر: «كل من يكسبون قوتهم من عمل منتج ومفيد للمجتمع وكذلك الأشخاص الذين يعملون في البيوت ليمكنوا الفئة الأولى من إنجاز عملهم المنتج، وكذلك العمال والموظفين بكل أنواعهم وفئاتهم الذين يعملون في الصناعة والتجارة إلخ والفلاحين والقوزاق المزارعين طالما أنهم لا يشغلون عمالا بالأجرة بهدف تحقيق الربح.»

إلى العمل شرطاً اقتصادياً، إجراءً غيرَ مفهوم على الإطلاق. يهدف القانون وفق توجهه إلى إفقاد المستغِلين فقط حقوقهم سياسياً. وفي الوقت الذي تُنتزع فيه قوى عاملة منتجة على نحو واسع من جذورها، ترى الحكومة السوفيتية في المقابل نفسها مرغمة في مرات عديدة على ترك الصناعة الوطنية في أيدي ملاكها السابقين الرأسماليين في صورة عقود إيجار. كذلك وجدت الحكومة الروسية نفسها مرغمة في أبريل/نيسان عام 1918 على التوصل لحلول وسط مع تعاونيات الاستهلاك البرجوازية. إلى ذلك تبين أن استخدام ذوي الاختصاص البرجوازيين أمر لا مفر منه. ومن التبعات الأخرى للظاهرة نفسها هي أن طبقات البروليتاريا المتنامية من الحرس الأحمر وما إلى ذلك سيحصلون من الدولة على أموال من الموارد العامة. في الحقيقة يبدد القانون حق طبقات عريضة ومتنامية من البرجوازية الصغيرة والبروليتاريا، إذ لا تتيح لها المنظومة الاقتصادية أية موارد لممارسة العمل الإلزامي.

إنه تناقض يجعل من قانون الانتخاب منتجاً خيالياً طوباوياً منفصلاً تماماً عن الواقع الاجتماعي. ولذلك فهو لا يعد أداة جادة لتحقيق ديكتاتورية البروليتاريا. [26]

عندما قاطع كل من الطبقة المتوسطة والمثقفين البرجوازيين والبرجوازيين الصغار على مدى أشهر الحكومة السوفيتية بعد ثورة أكتوبر وشلوا حركة القطارات والبريد والتلغراف والمدارس وجهاز الإدارة ووقفوا بذلك في وجه حكومة العمال، كان من الطبيعي أن تكون كل إجراءات الضغط عليهم مطروحة: عبر سحب حقوقهم السياسية ووسائل معاشهم الاقتصادي ... إلخ، من أجل كسر مقاومتهم بقبضة حديدية. عندئذ كان الحديث عن الديكتاتورية الاشتراكية التي لا يجوز أن تخشى من أي حشد للقوى في سبيل تطبيق أو منع إجراءات معينة لصالح الكل. في المقابل ثمة قانون انتخاب يعبر عن تجريد طبقات عريضة كاملة من المجتمع من حقوقها ويضعها سياسياً خارج إطار المجتمع، في حين يعجز اقتصادياً عن توفير مكان لها داخل هذا الإطار. إنه تجريد من الحقوق لم يتخذ كإجراء ملموس لغرض ملموس، ولكن كقاعدة عامة لها تأثير مستمر. ليست تلك ضرورة للديكتاتورية وإنما هو ارتجال غير صالح للبقاء.[27]

لكن المسألة لم تنته عند الجمعية التأسيسية وحق الانتخاب، إذ ينضاف إلى ذلك أيضاً إلغاء

---

26 ملاحظة على الهامش الأيسر دون إشارة توضيحية: «عدم اتساق زمني، استباق الوضع القانوني القائم على أساس من الاقتصاد الاشتراكي الجاهز، ليس في المرحلة الانتقالية لديكتاتورية البروليتاريا.»

27 ملاحظة على الهامش الأيسر دون إشارة توضيحية:»سواء السوفيتات كسند أو الجمعية التأسيسية أو قانون الانتخاب.» كما وُجدت على ورقة منفردة غير مرقمة هذه الملحوظة: «وصف البلاشفة مجالس السوفيت بأنها رجعية لأن أغلبيتها من الفلاحين (ممثلي الفلاحين وممثلي الجنود). وبعد أن وقفت السوفيتات في صفهم، أُعتبرت الممثل الحقيقي لرأي الشعب. لكن هذا التحول المفاجيء كان مرتبطا فقط بمسألة السلام والأرض.»

الضمانات الديمقراطية لحياة عامة سليمة والنشاط السياسي للجماهير العاملة، أي حرية الصحافة وحق التجمع وتكوين الاتحادات، وهي الحقوق التي جُرد منها كل معارضي الحكومة السوفيتية[28]. لا تكفي أبداً حجج تروتسكي المذكورة أعلاه حول ثقل آلية المؤسسات الديمقراطية المنتخبة بأي حال لتبرير مثل هذه الإجراءات. في المقابل فإن ثمة حقيقة واضحة ولا جدال فيها وهي أنه لا يمكن إطلاقاً تصور سيادة الجماهير العريضة بدون صحافة حرة غير مكبلة وحياة للتجمعات والاتحادات بدون أية عوائق.

قال لينين: إن الدولة البرجوازية هي أداة لقمع الطبقة العاملة، والدولة الاشتراكية- لقمع البرجوازية. إنها لحد ما مجرد دولة رأسمالية مقلوبة على رأسها. هذه الصيغة المبسطة تتغاضى عن شيء جوهري، وهي أن سيادة الطبقة البرجوازية لا تحتاج لتدريب وتربية سياسية لكل الجماهير، على الأقل ليس لأبعد من حدود معينة ضيقة. أما بالنسبة لديكتاتورية البروليتاريا، فإن التدريب والتربية السياسية هو عنصر حياتها الأساسي، إنه الهواء الذي لا تستطيع الاستمرار في البقاء بدونه.

«بفضل الصراع المفتوح والمباشرعلى سلطة الحكومة...»[29] هنا يناقض تروتسكي نفسه وأصدقاءه في الحزب على أفضل نحو. بالذات، ولأن هذا الكلام صحيح، قاموا عبر كبت الحياة العامة بسد منبع الخبرة السياسية وسلم التطور. أم أن علينا أن نفترض أن الخبرة السياسية والتطور كانا ضروريين حتى استيلاء البلاشفة على السلطة وقد بلغا ذروتهما والآن أصبحا بلا فائدة (خطاب لينين: روسيا مقتنعة بالاشتراكية!!!)[30]

في الواقع العكس هو الصحيح! هذه المهمات الضخمة بالذات التي أقبل عليها البلاشفة بالشجاعة والحسم، تطلبت تدريباً سياسياً مكثفاً للجماهير وجمعاً للخبرات {الحرية فقط لأنصار

[28] «تقمع البروليتاريا المستغلين واالبرجوازية- لذلك فهي لا تنافقهما ولا تعدهما بالحرية والديمقراطية-لكنها تعطي الديمقراطية الحقيقية للعمال. كانت روسيا السوفيتية هي أول من أعطى الأغلبية الهائلة من العمال في روسيا حرية وديمقراطية، لم تكن معروفة ولا ممكنة ولا متخيلة في أي جمهورية ديمقراطية برجوازية، ولهذا الغرض انتزعت من البرجوازية مثلا قصورها وفيلاتها (وإلا تكون حرية التجمع نفاق) ولهذا الغرض انتزعت من الرأسماليين المطابع والورق (عدا ذلك فإن حرية الصحافة للأغلبية العاملة من الأمة مجرد كذبة)

(W.I:Lenin, Werke, Bd. 28, S.97/98)

[29] نقاط في الأصل- وهذا هو نص الاقتباس الكامل: «بفضل الصراع المفتوح والمباشر على سلطة الحكومة يتراكم قدر كبير من الخبرة السياسية لدى الجماهير العاملة خلال فترة وجيزة جدا ويصعدون في تطورهم بسرعة من درجة لأخرى.»

Leo Trotski: Von der Oktoberrevolution bis zum Brester Friedensvertrag, S.93

[30] أنظر الحاشية رقم رقم 28

الحكومة- فقط لأعضاء حزب واحد مهما كثر عددهم- ليست حرية. الحرية هي دائما حرية المختلفين فكرياً. ليس من أجل تشدد «العدالة»، ولكن لأن كل ما يضخُ الحياة وما هو شاف ومطهر للحرية السياسية، يرتبط بهذا الجوهر ويفشل تأثيره، لو أصبحت «الحرية» امتيازاً.} [31]

لكن الشرط الضمني لنظرية الديكتاتورية حسب مفهوم لينين وتروتسكي، والتي ترى أن التحول الاجتماعي تنتظره وصفة جاهزة في جيب حزب الثورة لا تحتاج لتطبيقها سوى لطاقة[32]، هي للأسف أو لحسن الحظ- حسب الموقف- ليست كذلك. بعيداً كل البعد عن كونها مجموعة من التعليمات الجاهزة التي كان يمكن للمرء استخدامها، فإن التطبيق العملي للاشتراكية كنظام اجتماعي واقتصادي وقانوني هو مسألة لا تزال عالقة في ضباب المستقبل. ما نمتلكه في برنامجنا هو فقط عبارة عن بعض الأدلة الأقل حجماً والتي تُبين الاتجاه الذي يجب البحث فيه عن إجراءات وأغلبها ذات طابع سلبي. إننا نعرف تقريباً أول الأشياء التي نريد التخلص منها من أجل فتح الطريق أمام الاقتصاد الاشتراكي، ونعرف في المقابل نوع الأجراءات العملية الألف الصغيرة والكبيرة التي يجب اتخاذها في كل خطوة من أجل إدخال المبادئ الاشتراكية في الاقتصاد والقانون وفي كل العلاقات الاجتماعية، ولا يوجد برنامج حزبي اشتراكي ولا كتاب تعاليم اشتراكية يوضح لنا هذه الأمور. هذا ليس نقصاً، بل هو ما يميز الاشتراكية العلمية عن الاشتراكية الطوباوية: ينبغي أن يكون النظام الاجتماعي الاشتراكي منتجاً تاريخياً ولا يمكن أن يكون سوى ذلك، منتج مولود من رحم مدرسة خبراته الخاصة في ساعة التحقق، من صيرورة التاريخ الحي، الذي يشبه بالضبط الطبيعة العضوية الذي هو جزء منها في نهاية المطاف. ولهذه الطبيعة عادة جميلة وهي أنها تجلب دائما مع أي حاجة اجتماعية حقيقية وسيلة إشباعها ومع كل مهمة حلها. إن كان الأمر كذلك، فمن الواضح أن الاشتراكية لا تسمح، حسب طبيعتها، بأن تفرض على أحد، ولا يمكن إدخالها بفرمانات. وهي تشترط سلسلة من الإجراءات القسرية- ضد الملكية وما إلى ذلك. الإجراءات السلبية، أي إجراءات الهدم، يمكن إملاؤها، أما إجراءات البناء، الإيجابية فلا. أرض بكر وألف مشكلة. والخبرة وحدها [هي] القادرة على التصحيح وفتح طرق جديدة. وحدها حياة فائرة ومنفلتة تتلاشى في آلاف من أشكال وارتجالات جديدة تحصل

[31] الجمل بين القوسين من طبعة نقدية خاصة بالنصوص التي كتبتها روزا لوكسمبورغ عن الثورة الروسية خلال فترة السجن في بريسلاف:
Rosa Luxemburg, Breslauer Gefängnismanuskripte zur russischen Revolution. Textkritische Ausgabe, Leipzig 2001

[32] ملاحظة على الهامش الأيسر دون إشارة تصنيفية: لا يريد البلاشفة بصدق إنكار أنهم مجبورون على التجريب والمحاولة والاختبارفي كل خطوة وأن جزءا معتبرا من إجراءاتهم لا يعد شيئا مثاليا. وهذا هو حالنا جميعا عندما نخوض في هذا الأمر-حتى لو لم تسد في كل مكان أوضاع صعبة كهذه.»

على قوة إبداعية وتصحح كل الأخطاء. لذلك فإن الحياة العامة للدول بحرية محدودة هي لذلك أمر واهٍ جداً وفقير جداً وجامد جداً وغير مثمر، لأنه بإقصاء الديمقراطية يسد منابع كل الثراء الفكري والتقدم. (الدليل: أعوام 1905 والأشهر من فبراير/ شباط حتى أكتوبر/ تشرين الأول 1917). مثلما هي الحال سياسياً، هي أيضا اقتصادياً واجتماعياً. يتحتم على كل جماهير الشعب المشاركة وإلا سيتم إملاء الاشتراكية وفرضها من طاولة التنظير الخاصة ببضعة عشرات من المثقفين.

إن الرقابة العامة أمر ضروري لا محالة. وإلا فسيظل تبادل الأفكار محدوداً في دائرة مغلقة من موظفي الحكومة الجديدة. لن يمكن تجنب الفساد. (كلمات لينين، نشرة رقم [33]36). تتطلب ممارسة الاشتراكية تحولاً فكرياً كاملاً للجماهير التي حُطَّ من قدرها عبر قرون من الحكم البرجوازي. غرائز اجتماعية بدلا من ذاتية، مبادرات جماهيرية عوضاً عن الخمول، المثالية التي تتجاوز كل الآلام ...إلخ لا أحد يعرف ذلك بشكل أفضل ويصف بعمق أكثر ويكرر بإصرار أكثر من لينين. لكنه الآن يخطئ تماماً في الوسيلة. المرسوم والسلطة الديكتاتورية لمفتشي المصانع والعقوبات الصارمة وحكم الإرهاب. كل هذه مسكنات. إن الطريق الوحيد لهذا الميلاد الجديد: هو مدرسة الحياة العامة نفسها، الديمقراطية غير المحدودة والأوسع انتشاراً، الرأي العام. إن حكم الإرهاب وحده هو المحبط.

لوسقط كل ذلك، فماذا يتبقى في الحقيقة؟ لقد وضع لينين وتروتسكي السوفيتات بوصفها التمثيل الوحيد الحقيقي للجماهير العاملة عوضاً عن المؤسسات النيابية المنبثقة عن انتخابات شعبية عامة. لكن قمع الحياة السياسية في كل أرجاء البلاد سيؤدي لا محالة إلى شلل الحياة في السوفيتات أيضاً وباضطراد. بدون الانتخابات العامة وحرية الصحافة والتجمع وصراع الآراء الحر، ستحتضر الحياة في كل مؤسسة عامة وستصبح حياة صورية تبقى فيها البيروقراطية وحدها كعنصر نشط. تغفو الحياة العامة تدريجياً ويكون بضعة عشرات من قادة الحزب لديهم طاقة لا تنفذ ومثالية لا حدود لها هم أصحاب الأمر والنهي وتحت إمرتهم يدير الأمور في الواقع عشرات من العقول الرائعة، ومن حين لآخر تُحشد نخبة من العمال لاجتماعات من أجل التصفيق لخُطب القادة وللتصويت بالإجماع على القرارت المقدمة لهم، وهو ما يعني في الواقع علاقات المحسوبية-إنها ديكتاتورية على أية حال، لكنها ليست ديكتاتورية البروليتاريا، وإنما ديكتاتورية حفنة من السياسيين، أي ديكتاتورية حسب المفهوم البرجوازي المحض، وفقا

[33] في المصدر تكتب روزا لوكسمبورغ بطريق الخطأ أن رقم النشرة هو 29 . نُشر المقال المعنون «بعد الثورة الروسية» في نشرة اتحادات الناخبين الاشتراكيين الديمقراطيين في برلين ومحيطها، النشرة رقم 36 بتاريخ الثامن من ديسمبر/ كانون الأول 1918 وتضمن إعادة نشر مطولة وحرفية بعض الشيء لمؤلف لينين المهام التالية للسلطة السوفيتية.

لمفهوم حكم اليعاقبة (تأجيل مؤتمر السوفيت من ثلاثة أشهر إلى ستة أشهر!). أجل، وكذلك أيضاً، لا بد أن تؤدي هذه الأوضاع إلى توحش الحياة السياسية:عمليات اغتيال وقتل رهائن، إلخ. إنه قانون موضوعي قاهر لا يمكن لأي حزب أن يتملص منه.

إن الخطأ الأساسي في النظرية اللينينية-التروتسكية هي أنها تضع الديكتاتورية، تماماً كما يفعل كاوتسكي، في مواجهة الديمقراطية. «الديكتاتورية أم الديمقراطية» هذا هو السؤال لدى البلاشفة كما لدى كاوتسكي. لقد حسم كاوتسكي أمره لصالح الديمقراطية وتحديداً الديمقراطية البرجوازية، لأنه يضعها كخيار بديل عن التحول الاشتراكي. أما لينين-تروتسكي فحسما أمرهما على العكس لصالح الديكتاتورية بوصفها النقيض للديمقراطية، وبالتالي لديكتاتورية حفنة من الأشخاص، أي للديكتاتورية البرجوازية. كلاهما قطبان متعارضان وبعيدان ذات البعد عن السياسة الاشتراكية. لا يمكن للبروليتاريا، عندما تمسك بالسلطة، أن تأخذ بعد اليوم أبدا بنصيحة كاوتسكي وتتخلى نهائيا عن التحول الاشتراكي بحجة «عدم نضج البلاد» وتهتم فقط بالديمقراطية دون أن تخون نفسها أو تخون الأممية أو الثورة. ينبغي ويتحتم اتخاذ إجراءات اشتراكية على الفور على بأقصى اندفاع ومثابرة ودون أية اعتبارات، أي ممارسة الديكتاتورية. لكنها ديكتاتورية الطبقة،لا ديكتاتورية الحزب أو الزمرة، ديكتاتورية الطبقة، أي أقصى حد من العلنية، في ظل مشاركة بلا قيود للجماهير في ديمقراطية لا محدودة. «كماركسيين لم نكن أبداً

عبدة أصنام الديمقراطية الشكلية»، هكذا كتب تروتسكي.[34] نحن أيضاً لم نكن أبداً عبدة أصنام الاشتراكية أو الماركسية. هل نستنتج من ذلك أننا سنلقي بالاشتراكية والماركسية، عندما لا تصبح مريحة لنا، في مخزن المخلفات، على غرار كونو-لينش -بارفوس[35]؟ إن تروتسكي ولينين هما النفي الحي لهذا السؤال. لم نكن أبداً عبدة للديمقراطية الشكلية، وهذا يعني فقط: إننا نفرق دائماً بين جوهر الاشتراكية والشكل السياسي للديمقراطية \البرجوازية. ونكشف دائماً النواة الحريفة لانعدام المساواة وانعدام الحرية الاجتماعيين تحت القشرة الحلوة للمساواة والحرية الشكليين- ليس لرفض هذين ولكن لتحفيز الطبقة العاملة على ألا ترضى بالقشرة، بل أن تستولي بالأحرى

---

34 ملاحظة على الهامش الأيسر دون إشارة تصنيفية: «خطاب لينين عن النظام والفساد. لن يكون من الممكن تجنب الفوضى لدينا. يلتصق العنصر البروليتاري الرث بالمجتمع البرجوازي ولا يفترق عنه والأدلة هي كما يلي:

1. شرق بروسيا، القوزاق، أعمال السلب والنهب.

2. تفشي النهب والسرقة في ألمانيا («عمليات الاحتيال»، عمال البريد والسكك الحديدية، الانمحاء التام للحدود بين المجتمع المنظم جيدا والسجن)

3. الانزلاق السريع لقادة النقابات إلى الرثاثة. وفي مواجهة ذلك تقف إجراءات الترهيب العنيفة بلا حول ولا قوة. بل على النقيض إنهم يزدادون فسادا والترياق الوحيد لذلك هو المثالية والنشاط الاجتماعي للجماهير، حرية سياسية غير محدودة.»

على ورقة منفردة دون إشارة تصنيفية يوجد هذا الشرح المعمق:

«إن محاربة البروليتاريا الرثة لهي مشكلة على درجة كبيرة من الأهمية في كل ثورة. نحن أيضا سنواجهها في ألمانيا وفي كل مكان يلتصق عنصر البروليتاريا الرثة بعمق بالمجتمع البرجوازي ليس فقط كطبقة غريبة أو كنفاية اجتماعية تنمو أحيانا نموا هائلا عندما تنهار جدران النظام الاجتماعي، بل كعنصر متداخل في كل جوانب المجتمع. أظهرت السوابق في ألمانيا- وفي بلدان أخرى بدرجة أقل أو أكثر- كم من السهل أن تسقط كل طبقات المجتمع البرجوازي في الرثاثة. تتداخل الفوارق ما بين مغالاة التجار في الأسعار واحتيالات صغار النبلاء البولنديين والصفقات السانحة الوهمية وغش المواد الغذائية والنصب واختلاسات الموظفين والسرقة والسطو والنهب، بحيث تنمحي الحدود بين المواطنة الشريفة والسجن. هنا تتكرر الظاهرة نفسها، كما يتكرر الانزلاق السريع والمنتظم للزينة البرجوازية إلى الرثاثة، عندما تُغرس في ظروف استعمارية في الخارج في أرض اجتماعية. يسقط المجتمع البرجوازي الذي تعد اللاأخلاقية العميقة هي قانونه الحياتي الداخلي مع نزع الحدود والدعائم التقليدية للأخلاق والحق: استغلال البشر للبشروالسقوط ببساطة ودون رادع في الرثاثة. ستصارع الثورة البروليتارية في كل مكان مع هذا العدو، مع أداة الثورة المضادة. وفي هذا السياق يعد الترهيب أيضا سلاحا غير ماض وذا حدين. ستقف المحاكمات الميدانية القاسية بلا حول ولا قوة أمام طفح الفساد البروليتاري الرث. أجل ستقود كل سيطرة مستمرة لحالة الحصار لا محالة للاستبداد، وكل استبداد له تأثير ضار بالمجتمع. لذا فإن الوسيلة الوحيدة في يد الثورة الروسية هي أيضا هنا: إجراءات راديكالية ذات طبيعة سياسية واجتماعية، وأسرع تحول للضمانات الحياتية للجماهير- مضاعفة المثالية الثورية التي لا يمكن لها الاستمرار على الدوام إلا في ظل الحرية السياسية غير المحدودة من خلال النشاط الجماهيري المكثف.

وكما أن التأثير الحر لأشعة الشمس هو أكثر الوسائل فعالية وتطهيرا وشفاء من عدوى الأمراض المعدية والجراثيم، فإن الثورة ذاتها ومبدأها المتجدد والحياة الفكرية المنبعثة منها ونشاط الجماهير ومسؤوليتها الذاتية، أي الحرية السياسية الأوسع كشكل للثورة هي الشمس الوحيدة الشافية والمطهرة.»

35 قادة التيار القوموي في الحزب الاشتراكي الديمقراطي الألماني الذين دعموا مشاركة ألمانيا في الحرب العالمية الأولى في الرايخستاغ. المترجم.

على السلطة السياسية لملئها بمضمون اجتماعي جديد. إنها المهمة التاريخية للبروليتاريا، عندما تصل للسلطة، أن تحقق الديمقراطية الاشتراكية عوضاً عن الديمقراطية البرجوازية، لا أن تلغي أي شكل من أشكال الديمقراطية. لكن الاشتراكية الديمقراطية لا تبدأ في الأرض الموعودة، بعد الانتهاء من البنية التحتية للاقتصاد الاشتراكي، كهدية عيد ميلاد جاهزة للشعب المهذب الذي ساند في غضون ذلك بإخلاص حفنة من الديكتاتوريين الاشتراكيين. تبدأ الاشتراكية الديمقراطية بهدم الحكم الطبقي وبناء الاشتراكية في وقت واحد. تبدأ الديمقراطية في لحظة تولي الحزب الاشتراكي مقاليد الحكم، وهي بذلك لا تختلف شيئا عن ديكتاتورية البروليتاريا.

أينعم: ديكتاتورية! لكن هذه الديكتاتورية تقوم على طريقة استخدام الديمقراطية وليس على إلغائها عبر تدخلات مندفعة وحاسمة في الحقوق المكتسبة والظروف الاقتصادية للمجتمع البرجوازي، التي بدونها لا يمكن تحقق التحول الاشتراكي. لكن هذه الديكتاتورية يجب أن تكون من صنع الطبقة وليس من صنع أقلية صغيرة من القيادات الحاكمة باسم الطبقة، أي أنها يجب أن تنبع في كل خطوة من المشاركة الفعالة للجماهير وتحت تأثيرها المباشر وفي ظل رقابة الرأي العام كله، وأن تنبثق من التدريب السياسي المتنامي.

وعلى هذا النحو بالضبط كان البلاشفة سيتصرفون بالتأكيد، لو لم يعانوا من عسف الحرب العالمية والاحتلال الألماني وكل ما ارتبط به من الصعوبات غير العادية التي لا بد ستشوه أي سياسة اشتراكية ولو كانت وراءها أفضل النوايا ومفعمة بأجمل المبادئ.

ومن الحجج الشنيعة لتبرير ذلك، الاستخدام الكثير للإرهاب عبر حكومة المجالس وتحديداً في الفترة الأخيرة قبل انهيار الإمبريالية الألمانية، منذ اغتيال المبعوث الألماني. لكن تلك المقولة البديهية بأن الثورة لا تعمد بماء الورد تعد في حد ذاتها ركيكة نوعاً ما.

كل ما يحدث في روسيا مفهوم وعبارة عن سلسلة لا يمكن تفاديها من الأسباب والنتائج تتمثل منطلقاتها وخواتيمها في فشل البرورليتاريا الألمانية واحتلال روسيا من قبل الإمبريالية الألمانية. إنه لأمر فوق طاقة البشر أن يُتوقع من لينين ورفاقه أيضاً أن يخلقوا من العدم، وفي ظل هذه الظروف أيضاً، الديمقراطية الأجمل وديكتاتورية البروليتاريا الأمثل واقتصاداً اشتراكياً مزدهراً. لقد قدموا للاشتراكية الأممية الكثير مما يمكن إنجازه خلال هذه الظروف اللعينة الصعبة، وذلك بفضل موقفهم الثوري الحاسم وعزيمتهم المثالية وإخلاصهم الذي لا يتزعزع. لكن الشيء الخطير يبدأ حيثما يصنعون من اضطرارهم فضيلة، ويثبّتون نظرياً كل خطوات تكتيكهم الذي اضطروا إليه في ظل هذه الشروط القاتلة ويوصون البروليتاريا العالمية به كنموذج يُحتذى

للتكتيك الاشتراكي. إنهم يسدون صنيعاً سيئاً للاشتراكية العالمية التي قاتلوا وعانوا من أجلها عندما يُسلطون الضوء على ما هو غير ضروري إطلاقاً، ويخفون فضلهم التاريخي الحقيقي الذي لا جدال عليه لصالح أخطاء اضطروا لارتكابها، وعندما يرغبون في تسجيل كل الأوضاع المائلة المذكورة في روسيا نتيجة للضرورة والقهر باعتبارها معارف جديدة يضيفونها لمستودع الاشتراكية العالمية، وهي في النهاية لم تكن سوى انعكاس لإفلاسها في الحرب العالمية هذه.

قد يهتف اشتراكيو الحكومة الألمان قائلين إن حكم البلاشفة في روسيا هو صورة مشوهة لديكتاتورية البروليتاريا. وإذا كان الأمر كذلك أو لا يزال، فالسبب يعود فقط إلى أنه منتج لموقف البروليتاريا الألمانية التي كانت صورة مشوهة في الصراع الطبقي الاشتراكي. جميعنا نخضع لقانون التاريخ، والسياسة الاشتراكية لا يمكن تنفيذها إلا دولياً. لقد أظهر البلاشفة أنهم يستطيعون إنجاز كل ما يمكن أن ينجزه حزب ثوري في حدود الإمكانيات التاريخية. لا ينبغي عليهم أن يصنعوا معجزة، لأن ثورة بروليتارية نموذجية خالية من الأخطاء في بلد معزول ومنهك من الحرب العالمية ومخنوق من الإمبريالية ومغدور من البروليتاريا العالمية، هي في حد ذاتها معجزة. لكن الفيصل هو التفرقة في سياسة البلاشفة بين الأساسي وغير الأساسي، بين الجوهر والعرض. في هذه المرحلة الأخيرة، حيث نحن مقبلون في كل أنحاء العالم على معارك أخيرة حاسمة، كانت المشكلة الأكبر للاشتراكية، ولا تزال، قضية عصرنا الملحة، مشكلة لا تتعلق بمسائل تفصيلية حول التكتيك وإنما بقدرة البروليتاريا على الفعل والعزيمة الثورية للجماهير وعموماً إرادة الاشتراكية للوصول للسلطة. وفي هذا الخصوص كان لينين وتروتسكي ورفاقهما هم أول من قدم مثالا للبروليتاريا العالمية، وهم لا يزالون حتى الآن الوحيدين الذين يستطيعون الهتاف مثل الأديب أولريش فون هوتن[36]: لقد تجرأت وفعلتها!

هذا هو الجوهري والباقي من السياسة البلشفية. ووفقا لذلك، سيبقى قائماً فضلهم التاريخي الخالد باستيلائهم على السلطة السياسية وسبقهم للبروليتاريا العالمية في التحديد العملي لمشكلات تطبيق الاشتراكية وإعطاءهم دفعة قوية للصراع بين رأس المال والعمل في كل أنحاء العالم. في روسيا تم تحديد المشكلة فحسب، لكن لم يكن حلها ممكناً، حيث أن حلها لا يمكن أن يكون إلا عالميا. ووفقا لذلك، سيكون المستقبل في كل أنحاء العالم ل «لبلشفية».

[36] أولريش فون هوتن (1488-1523)، أديب وشاعر ألماني من أنصار النزعة الإنسانية، تميز بانتقاده الحاد للكنسية. المترجم



القضايا التنظيمية للاشتراكية-الديمقراطية الروسية

روزا لوكسمبورغ وكوستيا تسيتكين في فريديناو، 1907.

القضايا التنظيمية للاشتراكية- الديمقراطية الروسية

(1904)

من الأمور المسلم بها تقليديا أنه يتحتم على الحركات الاشتراكية الديمقراطية في الدول المتخلفة أن تتعلم من الحركات الأقدم في الدول المتقدمة. ونحن هنا نتجرأ على إضافة ما يتعارض مع هذه المقولة: يمكن للأحزاب الاشتراكية- الديمقراطية الأقدم والمتقدمة، بل وينبغي عليها كذلك أن تتعلم من معرفة الأحزاب الشقيقة الأصغر عن كثب. وكما يعتبر الاقتصادي الماركسي- خلافاً للاقتصادي البرجوازي الكلاسيكي، وناهيك بالطبع عن الاقتصادي العادي - كل المراحل الاقتصادية السابقة على النظام الاقتصادي الرأسمالي ليست مجرد أشكال ل «عدم التطور» بالنظر إلى تاج الخليقة، أي الرأسمالية، بل هي أنماط مختلفة للاقتصاد تتمتع تاريخيا بالمساواة، يرى السياسي الماركسي أن الحركات الاشتراكية المختلفة في درجة تطورها هي كيانات تاريخية مستقلة. وكلما تعرفنا أكثر على الملامح الأساسية للاشتراكية الديمقراطية في إطار تنوع بيئاتها الاجتماعية المختلفة، ازداد وعينا بما هو جوهري وأساسي ومبدئي في الحركة الاشتراكية الديمقراطية، وتراجع أكثر ضيق الأفق المرتبط بالخاصية المحلية. وليس عبثا أن ينبض الطابع الأممي بقوة في الماركسية الثورية، وليس عبثا أن تخبو الأفكار الانتهازية دائما لينتهي بها المآل إلى عزلة وطنية. كُتب المقال التالي بناء على طلب من «إسكرا»، جهاز الحزب الاشتراكي الديمقراطي الروسي، وقد يكون أيضا محل اهتمام الجمهور الألماني.

1

لقد أُوكلت للاشتراكية الديمقراطية الروسية مهمة فريدة وغير مسبوقة في تاريخ الاشتراكية، ألا وهي خلق تكتيك اشتراكي ديمقراطي مناسب للنضال الطبقي البروليتاري في دولة استبدادية. ليس ثمة معنى للمقارنة المعتادة بين الأوضاع الحالية في روسيا والأوضاع في ألمانيا خلال فترة تطبيق قانون ملاحقة الاشتراكيين، طالما نُظر إلى الأوضاع في روسيا من الجانب الأمني- الشُرطي وليس من الجانب السياسي. إن العراقيل الموضوعة أمام الحركة الجماهيرية بسبب نقص في الحريات الديمقراطية تعد، نسبياً، ثانوية من حيث الأهمية: لقد عرفت الحركة الجماهيرية في روسيا أيضا كيف تُسقط قيود «الدستور» الاستبدادي وتخلق «دستور قلاقل الشوارع» الخاص بها، حتى ولو كان دستورا كسيحا. وستتمكن من القيام بذلك أيضا إلى أن تحقق نصرها النهائي على الاستبداد. وتتمثل الصعوبة الكبرى للنضال الاشتراكي الديمقراطي في روسيا في إخفاء الحكم القمعي للنظام المستبد لهيمنة الطبقية البرجوازية، وهو يُكسب بذلك، رغما عنه، تعاليم الصراع الطبقي الاشتراكية الحقيقية طابعا دعائيا مجرداً، والتحريض السياسي المباشر طابعا ديمقراطيا ثوريا بشكل أساسيّ. فببساطة سعى قانون ملاحقة الاشتراكيين إلى إخراج الطبقة العاملة من الإطار الدستوري- وسط مجتمع برجوازي متطور جدا، وتناقضات طبقية مكشوفة كلياً وناضجة في إطار النظام البرلماني. وهنا بالضبط كمنت الحماقة، أي عبثية المشروع البسماركي. ومن المفترض أن يتم إنجاز التجربة المعاكسة في روسيا، أي تأسيس اشتراكية ديمقراطية دون الحكم السياسي المباشر للبرجوازية.

لم يشكل هذا قضية غرس التعاليم الاشتراكية في الأراضي الروسية وحدها، ولا قضية التحريض السياسي وحدها، بل وشكل أيضا قضية \التنظيم أيضاً بطريقة غريبة جدا. لا يعد التنظيم في الحركة الاشتراكية الديمقراطية، خلافاً للمحاولات الاشتراكية الطوباوية الأولى، منتجا مصطنعا للدعاية، بل منتجا تاريخيا للصراع الطبقي، لا تؤثر فيه الاشتراكية الديمقراطية سوى من خلال الوعي السياسي. في ظل الظروف العادية، أي هناك حيثما يسبق الحكم السياسي الطبقي المتفتح للبرجوازية الحركة الاشتراكية الديمقراطية، تضطلع البرجوازية بقدر كبير بتحقيق أول التحام سياسي للعمال. «في هذه المرحلة»، كما يقول البيان الشيوعي: «إن التضامن الحاشد للعمال... لا يعد بعد ثمرة اتحادهم، بل ثمرة اتحاد البرجوازية.»[1] ففي روسيا كان من نصيب

[1] كارل ماركس/فريدريش إنغلز: البيان الشيوعي
Karl Marx/Friedrich Engels: Manifest der Kommunistischen Partei, in: Karl Marx/Friedrich Engels: Werke, Bd. 4, Berlin 1964, S. 470.

الاشتراكية الديمقراطية الاضطلاع بمهمة تعويض جزء من العملية التاريخية من خلال تدخل واعٍ، وقيادة البروليتاريا مباشرة من حالة التفتت السياسي، التي تشكل الأساس لنظام الحكم الاستبدادي، إلى أعلى أشكال التنظيم- كطبقة مناضلة واعية بهدفها. ولهذا تكون قضية التنظيم مسألة صعبة بشكل خاص للاشتراكية الديمقراطية الروسية، ليس فقط لأن عليها أن تخلقه من دون كل الأدوات الشكلية للديمقراطية البرجوازية، بل بالأساس لأنه ينبغي عليها، إلى حد ما، خلقه، كما يفعل سبحانه في علاه، من «العدم»، من دون المادة السياسية الخام التي يقوم المجتمع البرجوازي عادة بتحضيرها.

تكمن المشكلة التي تعمل الاشتراكية الديمقراطية الروسية على حلها منذ سنوات في الانتقال من نمط التنظيم المتشظي، والتنظيم الدائري- المحلي المستقل تماما، ذلك الذي يلائم المرحلة التحضيرية للحركة، التي يغلب عليها الطابع الدعائي، إلى التنظيم كما هو مطلوب لتحرك سياسي موحد للجماهير في أنحاء الدولة كافة. ونظرا لأن الملمح الأبرز لأشكال التنظيم المتقادمة سياسيا والتي لم تعد محتملة هو التشظي والحكم الذاتي الكامل، وعجرفة التنظيمات المحلية، فقد كان من الطبيعي أن يصبح شعار المرحلة الجديدة لأعمال التنظيم الكبيرة والمُرتبة هو المركزية. كان التشديد على فكرة المركزية هو اللازمة المتكررة لجهاز الحزب الاشتراكي الديمقراطي الروسي «إسكرا» خلال حملته الرائعة التي امتدت لثلاث سنوات للتحضير لمؤتمر الحزب الأخير والتأسيسي بحق.[2] وقد هيمنت الفكرة نفسها على الحرس الجديد للاشتراكية الديمقراطية في روسيا. لكن سرعان ما تبين خلال مؤتمر الحزب، وبشكل أكبر بعده، أن المركزية هي شعار لا يستفيد منه أبداً المضمون التاريخي للاشتراكية الديمقراطية وخصائص نمطها التنظيمي. لقد تبين مجددا أن الفهم الماركسي للاشتراكية لا يسمح بزجه في صيغ جامدة، في أي مجال ولا حتى في ما يتعلق بالقضايا التنظيمية.

يعكس الكتاب الذي بين يدينا للرفيق لينين-أحدِ القادة والمدافعين البارزين عن حزب **إسكرا** خلال الحملة التحضيرية لمؤتمر الحزب- العرض المنهجي للآراء التي تمثل التوجه المفرط في المركزية للحزب الروسي[3]. هذا الفهم الذي عبر عنه الكتاب بشكل عميق ومستفيض هو تصور لمركزية لا هوادة فيها، مبدؤها الحياتي هو، من ناحية، الإبراز الحاد للمجموعات المنظَمة من

[2] من 30 يوليو وحتى 23 أغسطس 1903 انعقد في بروكسل ولندن المؤتمر الثاني لحزب العمال الاشتراكي الديمقراطي الروسي، وكانت من أهم نتائجه تأسيس حزب البلاشفة.

[3] نيقولاي لينين. خطوة للأمام، خطوتان للوراء:
N. Lenin: Ein Schritt vorwärts, zwei Schritte rückwärts, Genf 1904. [W.I. Lenin: Ein Schritt vorwärts, zwei Schritte zurück, in: Werke, Bd. 7, Berlin 1968, S. 199–430.]

الثوار الفاعلين المتميزين وعزلها عن البيئة المحيطة بها، حتى ولو كانت غير منظمة، لكنها ثورية نشطة. ومن ناحية أخرى الانضباط والتدخل المباشر والحاسم والمقرر للسلطة المركزية في كل المظاهر الحياتية لتنظيمات الحزب المحلية[4]. ويكفي أن نلاحظ مثلا أن اللجنة المركزية، وفقا لهذا المفهوم، مخولة بتنظيم كل اللجان الفرعية، أي أنها تقرر أيضا بشأن الأفراد المؤلفين لكل مجموعة تنظيمية محلية روسية من جنيف ولييج وحتى تومسك وإيركوتسوك، وتمنحها نظاماً داخلياً محلياً معداً من قبلها وتخول لنفسها، من خلال قول فصل، حلها وتأسيسها من جديد، لتؤثر في الختام بهذه الطريقة وبشكل غير مباشر على تشكيلة أعلى سلطة حزبية، أي على تشكيلة المؤتمر الحزبي. ووفقاً لذلك تبدو اللجنة المركزية في صورة النواة النشطة فعليا للحزب، وباقي الهيئات الأخرى مجرد أدوات تنفيذية تابعة لها.[5]

وبالأخص يرى لينين في توحيد مثل هذه المركزية الصارمة في التنظيم مع الحركة الجماهيرية الاشتراكية الديمقراطية مبدءاً ثورياً- ماركسياً مميزاً ويستطيع تقديم الكثير من الحقائق والحجج لإسناد رؤيته وفهمه للأمور كما يعرضها. لكن دعونا نفحص الأمر عن كثب.

ليس ثمة أدنى شك في أن ملمحاً مركزياً قوياً يكمن بشكل عام في الاشتراكية- الديمقراطية. فعلى

[4] أجاب لينين على ملاحظات روزا لوكسمبورغ بمقاله خطوة للأمام، خطوتان للوراء
Lenins an Rosa Luxemburg, in: Werke, Bd. 7, S. 480–491.
«ترى الرفيقة لوكسمبورغ إذن أنني أدافع عن نظام تنظيم ضد آخر، لكن هذا في الحقيقة غير صحيح. فأنا أدافع، من أول صفحة في الكتاب حتى آخره، عن مبادئ أساسية لكل نظام تنظيم حزبي يمكن تصوره. لا ينشغل كتابي بالفرق بين هذا النظام التنظيمي أو غيره، ولكن بالسؤال عن الطريقة التي يمكن بها الحفاظ على هذا النظام ونقده وتصحيحه دون أن يناقض ذلك مبدأ الحزب. تستطرد روزا لوكسمبورغ قائلة إن اللجنة المركزية وفقا لهذا التصور (تصور لينين) مخولة بتنظيم كل اللجان الفرعية للحزب. وفي الواقع إن ذلك غير صحيح. لا يمكن توثيق وإثبات فهمي لهذه المسألة إلا من خلال مسودة وضعتها أنا للّائحة التنظيمية للحزب. وفي هذه المسودة ليس ثمة حديث عن الحق في تنظيم اللجان الفرعية. أضافت اللجنة المكلفة بإعداد لائحة الحزب، والمنتخبة خلال المؤتمر الحزبي هذا الحق، وقبل مؤتمر الحزب تصميم هذه اللجنة. وفي هذه اللجنة انتُخب بالإضافة إلى شخصي وشخص آخر من أنصار الأغلبية، ثلاثة من أتباع الأقّلية في المؤتمر الحزبي، بحيث كان لمعارضيّ بالذات اليد العليا في اللجنة التي منحت للجنة المركزية الحق في تنظيم اللجان الفرعية.» (480 .481/S)

[5] «تقول الرفيقة لوكسبورغ إنه وفقا لتصوري تبدو اللجنة هي النواة النشطة فعليا للحزب. وفي الواقع هذا غير حقيقي. لم أتبن هذا التصور إطلاقا. بل على العكس يتهمني معارضي (في المؤتمر الثاني للحزب) بأنني لا أحمي استقلالية اللجنة المركزية بقدر كاف، وأنني كثيرا ما أضع هيئة تحرير الجهاز المركزي المتواجد في الخارج تحت إمرة مجلس الحزب. وقد رددت على هذا الاتهام في كتابي بالقول إنه عندما كانت لأغلبية الحزب اليد العليا في مجلس الحزب لم تحاول أبدا المساس باستقلالية اللجنة المركزية، لكن ذلك حدث بمجرد أن أصبح مجلس الحزب أداة للصراع في يد الأقّلية.» لينين، المرجع السابق.
(W.I. Lenin: Ein Schritt vorwärts, zwei Schritte zurück. Eine Antwort N. Lenins an Rosa Luxemburg, in: Werke, Bd. 7, S.481)

خلفية نموها في تربة اقتصادية تتسم بتوجهات رأسمالية مركزية واعتمادها في صراعها على الإطار السياسي للدولة الكبرى المركزية البرجوازية، من الطبيعي أن تكون الاشتراكية الديمقراطية خصماً صريحاً لكل النزعات الإقليمية والفيدرالية الوطنية. ولكون المهمة التي اختيرت لها الاشتراكية الديمقراطية هي تمثيل المصالح الكلية للبروليتاريا كطبقة في إطار دولة ما في مقابل جميع المصالح الفردية والجماعية البروليتارية، فهي تتحلى في كل مكان بالطموح الطبيعي لتحقيق التلاحم بين كل مجموعات الطبقة العاملة الوطنية والدينية والمهنية في صورة حزب عام موّحد واحد، لا تحيد عنه إلا في ظروف معينة وغير عادية مثلما هي الحال في النمسا، حيث لا مفر من استثناء لصالح المبدأ الفيدرالي.

والسؤال المطروح في هذا الصدد لم ولا يتعلق أيضا بتشكيل الاشتراكية الديمقراطية الروسية خليطا فيدراليا من عدد لا يحصى من المنظمات الخاصة الوطنية والمحلية، بل بأنه يتحتم عليها تشكيل حزب عمالي موحد ومدمج لكل الإمبراطورية الروسية. لكن السؤال الآخر المختلف تماما الذي يطرح نفسه يتعلق بدرجة المركزية الأكبر أو الأقل، وطبيعتها الأقرب داخل الاشتراكية الديمقراطية الروسية الموحدة.[6]

من منظور المهام الرسمية للاشتراكية الديمقراطية كحزب نضالي، تبدو المركزية في تنظيمها من البداية كشرط تتعلق بتحققه وبصورة مباشرة قدرة الحزب النضالية وعزيمته. لكن الأهم من الجوانب الخاصة بالمتطلبات الشكلية لأي منظمة نضالية هي الشروط التاريخية الخاصة بالنضال البروليتاري. فالحركة الاشتراكية الديمقراطية هي أول حركة في تاريخ المجتمعات الطبقية تأخذ في حسبانها في كل لحظة وطوال سير الأحداث تنظيم الجماهير وحراكهم المباشر المستقل.

في هذا الصدد تخلق الاشتراكية الديمقراطية نمط تنظيم مختلفا كليا عن نمط تنظيم الحركات

[6] «تقول الرفيقة لوكسمبورغ إنه لا يوجد خلاف حول ضرورة وجود حزب موحد، وإن الجدل يدور حول درجة المركزية الأقل أو الأكثر. وفي الواقع إن ذلك غير حقيقي. لو بذلت الرفيقة لوكسمبورغ بعض الجهد للتعرف على قرارات الكثير من اللجان المحلية للحزب والتي تشكل الأغلبية، لاستطاعت أن تفهم (وبالمناسبة هذا واضح أيضا في كتابي)، أن الخلاف يدور لدينا بشكل أساسي حول ما إذا كان ينبغي على اللجنة المركزية أو الجهاز المركزي أن يمثل أغلبية الحزب أم لا. لكن الزميلة الغالية لا تقول شيئا عن هذا المطلب «الفائق المركزية»، و«البلانكي» المحض: إنها تفضل مهاجمة الخضوع الآلي ومهاجمة الطاعة العمياء و التبعية العمياء والأشباح الأخرى الممثلة.» لينين، المرجع السابق.
(W.I. Lenin: Ein Schritt vorwärts, zwei Schritte zurück. Eine Antwort N. Lenins an Rosa Luxemburg, in: Werke, Bd. 7, S. 481-482)

الاشتراكية السابقة، كالنمط اليعقوبي-البلانكي على سبيل المثال[7]. يبدو أن لينين يقلل من أهمية الأمر، عندما يذكر في كتابه أن الاشتراكي الديمقراطي الثوري ليس سوى «اليعقوبي المرتبط برباط لا فصام منه بتنظيم البروليتاريا الواعية طبقيا». يلمح لينين في التنظيم والوعي الطبقي للبروليتاريا، وعلى النقيض من مؤامرة أقلية صغيرة، تلك الجوانب الفارقة والمستفيضة بين الاشتراكية- الديمقراطية والبلانكية. لكنه ينسى أن ذلك يعني أيضا إعادة تقييم لمفاهيم التنظيم ومضمونا جديدا لمصطلح المركزية وصيغة جديدة تماما للعلاقة المتبادلة للتنظيم والنضال.

لم تكن البلانكية[8] تريد البناء على التحرك الطبقي المباشر لجماهير العمال، ولا احتاجت، نتيجة لذلك، إلى تنظيم جماهيري أيضاً، بل على النقيض من ذلك، فنظراً لأنه من المفترض ألا تظهر الجماهير العريضة في ميدان القتال إلا في لحظة الثورة فقط، وكون أن التحرك المؤقت يكمن في التحضير لهجوم مفاجئ ثوري لأقلية صغيرة، فقد كان التمييز الحاد بين الأشخاص المكلفين بهذا التحرك المحدد وبين جموع الجماهير ضرورية جدا من أجل إنجاح مهمتهم. ولقد كان هذا التحرك ممكنا أيضاً وقابلا للتنفيذ لأنه لم يوجد أي ارتباط داخلي بين النشاط التآمري لمنظمة بلانكية والحياة اليومية لجموع الجماهير.

في الوقت ذاته كان أيضا التكتيك والمهام التفصيلية للنشاط، نظرا لارتجاله طوعاً دونما صلة بتربة الصراع الطبقي الأولي، مبلورا مسبقا حتى أدق التفاصيل، وقد تم ترسيخه وإقراره كخطة محددة. لذلك من الطبيعي أن يتحول الأعضاء الفاعلون في المنظمة إلى أجهزة تنفيذ محضة

---

[7] «إن اليعقوبي الذي يرتبط ارتباطا لا تنفصم عروته بتنظيم البروليتاريا، والواعي بمصالح طبقته، هو نفسه الاشتراكي الديمقراطي الثوري.»

(W.I. Lenin: Ein Schritt vorwärts, zwei Schritte zurück,in: Werke, Bd. 7, S. 386) –

«تقول الرفيقة لوكسمبورغ، إنني ربما إنني أبرزت وجهة نظري بفطنة أكبر، متفوقا على معارضي، بتعريفي الاشتراكي الديمقراطي الثوري على أنه اليعقوبي المرتبط تنظيم العمال الواعي الطبقي. وهو ما يعد مجددا أكذوبة حقيقية. لم أكن أنا من تحدث أولا عن اليعقوبية، بل ب. أكسلرود. كان أكسلرود هو أول من قارن التفاصيل البسيطة لحزبنا بالثورة الفرنسية. ودونت أنا فقط ملاحظة أن هذه المقارنة مقبولة بمعنى تقسيم الاشتراكية الديمقراطية الحديثى إلى ثورية وانتهازية وهو ما يطابق لدرجة معينة التقسيم إلى يعاقبة وجيرونديين. ثمة مثل مشابه كثيرا ما استخلصه حزب إسكرا القديم من مؤتمر الحزب. وتحديدا لأنه يعترف بهذا التقسيم فقد حارب حزب إسكرا القديم الجناح الانتهازي في حزبنا باتجاه رابوتشيه ديلو. تخلط روزا لوكسمبورغ هنا العلاقة بين الاتجاه الثوري في القرن الثامن عشر وفي القرن العشرين بجعل هذه الاتجاهات متطابقة.»

(W.I. Lenin: Ein Schritt vorwärts, zwei Schritte zurück. Eine Antwort N. Lenins an Rosa Luxemburg, in: Werke, Bd. 7, S. 483)

[8] يشير مصطلح البلانكية إلى مفهوم الثورة لدى لويس أوغست بلانكي (1805-1881) الذي يعتقد أن الثورة الاشتراكية كان يجب أن يقوم بها مجموعة صغيرة نسبيًا من الثوار الذين هم على درجة عالية من التنظيم والسرية. المترجم

لإرادة مقررة مسبقا خارج مجال نشاطهم، إلى أدوات في يد لجنة مركزية. وهكذا أُفسح المجال أيضا أمام اللحظة الثانية للمركزية التآمرية: التبعية العمياء والمطلقة لكل جهاز من أجهزة الحزب لسلطتها المركزية وتوسيع الصلاحيات السلطوية الحاسمة لصالح هذه الأخيرة لتطال الطرف الأقصى للتنظيم الحزبي.

لكن شروط الحراك الاشتراكي الديمقراطي تبقى مختلفة جذريا. وهذا يبرز تاريخيا من وسط الصراع الطبقي الأولّي. فهو ينشط من خلال التناقض الديالكتيكي بأن الجيش البروليتاري هنا هو من يجند نفسه أثناء النضال فقط وأيضاً لا تتضح له مهامه النضالية إلا أثناء النضال فقط. هنا لا يكون التنظيم والتوعية والنضال لحظات خاصة منفصلة آلياً ولا مرتبة زمنيا مثلما هي الحال لدى الحركة البلانكية، بل هي فقط أوجه مختلفة للعملية نفسها. فمن ناحية لا يوجد -باستثناء المبادئ العامة للصراع- تكتيك نضالي جاهز بتفاصيل ثابتة معدة مسبقا، يمكن للّجنة مركزية أن تدرب عليه الأعضاء الاشتراكيين الديمقراطيين. ومن جانب آخر تتطلب عملية النضال الخالقة للتنظيم تقلباً دائماً لمجال نفوذ الاشتراكية الديمقراطية.

وينتج عن ذلك أن المركزة الاشتراكية الديمقراطية لا يمكن تأسيسها على الطاعة العمياء ولا على تبعية مناضلي الحزب الآلية لسلطتها المركزية، وأنه، من جانب آخر، لا يمكن إقامة حجاب حاجز مطلق بين النواة المنظمة داخل كادر الحزب من البروليتاريا الواعية طبقياً، وبين الطبقة المحيطة التي سبق وأن تأثرت بالصراع الطبقي وتخوض غمار عملية التوعية الطبقية. إن إقامة المركزة في الاشتراكية الديمقراطية على هذين المبدأين- أي تبعية كل منظمات الحزب، في كل نشاطاتها حتى أدق التفاصيل، بعماء لسلطة مركزية تضطلع وحدها بالتفكير والتنفيذ واتخاذ القرارات، والفصل الصارم للنواة المنظمة للحزب عن البيئة الثورية المحيطة به،كما ينادي به لينين- تبدو لنا لذلك بمثابة تطبيق آلي للمبادئ التنظيمية للحركة البلانكية من قبل دوائر المتآمرين على الحركة الاشتراكية الديمقراطية لجماهير العمال. وربما كان لينين قد أبرز وجهة نظره بفطنة أكبر، متفوقا بذلك على أي من معارضيه، من خلال تعريفه ل» لاشتراكي الديمقراطي الثوري» كما يراه هو على أنه «اليعقوبي \المرتبط بتنظيم العمال الواعي طبقيا». وفي الواقع لا ترتبط الاشتراكية الديمقراطية بتنظيم الطبقة العمالية، بل هي نفسها حركة الطبقة العاملة. إذن لا بد أن تتمتع المركزية الاشتراكية الديمقراطية بطبيعة مختلفة جوهرياً عن المركزية البلانكية. فهي لا تستطيع أن تكون شيئا آخر سوى التلخيص الطاغي لإرادة الطليعة المناضلة الواعية للقوى العاملة إزاء مجموعاتها المفردة وأفرادها، إنها ما يمكن أن يسمى ب «مركزية ذاتية» للطبقة القيادية للبروليتاريا، وحكم أغلبيتها داخل التنظيم الذاتي لحزبها.

يتضح فعليا من دراسة هذا المضمون الحقيقي للمركزية الاشتراكية الديمقراطية أن الشروط المطلوبة لمثل هذه المركزية في روسيا اليوم لا يمكن أن تكون قد توفرت بالكامل بعد، وهي تحديدا: وجود طبقة معتبرة من البروليتاريا المدربة لخوض الصراع السياسي وإمكانية التعبير عن قدرتها على التصرف عبر الممارسة المباشرة للنفوذ (في المؤتمرات الحزبية العامة وفي صحافة الحزب إلخ...)

ويبدو أن الشرط الأخير يمكن أن يتحقق فقط مع نشوء الحريات السياسية في روسيا، أما الأول- تربية طليعة بروليتارية واعية طبقيا وتتمتع بالحكمة والبصيرة- فلا يزال في طور التكون فقط ولابد من اعتباره الغرض الرئيسي للعمل التحريضي والتنظيمي القادم.

ولهذا يبدو تفاؤل لينين المعكوس مفاجئاً أكثر، فوقفا له تتوافر في روسيا أصلاً كل الشروط المسبقة لتأسيس حزب عمالي كبير وشديد المركزية[9]. ويكشف هذا عن فهم آلي جدا للتنظيم الاشتراكي الديمقراطي، عندما يعلن بتفاؤل أن «ليست البروليتاريا من يحتاج إلى التربية الذاتية بمعنى التنظيم والانضباط، وإنما بعض الأكاديميين في الاشتراكية الديمقراطية الروسية.»[10] وعندما يمجد الأهمية التربوية للمصنع بالنسبة للبروليتاريا، معتبرا أن المصنع يجعلها أصلاً ناضجة «للانضباط والتنظيم»[11]. إن «الانضباط « الذي يعنيه لينين لا يترك بصمته على البروليتاريا إطلاقاً من خلال المصنع فحسب، بل من خلال الثكنة العسكرية وعبر البيروقراطية

[9] «تنسب الرفيقة لوكسمبورغ إلى زوراً الفكرة القائلة بأن كل الشروط المسبقة لتنظيم حزب عمالي كبير وشديد المركزية متوافرة في روسيا. وهو ما يعد أكذوبة حقيقية. لم أذكر في كتابي هذه الفكرة مطلقا، ناهيك عن أن أتبناها. قالت الفرضية التي طرحتها وما زالت تقول شيئا آخر. وصحيح أنني قلت إن كل الشروط المسبقة متوفرة فعليا للاعتراف بقرارات الحزب، وأن الوقت قد فات، حيث أصبح بالإمكان أن تحل لجنة حزبية محل مجموعة خاصة. لقد قدمت براهين على أن أكاديميين بعينهم في حزبنا يجهرون بعدم اتساق أفكارهم وتقلبها، وأن هؤلاء لا حق لهم في أن يحملوا البروليتاريا الروسية مسؤولية افتقادهم للنظام. لقد عبر العمال الروس مرارا وفي مناسبات عديدة عن تأييدهم لقرارت مؤتمر الحزب.» المرجع السابق
(W.I. Lenin: Ein Schritt vorwärts, zwei Schritte zurück. Eine Antwort N. Lenins an Rosa Luxemburg, in: Werke, Bd. 7, S. 482)

[10] «ليست البروليتاريا وإنما بعض المثقفين في حزبنا هم من يفتقدون للتربية الذاتية بمعنى التنظيم والنظام، بمعنى العداء والاحتقار للعبارة الأناركية.»
(W.I. Lenin: Ein Schritt vorwärts, zwei Schritte zurück, in: Werke, Bd. 7, S. 393.)

[11] أنظر أيضا المرجع السابق ص 395 «الرفيقة لوكسمبورغ تقول إنني أمجد التأثير التربوي للمصنع. وهذا غير حقيقي. ليس أنا بل خصمي هو من يزعم بأنني أتخيل الحزب كمصنع. لقد سخرت منه بنشاط وأثبت له بكلماته أنه يخلط بين وجهين لنظام المصنع، وهذه هي للأسف حال الرفيقة لوكسمبورغ.»
(W.I. Lenin: Ein Schritt vorwärts, zwei Schritte zurück. Eine Antwort N. Lenins an Rosa Luxemburg, in: Werke, Bd. 7, S. 482/483.)

الحديثة أيضاً، باختصار عبر الآلية الشاملة للدولة البرجوازية الممركزة. لكن ذلك لا يتعدى أن يكون سوء استخدام للشعار ، عندما يعني المرء ب»الانضباط «، وعلى حد سواء، مفهومين متعارضين جدا، مثل انعدام الإرادة والفكر لدى كتلة لحمية كثيرة الأرجل والأيدي تؤدي بحركات ميكانيكية وفقا لعصا المايسترو، والتنسيق الطوعي لتصرفات سياسية واعية لطبقة إجتماعية، ومثل الطاعة العمياء لطبقة محكومة، والتمرد المنظم لطبقة تصارع من أجل تحررها. ليس من خلال الاستمرار على نهج الانضباط الذي وسمتها به الدولة الرأسمالية- ليس من خلال مجرد نقل عصا المايسترو من يد البرجوازية إلى يد لجنة مركزية اشتراكية ديمقراطية- بل من خلال اختراق واجتثاث جذور روح الانضباط الصاغر هذا، حينئذ فقط يمكن تربية البروليتاري على الانضباط الجديد- الانضباط الذاتي الطوعي للاشتراكية-الديمقراطية.

كما يتضح من التأملات ذاتها، أن المركزية بالمعنى الاشتراكي الديمقراطي أبداً ليست مفهوماً مطلقاً يمكن تطبيقه بالقدر نفسه على كل تسلسل هرمي في الحركة العمالية، بل يجب فهمه بالأحرى على أنه توجه يتطور تحقيقه على قدم المساواة مع التوعية والتثقيف السياسي للجماهير العاملة في سياق مسيرتها النضالية.

بالطبع يمكن أن يكون لعدم التوفر الكافي للشروط الأكثر أهمية لتحقيق المركزية بشكل كامل في الحركة الروسية حاليا تأثير مشوش للغاية. لكن من الخطأ حسب تقديرنا أن يفكر المرء أنه يمكن «مؤقتاً» إحلال حكم مطلق «منتدب» للسلطة المركزية للحزب محل حكم الأغلبية الذي يمثله العمال الواعون داخل تنظيمهم الحزبي، والذي لا يزال غير قابل للتنفيذ بعد، وأن غياب الرقابة العلنية لجماهير العمال على أنشطة أجهزة الحزب يعني في المقابل أن تحل الرقابة المعكوسة على نشاطات العمال الثوريين من قبل اللجنة المركزية.

يقدم تاريخ الحركة الروسية نفسها أدلة كثيرة على القيمة الإشكالية للمركزية بالمعنى الأخير هذا. وعلى ما يبدو ربما كانت السلطة المركزية الجبارة بصلاحياتها غير المحدودة تقريباً بالتدخل والرقابة حسب مثال لينين الأعلى شيئا عبثياً، إذا ما افترض اقتصار تأثيرها على الجانب \التقني الصرف للنشاط الاشتراكي الديمقراطي، وتنظيم الوسائل الخارجية والبدائل المؤقتة للتحريض- مثل إدخال أدبيات الحزب والتوزيع الهادف للقوى المالية والتحريضية. وربما كانت ستحظى بغاية سياسة مفهومة، وذلك فقط في حال استخدمت سلطتها من أجل خلق تكتيك نضالي موحد وإطلاق تحرك سياسي كبير في روسيا. لكن ماذا نرى في تحولات الحركة الروسية التي حصلت حتى الآن؟ إن انعطافاتها التكتيكية الأكثر أهمية الأعلى ريعاً في العقد الأخير لم تكن من « ابتكار» قادة معينين في الحركة، ناهيك عن كونها من ابتكار تنظيمات قيادية، بل كانت في

كل مرة النتاج الطبيعي للحركة ذاتها وقد تحررت من قيودها. هكذا كانت المرحلة الأولى للحركة البروليتارية الحقيقية في روسيا والتي بدأت مع الانطلاق الأولي لإضراب بطرسبورغ الضخم عام 1896 والتي دشنت بداية التحرك الجماهيري الاقتصادي للبروليتاريا الروسية[12]. وعلى النحو نفسه انطلقت المرحلة الثانية-مرحلة المظاهرات السياسية عبر الشوارع- من خلال احتجاجات طلبة بطرسبورغ في آذار/مارس 1901[13]. أما نقطة التحول المهمة الأخرى في التكتيك الذي فتح أمام الحركة آفاقا جديدة، فكان الإضراب الجماعي الذي انطلق «تلقائيا» في روستوف على نهر الدون[14] بعمليات التحريض الارتجالية بنت لحظتها في الشوارع والتجمعات الجماهيرية في الهواء الطلق والخطب العلنية، وهو أمر ربما ما كان لأكثر القياديين إقداماً لدى الاشتراكيين الديمقراطيين أن يجرؤ قبل سنوات قلائل، أن يفكر فيه ولا حتى في الخيال. في كل هذه الحالات، في البدء كان «الفعل». لقد لعبت المبادرة والإدارة الواعية لمنظمات الاشتراكية-الديمقراطية دوراً محدودا للغاية. ولم يكن ذلك بسبب النقص في استعدادات هذه المنظمات الخاصة لدورها- مع أن هذه اللحظة كان يمكن أن تسهم بقدر كبير أيضاً- ولم يكن كذلك بالأخص بسبب غياب سلطة مركزية جبارة للحركة الاشتراكية الديمقراطية الروسية حسب الخطة التي طورها لينين. بل على العكس فمثل هذه السلطة المركزية كانت ستؤدي أغلب الظن إلى زيادة الحيرة لدى كل لجنة من لجان الحزب وحصول شقاق وخلاف بين الجماهير الثائرة من جهة، والاشتراكية الديمقراطية المترددة من جهة أخرى. المظهر نفسه: الدور المحدود الذي لعبته المبادرة الواعية لقيادة الحزب في صياغة التكتيك، هي أمر ملحوظ واقع الأمر في ألمانيا وفي كل مكان أيضاً. فالتكتيك النضالي للاشتراكية الديمقراطية لا يتم «ابتكار» ملامحه الأساسية أبداً، بل هو نتاج سلسلة مستمرة من الفصول الخلاقة الكبيرة للنضال الطبقي التجريبي الذي كثيرا ما يكون أوليا. وهنا أيضا يتقدم اللاواعي على الواعي، ومنطق السيرورة التاريخية الموضوعية على المنطق الذاتي لأصحابه. وهنا يبقى دور القيادة الاشتراكية الديمقراطية في جوهره أكثر محافظة، بحيث يقود، اعتماداً على الملاحظة والاختبار، إلى التعمق في دراسة كل ميدان جديد مكتسب حتى أدق

[12] تحت قيادة الاتحاد النضالي لتحرير الطبقة العاملة في صيف 1896 أضرب نحو 30 ألف عامل نسيج في بطرسبورغ. وطالبوا بدفع الأجور في الأيام التي يُلغى فيها العمل وفي عطلات التتويج وتقليص ساعات العمل. ومن أجل الحيلولة لتحول الإضراب إلى إضراب جماهيري تم تحقيق مطالب العمال وأُنهي الإضراب بعد ثلاثة أسابيع.

[13] في الرابع من مارس 1901 خرجت مظاهرات ضخمة للعمال والطلبة ضد السياسة الطلابية الرجعية للحكومة القيصرية. وقامت الشرطة والجيش بقمع المتظاهرين بوحشية.

[14] في نوفمبر عام 1902 بدأ في روستوف الواقعة على نهر الدون إضراب في شركة القطارات، سرعان ما شمل كل مؤسسات المدينة. وتطور من خلال هذا الإضراب الاقتصادي أكبر تحرك سياسي جماهيري «وقفت فيه البروليتاريا للمرة الأولى كطبقة في وجه كل الطبقات الأخرى وفي وجه حكومة القيصر» (لينين). وقد كان لهذا التحرك دور مهم جدا في نهضة الحركة العمالية في روسيا.

عواقبه، وتحويلها سريعاً إلى متراس منيع في وجه أي تحديث آخر واسع النطاق. يثير التكتيك الحالي للاشتراكية الديمقراطية الألمانية مثلا الإعجاب بسبب تعدد أشكاله ومرونته وأنه مضمون في الوقت ذاته. إلا أن هذا يعني فقط أن حزبنا قد كيّف نفسه جيدا في نضاله اليومي مع التربة البرلمانية المعاصرة حتى أدق التفاصيل، وأنه قادر على استغلال كل المساحة النضالية المتاحة من خلال النظام البرلماني ويسيطر عليها وفقاً للمبادئ الأساسية. لكن في الوقت نفسه تحجب هذه الصياغة للتكتيك أصلاً الآفاق الأخرى إلى ذلك الحد، بحيث تبرز بدرجة كبيرة النزعة نحو تخليد التكتيك البرلماني واعتباره ببساطة تكتيك الكفاح الاشتراكي الديمقراطي. وما يعبر مثلا بوضوح عن هذه الأجواء هو، على سبيل المثال، عبثية الجهد الذي يبذله بارفوس[15] منذ سنوات لتحريك النقاش في صحافة الحزب حول إعادة هيكلة محتملة للتكتيك في حال إلغاء قانون الانتخاب العام، رغم أن قادة الحزب سيتناولون مثل هذا الحدث بجدية تامة. ولكن يمكن إلى حد بعيد إيجاد تفسير لهذا الخمول وهو أنه من الصعب عرض وضع سياسي غير قائم، أي متخيل عديم الشكل والملامح، ومعلق بثقله وسط هواء التكهنات المجردة. ليس المهم للاشتراكية الديمقراطية التنبؤ والإعداد المسبق لوصفة جاهزة للتكتيك المستقبلي، بل يتحتم عليها الإبقاء الحيوي داخل الحزب على التقدير التاريخي الصحيح لأشكال النضال السائدة، والشعور الحيوي بنسبية المرحلة المعنية من النضال وللتصعيد الضروري للحظات الثورية من منظور الهدف النهائي للنضال الطبقي البروليتاري.

لكن هذا معناه تقوية الطابع المحافظ المنبثق بالضرورة من جوهر كل قيادة حزبية بشكل اصطناعي وعلى أخطر نحو، عند سعي المرء لتزويدها بصلاحيات سلطة مطلقة ذات طابع سلبي، مثلما يفعل لينين. إن لم يكن التكتيك من صنع لجنة مركزية، بل من صنع الحزب بأكمله وبالأصح من صنع الحركة كلها، فسيكون، على ما يبدو، ضروريا توفر حرية الحركة لتنظيمات الحزب المختلفة بما يسمح بالاستغلال التام لكل الوسائل التي يتيحها الموقف من أجل تقوية النضال وتطوير المبادرة الثورية. لكن لا يبدو لنا أن المركزية المفرطة التي يؤيدها لينين تحمل في جوهرها روحا إيجابية خلاقة، بل روح العسس العقيمة. فتفكير لينين مكيف بالأساس وفق الرقابة على نشاط الحزب وليس وفق جعله مثمرا، وفق تقييده وليس تطويره، وفق إشعال الخلافات داخل الحركة وليس وفق تعزيز وحدتها.

تبدو مثل هذه التجربة في هذه اللحظة من تاريخ الاشتراكية الديمقراطية الروسية ذات جرأة

[15] ألكسندر بارفوس. (1867-1924) ثوري روسي، انتمى لفترة للمناشفة، انضم لاحقا إلى الاشتراكيين الديمقراطيين الألمان ولعب دورا مهما في تنظيم مرور لينين عبر ألمانيا بالقطار في رحلته من سويسرا إلى روسيا لقيادة الثورة عام 1917. دشن مع تروتسكي مفهوم الثورة الدائمة، وكان منظرا للسياسة الاقتصادية لحكومة كمال أناتورك في روسيا. المترجم

مزدوجة. فهي تأتي عشية معارك ثورية من أجل إسقاط الاستبداد، قبل أو بالأحرى في مرحلة من نشاط خلاق مكثف في مجال التكتيك- وهو أمر طبيعي في العصور الثورية- وامتدادات وإزاحات محمومة وبوثبات متقطعة لمجال نفوذه. إن وضع شراك لمبادرة روح الحزب في مثل هذه الأوقات والسعي لوضع أسلاك شائكة أمام قدرتها المتقطعة على التوسع، يعني جعل الاشتراكية الديمقراطية أصلاً غير مؤهلة إلى درجة كبيرة للقيام بالمهام الكبرى للحظة.

وبالطبع ليس من الممكن بعد استخلاص صيغة محددة لمواد اللائحة الداخلية التنظيمية للحزب الروسي من الأفكار المطروحة هنا بشكل عام حول المحتوى المميز للمركزية الاشتراكية الديمقراطية، فهذه الصيغة تتعلق في نهاية المطاف طبعا بالظروف الملموسة التي يتحقق في ظلها النشاط في الفترة المعنية، ويصعب- نظرا لأنها أول محاولة في روسيا لمنظمة حزبية بروليتارية كبيرة- القول مسبقا بأنها منزهة عن الخطأ، بل عليها بأية حال أن تنجح أولا في اختبار الحياة العملية القاسي. لكن ما يمكن استخلاصه من الفهم العام لنمط التنظيم الاشتراكي الديمقراطي، فيتمثل في الملامح الأساسية الكبرى، في روح التنظيم، وهذه الروح تحتاج في البدايات إلى الحركة الجماهيرية تحديدا، وبالأساس إلى مركزية الاشتراكية الديمقراطية المنسقة والجامعة، وليس المتحكمة ذات الطابع النخبوي. ولكن إذا أحرزت روح حرية الحركة السياسية هذه تقدماً في صفوف الحزب مقرونة بنظرة ثاقبة للحفاظ على التماسك المبدئي للحركة ووحدتها، فسرعان ما ستشهد فظاظات الأفراد، وكذلك فظاظات أي لائحة تنظيمية داخلية صيغت بغير حصافة تصحيحا فعالا من خلال الممارسة العملية. فليس نص اللائحة الداخلية هو ما يحدد قيمة تنظيم ما، بل يكون الحكم للمعنى والروح اللذين يضعهما المناضلون النشطاء في هذا النص.

2

لقد تناولنا حتى الآن قضية المركزية من منظور الأسس العامة للاشتراكية الديمقراطية وأيضا بصورة جزئية من منظور الأوضاع الحالية في روسيا. لكن روح العسس التي تتسم بها المركزية المفرطة التي يؤيدها لينين وأصدقاؤه ليست عند لينين نتاجاً عشوائياً لأخطاء مثلاً، بل هي تأتي حتى أدق تفاصيلها التنظيمية في سياق محاربة الانتهازية.

«يتعلق الأمر»، كما يقول لينين «بتدبير سلاح حاد، قليلاً أو كثيراً، ضد الانتهازية، وذلك بواسطة بنود اللائحة الداخلية التنظيمية. وكلما كانت منابع الانتهازية أعمق، توجب أن يكون هذا السلاح أكثر حدة.»[16]

يرى لينين أيضاً في السلطة المطلقة للجنة المركزية وفي التسييج الصارم للحزب بواسطة اللوائح الداخلية بالذات ذلك السد المنيع ضد التيار الانتهازي الذي يرى أن علاماته الفارقة تكمن في ولع الأكاديمي الفطري بالاستقلالية-الذاتية والفوضى ونفوره من النظام الحزبي الصارم ومن كل «بيروقراطية» في الحياة الحزبية. وحسب رأي لينين، فإن «المثقف» الاشتراكي وحده، بفضل شرود الذهن والفردانية الفطريتين اللتين يتمتع بهما، يمكنه أن يعارض إلى هذا الحد صلاحيات غير محدودة لّلجنة المركزية. في المقابل فإن بروليتارياً حقيقياً سيشعر بالتأكيد وتبعاً لغريزته الطبقية الثورية بشعور ما بالسرور مع كل هذه الصرامة والشدة والحسم التي تتمتع بها السلطة العليا لحزبه، وسيترك نفسه يخضع لكل العمليات القاسية «للانضباط الحزبي» بسعادة وهو مغمض العينين. «البيراقراطية في مواجهة الديمقراطية»، يقول لينين، «هذا هو إذن المبدأ التنظيمي للاشتراكية الديمقراطية الثورية في مواجهة المبدأ التنظيمي للانتهازيين.»[17] إنه يستند

[16] «لا يرتبط الأمر هنا بأن نقاط اللائحة يمكن أن تنتج انتهازية، بل على نحو ما بصنع سلاح حاد ضد الانتهازية. وكلما كانت الأسباب أعمق، توجب أن يكون السرح أكثر حدة.»
(W.I. Lenin: Ein Schritt vorwärts, zwei Schritte zurück, in: Werke, Bd. 7, S. 271)

[17] «البيروقراطية ضد الديمقراطية، إنها كذلك المركزية ضد الاستقلالية، هذا هو المبدأ التنظيمي للاشتراكية الديمقراطية. (المصدر نفسه ص 400-401) «إنها تقتبس كلماتي بأن هذه أو تلك الصيغة من اللائحة التنظيمية يمكن أن تكون نوعا ما سلاحا حادا ضد الانتهازية. لكن روزا لوكسمبورغ لا تقول شيئا عن الصيغة التي تحدثت أنا عنها في كتابي أو تحدثنا عنها في مؤتمر الحزب. وأي جدال أثرته أنا في مؤتمر الحزب وفي مواجهة من قمت بعرض مبادئي، هذا لا يهم الرفيقة إطلاقا. عوضا عن ذلك تستمر في تقديم محاضرة كاملة...عن الانتهازية في البلدان ذات النظام البرلماني! لكن لا نجد في مقال الرفيقة أي كلمة عن أنواع معينة من الانتهازية وعن الفروق الطفيفة التي اتخذتها هذه الانتهازية عندنا في روسيا والتي انشغلت بها في كتابي.»
(W.I. Lenin: Ein Schritt vorwärts, zwei Schritte zurück. Eine Antwort N. Lenins an Rosa Luxemburg, in: Werke, Bd. 7,S. 284)

بقوة إلى أن التضاد نفسه في مفهوم المركزية والحكم الذاتي للاشتراكية الديمقراطية في كل البلاد يصبح ملحوظا، حيثما يقف التوجه الثوري والإصلاحي أو التصحيحي في مواجهة بعضهما. وهو يضرب مثلا بالأحداث الأخيرة في الحزب الألماني وبالنقاش الذي دار حول مسألة الحكم الذاتي للدائرة الانتخابية. ولهذا السبب تحديدا قد لا تخلو مراجعة مقارنات لينين من أشياء مهمة ومفيدة.

لكن لا بد بشكل خاص من ملاحظة أنه، من حيث المبدأ، لا يوجد بعد أساس «ماركسي-ثوري» للإلغاء الحاد للقدرات الفطرية للبروليتاريا على التنظيم الاشتراكي الديمقراطي وللتشكيك في العناصر «الأكاديمية» للحركة الاشتراكية الديمقراطية، بل يمكن بسهولة أيضا إثبات أن وجهة النظر هذه أقرب إلى الانتهازية.

على أية حال يُلاحظ في ممارسات الاشتراكية الديمقراطية في غرب أوروبا لحد الآن ارتباط لا يمكن إنكاره بين الانتهازية والعنصر الأكاديمي، من جهة، وبين الانتهازية والتوجهات اللامركزية في القضايا التنظيمية، من جهة أخرى. لكن إذا حررنا هذه الظواهر التي نشأت على أرضية تاريخية ملموسة من هذا الارتباط، لكي نصنفها كقوالب جاهزة مجردة ذات صلاحية عامة ومطلقة، فإن مثل هذا الإجراء يعد الخطيئة الأكبر بحق «روح قدس» الماركسية، تحديدا بحق منهج تفكيرها التاريخي-الديالكتيكي.

ومن منظور مجرد، ليس بوسعنا أن نؤكد سوى على أن «الأكاديمي»، وفقاً لنشأته، كعنصر غريب عن البروليتاريا ومنحدر من البرجوازية، يستطيع سالكاً الدرب الأيديولوجي الوصول إلى الاشتراكية، ليس بالانسجام مع حسه الطبقي، بل فقط من خلال التغلب عليه. ولهذا فلديه قابلية أكبر لأعمال انتهازية طائشة مقارنة بالبروليتاري الواعي- الذي تمنحه غريزته الطبقية المباشرة سنداً ثورياً مضموناً، طالما أنه لم يفقد الرباط الحيوي مع الرحم الاجتماعي، أي مع الجماهير البروليتارية. أما الشكل الملموس الذي تتخذه قابلية الأكاديمي هذه للانتهازية والصيغة الملموسة التي تتخذها بالذات الميول التنظيمية، فكل ذلك منوط في كل مرة بالبيئة الاجتماعية الملموسة للمجتمع الذي يتعلق به الأمر.

لقد انبثقت الظواهر التي يستند إليها لينين في حياة الاشتراكيةالديمقراطية الألمانية والفرنسية والإيطالية من أساس اجتماعي محدد جداً ، ألا وهو ذلك الخاص بالنظام البرلماني البرجوازي. وكما أن هذا النظام البرلماني هو الأرض الخصبة المهيئة خصيصا للتيار الانتهازي الحالي في الحركة الاشتراكية في غرب أوروبا، كذلك فإن التوجهات الخاصة للانتهازية نحو الفوضى قد انبثقت منه.

لا يدعم النظام البرلماني كل الأوهام المعروفة للانتهازية الحالية كما تعرفنا عليها في فرنسا وإيطاليا وألمانيا فحسب: من خلال المبالغة في تقدير العمل الإصلاحي والتفاعل بين الطبقات والأحزاب والتطور السلمي، إلخ...، بل ويشكل في الوقت ذاته التربة التي يمكن تأكيد الأوهام عليها عملياً، من خلال عزله للأكاديميين حتى في الاشتراكية الديمقراطية كبرلمانيين عن الجماهير البروليتارية، ووضعه لهم في مرتبة أعلى نسبيا. وأخيرا يقوم النظام البرلماني نفسه مع نمو الحركة العمالية بتحويلها إلى منصة انطلاق للصعود السياسي، وهذا ما يجعلها ملجأ سهلا لكائنات برجوازية منبوذة وطموحة.

عن كل هذه اللحظات ينتج أيضا النزوع المحدد للأكاديمي الانتهازي في صفوف الاشتراكية الديمقراطية الغربية نحو الفوضى وغياب الانضباط. أما الشرط الثاني المحدد للتيار الانتهازي الحالي فهو وجود مرحلة تطور عال للحركة الاشتراكية الديمقراطية، وبالتالي تنظيم حزبي اشتراكي-ديمقراطي واسع النفوذ أيضا. وهذا التنظيم الحزبي يظهر الآن بوصفه ذلك الحائط الدفاعي للحركة الطبقية الثورية في مواجهة التوجهات البرلمانية البرجوازية التي تسعى لتحطيمه وتفكيكه من أجل إذابة النواة المدمجة النشطة للبروليتاريا مجددا في جمهور الناخبين غير المتبلور. وهكذا تنشأ الميول غير المركزية و»الاستقلالية» للانتهازية المعاصرة ذات الأساس الراسخ المبررة تاريخيا والمكيفة باتقان ممتاز مع غايات سياسية معينة، والتي، كنتيجة لذلك، لا يمكن عزوها، مثلما يرى لينين، إلى استهتار وميوعة «المثقف» الفطرية، بل إلى احتياجات عضو البرلمان البرجوازي، ولا إلى نفسية الأكاديمي، بل إلى سياسة الانتهازي.

كل هذه الأوضاع تبدو مختلفة تماما في روسيا الاستبدادية، حيث لا تكون الانتهازية في الحركة العمالية بأي حال نتاجا للنمو القوي للاشتراكية الديمقراطية وتحلل المجتمع البرجوازي، كما في الغرب، بل هي على النقيض من ذلك نتاج لتخلفها السياسي.

تتمتع الإنتلجنسيا الروسية التي يأتي من صفوفها الأكاديمي الاشتراكي، ولأسباب مفهومة، بخاصية طبقية غامضة إلى حد كبير هي بالطبع أقل تحديدا، بل هي، بالمعنى الحرفي للكلمة، أقل مرتبة من الإنتلجنسيا الأوروبية الغربية. صحيح أنه ينتج عن ذلك عموما- وبالترابط مع الحركة البروليتارية الفتية في روسيا- مجال أوسع كثيرا لانعدام المبرر والأساس النظري والتقلب الانتهازي الذي يتحول تارة إلى نفي تام للجانب السياسي للحركة العمالية وطوراً إلى الإيمان المعاكس بالإرهاب كحقيقة وحيدة، لينتهي به المطاف سياسيا ينعم في مستنقعات الليبرالية أو «فلسفيا» في المثالية الكانطية.

فقط من أجل النزوع المحدد النشط نحو الفوضى، لا ينقص الأكاديمي الاشتراكي الديمقراطي الروسي، حسب رأينا، السند الإيجابي في النظام البرلماني البرجوازي فحسب، بل والبيئة الاجتماعية-النفسية المناظرة أيضاً. إن المثقف الأوروبي الغربي الذي يهب نفسه لعبادة «أناه» المزعومة ويجرجر معه «أخلاق السادة» هذه أيضا إلى عالم النضال والفكر الاشتراكي، ليس هو إطلاقا نمط الانتلجنسيا البرجوازية، بل نمط مرحلة معينة من وجودها، أي أنه ذلك المنتج لبرجوازية منحطة ومتعفنة وواقعة في شرك الدائرة السيئة لسيطرتها الطبقية. أما النزوات الطوباوية والانتهازية للأكاديمي الاشتراكي الروسي، فتميل في المقابل أكثر، وبطريقة قابلة للتأويل، لأن تأخذ الشكل النظري المعكوس لنكران الذات وجلدها. كان ثمة في السابق شعار «الانخراط مع الشعب»، أي التنكر الإلزامي للأكاديمي كفلاح، وهو ما يعتبر لدى «الحركة الشعبوية الروسية» (نارودنكي) القديمة مجرد اختراع يائس للأكاديمي نفسه، تماما كما مؤخراً التقديس الفظ «للقبضة الخشنة» لدى أتباع «النزعة الاقتصادية» البحتة.

إذا لم يسع المرء لحل قضية أشكال التنظيم عن طريق النقل الآلي لقوالب جامدة من غرب أوروبا إلى روسيا، بل عن طريق دراسة الأوضاع القائمة في روسيا نفسها، حينئذ سيصل إلى نتيجة مختلفة تماما. أن يُنسب للانتهازية-كما يفعل لينين- أنها مولعة عموماً بشكل معين من التنظيم ، لنقل باللامركزية، فإن ذلك يعني بأي حال إساءة فهم الطبيعة الداخلية للانتهازية. فالانتهازية بطبعها، تتمتع أيضاً في ما يتعلق بالقضايا التنظيمية، بمبدأ وحيد ألا وهو مبدأ اللامبدأ. وهي تختار وسيلتها دائما حسب الظروف، وبالقدر الذي يناسب غاياتها. لكن إذا ما عرّفنا الانتهازية، كما يفعل لينين، على أنها السعي إلى شل الحركة الطبقية الثورية المستقلة للبروليتاريا من أجل وضعها في خدمة شهوات حكم الانتلجنسيا البرجوازية، فإن هذه الغاية، على الأغلب، لن تتحقق في الأطوار الأولى للحركة العمالية عبر اللامركزية، بل بالذات عبر مركزية صارمة تضع مصير الحركة البروليتارية التي لم تتضح معالمها بعد في يد حفنة من القياديين الأكاديميين. كان من المميز للحركة العمالية في بدايتها في ألمانيا، حيثما كانت لا تزال تنقصها نواة صلبة من البروليتاريا الواعية وتكتيك اشتراكي ديمقراطي مجرب، وجود كلا التوجهين التنظيميين، وتحديدا المركزية القصوى ممثلة في الاتحاد العام للعمال الألمان الذي أسسه لاسال، وفي مقابل ذلك «الاستقلالية» عبر مؤتمر أيزناخ الذي وُضع فيه البرنامج التأسيسي للحزب الاشتراكي الديمقراطي الألماني عام 1869. ومع ذلك فقد شهد تكتيك مجموعة مؤتمر أيزناخ، مع كل عدم الوضوح المبدئي المسلم به، مشاركة أكثر فعالية للعنصر البروليتاري في الحياة الفكرية للحزب، كما نمّى روح مبادرة عالية في أوساط الحركة العمالية ذاتها-ويُعد التطور السريع لصحافة محلية معتبرة تابعة لهذا الجناح أحد الأدلة على ذلك – بل حتى وكان ثمة تحركاً صحياً أقوى نحو توسع شعبي

للحركة، مقارنة بجماعة لاسال الذين خاضوا بالطبع باستمرار تجارب حزينة مع «طغاتهم».

يمكن عموما في ظل أوضاع لا تزال فيها الجوانب الثورية لدى جماهير العمال رخوة، والحركة نفسها متقلبة، باختصار حيث تكون الأوضاع مشابهة للأحوال السائدة حاليا في روسيا، أن يثبت بسهولة أن التوجه التنظيمي الملائم للاكاديمي الانتهازي هو المركزية الصارمة المستبدة. وكذلك الحال في طور لاحق- في البيئة البرلمانية وفي مواجهة حزب عمالي قوي وراسخ- حيث، تصبح اللامركزية، على النقيض، هي التوجه الملائم للأكاديمي الانتهازي.

وبالذات من منظور مخاوف لينين من التأثيرات الخطيرة للانتلجنسيا على الحركة البروليتارية، يشكل مفهومه الخاص بالعمل التنظيمي أكبر خطر على الاشتراكية الديمقراطية الروسية.

وبالفعل لا يوجد شيء يمكنه أن يُوقع حركة عمالية لا تزال فتية فريسة لشهوات حكم الأكاديميين بسهولة وثقة مثل الزج بالحركة داخل شرنقة مركزية بيروقراطية[18]، تحط من قدر الحركة العمالية المناضلة وتحولها إلى أداة طيعة في يد «لجنة». وفي المقابل لا يوجد شيء يحمي الحركة العمالية من جميع أشكال الاستغلال الانتهازي من جانب انتلجنسيا طموحة، مثل التوكيد الذاتي الثوري للعمال، وتقوية شعورهم بالمسؤولية السياسية.

وقد يحدث أن ما يبصر فيه لينين اليوم شبحاً، أن يصبح غدا وبسهولة شديدة واقعاً ملموساً.

يحب ألا ننسى أن الثورة التي نقف على أعتابها في روسيا ليست ثورة بروليتارية، بل ثورة برجوازية ستغير وبشكل قوي مشهد النضال الاشتراكي الديمقراطي بالكامل. عندئذ سرعان ما ستعبأ الانتلجنسيا الروسية نفسها بمضمون طبقي ذي صبغة برجوازية قوية أيضاً. وإذا كانت الاشتراكية الديمقراطية اليوم هي القائدة الوحيدة لجماهير العمال، فستسعى البرجوازية في اليوم التالي على الثورة، وفي مقدمة صفوفها، بالطبع، الانتلجنسيا الخاصة بها، إلى تطويع الجماهير ليكونوا أساساً لحكمها البرلماني. وكلما قل في المرحلة الحالية من النضال التوكيد الذاتي والمبادرة الحرة وإطلاق العنان للفكر السياسي للشريحة الأكثر يقظة من العمال، وكلما زاد انقيادها السياسي كقطيع تقف على رأسه لجنة مركزية اشتراكية ديمقراطية وتقوم بترويضه أيضاً، تصبح لعبة الديماغوغيين البرجوازيين أكثر سهولة في روسيا المجددة، وتزداد احتمالية أن ينتقل غدا حصاد الجهود الاشتراكية الديمقراطية الحالية إلى صوامع البرجوازية.

---

[18] يعد الفابيون في إنجلترا حاليا أكثر المدافعين عن المركزية البيروقراطية وأكثر المعادين لأشكال التنظيم الديمقراطية. وبالأخص أتباع سيدني ويب.

بداية وقبل كل شيء، فإن الفكرة الأساسية ككل عن مفهوم المركزية المفرطة ، والتي تبلغ ذروتها في إبعاد الانتهازية عن الحركة العمالية بالاستعانة بلائحة داخلية تنظيمية، هي فكرة خاطئة. إذ أنه تحت التأثير المباشر للأحداث الأخيرة داخل الاشتراكية الديمقراطية الفرنسية والإيطالية والألمانية، تشكل، على ما يبدو، لدى الاشتراكيين-الديمقراطيين الروس أيضا ميل إلى النظر إلى الانتهازية عموما كملحق غريب عن الحركة العمالية، لا ينتقل إليها إلا من الخارج بواسطة عناصر الديمقراطية البرجوازية. ولو كان هذا صحيحاً أيضاً، لتبين أن قيود اللوائح التنظيمية ستكون عاجزة تماماً عن صد هجوم العنصر الانتهازي. وإذا ما حدث ذات مرة وكان منشأ التدفق الضخم لعناصر غير بروليتارية إلى الاشتراكية الديمقراطية أسباباً اجتماعية عميقة الجذور، مثل الانهيار الاقتصادي السريع للبرجوازية الصغيرة والانهيار السياسي الأسرع لليبرالية البرجوازية، وانقراض الديمقراطية البرجوازية، فإنه لوهم ساذج تخيل إمكانية صدّ هذه الموجة العارمة عبر هذه الصياغة أو تلك لبنود اللائحة الداخلية للحزب. تتحكم البنود فقط في كينونة طوائف صغيرة أو جمعيات خاصة، أما التيارات التاريخية فلا تزال تدرك كيف تتجاوز البنود الأكثر فذلكة وتحذلقاً. إضافة إلى ذلك فإنه من الخطأ تماما الاعتقاد بأنه من مصلحة الحركة العمالية فقط صد التدفق الضخم للعناصر التي تحررت نتيجة للتفكك المتقدم للمجتمع البرجوازي. إن الجملة القائلة بـأن الاشتراكية الديمقراطية هي الممثل الطبقي للبروليتاريا وفي الوقت ذاته ممثل كل المصالح التقدمية للمجتمع وكل ضحايا قمع النظام الاجتماعي البرجوازي، يجب عدم تفسيرها كما لو أن برنامج الاشتراكية الديمقراطية يشمل فكريا كل هذه المصالح. فهذه الجملة تتجسد كحقيقة في صورة عملية التطور التاريخي والتي بفضلها أصبحت الاشتراكية الديمقراطية كحزب سياسي أيضاً، تدريجياً ملاذاً للعناصر المتذمرة على اختلاف أنواعها، بحيث تتحول فعلياً إلى حزب للشعب في مواجهة أقلية ضئيلة من البرجوازية المسيطرة. ويتوقف الأمر فقط على قدرة الاشتراكية الديمقراطية بشكل مستدام على جعل الآلام المعاصرة لهذا الجمهور المتنوع من التابعين تنضوي تحت الأهداف النهائية للطبقة العاملة، وعلى إدماج روح المعارضة غير البروليتارية في العمل البروليتاري الثوري، خلاصة القول، قدرتها على صهر العناصر المتدفقة إليها والقدرة على استيعابها. لكن الهدف الأخير لن يتحقق إلا حيثما تكون هناك أصلاً طلائع بروليتارية قوية ومدربة في الاشتراكية الديمقراطية - كما هي الحال إلى الآن في ألمانيا- تلعب دوراً مهماً وعلى بينة من أمرها لأن تجر معها بحبل الجر الثوري الاتباع من البرجوازية الصغيرة والأقل مرتبة. في هذه الحالة يعد أيضا تنفيذ أكثر صرامة للفكرة المركزية في اللائحة التنظيمية والصياغة الأكثر دقة لنظام الحزب كسد في مواجهة التيار الانتهازي أمرا مفيداً جدا. وبلا شك يمكن للائحة التنظيمية في ظل هذه الظروف أن تشكل وسيلة لمكافحة

الانتهازية، تماماً كما حصل مع الاشتراكية الديمقراطية الفرنسية الثورية في مواجهة هجوم خليط أفكار جوريس الإصلاحي. وبهذا المعنى فقد أصبحت حالياً مراجعة اللائحة التنظيمية للحزب في ألمانيا ضرورية أيضاً. لكن في هذه ا لحالة أيضا لا ينبغي أن تصبح لائحة الحزب مثلاً سلاحاً في حد ذاته للحماية من الانتهازية، بل مجرد أداة قوة ظاهرية لممارسة النفوذ الحاسم للأغلبية البروليتارية الثورية الموجودة فعليا في الحزب. وحيثما تكون مثل هذه الأغلبية لا تزال غائبة، لا يمكن تعويضها على الورق بأكثر المواد صرامة.

كما سبق وأسلفنا، فإن تدفق العناصر البرجوازية ليس بالفعل هو المصدر الوحيد للتيار الانتهازي في الاشتراكية الديمقراطية. في حين يكمن المصدر الآخر في جوهر النضال الاشتراكي الديمقراطي نفسه وفي تناقضاته الداخلية. إن زحف البروليتاريا في سياق تاريخي عالمي حتى انتصارها هو عملية تكمن خصوصيتها في أن الجماهير وللمرة الأولى في التاريخ، تفرض إرادتها بنفسها وضد كل الطبقات المسيطرة ويتحتم عليها نقل هذه الإرادة إلى خارج المجتمع الحالي. من جهة أخرى لا يمكن للجماهير أن تشكل هذه \الإرادة إلا من خلال صراعها اليومي مع النظام القائم، أي في إطاره. إن في اقتران الجمهور الكبير بهدف يتخطى النظام القائم ككل، وفي اقتران النضال اليومي بالتحول الثوري العميق يكمن التناقض الديالكتيكي للحركة الاشتراكية الديمقراطية التي يجب عليها أيضا، وبشكل منطقي، طوال مسار تطورها أن تتحرك للأمام مناورة بين العقبتين: بين التخلي عن الطابع الجماهيري والتخلي عن الهدف النهائي، بين أن تنتكس لتصبح مجرد طائفة وأن تتحول بشكل مفاجئ إلى حركة الإصلاح البرجوازي.

لذلك فإنه لوهم غير تاريخي تماما الظن بأنه يمكن ضمان التكتيك الاشتراكي الديمقراطي بالمعنى الثوري بشكل مسبق وبصورة نهائية، وأنه يمكن حماية الحركة العمالية بصورة نهائية من أعمال طائشة انتهازية. صحيح أن التعاليم الماركسية توفر أسلحة مدمرة للقضاء على كل الأنماط الأساسية للتفكير الانتهازي. لكن نظرا لأن الحركة الاشتراكية الديمقراطية هي حركة جماهيرية وأن العقبات التي تقف في طريقها لا تنبع من رؤوس البشر، بل من شروط اجتماعية، لذا لا يمكن مسبقا منع الانحرافات الانتهازية، لا بد بداية، وبعد أن تكون قد أخذت شكلا ملموسا في الواقع العملي، من التغلب عليها بواسطة الحركة نفسها- ولكن بمساعدة الأسلحة التي تقدمها الماركسية. من هذا المنظور، تظهر الانتهازية أيضا كمنتج للحركة العمالية نفسها، كلحظة لا يمكن تفاديها في تطورها التاريخي. وبالذات في روسيا، حيث لا تزال الاشتراكية الديمقراطية فتية والشروط السياسية للحركة العمالية غير سوية جدا إلى حد كبير، يمكن للانتهازية في هذه الأثناء أن تتولد بقدر كبير من هذا المصدر، من عملية اختبار وتجريب التكتيك التي لا مفر

منها، ومن ضرورة تحقيق التناغم بين النضال الحالي في ظل أوضاع غريبة وغير مسبوقة وبين المبادئ الاشتراكية.

وإذا كانت الحال كذلك، حينئذ تبدو الفكرة أكثر عجباً، بأنه يمكن منع صعود التيارات الانتهازية في بداية انطلاق حركة عمالية عبر هذه الصيغة أو تلك من اللائحة التنظيمية. إن محاولة صد الانتهازية بواسطة مثل هذه الوسائل الورقية، قد لا تؤذي حقاً الانتهازية، بل الاشتراكية الديمقراطية نفسها فقط، وذلك من خلال قطع الطريق على حياة سليمة نابضة فيها وإضعاف قدرتها على المقاومة، ليس فقط في مواجهة التيارات الانتهازية فحسب، بل أيضا- وهو أمر ذو أهمية كبيرة أيضا- في مواجهة النظام الاجتماعي القائم. وهنا تنقلب الوسيلة على الغاية.

وبالمناسبة يبدو لنا أن الذاتية نفسها تلعب دورا في هذا السعي الوجل لقطاع من الاشتراكيين الديمقراطيين الروس، لحماية الحركة العمالية الروسية المفعمة بالأمل والحيوية والناهضة من الوقوع في أخطاء، وذلك من خلال الوصاية عليها من قبل لجنة مركزية كلية المعرفة والوجود. إنها الذاتية نفسها التي كثيرا ما تسببت في مقالب للفكر الاشتراكي في روسيا. إنها مضحكة حقا تلك القفزات المرحة التي يحلو للأنا البشرية الموقرة للتاريخ أن تقوم بها أحياناً في مسارها التاريخي الذاتي. تنتقم الأنا التي سحقها وطحنها الاستبداد الروسي، وذلك من خلال وضع نفسها على العرش في إطار عالم أفكارها الثورية وإعلان ذاتها سلطة مطلقة- كلجنة متأمرين باسم «إرادة الشعب» غير الموجودة. لكن «الموضوع» يبدو أكثر قوة ، وسرعان ما ينتصر السوط، من خلال البرهنة على أنه التعبير «الشرعي» عن هذه المرحلة المحددة من السيرورة التاريخية. وأخيرا تظهر على الشاشة كطفل آخر أكثر شرعية للعملية التاريخية- الحركة العمالية الروسية، تلك التي تقوم بمحاولة جميلة، من أجل أن تخلق للمرة الأولى في التاريخ الروسي إرادة شعبية. لكن «أنا» الثائر الروسي تقف الآن رأساً على عقب وتعلن نفسها مجددا كمحرك جبار للتاريخ- هذه المرة في هيئة جلالة لجنة مركزية للحركة العمالية الاشتراكية الديمقراطية . لكن البهلوان الشجاع تغافل في ما يتصل بذلك عن أن الذات الوحيدة المخولة بدور التوجيه هي الأنا الجماهيرية للطبقة العاملة، التي تصر تماما على أن ترتكب أخطائها وأن تتعلم الديالكتيك التاريخي بنفسها. وأخيرا نقولها بيننا بصراحة: الأخطاء التي ترتكبها حركة عمالية ثورية حقا، تعد تاريخيا، وإلى درجة كبيرة أكثر قيمة وأكثر إثمارا من عصمة أفضل «اللجان المركزية».



أسرار فِناء أحد السجون

عُرس روزا لوكسمبورغ، 1898. حصلت روزا لوكسمبورغ عبر زواج صوري على الجنسية الألمانية وتمكنت بذلك من أن تحمي نفسها من ملاحقة القضاء الروسي لها.

أسرار فِناء أحد السجون

إلى السيدة حنَّة - إليزابيت شتومر واسم عائلتها قبل الزواج
دوسمان
كشكر متواضع على إص زهور الخزامى الرائع

عندما كنت سجينة احترازية في معتقل شارع بارنيم Barnimstraße، ونزلت للمرة الأولى لساعة الفسحة في ما يسمى بفناء المستشفى، وجدت هناك سيدة ممتلئة ترتدي فستانا أنيقا- وفي أصابعها وعلى صدرها محل مجوهرات صغير يبرق مع كل حركة منها. كانت تجوب الفناء في حركة دائرية لا تعرف الهدوء، بعصبية وفم ممتعض وجبين مقطب. التصقت نظراتها بالأرض وهي تسير بخطوات تقرقع بانتظام بحذاء التبختر الشديد الحداثة الذي تنتعله، لتحتج على ظلم العالم المرير وعلى السلطة العسكرية. وعندما رأت شخصي غير اللافت تأملتني لبعض الوقت شبه مغمضتين وقصيرتي النظر، قدمت نفسها لي وشكت همها بصوت عالٍ على الفور. الحالة النمطية المعروفة: صديقات غيورات-ثأر قديم- وشاية من مجهول بسبب „فكر معادٍ للألمان"- اعتقال- حبس احترازي..."وها أنا أقبع في هذا الجُحر اللعين، ومن المفترض أن أبقى هنا في أحلى أوقات الصيف، أنا التي لا تستطيع أن تعيش بدون الطبيعة." ثم حكت لي عن الرحلة الباهظة الثمن التي تقوم بها كل عام لتستمتع بروعة المغارب في جبال الألب التيرولية. هذه المغارب كانت تؤثر فيها كثيرا حد البكاء...

كان واضحا أن السيدة كانت تعيش بقناعة راسخة بأن الطبيعة تبدأ في جبال الألب التيرولية، وتحديدا مع المغارب المؤثرة. لو قلنا لها أنها كانت هنا حيث تقف وتسير في شارع بارنيم رقم 10، في وسط الطبيعة ومن الصباح وحتى المساء، لفكرت أننا نستهزيء بها. صمتُ وابتسمتُ بأدب وانصرفت.

والآن أود أن أدعوك يا سيدتي الجميلة إلى جولة صغيرة بصحبتي في مملكة الطبيعة الصغيرة هذه. لا أعرف سماتك اللطيفة، لكن ماذا يقدم ذلك أو يؤخر؟ إنني أعرف ما يكفي لأدرك الأحب منها. هل تسمحين لي أن أغني، بانحناءة مهذبة، مثل لوبوريلو في أوبرا «دون خوان» لموتسارت عندما قام بعرض «السجل» الشهير أمام دونا إلفيرا:

«أيتها السيدة النبيلة، لو تسمحين لنا،

فلنواصل السير، لو تسمحين

فلنواصل السير...»

كان الجدار الخلفي الرمادي المتآكل المكتوب عليه بحروف كبيرة شبه متشابكة «معمل تيمنر للخل» هو أول ما تقع عليه عيناي على مدار 365 يوما عند الاستيقاظ. وكانت المدخنة المتداعية لهذا المبنى تنفث دخانها بلا كلل وتحبِّل الهواء في السجن دائما برائحة حلوة-حامضة خفيفة، تتسبب أحيانا- في بعض الأيام الكابية- في حكة مسموعة في الحلق. على يمين ويسار المعمل ثمة صف ملون من بيوت الإيجار القديمة جدا تزين نوافذها الصغيرة إصص من زهور الغيرانيا المسلولة وأقفاص الكناريا وملابس الرضع .ويُسمع منها صراخ الأطفال والشجار وأصوات النقر على الجيتار أو صوت غراموفون ذو أزيز.

هل تعرفين يا سيدتي قصيدة «فانتازيوس» لأرنو هولتس؟ هذه هي بدايتها:

«سطحه كاد أن يلامس السماء،

من الفناء يدك المصنع الأرض بقدميه،

لقد كانت ثكنة الإيجار المناسبة

بردهة وموسيقى بيانولا.

في القبو عشش الجرذ،

وفي الدور الأرضى كان ثمة كونياك وشراب روم ساخن وبيرة.

وحتى في الطابق الخامس وجد بؤس الضواحي

مرتعا له.»

لكن فوق الخط المنكسر لهذه الأسطح الواقعة جهة الشرق ثمة تمثيلية صباحية، تتكرر كل يوم منذ خلق العالم، إنه الحدث الأجمل والأسمى منذ خلق العالم: شروق الشمس.

أواخر الخريف في الخامسة والنصف بُكورا. لا يزال المبنى ناعسا- تبقت ثانية واحدة من الهدوء قبل أن يهدم الضجيج المصلصل والمقرقع والمدوي ل 500 من الكيانات البشرية في موجة اندفاع غير صبورة سد الهدوء الليلي ويملأ كل زاوية من المبنى الضخم. ثمة ثانية باقية. في هذا الهزيع الأخير من الليل المحتضر ترين على قمة جمالون المبنى لمعان ظل ضئيل لطائر وتسمعين لعثماته الحلوة؟ إنه الزرزور الذي ينتظر معي كل صباح بدء التمثيلية الكبيرة.

حسنا إنها تبدأ! هناك، أنظري يا سيدتي كيف تتلون السماء الرمادية الداكنة إلى اللون الوردي فوق معمل تيمنر للخل. فجأة ينطلق من هناك برق وردي في الأعالي، وتتقد معه مجموعة كاملة من السحب الصغيرة وتزداد قوة اشتعالها أكثر وأكثر حتى تصبح متوهجة كالجمر الملتهب. تشتعل السماء الباردة فعلا وتموج بألسنة اللهب. وفي المنتصف، فوق مدخنة معمل الخل مباشرة يتدفق شعاع الذهب الأول مضيئا عبر هذا الفيض الأحمر الدموي.

إنه يشبه افتتاحية لفاغنر. في البداية تصر آلات الكمان وحدها من أعلى لأقل درجة من الحدة، وتصبح أكثر عجالة وأكثر إلحاحا- ثم يتدخل الصوت القوي الممتلئ للأوبوا حاملا اللازمة الموسيقية ثم تمتزج أصوات آلات الكونتراباص والفلوت والكلارينت، ثم آلات النفير المدوية- وأخيرا تصخب الأوركسترا بكاملها في الأعالي- نصر وتهليل، نشيد!... هكذا تعزف وتعم وتبتهج أوركسترا الألوان بلا صوت في السماء فوق الجدران الرمادية لمعتقل شارع بارنيم. الشمس، الشمس تصعد فوق معمل تيمنر للخل! لك العافية أيتها الشمس العجوز، الشابة أبدا، تحية لك مني! لو أنك فقط تُبقين على محبتك لي. إن رأيت سحنتك الذهبية، فما الذي يجعلني أكترث بالقضبان والحبس؟ ألست طليقة مثل هذا الطائر على حافة السطح الذي يهلل عرفانا ببزوغك مثلي؟ وحتى لو كانوا ربما سيقتادوني إلى حبل المشنقة أثناء اشتداد وطيس ثورة روسية- يكفيني أن تضيئي لي هذه المسيرة العصيبة وسأسير إلى سموي الأخير مبتسمة بانشراح، وكأنني أسير إلى وليمة العرس.

السابعة صباحا. يُسمح لي بالنزول للفناء- حتى العاشرة وحدي تماما. أتريدين أن تتبعيني أيتها السيدة الجميلة؟ هنا بأسفل سترين مساحة العشب المربعة البسيطة هذه، في وسطها لا توجد سوى شجرة دردار وحيدة ضخمة وعلى الجوانب بعض الشجيرات. هذا كل شيء. لكن يا له من غنى عندما ينظر المرء عن كثب! هنا مباشرة وسط الحشائش البرية، إن رغبت أن تنحني يا سيدتي! هل ترين هذه الكميات من وريقات البرسيم؟ هل تلاحظين كيف تصخب بلمعة خافتة بألوان زرقاء ووردية وصدفية. من أين يأتي ذلك؟ كل وريقة مغطاة بقُطيرة ندى ضئيلة جدا ينكسر فيها ضوء الصباح المائل ويُكسب الوريقات لمعان ألوان قوس قزح. هل حاولت

مرة أن تصنعي باقة من مثل أعواد البرسيم البسيطة ذات الوريقات الثلاث هذه؟ تبدو جذابة في مزهرية صغيرة أو كوب. كلها تبدو متشابهة ومع ذلك عند التدقيق في كل وريقة على حدة، تبدو مختلفة قليلا، مثلما لا توجد على أي شجرة أيضا في الحقيقة ورقتين متطابقتين تماما. أكبر وأصغر، أفتح وأغمق، تقدم وريقات البرسيم بشكلها البيضاوي الأصيل صورة ذات حيوية متنوعة. عندما أرسلت للمرة الأولى باقة كهذه كتحية صباحية للسيدة المشرفة، سألتني لاحقاً باهتمام من أين حصلت عليها؟ السيدات كلهن هنا لم تكن لديهن أدنى فكرة عما ينمو ويترعرع في فنائهن، وكل مرة عندما عندما أجمع باقة ملفتة للانتباه بأبسط الوسائل وبعض الفن، كن يسألن بدهشة، من أين؟ ومنذ ذلك الحين أصبحت باقات البرسيم موضة شائعة، وصرت في بعض الصباحات أرى بسعادة هذه السيدة أو تلك وهي تنحني في الفناء وتجمع بشغف ملء يديها من الأعواد ذات الوريقات الثلاث....

والآن ارفعي يا سيدتي تنورتك وسيري بحذر فوق العشب المبلل إلى تلك الشجيرات هناك. هل تعرفين الوجيلة- أكثر شجيرات الزينة المحببة في شمال ألمانيا، ذات العناقيد الممتلئة بزهيرات وردية؟ ليس لها رائحة، لكنها تبهج العين وورقها الأخضر أيضا لا يخلو من جمال. تسمق الأوراق العليا الصغيرة، كما ترين، ملفوفة في أكياس صغيرة. هل تسمحين لي أن أثني لك غصنا تعلو قمته مثل هذه الأكياس؟ انظري بحذر من فضلك إلى داخلها! في داخلها ينام أحدهم مختبئا في العمق: دعسوقة حمراء بخمس نقيطات سوداء على ظهرها. في داخل كل ورقة ملفوفة من أوراق الوجيلة يمكنك أن تكتشفي في هذه الساعة الصباحية في الخريف دعسوقة. لا يزال الجو مبللا وباردا جدا في البكور وقد تعودت الدعسوقات الاستسلام لتعسيلة الصباح الحلوة حتى تبزغ الشمس أكثر.

بهدوووء، نعيد الأغصان لوضعها بحذر ولنبتعد في سكون على أطراف أصابع أقدامنا كي لا نزعج الكائنات الصغيرة الغارقة في سبات طويل.

والآن إلى شجيرة النبق الأخضر هناك! هل ترغبين في كسر الفريع البني الرقيق؟ ستمسكين به بشجاعة ثم ترتدين عن ذلك مفزوعة. تباً، كم هو طري ولزج الملمس، يتقوس الفُريع في الهواء منفعلا من الإزعاج غير المتوقع لراحته. أجل يا سيدتي، فلتسمحي لي بهذه المزحة: تلك كانت يرقة، فلتتأملي من فضلك هذا التمويه الذي سيظل برغم داروين والآخرين لغزا شكليا، أنظري كيف أنه يوجد على شجيرة النبق، كما على كل شجيرة، أغصاناً مختلفة. الأحدث منها رفيع بلون القرفة وأملس ولامع، أما الأقدم فأسمك بلون أسمر فاتح. والآن إلى المعجزة: على كل غُصين صغير تجلس يرقة مناسبة في الحجم واللون بالضبط. هنا على هذا الغُصين الغض توجد

يرقة رفيعة بلون بني فاتح وعلى الغصن الأقدم توجد أخرى ممتلئة تميل إلى اللون الرمادي. أجل تفضلي، على الجانب تجدين ما يسمى بالبرعم الشارد: غصن سميك بلون أخضر يميل للبياض، يفرد نفسه كالعود فوق الأغصان الأخرى. فعلا على هذا الغصن تجلس يرقة خضراء تميل للبياض بنفس الحجم، لا يمكن تفرقتها عن الشجيرة إلا عن قرب شديد وبعين تتوقع ذلك.

ما رأيك يا سيدتي؟ لا تملك الحيوانات الصغيرة من أمر شكلها ولونها شيئا، الأمر متروك «للطبيعة» العظيمة أو كما ندعوها صاحبة المعجزات. لكن بالذات في اختيار الفرع المناسب لزيها، فرع يلتصق به كل حيوان صغير دون الحاجة لمرآة، تكمن قدرة ما على التمييز، ومحاولة خداع مقصودة يكاد القانون الجنائي أن يعاقب عليها وتنزلق إلى صلاحية شقيقك[1] ...ليس كافيا!أيضا وضع الجسم كله، الزاوية الحادة على الغصن الذي تلتصق به كل يرقة ك«غصن جانبي» والوضع الثابت في الهواء. وهي تسعى بكل هذا الدهاء إلى خداع أعين الطيور الحادة التي تتربص بها في الأعالي.

لو لمس المرء مثل هذه اليرقة بأصابعه فسترتعش في غير صبر وتنزلق على جسمها المدرع الصغير موجات ذات حُمرة تشبه حمرة الغضب. إنها [تحاول] الإفلات سريعاً من مصدر الإزعاج ثم تتصلب في وضع الفقير البوذي الذي تعتبره الوضع الوحيد المناسب والكريم، فلنتركها في سلام.

لقد ارتفعت الشمس في الأثناء ولاقت أشعتها شجيرات القطنية هناك عند البوابة الخارجية. تعالي يا سيدتي لنشاهد شجيرة الزينة تلك بوريقاتها التي تشبه الريحان بملمسها الجلدي اللامع والمرتبة على كل فرع بتساو بحيث يمكنها أن تصنع تاج عروس جاهز؟ كم سيكون جميلا مثل هذا التاج الأخضر فوق رأسك. لكن شجيرات القطنية لم تكن في حد ذاتها ما أثار إعجابي: لقد اختارها عنكبوت ضخم مقرا له. هل ترين هنا عموديا بين الغصون الشبكة العملاقة التي حُوكت لتوها؟ كم هي منسقة بجمال ومصممة لتكون مباشرة في مواجهة ضوء الشمس لكي يعمي الضوء الذبابة البلهاء المندفعة وتسقط بكل تأكيد في الشرك! كم ترتسم هذه الشبكة المخادعة في الهواء الأزرق الذهبي للصباح الخريفي بوضوح رائع ومحسوب بدقة! يلعب نسيم الهواء بخفة مع البناء المزين الذي يتحرك ويرتعش لكنه لا يتمزق مثل جسر جبلي مرن مصنوع من ألياف الصلب- معجزة لفن الهندسة. هناك في الركن يجلس العنكبوت الممتلئ البطن جاثماً سعيدا بعمله وينتظر بأسنان تصطك ببعضها بعضا إفطارا دسما.

[1] شقيق السيدة شتومر هو مدير السجن.

الآن ونحن نقترب من الظهيرة أمسك أخيرا بهوميروس و«انسحب» إلى زنزاناتي. كان هوميروس ينتظر بصبر على المقعد هناك. تعرفين على الأغلب التأثير الرائع لكتاب يكون في متناول اليد ولا يقرأه المرء. كثيرا ما أبحث لنفسي مساء عن كتاب جيد، يُفترض أن يهدهدني حتى النوم. أحيانا يمر وقت طويل حتى أجد الكتاب المناسب. ثم أضعه على المائدة الصغيرة بجانب السرير- ولا ألمسه. مجرد قربه وحده يكفي. وهكذا ترافقني الإلياذة كل صباح أثناء نزهتي في الفناء، لكنني لم أصل في هذا الخريف إلى أبعد من خطاب الهجاء لتيرسيتيس سيء الصيت والسمعة. ما السبب في ذلك؟ لقد مات تيرسيتيس منذ زمن بعيد، لكن العنكبوت لا يزال حيا. يشاركني اللحظة القصيرة، التي قدرتها الآلهة لنا سويا للوجود.

تنقضي الأصائل في السجن بسرعة شديدة. الآن في الخريف يطغى من الرابعة عصرا بوضوح لون اقتراب غروب الشمس. وهذه الساعة الأخيرة لضوء الشمس بعينها، يختارها الحمام الذي يعشش في البيت المجاور لمصنع الخل كل يوم لرحلة جماعية مرحة. أنظري يا سيدتي كيف يحلق عاليا في دوائر حول البيت ويرفرف بأجنحته ويلتقط بباطن الجناح الأبيض كالثلج أشعة الشمس على نحو يغشي البصر. الآن يجلس على السطح مثل باقة ضخمة من زهور الماغنوليا الكبيرة- بيضاء وبنية وزرقاء بلون الصلب، ثم يرتفع ثانية وكأن أمرا صدر ويقوم بدورات عديدة في الهواء، الجميع في سرب مخلص. لا بد للمرء أن يستغل النهار، وأن ينتشي بضوء الشمس اللذيذ حتى الثمالة. تتكرر الدورات وتتكرر...

في غضون ذلك يصل الضجيج ذو الأزيز المكتوم الخافق في داخل السجن الكبير إلى ذروته. ويبدو كأنه انقلب على نفسه في آخر النهار. تصبح أصوات صلصلة المفاتيح وقرع الأبواب مخدِرة. وفي النهاية يأتي جرس الإشارة المدوي الأخير والمخلص. واحد اثنان ثلاثة- وينقطع الضجيج وكأنه قد قُص بمقص.

دخول صمت المساء يأتي فجائيا ودون مقدمات بحيث تصاب أعصابي بصدمة ويقرصني ألم في الفودين. لكن الآن يسود الهدوء ويتنفس صدري بارتياح. يبدو الفناء الصامت والمبنى الضخم الساكن فجأة مختلفين تماما، يبدوان متأملين وحالمين...

هل تريدين مغادرتي يا سيدتي؟ أرجوك، ابقِ قليلا! تنظرين متسائلة إلى ابتسامتي الماكرة، إلى نظرتي لأعلى؟ فثمة أيضا جزء من العرض الأساسي الذي اخترته لك... أنظري عاليا عاليا، إلى السحابات الوردية الخفيفة التي تتجمع في السماء، يعلم الله من أين أتت! كانت السماء صافية وزرقاء والآن تعج ببيارق صغيرة جدا تضيء بألطف لون وردي، تعبر بهدوء وتبدو كالبسمة،

إنها مختلفة تماما عن سحب الصباح الحمراء. الوهج الداكن لشروق الشمس به شيء من آلام الولادة، من المآساوية الكئيبة للفكرة، أما هذه السحب المسائية فتبدو مثل أطفال يلعبون ببراءة، مثل أنغام جرس الملاك الصغير في كنيسة قروية ساكنة.

السماء كلها تموج وتبتسم بلون وردي. المسرح جاهز ويمكن للعرض أن يبدأ. زق-زق، هل تسمعين النغمات المعدنية من الأعالي، كما برغي فضي دقيق؟ وهل ترين الإنشوطات الداكنة في السماء التي تصيب المرء بالدوار؟ إنها السنونوات! كآخر ضيفات النهار تقوم الآن في الخريف، كل مساء وتحت السحب الوردية بلعبتها الجوية قبل أن تقول لنا وداعا وترحل إلى مصر (إلى أفريقيا)،كم تسقط من علٍ في شجاعة وتخترق مرتفعة الفضاء المضيء، زق-زق لا تزال تتردد في الأعالي، سترحل قريبا لكنها ستعود في العام القادم! زق-زق!

يدعي موريكه أن السنونوات قادرة على ال»غناء» وهي جالسة على شجرة. هل تعرفين قصيدة «سويعة قبل النهار»

عندما رقدت ناعسا

سويعة قبل النهار

غنى أمام نافذتي على الشجرة

سنونو صغير وسمعته بالكاد

سويعة قبل النهار:

«اسمع ما أقوله لك

حبيبك أشكوه

وأنا أغني

هل يحضن غيرك في دعة وهدوء

سويعة قبل النهار!»

ويحي! لا تقل لأحد

اصمت! لا أرغب في سماع شيء

إرحل عن شجرتي

آه، لطيف ومخلص حبيبي كالحلم

سويعة قبل النهار...

أليست تلك قصيدة رائعة، بسيطة وآخاذة مثل الأغاني الشعبية. لكنني لم أر سنونوات تجلس على شجرة وتغني، الصوت الوحيد الذي أعرفه من السنونو هو الزقزقة في الهواء عاليا أثناء لعبة المساء. فجأة وكما بدأت اللعبة انتهت. اختفت السنونوات وانمحت السحابات الوردية. غسق وسكون يهبط ببرود على الأرض. فوق مصنع تيمنر للخل يعلو وجه القمر الشاحب متألما وفي الفناء يتسحب القط مولّه بأقدام خافتة بحثا عن فريسة! يبدو غريبا مثل ساحر، أكاد أخاف منه، فلديه شيء من أسرار الليل...الآن يمرق ظل داكن بلا صوت أمام نافذتي- إنه الوطواط. انتهى اليوم، مر، لن يعود ثانية، كاللؤلؤة، يغوص في محيط الجاذبية.

سيدتي الجميلة، هل تسمحين لي أن أمسك بيدك لإرشادك إلى البيت؟ حيث ستجدين فيلتك المغطاة بعناقيد الكروم. شكرا جزيلا على زيارتك اللطيفة للبهو الواسع لمخيلتي وتقبلي بود القليل الذي قدمته لك سجينة بسيطة مسكينة، ولكن حتى مَلِك لا يستطيع أن يكرم وفادة ضيفه بشيء أفضل من أن يضع بين يديه الشمس والقمر، والأرض في بهاء خضرتها.

ليلة سعيدة يا سيدتي

17/3/10

ر.ل.

كانت الرسالتان التاليتان مرفقتين بهذا النص

«السيد النائب العام المحترم،

يقال عن النساء أنهن يردن دائما أن تكون لهن «الكلمة الأخيرة» وكواحدة منهن أريد أيضا أن أرسل الوريقة المرفقة للسيدة اللطيفة التي أسعدتني مؤخراً بلفتة صغيرة. لكنها ليست بحاجة للرد. إذا لم تتم الموافقة على طلبي، فلن يتطلب الأمر سوى تمزيق الوريقة.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

ر. لوكسمبورغ

حصن فرونكه 17/3/6

السيدة المحترمة

هلا تفضلتِ بقبول جزيل شكري على سطورك اللطيفة وعلى إص الزهور الرائع. كونِي على ثقة أن لفتتك الطيبة قد غمرتني بسعادة كبيرة. كما ويحدوني شعور بالارتياح الشديد، كون كتيب الحيوانات الذي أرسلته لك قد حاز على إعجابك. وسأسعد دائما بأن أمدك بقصائد عن أحبائنا المشتركين من ذوات الأربع والأجنحة الذين تبرعين في رسمهم- طبعا بقدر ما يسمح لي كنزي المحدود.

مع خالص تحياتي الطيبة

المخلصة

روزا لوكسمبورغ

كانت الرسالة الثانية مكتوبة على ورق رسائل فاخر، رُسمت عليه صورة جسر ريالتو في فينسيا.





